الحمد لله الذي لا يبقى ... علي نبينا محمد واله الطاهرين

الا وجهه وبعد الصلوة ... ان ... [illegible]

وان علي ... [illegible]

وان اولاده ... افضل ... [illegible]

[illegible]

والتحقيق في الفرق بين المعرف بلام الجنس المستعمل في الفرد المعهود في الذهن والنكرة ما افاده الفاضل المحشي في حاشية المطول التفتازاني ... حاصل ما افاده في الفرق بينهما ان اسم الجنس والنكرة موضوع للماهية مع وحدة لا بعينها على القول به ويسمى فرد انتشارا اطلاقه على الواحد اطلاق على اصل وضعه مثل رجل مثلا اما المعرف باللام فهو موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن واذا اطلق على الواحد انما اريدت الحقيقة ولزمه الاطلاق عليها باعتبار الوجود التعدد ضمنا مثل ادخل السوق مثلا فانه يدل على حقيقة السوق من حيث هي لكن الفردية فهم بقرينة الاخر ... ملاحظة حكم الفعل باستناع الدخول في الطبيعة من حيث هي فيلزم الدخول في فرد المعين وكذلك الفرق بين علم الجنس واسم الجنس فان علم الجنس موضوع للحقيقة المتحدة بدون ملاحظة الافراد تحتها واذا اطلق على الواحد اريدت منه الماهية ولكن لزم منه الاطلاق عليها باعتبار الوجود التعدد ضمنا مثل اسامة بخلاف اسم الجنس فانه موضوع للفرد المعين من افراد الحقيقة كما مر مثل اسد مثلا وهذا الاصح لاكن يبقى الاشكال في الفرق بين اسم الجنس والنكرة وعلى هذا لا يبقى فرق بينهما واما على القول بكون اسم الجنس موضوع للماهية من حيث هي بدون ملاحظة الافراد فالا يمكن الاصح ... اشتراط في الفرق بينهما لان الفرق بينهما على هذا هو ان اسم الجنس يكون موضوعا للماهية لا بشرط الافراد ... النكرة ما يكون موضوعا للواحد الغير المعين ... في جميع افراد الماهية هذا ما بينها

عن كلام العلماء القوم

فاحفظه الله

[illegible]
فاجب الحروف
[illegible]

اين كتاب ... [illegible]
... ابو القاسم ...
... [illegible]
تحرير ... ماه ربيع الاول
[illegible]

[illegible]

قوله اذ ليس من مقولة الحرف والصوت وهذه الكبرى لصغرى مطوية من الشكل الثاني
ترتيبه ان كل لفظ حقيقي فهو من مقولة الحرف والصوت ولا شيء من المنوي بمقولة الحرف الصوت
ولا شيء من اللفظ الحقيقي بمنوي ينعكس لا شيء من المنوي بلفظ حقيقي وهو المطلوب

قوله الكلمة قيل هي والكلام مشتقان من الكلم بتسكين اللام وهو الجرح الخ الاشتقاق على ثلثة اقسام
صغير وكبير واكبر فالصغير فهو ان يكون بين المشتق والمشتق منه تناسب في الحروف والترتيب نحو ضرب من الضرب
سمي به لانه من نظر الى ضرب يعلم بدون تامل انه مشتق من الضرب والكبير ان يكون بينهما تناسب في اللفظ
دون الترتيب نحو جذب من الجبذ سمي به لان معرفة كون احدهما مشتقا والاخر مشتقا منه لا يعرف
الا بعد تامل كثير لانعدام المناسبة في الترتيب والاكبر ان يكون بينهما تناسب في المخرج نحو نعق من النهق سمي به
لان معرفة الاشتقاق على ~~تسمية الصغير والكبير~~ هنا يحتاج الى مزيد تامل وبعضهم ادرج الكبير في الا
كبر تبعا للامام الرازي وجعل اقسام الاشتقاق على تسمية الصغير والكبير ولا مشاحة في الاصطلاح هذا اذا علم
ان المشهور المعروف من الاطلاق بلا قيد وقرينة هو القسم الاول وعرفوه ارباب الصناعة بان يكون بين اللفظين
تناسب في اصل المدلولات الثلاث مع اتحاد الحروف الاصلية او وجود اكثرها مع المناسبة في البواقي واراد

[illegible]

قوله يشارق والمقارب كما كتابيان عن جميع الا[illegible]
ويرضيا الجميع اما مقبلتان الشمس من اول
السرطان الى اول جدي في كل يوم ضحى
تكمل مائة واثنان وثمانون
درجة ثم تعود الى مطالعها وكذا حال
في المغارب واما توريث رب المشرقين
ورب المغربين فالكتابة عن
الذهاب والعود وكذا الحال في المغرب
مير نعيم الله

انكشت بزرك

بعزرحمة

السلام السلام الكلام الكلام الكلام رفيق لحت

تنكرنياه لحن جراة

افتح تم الطريق

اللهم اكرمني بكرم الوهم واصحبني اللوم

قوله وافية تركوه تارة لقيام في الشيء وتارة على قول لم ترد ثم قوله كل متعلق للافية
على تفصيل معنى المتعلق والمراد بكل الوافية من ورد بعد ذلك المعاند قوله كل متعلق
مامولة بالفوائد لكن الابلغ واتم معنى والفوائد اسم لكتاب في المعاني وقوله سمي المفرط
والمشارق اسم كتاب في الحديث وفي ذروة سماء الحديث تلاشى به تكلف قوله لحسن للعلامة
البليغ قوله كل منهما مقصد الحافي للعلامة المشهور في المشارق والمفارقة

البحث الاول ان قوله للعلامة بتقسيم المعرف بقسمين رسمي او حد
بحث المعرف ان ينوي في تقدير الفاتحة والحد يبين حقيقة ماهية الشيء بحوان
للعلامة في الفاتحة بتقدير والرسم يبين علامة اشارة الشيء
بحث اللفظ ان ينوي في تقدير فنونه والاضافة داخلة في العلم
كانية للعلامة حالا منهما
والثانية مذهب اليه المحول
من هنا عنايته بكتابة المعنى

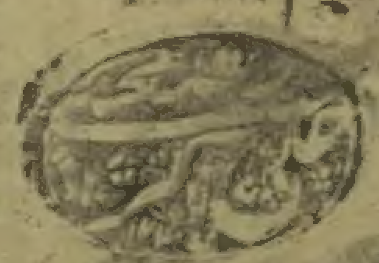
بمعرفة احواله وما يحصل بها الحاجة الى البحث
حاصل بالتعريف فاختار التعريف لاجله
البحث موقوف على المعرفة

نحن دو قسم كنت ...
بر عشر تعين ...

در سلك نظم جوهر ...

انزل بيع ربع بي ...

ان كلامه ...



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله وصحابته المتادبين بآدابه اما بعد فهذه فوايد وافية بحل
مشكلات الكافية للعلامة المشتهر في المشارق والمغارب الشيخ ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه
واسكنه بحبوحة جنانه نظمتها في سلك التقرير وسمط التحرير للولد العزيز ضياء الدين يوسف
حفظه الله عن موجبات التلهف والتاسف وسميتها بالفوائد الضيائية لانه هذا الجمع
هو التاليف كالعلة الغائية نفعه الله تعالى بها وسائر المبتدئين من اصحاب التحصيل وبنا
التوفيق لا بانيه وهو حسبي ونعم الوكيل اعلم ان الشيخ لم يصدر رسالته هذه بحمد الله سبحانه بان
جعله جزءا منها هضما لنفسه بتخييل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف رحمهم الله
حتى يصدر بها على سنتها ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقا حتى يكون بتركه
اقطع لجواز اتيانه بالحمد من غير ان يجعله جزءا من كتابه وبدأ بتعريف الكلمة والكلام

من عذب لسانه فقد كثر اخوانه

الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد

لانه بحث في هذا الكتاب عن احوالهما فمتى لم يعرفا كيف يبحث عن احوالهما وقدم الكلمة

لكون افرادها جزءا من افراد الكلام ومفهومها جزءا من مفهومه فقال الكلمة قيل هي والكلام

النفوس كالجرح وقد عبر

[illegible] بهما النساء ولذلك [illegible]

[illegible] لكلم الطيب وقيل

[illegible] الكلم واللام فيها للجنس

والوصف بالجنة يقال

[illegible] أو هي بارادة الكلمة المذكورة

ولفظ النوة اي بينهما

بمعنى الحلق الى ما يتلفظ

[illegible] واللفظ الحقيقي كزيد

[illegible] له الحرف والصوت اصلا

من نحو هو وانت واضرب

[illegible] لفظ حقيقة لا حكما لانه

اذ هي مما يتلفظ به لا انه

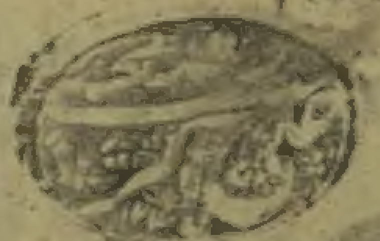
وعلى هذا القياس كلمات الملائكة والجن والدوال الاربع وهي الخطوط والعقود والاشارة

قوله فمتى لم يعرفا كيف يبحث عن احوالهما يجوز ان يكون من التعريف كما يفهم من قوله وبدأ بتعريف الكلمة والكلام ويجوز ان يكون من المعرفة كما هو المناسب [illegible] كيف يبحث عن احوالهما لان البحث عن احوال الشيء لا يتوقف على تعريفه بل معرفته فان قرئ بالتشديد يتم التقريب وفي تمامية التقريب نظر لكن دفعه لمن له تمييز وبصيرة ولكن يرد عليه ان البحث عن احوال الشيء لا يتوقف على تعريفه بل معرفته فلم لا يجوز ان يكون الكلمة والكلام بديهيتين ومعلومتين بطريق من طرق المعرفة مثل السمع والالهام والحس فلا يحتاج الى التعريف فلا يصح كيف يبحث عن احوالهما وان قرئ بدون التشديد يصح هذا القول لكن لا يتم التقريب لان المطلوب بيان وجه الابتداء بتعريف الكلمة والكلام ولم يعلم من هذا التعليل الا كون معرفتهما لا بد منه لا تعريفهما ونقول في جوابه ان في الكلام مقدمة مطوية طويت لامكان معرفتها [illegible] وهي انهما نظريتان لا يمكن معرفتهما من طرق المعرفة سوى التعريف لانهما ليسا من المبصرات ولا من غيرها من المحسوسات حتى يمكن معرفتهما بتلك الطرق وبهذه المقدمة ان قرئ لم يعرفا بالتشديد [illegible] وبدأ بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما وهما نظريتان فمتى لم يعرفا كيف يبحث عنهما وان قرئ بدون التشديد [illegible] كيف يبحث عن احوالهما فتأمل في هذا المقام فانه منكشف

دريغا كه ...

مشكل الحديث في الموضوعات

كما هو شيخنا الهمام ...



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آلـ...

مشكلاتنا الكافية للعلامة المشتهر في المشـ...

واسكنه بحبوحة جنانه نظمتها في سلك الـ...

حفظه الله تعالى عن موجبات التلهف والـ...

والتاليف كالعلة الغائية نفعه الله تعـ...

توفيقي الا بالله وهو حسبي ونعم الوكيل اعلم ...

جعله جزء منها ضمنا لنفسه بتخييل ان يكـ...

حتى يصدر به على سننها ولا يلزم من ذلك ...

اقطع الجزء من اثنائها بالحمد من غير ان يجعلـ...

اعلم ان الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد ...

والمشارق كما ...

رب المشارق ...

الذي شغله معان ... المطلق ...

والفرق بين الجمع والاسم الجمع

والجمع يطلق ... ان يكون مفردا

والاسم الجمع ... نحو القوم والاسم الاسم الجمع

وقيل قابل والمصدر ...

لا يلزم مباينة ...

زيد ضرب والمثنى ... باطل

العهدة ثلثة اقسام ...

الكلمة ...

العام ...

والمقرون ...

قوله نعم الوكيل عطف ...

الجملة الاستثنائية ... المخصوص ...

من عذب لسانه فقد كثر اخوانه

الكلمة لفظ متن

لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما فمتى لم يعرفا كيف يبحث عن احوالهما وقدم الكلمة
لكون افرادها جزء من افراد الكلام ومفهومها جزء من مفهومه فقال الكلمة قيل هي والكلام
مشتقان من الكلم بتسكين اللام وهو الجرح لتاثير معانيهما في النفوس كالجرح وقد عبر
بعض الشعراء عن بعض تاثير الفاظها بالجرح حيث قال: جراحات السنان لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان
والكلم بكسر اللام جنس لا جمع كتمر وتمرة بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب وقيل
جمع حيث لا يقع الا على الثلث فصاعدا والكلم الطيب باوله ببعض الكلم واللام فيه للجنس
والتاء للوحدة ولا منافاة بينهما لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والوحدة بالجنسية يقال
هذا الجنس واحد وكذا الواحد جنس ويمكن حملها على العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة
على السنة النحاة لفظ اللفظ في اللغة الرمي يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اي رميتها
ثم نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ
به الانسان حقيقة او حكما مهملا كان او موضوعا مفردا او مركبا واللفظ الحقيقي كزيد
وضرب والحكمي كالمنوي في زيد ضرب واضرب اذ ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا
ولم يوضع له لفظ وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له من نحو هو وانت ونحن واجروا
عليه احكام اللفظ فكان لفظا حكما لا حقيقة والمحذوف لفظ حقيقة لا حكما لانه
قد يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان وكلمات الله داخلة فيه اذ هي مما يتلفظ به الانسان
وعلى هذا القياس كلمات الملائكة والجن والدوال الاربع وهي الخطوط والعقود والاشارات

وضع عام موضوع له عام كضارب | وضع عام موضوع له خاص | وضع خاص موضوع له خاص | وضع خاص موضوع له عام

فهي داخلة في اللفظ فلا حاجة الى قيد يخرجها وانما قال لفظ ولم يقل لفظة لانه اريد
الوضع والمطابقة غير لازمة لعدم الاشتقاق ومع كون اللفظ احصر وضع الوضع تخصيص
شيء بشيء بحيث متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني قيل يخرج عنه وضع
الحرف حيث لا يفهم معناه متى اطلق بل مع ضم ضميمة واجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا
واطلاق الحرف بلا ضم ضميمة غير صحيح ولا يبعد ان يقال المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها
اهل اللسان في محاوراتهم وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيد زائد لمعنى
المعنى ما يقصد من الشيء فهو اما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد او مصدر ميمي بمعنى المفعول
او مخفف معنى اسم مفعول كمرمي ولما كان المعنى ماخوذا في الوضع فذكر المعنى بعد مبني
على تجريد عنه فخرج به المهملات والالفاظ الدالة بالطبع اذ لا يتعلق بها وضع وتخصيص
اصلا ويعيب خروج حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى وخرجت بقوله لمعنى
اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض اخر
فكيف يصدق عليه انه قد وضع لمعنى قلنا المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان يكون
لفظا او غيره فان قلت قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة كلفظ
الخبر والجملة فكيف يكون موضوعا لمفرد قلنا هذه الالفاظ وان كانت بالقياس الى
معانيها مركبة لكنها بالقياس الى الفاظها الموضوعة بازائها مفردة وقد اجيب
عن الاشكالين بانه ليس ههنا لفظ وضع بازاء لفظ اخر مفردا كان او مركبا بل وضع

بازاء مفهوم كلي افراده الفاظ كلفظ الاسم والفعل والحرف والخبر والجملة وغيرها ولا يخفى
عليك ان هذا الحكم منقوض بامثال الضماير الراجعة الى الفاظ مخصوصة مفردة او مركبة فان
الوضع فيها وان كان عاما لكن الموضوع له خاص فليس هناك مفهوم كلي هو الموضوع له
في الحقيقة مفرد وهو اما مجرور على انه صفة للمعنى ومعناه ما لا يدل جزء لفظه على
جزء معناه وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد والتركيب قبل الوضع وليس كذلك
لان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع فينبغي ان يرتكب فيه تجوزا
كما يرتكب في مثل من قتل قتيلا فله سلبه او مرفوع على انه صفة للفظ ومعناه ما لا
يدل جزؤه على جزء معناه ولا بد حينئذ من بيان نكتة في ايراد الوصفين جملة فعلية والاخر
مفردا وكان النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على الافراد حيث اتى به بصيغة الماضي
بخلاف الافراد واما منصوب وان لم يساعده رسم الخط على انه حال من المستكن في وضع
او من المعنى فانه معمول بواسطة اللام ووجه صحته ان الوضع وان كان متقدما على الافراد
بحسب الذات لكنه مقارن له بحسب الزمان وهذا القدر كاف لصحة الافراد الحالية وقيد
الافراد لاخراج المركبات مطلقا سواء كانت كلامية او غير كلامية فيخرج به نحو
الكلمة مثل الرجل وقائمة وبصري وامثالها مما يدل جزء اللفظ منه على جزء المعنى لكنه
يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة واعرب باعراب واحد ويبقى مثل عبد الله علما
داخلا فيه مع انه معرب باعرابين ولا يخفى على الفطن والعارف بالغرض من علم النحو انه

لو كان الامر بالعكس لكان انسب ولما اورده صاحب المفصل في تعريف الكلمة حيث قال

هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع فمثل عبد الله علما خارج عنه فانه لا يقال له

لفظة واحدة وبعلبك وتأبط شرا والرجل مما بعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة

داخلة فيه فاخرج بقيد الافراد ولو لم يخرجه بتركه لكان انسب كما عرفته واعلم ان الوضع

يستلزم الدلالة لان الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه شيء اخر فمتى تحقق الوضع

تحقق الدلالة فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب

لكن الدلالة لا يستلزم الوضع لامكان ان يكون بالعقل كدلالة اللفظ المسموع

من وراء الجدار على وجود اللافظ وان يكون بالطبع كدلالة اح اح على وجع الصدر

فبعد ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع كما في المفصل وهي اي الكلمة اسم وفعل وحرف

اي منقسمة الى هذه الاقسام الثلاثة منحصرة فيها لانها اي الكلمة لما كانت موضوعة

لمعنى والوضع يستلزم الدلالة فهي اما من صفتها ان تدل على معنى كائن في نفسها

اي في نفس الكلمة والمراد بكون المعنى في نفسها ان تدل عليه بنفسها من غير حاجة الى

انضمام كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية او من صفتها ان لا تدل على معنى

يحتاج في الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلاله بالمفهومية

وسيجيء تحقيق ذلك في بيان حد الاسم ان شاء الله تعالى القسم الثاني وهو ما لا تدل

على معنى في نفسها الحرف لكن والاول فالاولان يحتاجان في الدلالة على معانيهما اعني ا

لا بتداء والانتهاء الى كلمة اخرى كالبصرة والكوفة في قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما

سمي هذا القسم حرفا لان الحرف في اللغة الطرف وهو طرف اي جانب مقابل الاسم والفعل

حيث يقعان عمدة في الكلام وهو لا يقع فيه كما ستعرف والقسم الاول وهو ما يدل على

معنى في نفسها اما ان صنفها ان يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها

باحد الازمنة الثلثة اي الماضي والحال والاستقبال اي حين يفهم ذلك المعنى عنها يفهم

احد الازمنة الثلثة ايضا مقارنا له او من صنفها ان لا يقترن ذلك المعنى في الفهم

عنها مع احد الازمنة القسم الثاني وهو ما يدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد

الازمنة الثلثة الاسم مأخوذ من السمو وهو العلو لاستعلائه على اخويه حيث يتركب

منه وحده الكلام دون اخويه وقيل من الوسم وهو العلامة لانه علامة على مسماه والقسم

الاول وهو ما يدل على معنى في نفسها مقترن باحد الازمنة الفعل سمي به لتضمنه الفعل

اللغوي وهو المصدر وقد علم بذلك اي بوجه حصر الكلمة في الاقسام الثلثة حد كل واحد منها

اي من تلك الاقسام وذلك لانه قد علم به اي بوجه الحصر ان الحرف كلمة لا تدل على

المعنى في نفسها بل يحتاج الى انضمام كلمة اخرى والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها

لكنه مقترن باحد الازمنة الثلثة والاسم كلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترن

بالازمنة الثلثة والكلمة مشتركة بين الاقسام الثلثة والحرف ممتاز عن اخويه

لعدم الاستقلال في الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم با

وكان الامر بالعكس لكان انسب ولما اورده صاحب المفصل في تعريف الكلمة حيث قال هي

هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع فمثل عبد الله علما خارج عنه فانه لا يقال له

لفظة واحدة او يبقى مثل قائمة او بصري والوصل تماما بعد لشدة الامتزاج لفظة وحدة

واخلافيه فاخرج بقيد الافراد ولو لم يخرجه بذكره لكان انسب كما عرفته واعلم انه

يستلزم الدلالة لان الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه شيء اخر فيتحقق تحقق الوضع

تحقق الدلالة فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب

لكن الدلالة لا يستلزم الوضع لامكان ان يكون بالعقل كدلالة اللفظ المسموع

من وراء الجدار على وجود اللافظ وان يكون بالطبع كدلالة اح اح على وجع الصدر

فبعد ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع كما في المفصل وهي اي الكلمة اسم وفعل وحرف

اي منقسمة الى هذه الاقسام الثلاثة منحصرة فيها لانها اي الكلمة لما كانت موضوعة

لمعنى والوضع يستلزم الدلالة فهي اما من صفتها ان تدل على معنى كائن في نفسها

اي في نفس الكلمة والمراد بكون المعنى في نفسها ان تدل عليه بنفسها من غير حاجة الى

انضمام كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية او من صفتها ان لا تدل على معنى

يحتاج في الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلاله بالمفهومية

ويجيء تحقيق ذلك في بيان حد الاسم ان شاء الله تعالى القسم الثاني وهو ما لا تدل

على معنى في نفسها الحرف لكن والي فانهما يحتاجان في الدلالة على معانيهما اعني ا

لا بتداء ولا انتهاء الى كلمة اخرى كالبصرة والكوفة فى قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما

سمى هذا القسم حرفا لان الحرف فى اللغة الطرف وهو طرف اى جانب مقابل الاسم والفعل

حيث يقعان عمدة فى الكلام وهو لا يقع فيه كما ستعرف والقسم الاول وهو ما يدل على

معنى فى نفسها اما من صفتها ان يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها فى الفهم عنها

باحد الازمنة الثلثة اى الماضى والحال والاستقبال اى حين يفهم ذلك المعنى عنها يفهم

احد الازمنة الثلاثة ايضا مقارنا له او من صفتها ان لا يقترن ذلك المعنى فى الفهم

عنها مع احد الازمنة القسم الثانى وهو ما يدل على معنى فى نفسها غير مقترن باحد

الازمنة الثلثة الاسم ماخوذ من السمو وهو العلو لاستعلائه على اخويه حيث يتركب

منه وحده الكلام دون اخويه وقيل من الوسم وهو العلامة لانه علامة على مسماه والقسم

الاول وهو ما يدل على معنى فى نفسها مقترن باحد الازمنة الفعل سمى به لتضمنه الفعل

اللغوى وهو المصدر وقد علم بذلك اى بوجه حصر الكلمة فى الاقسام الثلثة حد كل واحد منها

اى من تلك الاقسام وذلك لانه قد علم به اى بوجه الحصر ان الحرف كلمة لا تدل على

المعنى فى نفسها بل يحتاج الى انضمام كلمة اخرى والفعل كلمة تدل على معنى فى نفسها

لكنه مقترن باحد الازمنة الثلثة والاسم كلمة تدل على معنى فى نفسها غير مقترن

بالازمنة الثلثة والكلمة مشتركة بين الاقسام الثلثة والحرف ممتاز عن اخويه

لعدم الاستقلال فى الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم با

بالاقتران والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران فعلم لكل واحد منها

معرف جامع لافراده مانع عن دخول غيرها فيه وليس المراد بالحد ههنا الا المعرف الجامع المانع

ولله در المصنف حيث اشار الى حدودها في ضمن دليل الحصر ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذلك

تصريح بما فهم ابتناء على تفاوت مراتب الطبائع الكلام في اللغة ما يتكلم به قليلا كان

او كثيرا وفي اصطلاح النحاة ما تضمن اي لفظ تضمن كلمتين حقيقة او حكما اي يكون كل واحد

منهما في ضمنه كما المتضمن اسم فاعل هو المجموع والمتضمن اسم مفعول كل واحد من الكلمتين فلا

يلزم اتحادهما بالاسناد اي متضمنا حاصلا بسبب اسناد احدى الكلمتين الى الاخرى والاسناد

نسبة احدى الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث يفيد المخاطب فائدة تامة يصح

السكوت عليها فقوله ما يتناول المهملات والمفردات والمركبات الكلامية وغير الكلامية

وبقيد تضمنه الكلمتين خرجت المهملات والمفردات وبقيد الاسناد خرجت المركبات الغير

الكلامية مثل غلام زيد ورجل فاضل وبقيت المركبات الكلامية سواء كانت خبرية

مثل ضرب زيد وضربت هند وزيد قائم او انشائية مثل اضرب ولا تضرب فان كل واحد

منها تضمن كلمتين احديهما ملفوظة والاخرى منوية وبينهما اسناد يفيد المخاطب فائدة

تامة وحيث كانت الكلمتان اعم من ان يكون كلمتين حقيقة او حكما دخل في التعريف مثل

زيد ابوه قائم او قام ابوه او قائم ابوه فان الاخبار فيها مع انها مركبات في حكم الكلمة

المفردة اعني قائم الاب ودخل فيه ايضا مثل جسق مهمل ودير مقلوب زيد مع ان المسند اليه

فمنها مهمل ليس بكلمة فانه في حكم هذا اللفظ ان الكلام المصطلح فان نحو ضرب زيد قائما

بمجموعه كلام بخلاف صاحب المفصل حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين اسندت احدهما

الى الاخرى فانه صرح في ان الكلام هو ضرب والمتعلقات خارجة عنه ثم اعلم ان صاحب

المفصل واللباب ذهبا الى ترادف الكلام والجملة وكلام المص ايضا ينظر الى ذلك فانه قد

اكتفى في تعريف الكلام بذكر الاسناد مطلقا ولم يقيده بكونه مقصودا لذاته ومن جعله

اخص من الجملة قيده به فح تصدق الجملة على الجمل الخبرية الواقعة اخبارا او اوصافا فالجملة

الكلام وفي بعض الحواشي ان المراد بالاسناد في الاسناد المقصود لذاته وح يكون الكلام

عند المص ايضا اخص من الجملة ولا يتاتى اي لا يحصل ذلك اي الكلام الا في ضمن اسمين

احدهما مسندا والاخر مسندا اليه او في ضمن اسم مسند اليه وفعل مسند وفي بعض النسخ

او في فعل واسم فان التركيب الثنائي العقلي بين الاقسام الثلثة يرتقي الى ستة ثلثة

منها من جنس واحد اسم اسم فعل فعل حرف حرف وثلثة منها من جنسين اسم فعل اسم حرف

فعل حرف ومن البين ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد لا بد له من مسند

اليه ومسند وهما لا يتحققان الا في اسمين او في اسم وفعل واما الاقسام الاربعة

الباقية ففي الحرف والحرف كلاهما مفقودان وفي الفعل والفعل والفعل والحرف

مسند اليه مفقود وفي الاسم والحرف احدهما مفقود فان الاسم ان كان مسندا فالمسند

اليه مفقود وان كان مسندا اليه والمسند مفقود ونحو يا زيد بتقدير ادعو زيدا فلم يكن

من تركيب الحرف والاسم بل من تركيب الفعل والاسم الذي هو المنوي في ادعو وهو انا

الاسم ما دل

اي كلمة دلت على معنى كائن في نفسه اي نفس ما دل على معنى وهو الكلمة فتذكير الضمير بناء على لفظ

الموصول قال المص في ايضاح شرح المفصل الضمير في ما دل على معنى في نفسه يرجع الى معنى اي

ما دل على معنى باعتباره في نفسه وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك

الدار في نفسها حكمها كذا اي لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف ما دل على معنى

في غيره اي حاصل في غيره اي باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه انتهى كلامه وتحصيله ما ذكره

بعض المحققين حيث قال كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا قائما بغيره كذلك

في الذهن معقول هو مدرك قصدا ملحوظا في ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه ومعقول

هو مدرك تبعا وآلة لملاحظة غيره فلا يصلح لشيء منهما فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل

قصدا وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا

وتبعا من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط ولا حاجة في الدلالة

عليه الى ضم كلمة اخرى اليه ليدل على متعلقه وهو المراد بقولهم ان للاسم والفعل معنى

كائنا في نفس الكلمة الدالة عليه واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة مثلا

وجعله آلة لتعرف حالهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه

بخصوصه ولا ان يدل عليه الا بضم كلمة دالة على متعلقه بخصوصه والحاصل ان لفظ

الابتداء موضوع لمعنى كلي ولفظة من موضوعة لكل واحد من جزئياته المخصوصة المتعلقة من حيث

المتعقلة

الهيا حالات لمتعلقاتها والات لتعرف احوالها وذلك المعنى الكلي يمكن ان يتعقل قصدا و
بلاحظ في حد ذاته فيستقل بالمفهومية ويصلح ان يكون محكوما عليه وبه واما تلك الجزئيات
فلا تستقل بالمفهومية ولا تصلح ان تكون محكوما عليها وبها اذ لابد في كل منها ان يكون
ملحوظا قصدا ليمكن ان يعتبر النسبة بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات لا تتعقل الا بذكر متعلقاتها
لتكون الات لملاحظة احوالها وهذا هو المراد بقولهم ان الحرف تدل على معنى في غيرها و
عرفت هذا علمت ان المراد بكينونة المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية وبكينونته في نفس الكلمة
دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية فمرجع كينونة
المعنى في نفسه وكينونته في نفس الكلمة الدالة عليه الى امر واحد هو استقلاله بالمفهومية
وفي هذا الكتاب الضمير المجرور في نفسه يحتمل ان يرجع الى ما الموصولة التي هي عبارة عن الكلمة
وهذا هو الظاهر لتكون على طبق ما سبق في وجه الحصر من كينونة المعنى في نفس الكلمة ويحتمل ان
يرجع الى المعنى تنبيها على صحة ارادة كلا المعنيين ولكن عبارة المفصل ظاهرة في المعنى الاخير وهو
ارجاع الضمير الى المعنى لعدم مسبوقيتها بما يدل على اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة وهذا
جزم هناك برجوعه الى المعنى وبما سبق من التحقيق ظهر انه لا يختل حد الاسم جمعا ولا حد الحرف
منعا بالاسماء اللازمة الاضافة مثل ذو وفوق وتحت وقدام وخلف الى غير ذلك لان
معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية ملحوظة في حد ذاتها لزمها تعقل متعلقاتها
اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكرها لكن لما جرت العادة باستعمالها في مفهوماتها مضافة

الى متعلقات مخصوصة لانه الغرض من وضعها لزوم ذكرها لفهم هذه الخصوصيات لاجل فهم

المعنى فهى دالة على معانيها الجزئية المعتبرة في حد نفسها لا في غيرها فهى داخلة في حد الاسم

لا في الحرف ولما كان الفعل دالا على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمنى اعنى الحدث وكان ذلك

المعنى مقترنا مع احد الازمنة في الفهم عن لفظ الفعل اخرجه بقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلثة

اى غير مقترن مع احد الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظ الدال عليه فهو صفة بعد صفة لمعنى

فبالصفة الاولى خرج الحرف عن حد الاسم وبالثانى الفعل والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب

الوضع الاول فيدخل فيه اسماء الافعال لانها جميعها اما منقولة عن المصادر الاصلية سواء كان

النقل فيه صريحا نحو رويد فانه قد يستعمل مصدرا ايضا او غير صريح نحو هيهات فانه وان لم يستعمل

مصدرا الا انه على وزن قوقاة مصدر قوقى او عن المصادر التى كانت اصواتا في الاصل نحو صه

او عن الظرف والجار والمجرور نحو امامك زيدا وعليك زيدا فليس شيء منها الدلالة على

الازمنة بحسب الوضع الاول وخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران

معانيها به بحسب اصل الوضع وخرج عنه المضارع ايضا فانه على تقدير اشتراكه بين الحال

والاستقبال يدل على زمان معين من الازمنة الثلثة فيدل على واحد معين ايضا

في ضمنها اذ لا يقدح في الدلالة على معين الدلالة على ما سواه نعم يقدح في ارادة المعين

ارادة ما سواه واين الدلالة من الارادة ولما فرغ من بيان حد الاسم اراد ان يذكر بعض

خواصه ليفيد زيادة معرفته فقال ومن خواصه منها بصيغة جمع الكثرة على كثرتها ومن التبعيضية تنبيها

على انّ ما ذكره بعض عنها وهي جمع خاصّة وخاصّة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره وهي امّا
شاملة لجميع افراده ما هي خاصة له كالكاتب بالقوة للانسان او غير شاملة كالكاتب بالفعل
له فمن خواص الاسم اي دخول اللام اي دخول اللام التعريف ولو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا
للميم في مثل قوله ع ليس من امبر امصيام في امسفر لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته وفي اختيار
اللام اشارة الى انّ المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه من انّ اداة التعريف هي اللام وحدها وزيدت
عليها همزة الوصل لتعذّر الابتداء بالساكن واما الخليل فقد ذهب الى انها ال كهل والمبرّد
الى انها الهمزة المفتوحة وحدها وزيدت اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وانّما
وانّما اختصّ دخول حرف التعريف بالاسم لانه موضوع لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدلّ عليه
اللفظ مطابقة والحرف لا يدلّ على معنى مستقل والفعل لا يدلّ عليه تضمّنا لا مطابقة و
هذه الخاصة ليست شاملة لجميع افراد الاسم فانّ حرف التعريف لا يدخل على المضمرات واسماء الاشارة وغيرها
كالموصولات وكذلك سائر الخواص المذكورة ههنا ومنها دخول الجرّ وانّما اختصّ دخول الجرّ
بالاسم لانّ اثر حرف الجرّ في المجرور به لفظا وفي المجرور به تقديرا كما في الاضافة المعنوية
دخول حرف الجرّ لفظا او تقديرا يختص بالاسم لانه لا يفضي الا بموضوع لافضاء معنى الفعل الى الاسم فينبغي
ان يدخل الاسم ليفضي معنى الفعل اليه واما الاضافة اللفظية فهي فرع للمعنوية فينبغي ان
لا يخالف الاصل بان يختص بما يختص به الاصل اعني الفعل وزيد بحكمه بان يعم الاسم
والفعل ومنها دخول التنوين بانواعه ما عدا تنوين الترنم وسيجيء في اخر الكتاب ان شاء الله تعالى بيانه

وبيان اقسامه على وجه يظهر جهة اختصاص ما عدا التنوين الترنم به وجهة عدم اختصاص

التنوين الترنم به ومنها الاسناد اليه هو بالرفع عطف على الدخول لا على مدخولها لان المتبا

ين الدخول المذكور في الاول او اللحوق بالاخر وكلاهما منتفيان في الاسناد وكذا في الاضافة

والمراد به كون الشيء مسندا اليه وانما اختص هذه المعنى بالاسم لان الفعل وضع لان يكون

ابدا مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه ومنها الاضافة اي كون الشيء مضافا

بتقدير حرف الجر لا بذكره لفظا ووجه اختصاصها بالاسماء اختصاص لوازمها من التعريف

والتخصيص والتخفيف به وانما قيدنا الاضافة بكون الشيء مضافا لان الفعل والجملة قد يقع

مضافا اليه كما في قوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم وقد يقال هذا بتاويل المصدر اي يوم

نفع الصادقين وانما قيدنا بتقدير حرف الجر مطلقا يختص بالاسم وانما قيدناه بقولنا بتقدير

حرف الجر لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد فان مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر

لفظا وهو اي الاسم قسمان معرب ومبني لانه لا يخلو اما ان يكون مركبا مع غيره او لا والاول

اما ان يشبه مبني الاصل او لا وهذا اعني المركب الذي لم يشبه مبني الاصل هو المعرب فما

عداه اعني غير المركب والمركب الذي يشبه مبني الاصل مبني فالمعرب الذي هو قسم من الاسم المركب

اي الاسم الذي ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله فيدخل فيه زيد في قام زيد وقائم وهؤلاء في قولك

زيد قائم وقام هؤلاء بخلاف ما ليس بمركب اصلا من الاسماء المعدودة نحو الف با تا زيد

عمرو بكر وبخلاف ما هو مركب مع غيره لكن لا تركيبا يتحقق معه كلفظ غلام في زيد ف



فان جميع ذلك من قبيل المبنيات عند المص الذي اي لم يناسب مناسبة مؤثرة في منع الاسم
عن الاعراب مبني الاصل اي المبني الذي هو الاصل في البناء فالاضافة بيانية وهو الماضي والامر
بغير اللام والحرف وبهذا القيد خرج مثل هؤلاء في مثل قام هؤلاء لكونه مشابها لمبني
الاصل كما يجيء في بابه ان شاء الله تعالى ثم ان صاحب الكشاف جعل الاسماء المعدودة العارية
عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع في المعرب الذي هو اسم المفعول من قولك اعربت
الكلمة فان ذلك لا يحصل الا باجراء الاعراب على آخر الكلمة بعد التركيب بل في المعرب
اصطلاحا فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب وهو الظاهر
من كلام الشيخ عبد القاهر واعتبر المص مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا
اخذ التركيب في تعريفه واما وجود الاعراب بالفعل في كون الاسم معربا فلم يعتبره احد
ولذلك يقال لم تعرب الكلمة وهي معربة وانما ترك المص ما هو مشهور عند الجمهور
من ان المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل لان الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف
به احوال اواخر الكلمة في التركيب من لم يتتبع لغة العرب ولم يعرف احكامها بالسماع
منهم فان العارف باحكامها كان مستغنيا عن النحو فلا فائدة له معتدا بها في معرفة حقيقة
تعريفها المقصود من معرفة المعرب مثلا ان يعرف انه مما يختلف آخره في كلامهم ليجعل
آخره مختلفا ما اختلف فيطابق كلامهم فمعرفته متقدمة على معرفة انه مما
يختلف آخره فلو كان معرفة المتقدمة حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه به

اوّل
فاقسام المعرب من جهة الاختلاف ثمانية جاءني زيد ...

٢٥

بنجم
جاءني ابوه ورأيت اباه
مثال المتبدل من ذات الى ذات
حقيقة لفظاً والسلام

وجب ان يعرف اولاً بانّه ممّا يختلف آخره ليعرف انّه ممّا يختلف آخره فاذا عرف به فيلزم تقديم
الشيء على نفسه فينبغي ان يعرّف بغير ما عرف به الجمهور ويجعل ما عرفوه به من جملة احكامه
كما فعله المصنف رحمه الله حكمه اي من جملة احكام المعرب وآثاره المترتبة عليه من حيث هو معرب
ان يختلف آخره اي الحرف الذي هو آخر المعرب ذاتاً بان يتبدل حرف بحرف آخر حقيقة او حكماً
اذا كان اعرابه بالحروف او صفة بان يتبدل صفة بصفة اخرى حقيقة او حكماً
اذا كان اعرابه بالحركة باختلاف العوامل اي بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه في العمل بان
يعمل بعض منها خلاف ما يعمل البعض الآخر وانّما خصصنا اختلافها بكونه في العمل
لئلا ينتقض بمثل قولنا انّ زيداً مضروب ولئن ضربت زيداً ولئن ضارب زيداً فانّ العامل
في زيد في هذه الصور مختلف بالاسمية والفعلية والحرفية مع انّ آخر المعرب لم يختلف
باختلافها لفظاً او تقديراً نصب على التمييز اي يختلف لفظ آخره او تقديره او على المصدرية
اي يختلف اختلاف لفظ او تقدير والاختلاف لفظاً كما في قولك جاءني زيدٌ ورأيت زيداً
ومررت بزيدٍ او تقديراً كما في قولك جاءني فتى ورأيت فتى ومررت بفتى فانّ اصله
فتيٌ وفتياً وفتيٍ انقلبت الياء الفاً فصار الاعراب تقديرياً والاختلاف اللفظي والتقديري
اعمّ من ان يكون حقيقة او حكماً كما اشرنا اليه لئلا ينتقض بمثل قولنا رأيت احمد ومررت
باحمد وقولنا رأيت مسلمين ومررت بمسلمين مثنّى ومجموعاً فانّه قد اختلف العوامل فيه
ولا اختلاف في آخر احمد حقيقة بل حكماً فانّ فتحة احمد بعد الناصب علامة النصب
وبعد الجار

وبعد الجار علامة الجر كذا الحال في التثنية والجمع فاخر المعرب في هذه الصور يختلف باختلاف العوامل

حكما لا حقيقة فان قلت لا يتحقق الاختلاف لا في اخر المعرب ولا في العوامل اذ ذكرت بعض الاسماء

المعدودة الغير المشابهة لمبني الاصل مع عامله ابتداء اذ لا يترتب ويترتب عليه اختلاف الاعراب

بل هناك حدوث الاعراب بدخول العامل قلت هذا حكم اخر من احكام المعرب والاختلاف

حكم اخر فلو لم يدخل احد الحكمين في الاخر لا فساد فيه فان للمعرب احكاما كثيرة لم يذكرها هنا

فلكن هذا الحكم ايضا من هذا القبيل غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواصه الشاملة

اي حركة او حرف اختلف اخره اي اخر المعرب من حيث هو هو ذاتا او صفة به اي بتلك الحركة

او الحرف وحينئذ يراد بما الموصولة الحركة او الحرف لا بد والعامل والمقتضي للاعراب ولو ابقيت العامل

على عمومها على ما هو الحق بالسببية المفهومة من قوله به فان المتبادر من السبب هو القريب والعامل

والمقتضي من الاسباب البعيد وبقيد الحيثية خرج عنه حركة نحو غلامي لانه معرب على ا

ختيار المص لكن اختلاف هذه الحركة على اخر المعرب ليس من حيث انه معرب بل من حيث انه

ما قبل ياء المتكلم وبهذا القدر تم حد الاعراب جمعا ومنعا لكن المص اراد ان ينبه على

فائدة اختلاف وضع الاعراب فضم اليه قوله ليدل على المعاني المعتورة عليه فكانه اراد

هذا المعنى حيث قال ليس هذا من تمام الحد لانه خارج عن الحد واللام في ليدل متعلق

بامر خارج عن الحد يعني وضع الاعراب المفهوم من فحوى الكلام فانه بعيد عن الفهم غاية

البعد فاللام فيه متعلق بقوله اختلف اخره يعني اختلف اخره ليدل الاختلاف او ما

الاختلاف على المعاني يعني الفاعلية والمفعولية والاضافة المعتورة على صيغة اسم الفاعل

اى على المعرب على تضمين مثل معنى الورود او الاستيلاء يقال اعتوروا الشيء وتعاوروه اذا

تداولوه اى اخذوه جماعة واحدا بعد واحد على سبيل المناوبة والبدلية لا على سبيل الاجتماع

فاذا كانت اولئك المعاني المقتضية للاعراب المعرب متعاقبة متناوبة غير مجتمعة لتضادها

فينبغي ان يكون علاماتها ايضا كذلك فوقع بسببها الاختلاف في اخر المعرب فوضع اصل الا

عراب للدلالة على تلك المعاني ووضع بحيث يختلف به اخر المعرب لاختلاف تلك المعاني

وانما جعل الاعراب في اخر الاسم المعرب لان نفس الاسم تدل على المسمى والاعراب على صفته

ولا شك ان الصفة متاخرة عن الموصوف فالانسب ان يكون الدال عليها ايضا متاخرا

عن الدال عليه وهو مأخوذ من عربه اذا اوضحه فان الاعراب يوضح المعاني المقتضية

او من عربت معدته اذا فسدت على ان يكون الهمزة للسلب فيكون معناه ازالة الفساد يعني

به يزيل فسادا لتباس بعض المعاني ببعض وانواعه اى انواع اعراب الاسم ثلثة رفع ونصب وجر

هذه الاسماء الثلثة مختصة بالحركات والحروف الاعرابية ولا تطلق على الحركات البنائية

اصلا بخلاف الضمة والفتحة والكسرة فانها مستعملة في الحركات البنائية غالبة وفي الحركات

الاعرابية على قلة فالرفع حركة كان او حرفا علم الفاعلية اى علامة كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما ليشمل

الملحقات بالفاعل ايضا كالمبتدإ والخبر وغيرهما والنصب حركة كان او حرفا علم المفعولية

اى علامة كون الشيء مفعولا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات به والجر حركة كان او حرفا علم الاضافة

اى علامة كون الشئ مضافا اليه واذا كان الاضافة بنفسها مصدرا لم يحتج الى الحاق الياء
المصدرية اليها كما فى الفاعلية والمفعولية وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول
لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد فاعطى الثقيل للقليل والنصب خفيف والمفاعيل
كثيرة لانها خمسة فاعطى الخفيف الكثير ولما لم يبق للمضاف اليه علامة غير الجر جعل علامة له
والعامل لفظيا كان او معنويا ما به اى يحصل المعنى المقتضى اى معنى من المعانى المعتورة على المعرب المقتضية
للاعراب ففى جاءنى زيد جاء عامل اذ به يحصل معنى الفاعلية فى زيد فيجعل الرفع علامة لها وفى
رايت زيدا رايت عامل اذ به حصل معنى المفعولية فى زيد فيجعل النصب علامة لها وفى مررت
بزيد الباء عامل اذ به حصل معنى الاضافة فى زيد فيجعل الجر علامة لها فالمفرد المنصرف
اى الاسم المفرد الذى لم يكن مثنى ولا مجموعا ولا غير منصرف كزيد ورجل وكذا الجمع المكسر المنصرف
اى الذى لم يكن بناء الواحد فيه سالما ولم يكن غير منصرف كرجال وطلبة فالاعراب
فى هذين القسمين من الاسم على الاصل لوجهين احدهما ان الاصل فى الاعراب ان يكون بالحركة
والاعراب فيهما بالحركة وثانيهما انه اذا كان الاعراب بالحركة فالاصل ان يكون بالحركات
الثلث فى الاحوال الثلث والاعراب فيهما بالحركات الثلث فى احوال الثلث فالاعراب
فيهما بالضمة رفعا اى حالة الرفع والفتحة نصبا اى حالة النصب والكسرة جرا اى حالة الجر فنصب
قوله رفعا ونصبا وجرا على الظرفية بتقدير المضاف ويحتمل النصب على الحالية او المصدرية
فالقسم الاول مثل جاءنى رجل ورايت رجلا ومررت برجل والقسم الثانى مثل جاءنى طلبة

ورأيت طلبةً ومررت بطلبةٍ جمع مؤنث سالم وهو ما يكون بالالف والتاء واحترز به عن المكسر

فانه قد علم حاله وهو بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا فان النصب فيه تابع للجر اجراء للفرع على نظيره الاصل

الذي هو جمع المذكر السالم فان النصب فيه تابع للجر كما سيجيء ذكره مثل جاءني مسلماتٌ ورأيت

مسلماتٍ ومررت بمسلماتٍ غير المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فالجر فيه تابع للنصب

كما سيذكر نحو جاءني احمدُ ورأيت احمدَ ومررت باحمدَ اخوك وابوك وحموك بكسر الكاف لان الحم

قريب المرأة من جانب زوجها فلا يضاف الا اليها وهنوك والهن شيء منكر الذي يستهجن ذكره كالعورة

والصفات الذميمة والافعال القبيحة وهذه الاسماء الاربعة منقوصات واوية وفوك

وهو اجوف واوي لان لامه هاء اذ اصله فوه وذو مال وهو لفيف مقرون بالواو اذ

اصله ذَوَوٌ وانما اضيف ذو الى الاسم الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف الا الى اسماء الاجناس

فاعراب هذه الاسماء الستة بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا ولكن لا مطلقا بل حال كونها

مكبرة اذ مصغرها معربة بالحركات نحو جاءني اخيك ورأيت اخيك ومررت باخيك

وموحدة اذ المثنى والمجموع منها معرب باعراب التثنية والجمع وانما لم يصرح بهذين القيدين

اكتفاء بالامثلة مضافة لانها اذا كانت مكبرة وموحدة ولم تكن مضافة اصلا فاعرابها

بالحركات نحو جاءني اخ ورأيت اخا ومررت باخ فينبغي ان يكون مضافة ولكن الى غير ياء المتكلم

لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم فحالها كسائر الاسماء المضافة اليها ولم يكتف

في هذه الشرط بالمثال لئلا يتوهم اشتراط اضافتها بكونها الى الكاف فقط واعلم

اعراب هذه الاسماء بالحروف لانهم لما جعلوا اعراب المثنى والجمع المذكر السالم بالحروف
ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الآحاد ايضا كذلك لئلا يكون بينهما وبين الآحاد وحشة
ومنافرة تامة وانما اختاروا اسماء ستة لان الاعراب كل من المثنى والجموع ثلثة فجعلوا
في مقابلة كل اعراب اسما وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لمشابهتها المثنى والجموع
في كون معانيها منبئة عن تعدد ولوجود حرف صالح للاعراب في اواخرها حين الاعراب
سيما على خلاف ساير الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم فانه لم يسمع فيهما من العرب
اعادة الحرف المحذوفة عند الاعراب المثنى وما يلحق به وهو كلا وكلتا ولم يذكر
كونه فرع كلا مضافا اي حال كون كلا وكلتا مضافا الى مضمر وانما قيد بذلك لان كلا
باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه مثنى فلفظه يقتضي الاعراب بالحركات ومعناه يقتضي
الاعراب بالحروف فروعي فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل
روعي جانب لفظه الذي هو الاصل واعرب بالحركات التي هي الاصل لكن يكون حركته
تقديرية لان اخره الف يسقطه بالتقاء الساكنين نحو جاءني كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين
ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذي هو الفرع فروعي جانب معناه الذي
هو الفرع واعرب بالحروف التي هو الفرع نحو جاءني كلاهما ورايت كليهما ومررت بكليهما
فلذلك قيد كون اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى مضمر واثنان وكذا اثنان وثنتان
فان هذه الالفاظ وان كانت مفردة لكن صورتها صورة التثنية ومعناها معنى التثنية

بهما بالالف رفعا والياء المفتوح ما قبلها نصبا وجرا كما سيجيء جمع المذكر السالم والمراد به ما سمي به

اصطلاحا وهو الجمع بالواو والنون فيدخل فيه سنون وارضون مما لم يكن واحده مذكرا

لكن بجمع الواو والنون وما الحق به وهو اولوا الجمع ذو لا من لفظه وعشرون واخواتها

اى نظايرها السبع وهي ثلثون الى تسعين وليس عشرون جمع عشر ولا ثلثون جمع ثلثة

والا يصح اطلاق عشرين على ثلثين لانه ثلثة معشار العشرة ولطلاق ثلثين على تسعة

لانها ثلثة معشار الثلاثة وعلى هذا القياس الباقي وايضا هذه الالفاظ تدل على

على معان معينة ولا تعين في الجموع بالواو رفعا والياء نصبا وجرا وانما جعل اعراب

المثنى مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته بالحروف لانهما فرعان للواحد وفي اخرها حرف

يصلح الاعراب وهو علامة التثنية والجمع فناسب ان يجعل ذلك الحرف اعرابهما ليكون

اعرابهما فرعا للاعراب كما انهما فرعان له لان الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركة

ولما جعل اعرابهما بالحروف وكان حروف الاعراب ثلثة واعرابهما ستة ثلثة للمثنى

وثلثة الجموع فلو جعل اعراب كل واحد منهما بتلك الحروف الثلثة لوقع الالتباس ولو خص

المثنى بها بقي الجموع بلا اعراب ولو خص الجموع بها بقي المثنى بلا اعراب فوزع عليهما

بان جعل الالف علامة الرفع في المثنى لانه الضمير المرفوع للتثنية في الفعل نحو ضربا

وضربا والواو علامة الرفع في الجموع لانه الضمير المرفوع للجمع في الفعل نحو يضربون

وضربوا وجعلوا اعرابهما بالياء حالة الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل

الياء

الياء في التثنية لخفة الفتحة وكثرة التثنية وكثرتها في الجموع لثقل الكسرة وقلة الجموع وحمل النصب

على الجر لا على الرفع لمناسبة النصب الجر لوقوع كل منهما فضلة في الكلام ولما فرغ من تقسيم

الاعراب الى الحركة والحروف وبيان مواضعها المختلفة شرع في بيان مواضع الاعراب اللفظي

والتقديري الذي اشير الى تقسيمه اليهما فيما سبق ولما كان التقديري اقل اشار اليه

اولا ثم بين ان اللفظي ما عداه فقال التقدير اي تقدير الاعراب فيما اي في الاسم المعرب الذي

تعذر الاعراب فيه اي امتنع ظهوره في لفظه وذلك اذا لم يكن الحرف الذي هو محل الا

الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كما في الاسم المعرب بالحركة الذي في آخره الف مقصورة

سواء كانت موجودة في اللفظ كالعصا بلام التعريف او محذوفة بالتقاء الساكنين كعصى

بالتنوين فان الالف المقصورة في الصورتين غير قابلة للحركة وكما في الاسم المعرب با

لحركة المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي فانه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة للمناسبة

قبل دخول العامل امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى بعد دخوله موافقة لها او مخالفة

لها فما ذهب اليه بعض من ان اعراب مثل هذا الاسم في حالة الجر لفظي غير صحيح مطلقا

اي في احوال الثلث يعني كون الاعراب تقديريا في هذين النوعين من الاسم المعرب انما

هو في جميع الاحوال غير مختص ببعضها او استثقل عطف على تعذر اي تقدير الاعراب فيما تعذر

او في الاسم الذي استثقل ظهور الاعراب في لفظه وذلك اذا كان محل الاعراب قابلا

للحركة اللاعرابية ولكن يكون ظهورها في اللفظ ثقيلا على اللسان كما في الاسم الذي

في اخره يا، مكسور ما قبلها سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين كقاضٍ وغير محذوفة

كالقاضي رفعا وجرا اي في حالة الرفع والجر في الاحالة النصب لاستثقال الضمة والكسرة

على الياء دون الفتحة ومسلمي عطف على قوله كقاض اي بتقدير الاعراب لاستثقال

وقد يكون في الاعراب بالحروف نحو مسلمي بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه يختص

بالاعراب بالحركة رفعا يعني بتقدير الاعراب في نحو مسلمي انما هو في حالة الرفع فقط دون

النصب والجر نحو جائني مسلمي فان اصله مسلموي لسقوط النون بالاضافة فاجتمع الواو وا

لياء والسابق ساكن فانقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبل الياء فلم يبق

علامة الرفع التي هو الواو في اللفظ فصار الاعراب في حالة الرفع تقديريا بخلاف حالتي

النصب والجر فان الادغام لا يخرج الياء عن حقيقتها فان الياء المدغمة ايضا ياء وقد يكون

الاعراب بالحروف تقديريا في الاحوال الثلثة نحو جاءني ابو القوم ورايت ابا القوم

ومررت بابي القوم فانه لما اسقط حروف الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق

الاعراب لفظا بل ما يقدر واللفظي اي الاعراب الملتفظ به فيما عداه اي فيما عدا ما ذكرنا

تعذر فيه الاعراب او استثقل ولما ذكر في تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف وكان

غير المنصرف اقل من المنصرف وبمعرفته يعرف المنصرف على قياس الاعراب التقديري واللفظي

عرف المصنف غير المنصرف واكتفى بتعريفه فقال غير المنصرف ما اي اسم معرب فيه علتان

مؤثرتان باجتماعهما واستجماع شرائطها فيه اثرا كما سيجيء ذكره من علل تسع او علة واحدة

اى من تلك العلل التسع تقوم هذه العلة الواحدة مقامهما اى مقام هاتين العلتين بان توثر

وحدها تاثيرهما وهى اى العلل التسع مجموع ما فى هذين البيتين من الامور التسعة لا كل واحد

منهما حتى يقال لا يصح الحكم على العلل التسع بكل واحد من هذه الامور وذلك المجموع عدل و

وصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب فالعدول فى عطف هاتين العلتين من الواو الى ثم لمجرد المحافظة على

الوزن والنون زايدة من قبلها الف ووزن فعل وهذا القول تقريب فقوله زايدة منصوب

على انه حال اذ المعنى ويمنع النون الصرف حال كونها زايدة وقوله الف فاعل الظرف اعنى

من قبلها او مبتدأ خبره الظرف المتقدم ولا يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الالف

مع انها ايضا زايدة ولهذا يعبر عنها بالالف والنون الزايدتين ولو جعل الالف فاعلا

لقوله زايدة والظرف متعلقا بالزيادة واريد بزيادة الالف قبل النون اشتراكهما

فى وصف الزيادة وتقدم الالف عليها فى هذا الوصف يفهم زيادتهما جميعا وهذا كما تقول

جاءنى زيد راكبا من قبله اخوه فانه يدل على اشتراكهما فى وصف الركوب وتقدم اخيه

عليه فى هذا الوصف وقوله هذا القول تقريب يعنى ان ذكر العلل بصورة النظم تقريب

لها الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل او القول بان كل واحد من الامور التسعة

علة قول تقريبى لا تحقيقى اذ العلة فى الحقيقة اثنان منها لا واحدا والقول بانها

تسع تقريب لها الى الصواب لان فى عددها خلافا فقال بعضهم انها اثنان وقال

بعضهم انها تسعة وقال بعضهم احد عشر لكن القول بانها تسع تقريب لها الى ما هو

اوله موانع الصرف تسع كلما اجتمعت منها اثنتان فما للصرف تصويب

صواب ومن المذهب الثلثة ثم انه ذكر امثلة العلل المذكورة على ترتيب ذكرها في البيتين
فقال مثل عمر مثال للعدل واحمر مثال للوصف وطلحة مثال للتانيث وزينب مثال للمعرفة
وفي ايراد زينب مثال المعرفة بعد طلحة اشارة الى تضمين التانيث اللفظي والمعنوي وابراهيم
مثال للعجمة ومساجد مثال للجمع ومعدي كرب مثال للتركيب وعمران مثال للالف والنون
واحمد مثال لوزن الفعل وحكمه اي حكم غير المنصرف والاثر المترتب عليه من حيث اشتماله
على علتين او واحدة تقوم مقامهما ان لا كسر فيه ولا تنوين وذلك لان لكل علة
فرعية فاذا وقع في اسم علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل من حيث ان له فرعيتين بالنسبة
الى الاسم احديهما افتقاره الى الفاعل واخريهما اشتقاقه من المصدر فتمنع منه الاثر المختص
بالاسم وهو الجر والتنوين الذي هو علامة التمكن وانما قلنا لكل علة فرعية لان العدل
فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير لانك تقول قائم ثم
قائمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل والعجمة في كلام العرب فرع العربية
اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالطه لسان اخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد
والالف والنون الزائدتان فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان الاصل
في كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع اخر فاذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعا
لوزنه الاصلي ويجوز اي لا يمتنع سواء كان ضروريا او غير ضروري صرفه اي جعله في حكم منصرف
بادخال الكسر والتنوين فيه لا جعله منصرفا حقيقة فان غير المنصرف عند لم يوجد فيه

علتان

بكردان ذكر
ماذا على من شم تربة احمد ان
ان لا يشم مدى الزمان غواليا
المعنى ماذا وجب على من شم تربة احمد اي لا يشم الخ
والاستفهام للتعجب عظم الوجوب وهو كمال الاستغناء
و من شم الغوالي

علتان او علة تقوم مقامهما وبادخال الكسرة والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما وقيل المراد با
الصرف معناه اللغوي لا الاصطلاحي والضمير في صرفه راجع الى ما حكمه للضرورة اي ضرورة وزن الشعر
ورعاية قافية فانه اذا وقع غير المنصرف في الشعر فكثيرا ما يقع من منع صرفه انكسار يخرجه عن الوزن
او زحاف يخرجه عن السلامة : اما الاول فكقول فاطمة : صبت علي مصائب لو انها : صبت
على الايام صرن لياليا : واما الثاني اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره : هو المسك ما كررته
يتضوع : فانه لو فتح نون نعمان من غير تنوين يستقيم الوزن ولكن يقع فيه زحاف يخرجه عن
السلامة كما حكم به سلامة الطبع فان قلت فالاحتراز عن الزحاف ليس بضروري فكيف
يشمله قوله للضرورة قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه
ضروري عند الشعراء واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية كما في قوله : سلام
على خير الانام وسيد : حبيب اله العالمين محمد : بشير نذير هاشمي مكرم : عطوف رؤوف
من يسمى باحمد : فانه لو قال باحمد لا يخل بالوزن ولكنه يخل بالقافية فان حرف
الروي في سائر الابيات الدال المكسورة والتناسب اي ويجوز صرف غير المنصرف ليحصل
التناسب بينه وبين المنصرف لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم عندهم
وان لم يصل الى حد الضرورة كسلاسلا واغلالا حيث صرف سلاسلا ليناسب المنصرف الذي
يليه اعني اغلالا فقوله سلاسلا واغلالا مثال المجموع غير المنصرف الذي صرف
والمنصرف الذي صرف غير المنصرف لتناسبه وما يقوم مقامها اي العلة الواحدة التي تقوم

والاتيان الانسب الاكتفاء بسلاسلا غف

فقام مقام
التبيين لهذا التكرر عند المص
ولكونه نهاية جمع التكسير عند بعض
ولانه لا نظير له في الآحاد عند بعض واتمام
الاخير يحتاج الى تطويل لا تسعه المقام

مقام علتين من العلل التسع علتان مكررتان فانت كل واحدة منهما مقام علتين لتكررهما احدهما الجمع

الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع فانه قد تكرر فيه الجمعية حقيقة كاكالب واساور واناعيم

او حكما كالجموع الموافقة لها في عدد الحروف والحركات والسكنات كمساجد ومصابيح وثانيهما

التانيث لكن لا مطلقا بل بعض اقسامه وهو الفا التانيث المقصورة والممدودة اي كل واحدة منهما كحبلى وحمراء

لانهما لازمتان للكلمة وضعا لا يفارقانها اصلا فلا يقال في حبلى حبل ولا في حمراء حمر

فيجعل لزومهما للكلمة بمنزلة تانيث اخر فصار التانيث مكررا بخلاف تاء التانيث فانها ليست لازمة

للكلمة بحسب اصل الوضع فانها وضعت فارقة بين المذكر والمونث فلو عرض لها اللزوم لعارض

كالعلمية مثلا لم يبلغ قوة اللزوم الوضعي فالعدل مصدر مبني للمفعول اي كون الاسم معدولا

خروجه اي خروج الاسم اي كونه مخرجا عن صيغته الاصلية اي عن صورته التي يقتضي الاصل والقاعدة

ان يكون ذلك الاسم عليها ولا يخفى ان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات فاضافة الصيغة

الى ضمير الاسم خرجت المشتقات كلها وان المتبادر من خروجه عن صيغته الاصلية ان يكون المادة

باقية والتغير انما وقع في الصورة فقط فلا ينتقض بما حذف عنه بعض الحروف كالاسماء

المحذوفة الاعجاز مثل يد ودم فان المادة ليست باقية فيهما وان خروجه عن صيغته الاصلية

يستلزم دخوله في صيغة اخرى اي مغايرة للاولى ولا يبعد ان يعتبر مغايرتها لها في كونها غير

داخلة تحت اصل وقاعدة كما كانت الاولى داخلة تحته فخرجت عنه المغيرات القياسية

واما المغيرات الشاذة فلا نسلم انها مخرجة عن الصيغ الاصلية فان الف ان مثل اقوس

واليت

10

وانيب من الجموع الشاذة ليست مخرجة عما هو القياس فيهما اعني اقواسا وانيابا بل انما جمع القوس مفرد والناب ابتداء على اقوس وانيب على خلاف القياس من غيران يعتبر جمعهما اولا على اقواس وانياب واخراج اقوس وانيب عنهما قال بعض الشارحين قد جوز بعضهم تعريف الشيء بما هو اعم منه اذا كان المقصود منه تميزه عن بعض ما عداه فيمكن ان يقال المقصود هاهنا تميز العدل عن سائر العلل لا عن كل ما عداه فحيث حصل بتعريفه هذا التميز لا باس بكونه اعم منه فح لا حاجة في تصحيح هذا التعريف الى ارتكاب تلك التكلفات واعلم انا نعلم قطعا انهم لما وجدوا ثلث ومثلث واخر وجمع وزفر وعمر غير منصرف ولم يجدوا فيها سببا ظاهرا غير الوصفية والعلمية احتاجوا الى اعتبار سبب اخر ولم يصلح للاعتبار الا العدل اعتبروه فيها الا انهم تتبعوا العدل فيما عدا عمر من هذه الامثلة فجعلوه غير منصرف للعدل وسبب اخر ولكن لا بد في اعتبار العدل من امرين احدهما وجود الاصل للاسم المعدول وثانيهما اعتبار اخراجه عن ذلك الاصل اذ لا يتحقق الفرعية بدون اعتبار ذلك الاخراج ففي بعض تلك الامثلة يوجد دليل غير منع الصرف على وجود الاصل المعدول عنه فوجوده محقق بلا شك وفي بعضها لا دليل غير منع الصرف فيفرض له اصل ليتحقق العدل باخراجه عن ذلك الاصل فانقسام العدل الى التحقيقي والتقديري انما هو باعتبار كون ذلك الاصل محققا او مقدرا واما باعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل لتحقق العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف فعلى هذا قوله تحقيقا معناه خروجا كائنا عن اصل محقق يدل عليه دليل

غير منع الصرف كثلث والدليل على اصلهما ان في معناهما تكرارا دون لفظهما والاصل انه اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا كما في جاء في القوم ثلثة ثلثة فعلم ان اصلهما لفظ مكرر وهو ثلثة ثلثة وكذا الحال في احاد وموحد وثناء ومثنى الى رباع ومربع بالاتفاق وفيما وراءهما الى عشار ومعشر خلاف والصواب مجيئهما والسبب في منع صرف ثلث ومثلث واخواتهما العدل والوصف لان الوصفية العرضية التي كانت في ثلثة ثلثة صارت اصلية في ثلث ومثلث لاعتبارها في اصل وضعهما واخر جمع اخرى مؤنث اخر اسم التفضيل لان معناه في الاصل اشد تاخرا ثم نقل الى معنى غير وقياس اسم التفضيل ان يستعمل باللام او الاضافة او كلمة من حيث لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول من احدها فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام من الاخر وقال بعضهم هو معدول عما ذكر معه من اي عن اخر من وانما ذهب الى تقديرها بالاضافة لانها توجب التنوين او البناء او اضافة اخر مثلما في نحو وقبل وباثنيم عدي وليس في اخر شيء من ذلك فتعين ان يكون معدولا عن احد الاخرين وجمع جمع مؤنث اجمع وكذلك كتع وتبع وبصع وقياس فعلاء افعل ان كانت صفة ان يجمع على فعل كحمراء على حمر وان كانت اسما ان يجمع على فعالى او فعلاوات كصحراء على صحارى او صحراوات فاصلها اما جمع او جماعي وجمعاوات فاذا اعتبر اخراجها عن واحدة منها تحقق العدل فاحد السببين فيها العدل التحقيقي والاخر الصفة الاصلية وان صارت بالغلبة في باب التاكيد اسما وفي اجمع واخويه

احد السببين وزن الفعل والاخر الصفة الاصلية وعلى ما ذكرنا لا يرد الجموع الشاذة

كانيب وافوس فانه لم يعتبر اخراجهما عما هو القياس فيهما كالانياب والاقواس كيف ولو

اعتبر جمعهما اولا على انياب واقواس فلا شذوذ في هذه الجمعية ولا قاعدة للاسم

المخرج ليلزم من مخالفتهما الشذوذ فمن ابن يحكم فيهما بالشذوذ ومن هذا تبين

الفرق بين الشاذ والمعدول اي تقديرا اي خروجا كائنا عن اصل مقدر مفروض يكون

الداعي الى تقديره وفرضه منع الصرف لا غير كما يقال لك زفر فانهم لما وجدوا عمر

منصرفين ولم يجدوا فيهما سببا ظاهرا الا العلمية اعتبر فيهما العدل ولما توقف اعتبار

العدل على وجود اصل ولم يكن فيهما دليل على وجوده غير منع الصرف قدر فيهما ان

زافر وعامر عدل عنهما الى زفر وعمر ومنه اي من باب المعدول عن فاعلة واراد بها كل

ما هو على فعال علما للاعيان المؤنثة من غير ذوات الراء في لغة بني تميم فانهم اعتبروا

العدل في هذا الباب حملا على ذوات الراء في الاعلام المؤنثة مثل حضار وظفار فانهما

مبنيان وليس فيهما الاسباب العلمية والتانيث والسببان لا يوجبان البناء فاعتبر فيهما

العدل ليحصل لهما سبب البناء فلما اعتبر عدلها ثم جعلوه معربا غير منصرف ايضا حملا على نظائره

مع عدم الاحتياج اليه لتحقق السببين لمنع الصرف العلمية والتانيث فاعتبار العدل

فيه انما هو للحمل على نظائره لا لتحصيل سبب منع الصرف ولهذا يقال ذكر باب قطام ليس

في محله لان الكلام فيما قدر فيه العدل ليحصل سبب منع الصرف وانما قال في تميم لانه

الحجازيين ببنونه فلا يكون مما نحن فيه والمراد من بني تميم اكثرهم فان الاقلين منهم

لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها غير منصرف فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها لتحصيل

سبب البناء وحمل ما عداها عليها الوصف وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة ماخوذة

مع بعض صفاتها سواء كانت الدلالة بحسب الاصل الوضع مثل احمر فانه موضوع لذات ما

ما اخذت مع بعض صفاتها التي هي الحمرة او بحسب الاستعمال مثل اربع في مررت بنسوة اربع فانه

موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع بل قد تعرضه الوصفية

كما في المثال المذكور فانه لما اجري فيه على النسوة التي هي من قبيل المعدودات لا الا

عداد علم ان معناه مسوة بنسوة موصوفة بالاربعة وهذا معنى وصفي عرض للفظ الا

ستعمال لا اصلي بحسب الوضع والمعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف الاصلي الاصالة لا الا

لعرضية العرضية فلذلك قال المصنف شرطه اي شرط الوصف في سببية منع الصرف ان

يكون وصفا في الاصل الذي هو الوضع بان يكون وضعه على الوصفية لا ان تعرضه الوصفية بعد

الوضع في الاستعمال سواء بقي على الوصفية الاصلية او زالت عنه فلذلك خرجه عن

عن سببية منع الصرف الغلبة اي غلبة الاسمية على الوصفية ومعنى الغلبة اختصاص

بعض افراده بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه الى قرينة كما ان اسود كان موضوعا لكل ما فيه

سواد ثم كثر استعماله في الحية السوداء بحيث لا يحتاج في فهم عنه الى قرينة فلذلك

المذكور من اشتراط اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة صرف لعدم اصالة الوصفية

اربع

ادبع فى مثل قولهم مررت بنسوة ابرق وامتنع من الصرف لعدم مضرة مع الغلبة سود واد حيث صار اسمين

للحية الاول للحية السوداء والثانى للحية التى فيها سواد وبياض وادهم حيث صار اسما للقيد من الحديد

لما فيه من الدهمة اعنى السواد فان هذه الاسماء وان خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية لكنها

بحسب اصل الوضع اوصاف لم يهجر استعمالها فى معانيها الاصلية ايضا بالكلية فالمانع من الصرف

فى هذه الاسماء الصفة الاصلية ووزن الفعل واما عند استعمالها فى معانيها الاصلية فلا

اشكال فى منع الصرف لوزن الفعل والوصف فى الاصل والحال ونحو افعى اسما للحية على زعم وصفية

لتوهم اشتقاقه من الفعوة التى هى الخبث وكذلك اجدل للصقر على زعم وصفية لتوهم اشتقاقه

من الجدل بمعنى القوة واخيل اى لطائر ذى خيلان على زعم وصفية لتوهم اشتقاقه من الخال وهو

ووجه ضعف منع الصرف فى هذه الاسماء عدم الجزم بكونها اوصاف اصلية فانها لم تقصد بها

المعانى الوصفية مطلقا لا فى الاصل ولا فى الحال مع ان الاصل فى الاسم الصرف تانيث اللفظى

الحاصل بالتاء لا بالالف فانه لا شرط له فى تاثيره فى سببية منع الصرف العلمية اى علمية الاسم

المؤنث ليصير التانيث لازما لان الاعلام محفوظة من التصرف بقدر الامكان ولان العلمية

وضع ثان وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة والتانيث المعنوى كذلك اى كا

لتانيث اللفظى بالتاء فى اشتراط العلمية فيه الا ان بينهما فرقا فانها فى التانيث اللفظى بالتاء

شرط لوجوب منع الصرف وفى المعنوى شرط الجواز ولا بد فى وجوبه من شرط آخر كما اشار اليه بقوله

وشرط تحتم تاثيره اى شرط وجوب تاثير التانيث المعنوى فى منع الصرف احد الامور الثلثة

زيادة على الثلثة اى زيادة حروف الكلمة على ثلثة مثل زينب او تحرك حرف الاوسط من حروف الثلثة

مثل سقر والعجمة مثل ماه وجور وانما اشترط فى وجوب تأثير التانيث المعنوى احد الامور الثلثة لتخرج

الكلمة بثقل احد الامور الثلثة عن الخفة التى من شانها ان تعارض ثقل احد السببين فتزاحم

تاثيره وثقل الاولين ظاهر وكذا العجمة لان لسان العجم ثقيل على العرب فهند يجوز نظرا الى انتفاء

شرط تحتم التاثير للتانيث المعنوى اعنى الامور الثلثة ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود سببين فيه

وزينب وسقر علما لطبقة من طبقات النار وماه وجور علمين لبلدين ممتنع صرفها اما زينب فالعلمية

والتانيث المعنوى مع شرط تحتم تاثيره وهو الزيادة على الثلثة واما سقر فالعلمية والتانيث المعنوى

مع شرط تحتم تاثيره وهو تحرك الاوسط واما ماه وجور فالعلمية والتانيث المعنوى مع شرط تحتم تاثيره

وهو العجمة فان سمى به اى بالمؤنث المعنوى مذكر فشرطه فى سببية منع الصرف الزيادة على الثلثة لان الحرف الرابع

فى حكم تاء التانيث قايم مقامها فقدم وهو مؤنث معنوى سماعى باعتبار معناه الجنسى اذا سمى به رجل

منصرف لان التانيث لا يصلح للعلمية للمذكر من غير ان يقوم شى مقام العلمية وحدها لا يمنع

وعقرب وهو مؤنث معنوى سماعى باعتبار معناه الجنسى اذا سمى به رجل ممتنع صرفها لان تاثير التانيث

مع العلمية للمذكر فالحرف الرابع قايم مقامه بدليل انه اذا صغر قدم ظهر التاء المقدر كما يقتضيه

قاعدة التصغير فيقال قديمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال عقيرب من غير اظهار التاء لان

الحرف الرابع قايم مقامه فعقرب اذا سمى به رجل امتنع صرفه للعلمية والتانيث الحكمى المعرفة

اى التعريف لان سبب منع الصرف هو وصف التعريف لا ذات المعرفة شرطها اى شرط تاثيرها فى منع الصرف

ان تكون علمية اي بكونه هذا النوع من جنس التعريف على ان يكون الياء مصدرية او منسوبة الى

العلم بان تكون حاصلة في ضمنه على ان يكون الياء للنسبة وانما جعلت مشروطة بالعلمية لان

لان تعريف المضمرات والمبهمات لا يوجد الا في المبنيات ومنع الصرف من احكام المعربات وتعريف

باللام او الاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا كما سيجيء فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق

الا التعريف العلمي وانما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية سببا كما جعل

البعض لان فرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية له العجمة وهي كون اللفظ مما وضعه

غير العرب ولتاثيرها في منع الصرف شرطان شرطها الاول ان تكون علمية اي منسوبة الى العلم في اللغة

العجمية بان تكون متحققة في ضمن العلم في العجم حقيقة كابراهيم او حكما بان ينقلها العرب من لغة

العجم الى العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل كقالون فانه كان في العجم اسم جنس سمي به احد رواة

القراء المجودة قراءته قبل ان يتصرف فيه العرب فكانه علما في العجمة وانما جعلت شرطها ذلك لانه لا ينصرف

فيها العرب تصرفاتهم في كلامهم فيضعف فيه العجمة فلا يصلح سببا لمنع الصرف فعلى هذا لو سمي

[illegible] بمثل لجام لا يمتنع صرفه لعدم علميته في العجمية وشرطها الثاني احد الامرين زيادة الحرف

الثالث الاوسط او زيادة على ثلاثة احرف لئلا يعارض الخفة احد السببين فنوح منصرف هذا تفريع بالنظر

الى الشرط الثاني فانصراف نوح انما هو لانتفاء الشرط الثاني وهذا اختيار المص لان العجمة سبب

ضعيف لانه امر معنوي فلا يجوز اعتبارها مع سكون الاوسط واما التانيث فانه له علامة

مقدرة يظهر في بعض التصرفات فله نوع انجبار يعتبر مع سكون الاوسط والا يعتبر فان قلت قد

صالح وهود ومحمد شعيب نوح لوط منصرف

اعتبرت العجمة في ماه وجور مع سكون الأوسط فيما سبق فلم لم تعتبر ههنا قلنا اعتبارها فيما سبق
انما هو لتقوية سبب آخر لئلا يقاوم سكون الأوسط احدهما ولا يلزم من اعتبارها للتقوية
سبب آخر اعتبار سببيتها بالاستقلال وشتر وهو اسم حصن بديار بكر وابراهيم شرطها لوجود الشرط
الثاني فيهما فانه في شتر تحرك الأوسط وفي ابراهيم الزيادة على الثلثة وانما فصل التفريع
بالشرط الثاني لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عند من انصرف نحو نوح ولهذا قدم انصرافه
مع انه متفرع على انتفاء الشرط الثاني والأولى تقديم ما هو متفرع على وجوده كما لا
يخفى واعلم ان الأسماء الأنبياء ممتنعة عن الصرف الا ستة محمد وصالح وشعيب وهود
لكونها عربية ونوح ولوط لخفتهما وقيل ان هودا كنوح لان سيبويه قرنه معه ويؤيد
ما يقال ان العرب من ولد اسمعيل ومن كان قبل ذلك فليس بعربي وهود قبل اسمعيل فيما
يذكر فكان كنوح الجمع وهو سبب قائم مقام السببين شرطه اي شرط قيامه مقام السببين
وهو الصيغة التي كان اولها مفتوحا وثالثها الفا وبعد الالف حرفان او ثلثة اوسطها ساكن
وهي التي لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع لانها جمعت في بعض الصور
مرتين تكسيرا ومنتهى تكسيرها المغيرة للصيغة فاما جمع السلامة فانه لا يغير الصيغة فيجوز ان
يجمع جمع السلامة كما يجمع ايامن جمع ايمن على ايامنين وصواحب جمع صاحبة على صواحبات
وانما اشترطت ليكون صيغة مصونة عن قبول التغير فتقوم مقام جمع بغير هاء متقلبة وتاء التأنيث حالة
الوقف والمراد بها التاء تأنيث باعتبار ما يؤول اليه حالة الوقف فلا يرد نحو فوارة جمع فارة

قوله الجمع اي الجمعية لانها العلة المانعة عن الصرف ... وهذا اختلاف

قوله هي الصيغة التي اولها ... سواء كانت على وزن مفاعل ومفاعيل ام لا فيدخل فيه جنائز وجواهر ... وكان المراد الوزن العروضي لا التصريفي ...

وانما اشترط كونها بغيرها لانها لو كانت مع ما كانت على زنة المفردات كقرانية فانها على

زنة كراهية وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة فيدخل في قوة جمعية فود ولا حاجة

الى اخراج نحو مدايني فانه مفرد محض ليس جمعا لا في المال ولا في الحال واما الجمع مداين

وهو لفظ آخر بخلاف فرازنة فانها جمع فرزين او فرزان بكسر الفاء فعلم مما سبق ان صيغة

منتهى الجموع على قسمين احدهما ان يكون بغيرها وثانيهما ما يكون بهاء فاما ما كان بغيرها فهو ممتنع

صرفه لوجود شرط تاثيرها مساجد مثال لما بعد الفه حرفان ومصابيح مثال لما بعد الفه ثلثة

واما نحو

احرف اوسطها ساكن فرازنة وامثالها في صيغة منتهى الجموع مع الهاء فيه لفوات شرط

تاثير الجمعية وهو كونها بلاها وحضاجر علما للضبع وهذا جواب سوال مقدر وتقريره ان حضاجر

علم جنس للضبع يطلق على الواحد والكثير كما ان اسامة علم جنس للاسد فلا جمعية فيه

وصيغة منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف بل هي شرط للجمعية فينبغي ان يكون منصرفا لكنه

غير منصرف وتقرير الجواب ان حضاجر حال كونه علما للضبع غير منصرف لا للجمعية الحالية

بل للجمعية الاصلية لانه منقول عن جمع فانه كان في الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن سمي

الضبع للمبالغة في عظم بطنها كان كل فرد منها جماعة من هذا الجنس فالمعتبر في منع صرفه

هو الجمعية الاصلية فان قلت لا حاجة في منع صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية فان فيه

العلمية والتانيث لان الضبع هي انثى الضبعان قلنا علميته غير مؤثرة والا لكان بعد

التنكير منصرفا والتانيث غير مسلم لانه علم لجنس الضبع مذكرا كان او مونثا وانما اكتفى

قوله لا للجمعية الحالية

اعلم ان الفرق بين العلم الجنس ان اسم الجنس يكون معلوما عند المتكلم الواضع لا عند المخاطب

المص في التنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القول ولم يقل الجمع شرطه ان يكون

في الاصل كما قال في الوصف لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف قد يكون اصلية معتبرة

وقد يكون عارضية غير معتبرة وليس الامر كذلك اذ لا يتصور العروض في الجمعية نحو وبل جواب سؤال مقدر وتقديره ان يقال

انه قد تفتيت عن الاشكال الوارد على قاعدة الجمع بصاحب الجمع اعم من ان يكون في الحال

او في الاصل فما تقول في سراويل فانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ولا جمعية فيه

في الحال ولا في الاصل فاجاب عنه بانه قد اختلف في صرفه ومنعه منه فمن صرفه ولا

في موارد الاستعمال اعتد به الاشكال على قاعدة الجمع كما قلت نقد قيل في التفصي عنه بانه اسم اعجمي

ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل لكنه حمل في منع الصرف على موازنه اي على ما يوازنه من الجموع العربية

كما ناعيم ومصابيح فانه في حكمها من حيث الوزن فهو وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله

فالجمعية على هذا التقدير اعم من ان يكون حقيقة او حكمية فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية لا على

زيادة سبب آخر على الاسباب التسعة وهو الحمل على الموازنة وقيل هو اسم عربي ليس بجمع تحقيقا لانه اسم

جنس يطلق على الواحد والكثير لكنه جمع سروالة تقديرا ووزنا فانه لما وجد غير منصرف ومن قاعدتهم

ان هذا الوزن بدون الجمعية لم يمنع الصرف فقد يحفظا لهذه القاعدة انه جمع سروالة له

فكانه سمي كل قطعة من السراويل سروالة ثم جمعت سرواله على سراويل واذا صرف اي سراويل لعدم

تحقق جمعية تحقيقا والاصل في الاسماء الصرف فلا اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع لا يحتاج الى

التفصي عنه ونحو جوار اي كل جمع منقوص على فواعل يائيا كان او واويا كالجواري والدواعي فحكمه

اى في حالة الرفع والجر كما هنا اى حكمه حكم قاض بحسب الصورة في حذف الياء عنه وادخال التنوين

عليه تقول جاءني جوارٍ ومررت بجوارٍ كما تقول جاءني قاضٍ ومررت بقاضٍ واما في حالة النصب

فالياء متحركة مفتوحة نحو رايت جواري فلا اشكال في حالة النصب لان الاسم غير منصرف للجمعية

مع صيغة منتهى الجموع بخلاف حالتي الرفع والجر فانه قد اختلف فيه فذهب بعضهم الى ان

الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع

الصرف الذي هو من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل جوارٍ في قولك جاءني جوارٍ جواريٌ بالضم

والتنوين بناء على ان الاصل في الاسم الصرف فبني الاعلال على ما هو الاصل ثم اسقطت الضمة

للثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار جوارٍ على وزن سلامٍ وكلامٍ فلم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو

بعد الاعلال ايضا منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك وذهب بعضهم الى انه

بعد الاعلال غير منصرف لان فيه الجمع مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف بمنزلة المقدر وهذا الاجراء

الاعراب على الراء والتنوين فيه تنوين العوض فانه لما سقط تنوين الصرف عوض عن الياء المحذوفة

او عن حركتها هذا التنوين وعلى هذا القياس حالة الجر بلا تفاوت وفي لغة بعض العرب اثبات

الياء في حالة الجر كما في حالة النصب تقول مررت بجواري كما تقول رايت جواري وبناء هذه اللغة

على تقديم منع الصرف على الاعلال فانه ح يكون الياء المفتوحة في حالة الجر والفتحة خفيفة فلم

يقع فيه الاعلال واما في حالة الرفع فاصل جوارٍ جواريُ بالضم بلا تنوين حذفت الضمة للثقل

وعوض عنها التنوين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوارٍ وعلى هذه اللغة الاعلال

الا في حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة فان فيها الاعلال في حالتين كما عرفت التركيب وهو
صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء منه فلا يرد النجم وبصري العلمين شرطه ليأمن
من الزوال فيحصل له قوة فيؤثر بهاء في منع الصرف ان لا يكون باضافة الا لان الاضافة تخرج المضاف
الى الصرف او الى حكمه فكيف تؤثر في المضاف اليه ما يضاده اعني منع الصرف ولا اسنادا لان الاعلام
المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات نحو تابط شرا فانها باقية في حالة العلمية على ما كانت
عليها قبل العلمية فان التسمية بها انما هي لدلالتها على قصة عجيبة فلا يتطرق اليها التغيير
يمكن ان يفوت تلك الدلالة واذا كانت من قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها منع الصرف
الذي هو من احكام المعربات فان قلت كان على المص ان يقول وان لا يكون الجزء الثاني
من المركب صوتا ولا متضمنا لحرف العطف ليخرج مثل سيبويه ونفطويه ومثل خمسة عشر وستة عشر علمين
قلنا كانه اكتفى في ذلك بما ذكره فيما بعد انهما من قبيل المبنيات واما الاعلام المشتملة على
الاسناد فلم يذكر بناءها اصلا فلذلك احتاج الى اخراجها مثل بعلبك فانه علم لبلد
مركب من بعل هو اسم صنم وبك هو اسم صاحب هذه البلدة جعلا اسما واحدا من غير ان يقصد بينهما
نسبة اضافية او اسنادية او غيرهما الالف والنون المعدودتان من اسباب منع الصرف يسميان مزيدتين
لانهما من الحروف الزوائد ويسميان مضارعتين ايضا لمضارعتهما الفي التانيث في منع دخول
تاء التانيث عليهما وللنحاة خلاف في ان سببيتهما لمنع الصرف اما لكونهما زائدتين وفرعيتهما للمزيد
عليه واما لمشابهتهما لالفي التانيث والراجح هو القول الثاني ثم انهما ان كانا في اسم يعني به ما يقابل

قوله المعدودتان فان قلت هذه الصفة مشترك بين الالف والنون وسائر الاسباب لم خصهما بالوصف بها قلت اشارة الى ان الالف والنون كالحاصل للمطاوع فاحتاج هنا الى التنبيه على كونهما مستفادة من كلام المصنف دون سائر المواضع تعلم

هر كه ... بود ...

الصفة فان الاسم المقابل للفعل والحرف اما ان لا يدل على ذات ما لوحظ معها صفة من الصفات

كرجل وفرس او يدل كاحمر وضارب ومضروب فالاول يسمى اسما والثاني صفة فالمراد با

الاسم المذكور ههنا هو هذا المعنى لا الاسم الشامل للاسم والصفة فيه اي شرط الالف والنون

في منعهما من الصرف وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد او شرط ذلك الاسم في امتناعه

من الصرف ... تحقيقا للزوم زيادتهما او ليمتنع دخول التاء فيتحقق مشابهتهما بالفي التانيث

وان او كانتا في صفة ... اي لو كان الالف والنون في صفة فشرطه انتفاء فعلانة يعني ويشبه بالفي التانيث

امتناع دخول تاء التانيث عليه ليبقى مشابهتهما لالفي التانيث على حالها ولهذا منع من الصرف

انصرف عريان مع انه صفة لان مونثه عريانة ... شرط وجود فعلى لانه متى كان مونثه

فعلى لا يكون فعلانة فيبقى مشابهتهما لالفي التانيث على حالهما اي من اجل المخالفة

في الشرط اختلف في رحمن في انه منصرف او غير منصرف فانه لا مونث له لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة

خاصة لله تعالى لا يطلق على غيره تعالى لا على مذكر ولا على مونث فعلى من شرط انتفاء

فعلانة هو غير منصرف وعلى مذهب من شرط وجود فعلى هو منصرف دون سكران فانه لا خلاف

في منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين فان مونثه سكرى لا سكرانة ودون ندمان فانه

لا خلاف في صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين لان مونثه ندمانة لا ندمى هذا اذا

كان ندمان من الندم بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف بالاتفاق لان

مونثه ندمى لا ندمانة ووزن الفعل وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل وهذا

القدر لا يكفي في سببية لمنع الصرف بل لا بد فيهما من احد الامرين اما ان يختص في اللغة العربية

بالفعل بمعنى انه لا يوجد في الاسم العربي الا منقول من الفعل كشمر على صيغة الفعل الماضي المعلوم

من التشمير فانه نقل من هذه الصيغة وجعل علما للفرس وكذلك بذر لماء وعثر لموضع وخضم

لرجل افعال نقلت الى الاسمية واما نحو بقم اسما لصبغ معروف وهو البقم وشلم علما لموضع

بالشام فهو من الاسماء العجمية المنقولة الى العربية فلا يقدح في ذلك الاختصاص واما

ضرب على البناء للمفعول اذا جعل علما لشخص فانه ايضا غير منصرف للعلمية ووزن الفعل

وانما قيدنا بالبناء للمفعول فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل ولم يذهب الى منع

صرفه الا بعض النحاة او غير مختص لكن يكون في اوله اي في اوله وزن الفعل او في اوله

ما يكون على وزن الفعل زيادة اي زيادة حرف وحرف زايد من حروف اتين زيادة اي مثل زيادة

الحروف زايد في اول الفعل اي ما كون وزن الفعل وما كان على وزن الفعل غير قابل

للتاء لانه يخرج الوزن بهذه التاء الاختصاص بالاسم عن اوزان الفعل ولو قال غير قابل

للتاء قياسا وبالاعتبار الذي منع من الصرف لاجله لم يرد عليه اربع اذا سمي به رجل فانه

لحوق التاء به للتذكير فلا يكون قياسا ولا اسود فان مجي التاء في اسودة للحية الانثى

ليس باعتبار الوصف الاصلي الذي لاجله يمنع من الصرف بل باعتبار غلبة الاسمية العارضية

ومن ثم اي من اجل اشتراط عدم قبول التاء امتنع احمر عن الصرف لوجود الزيادة ا ا

لمذكورة مع عدم قبول التاء وانصرف يعمل لقبوله التاء لمجي يعملة للناقة القوية على العمل

واليمن

والثاني وما فيه علمية مؤثرة اي كل اسم غير منصرف يكون فيه علمية مؤثرة في منع صرفه بالسببية المحضة
او مع شرطية لسبب آخر واحترز بذلك عما اجتمع الفي التانيث او صيغة منتهى الجموع فان كل واحد منهما
كاف في منع الصرف لا تاثير فيهما للعلمية اذا نكر بان يأول العلم بواحد من الجماعة المسماة به نحو هذا
زيد ورأيت زيدا آخر فانه اريد به المسمى بزيد او يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به نحو قولهم
لكل فرعون موسى اي لكل مبطل محق صرف لما تبين اي ظهر حين تبين اسباب منع الصرف وشرائطها فيما
سبق انها اي العلمية لا تجامع مؤثرة الا ما اي سببا هي اي العلمية شرط فيه وذلك في التانيث
بالتاء لفظا او معنى والعجمة والتركيب والالف والنون المزيدتين فان كل واحد من هذه الاسباب الاربعة
مشروطة بالعلمية الا العدل ووزن الفعل استثناء مفرغ من الاشياء الاول اي لا تجامع غير ما هي شرط فيه
الا العدل ووزن الفعل فان العلمية تجامعهما مؤثرة كما في عمر واحمد وليست شرطا فيهما كما في ثلث واحمر
وهما اي العدل ووزن الفعل متضادان لان الاسماء المعدولة بالاستقراء على اوزان مخصوصة ليس شيء
منها من اوزان الفعل المعتبر في منع الصرف فلا يكون معهما اي لا يوجد شيء من الامر الدائر بين مجموع
هذين السببين وبين احدهما فقط الا احدهما فقط لا مجموعهما فاذا نكر غير المنصرف الذي احد اسبابه
العلمية بقي بلا سبب اي لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب فيما هو شرط فيه من الاسباب الاربع المذكورة
لانه قد انتفى احد السببين الذي هو العلمية بذاتها والسبب الآخر المشروط بالعلمية من حيث وصف
سببية به فلا يبقى فيه سبب من حيث هو سبب او على سبب واحد فيما هو ليست بشرط فيه من العدل ووزن
الفعل هذا وقد قيل على قوله وهما متضادان انه انتقض بكسرين علما لمغايرة من اوزان الفعل مع وجود

العدل فيه فانه امي من صمت بصمت وقياسه ان يجي بضمتين فلما جاء بكسرتين علم انه معدول عنه

والجواب ان هذا امر غير محقق لجواز وورود اصمت بكسرتين وان لم يشتهر فالاولى ان التحقق فيما

العدل تحقيقا كان او تقديرا لم يجامع وزن الفعل وايضا قد عرفت فيما تقدم ان مجرد وجود اصل

محقق لا يكفي في اعتبار العدل التحقيقي بدون اقتضاء منع الصرف اياه واعتبار خروج الصيغة عن ذلك

الاصل وههنا لا يقتضيه لوجود سببين في اصمت وراء العدل وهما العلمية والتانيث ثم انه اشار

الى انتشاء مثل احمر علما اذا نكر عن هذه القاعدة على قول سيبويه بقوله وخالف سيبويه الاخفش المشهور هو ابو

الحسن تلميذ سيبويه ولما كان قول التلميذ اظهر مع موافقته لما ذكره من القاعدة جعله اصلا واسند

المخالفة الى الاستاذ وان كان غير مستحسن تنبيها على ذلك في ان نظر في نحو احمر علما اذا نكر والمراد بنحو احمر علما

ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا غير خفي فيدخل فيه سكران وامثاله ويخرج عنه افعل التفضيل كما في

نحو اجمع فانه منصرف عند التنكير بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل وكذلك

افعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه

حتى صار افضل اسما وان كان معه من فلا ينصرف بالاتفاق لظهور معنى الوصفية فيه بسبب من التفضيلية

الاصلية اذا نكر اعتبارا للصفة الاصلية اي انما خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتبار الوصفية الاصلية

التي بعد التنكير فانه لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية فاعتبرها وجعله

للصفة الاصلية وسبب اخر كوزن الفعل والالف والنون المزيدتين فان قلت كما انه لا مانع من اعتبار

الوصفية الاصلية لا باعث على اعتبارها ايضا فلم اعتبرها وذهب الى ما هو خلاف الاصل اعني منع

قال الشيخ

قيل الباعث على اعتبارها ايضا فلم اعتبرها ولو ذهب الى اشاع اسود وارقم مع زوال الوصفية عنهما كان وفيه بحث لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية بل بقى فيهما شائبة من الوصفية لان الاسود اسم للحية السوداء والارقم للحية التى فيها سواد وبياض وفيهما شائبة من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها فى احمر والتنكير لانها قد زالت عنه بالكلية واما الاخفش فذهب الى انه منصرف فان الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير والزائل لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب واحد هو وزن الفعل او الالف والنون وهذا القول هو الاظهر ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلى بعد التنكير وان كان زائلا لزمه ان يعتبره فى حال العلمية ايضا فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف الاصلى والعلمية فاجاب عنه المص بقوله ولا يلزمه اى سيبويه من اعتبار الوصفية الاصلية بعد التنكير فى مثل احمر علما باعتبارها فى باب حاتم اى كل علم كان فى الاصل وصفا مع ابقاء العلمية بان اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية والحكم بمنع صرفه للعلمية والوصفية الاصلية لما يلزم فى باب حاتم على تقدير منعه الصرف من اعتبار متضادين بعنى الوصفية والعلمية فان العلم للخصوص والوصف للعموم فى حكم واحد وهو منع الصرف لفظ واحد بخلاف ما اذا اعتبرت الوصفية الاصلية مع سبب اخر كما فى اسود وارقم فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية المحققة والعلمية لا بين الوصفية الاصلية الزائلة والعلمية فلو اعتبرت الوصفية الاصلية الزائلة والعلمية فى منع الصرف مثل حاتم لا يلزم اجتماع متضادين قلنا تقدير احد الضدين بعد زواله مع ضد اخر فى حكم واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع متضادين

انما شرطنا فلا يرد اعتبار التضاد بوقوف منع صرف الالفاظ وهو واحد بالنوع والوقوف منع صرف احمر فى حالتى الوصفية والعلمية لتعدد الخ منه ١٤٢١

لكنه شبيه به فاعتبارهما معا غير مستحسن وجميع الباب اي باب غير المنصرف باللام اي بدخول اللام
التعريف عليه او الاضافة اي اضافته الى غيره ينجر اي يصير مجرورا بالكسر اي بصورة الكسر لفظا او
تقديرا وانما لم يكتف بقوله ينجر لان الانجرار قد يكون بالفتح ولا بان يقول ينكسر لان الكسر
قد يطلق على الحركات البنائية ايضا وللنحاة خلاف في ان هذا الاسم في هذه الحالة منصرف او غير
منصرف فمنهم من ذهب الى انه منصرف مطلقا لان عدم انصرافه انما كان لمشابهته بالفعل وهذا
المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم اعني اللام او الاضافة قويت جهة الاسمية فرجع الى
اصله الذي هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين لانه لا يجتمع مع اللام او الاضافة ومنهم
من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا والممنوع من غير المنصرف بالاصالة هو التنوين وسقوط
الكسر انما هو تبعية التنوين وحيث ضعفت مشابهته للفعل لم يؤثر الا في سقوط التنوين
دون تابعه الذي هو الكسر فعاد الكسر الى حاله وسقط التنوين لاستيفائه من الصرف ومنهم من ذهب
الى ان العلتين ان كانتا باقيتين مع اللام او الاضافة كان الاسم غير منصرف وان زالتا معا
او زالت احديهما كان منصرفا وبيان ذلك ان العلمية تزول باللام والاضافة فان كانت
العلمية شرطا بسبب اخرى زالتا معا كما في ابراهيم وان لم يكن شرطا كما في احمد زالت احديهما
وان لم يكن هناك علمية كما في اخر بقيت العلتان على حالهما وهذا القول انسب بما عرف
به المصنف غير المنصرف المرفوعات جمع المرفوع لا المرفوعة لانه موصوفه الاسم وهو
مذكر لا يعقل ويجمع هذا الجمع مطردا صفة المذكر الذي لا يعقل كالصافنات للذكور

من الجبل وجبال سحلات اي سحبات وكالايام الخاليات وهو اي المرفوع الدال عليه مرفوعات

لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد ما اشتمل اي اسم اشتمل على علم الفاعلية اي علامة كون

الاسم فاعلا وهي الضمة والواو والالف والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا بها لفظا

او تقديرا او محلا ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلي اذ معنى الرفع المحلي انه في محل لو كان

ثمه معرب لكان مرفوعا لفظا او تقديرا وكيف يختص الرفع بما عدا الرفع المحلي وهو بحث مثلا عن احوال

الفاعل اذا كان مضمرا متصلا كما سيجي منه اي من المرفوع او مما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل وانما

قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور ولانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل ولانه عامله

اقوى من عامل المبتدا وقيل اصل المرفوعات المبتدا لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو

التقديم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد ومشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه

لا يحكم عليه الا بالمشتق وهو اي الفاعل ما اي اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل قولهم اعجبني ان

ضربت زيدا اسند اليه الفعل بالاصالة لا بالتبعية ليخرج عن الحد توابع الفاعل وكذا المراد في جميع

حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات غير التابع بقرينة ذكر التوابع بعدها او شبهه اي

ما يشبهه في العمل وانما قال ذلك ليتناول فاعل مثل اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم

الفعل وافعل التفضيل والظرف وقدم اي الفعل وشبهه عليه اي على ذلك الاسم واحترز به عن نحو

زيد في زيد ضرب لانه مما اسند اليه الفعل لان الاسناد الى ضمير شي اسناد اليه في الحقيقة لكنه مؤخر عنه

والمراد تقديمه عليه وجوبا ليخرج عنه المبتدا المقدم عليه خبره نحو كريم من يكرمك فان قلت قد يجب تقديمه عليه

اذا كان المبتدأ نكرة والخبر ظرفا نحو في الدار رجل قلت المراد وجوب تقديم نوعه وليس نوع الخبر

مما يجب تقديمه نوع ما اسند الى الفاعل على جهة قيامه به اى اسنادا واقعا على طريقة قيام

الفعل او شبهه به وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم او على ما في حكمها كاسم الفاعل

والصفة المشبهة واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله كزيد في ضرب زيد على صيغة المجهول والا

الاحتياج الى هذا القيد انما هو على مذهب من لم يجعله داخلا في الفاعل كالمص واما على مذهب

من جعله داخلا فيه كصاحب المفصل فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به مثل زيد في قام زيد

هذا امثال لما اسند اليه الفعل ومثل ابوه في زيد قائم ابوه هذا امثال لما اسند اليه شبه الفعل

والاصل في الفاعل اى ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع ان يلي الفعل المسند اليه

اى يكون بعده من غير ان يتقدم عليه شئ آخر من معمولاته لانه كالجزء من الفعل لشدة احتياج

الفعل اليه ويدل على ذلك اسكان اللام في ضربت لانه لدفع توالى اربعة حركات فيما هو بمنزلة

كلمة واحدة فلذلك اى الاصل الذي يقتضي تقدم الفاعل على سائر معمولات الفعل جاز ضرب غلامه زيد

لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط وذلك

جائز وامتنع ضرب غلامه زيدا لتاخير مرجع الضمير هو زيد لفظا ورتبة فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا

ورتبة وذلك غير جائز خلافا للاخفش وابن جني ومستندهما في ذلك قول الشاعر جزى ربه

عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل واجيب عنه بان هذا لضرورة الشعر

والمراد عدم جوازه في سعة الكلام وبانه لا نسلم ان الضمير يرجع الى العدي بل الى المصدر الذي دل عليه

بل عليه

پسر حاتم بدل از عدی پسر حاتم
مثل ... کردن سگهای ...
... سگها ... و تحقیق ...
... در رتبه قبل از مرجع ... حاتم ... باشد

يدل عليه الفعل اى جزئى رب الجزء واذا انتفى الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول

بالوضع فيهما اى فى الفاعل المتقدم ذكره صريحا وفى ضمن الامثلة والمفعول المتقدم ذكره

فى ضمن الامثلة و اى لا مى الدال عليهما لا بالوضع اذ لا يصلح ان يطلق على ما وضع بازائه

انه قرينة عليه فلا يرد ان ذكر الاعراب مستغنى عنه اذ القرينة شاملة له وهى اما لفظية

نحو ضربت موسى حبلى او معنوية نحو اكل الكمثرى يحيى او الفاعل بالفعل بان ذكرت

زيدا او مستكنا كزيد ضرب غلامه بشرط ان يكون المفعول متأخرا عن الفعل لئلا ينتقض بمثل

زيدا ضربت او وقع مفعوله اى مفعول الفاعل بعد الا بشرط توسطها بينهما فى صورتى التقديم والتاخير

نحو ما ضرب زيدا الا عمرو او بعد معناها نحو انما ضرب زيد عمروا وجب اى تقديم الفاعل المفعول فى جميع

هذه الصور اما فى الصورة الاولى فلانتفاء الاعراب فيهما والقرينة فالتحرز عن الالتباس واما فى صورة

كون الفاعل ضميرا متصلا فلفوات الاتصال بالانفصال واما فى صورة وقوع المفعول

بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما فى صورتى التقديم والتاخير فلئلا ينقلب الحصر المط فان

المفهوم من قوله ما ضرب زيد الا عمروا انحصار ضاربية زيد فى عمرو مع جواز ان يكون

عمرو مضروبا لشخص اخر والمفهوم من قوله ما ضرب عمروا الا زيد انحصار مضروبية

عمرو فى زيد مع جواز ان يكون زيد ضاربا لشخص اخر فلو انقلب احدهما بالاخر

انقلب الحصر المط وانما قلنا بشرط توسطها بينهما فى صورتى التقديم والتاخير لانه لو قدم

المفعول على الفاعل مع الا فقال ما ضرب الا عمرا زيد فالظاهر ان معناه انحصار

ضاربية زيد في عمرو اذ الحصر انما هو فيما يلي الا فلا ينقلب الحصر الخ فلا يجب تقديم الفاعل

لكن لم يستحسنه بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها وانما قلنا الظاهر ان معناه

كذا لاحتمال ان يكون معناه ما ضرب احد احدا الا عمرا وزيد فيفيد اختصاص صفة

كل منهما بالآخر وهو ايضا خلاف المقصود واما وجوب تقديمه عليه في صورة وقوع المفعول

بعد معنى الا لان الحصر هنا في الجزء الاخير فلو اخر الفاعل انقلب المعنى قطعا وان اتصل اي بالفاعل

ضمير مفعول نحو ضرب زيدا غلامه او وقع اي الفاعل بعد الا المتوسطة بينهما في صورتي التقديم والتأخير

نحو ما ضرب عمرا الا زيد وفائدة هذا القيد ما عرفت آنفا او وقع الفاعل بعد انما او اتصل

بان يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل وهو اي الفاعل غير متصل به نحو ضربك زيد وجب تأخيره اي تأخير

الفاعل عن المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة اتصال ضمير المفعول به فلئلا يلزم الاضمار

قبل الذكر لفظا ورتبة واما في صورة وقوعه بعد الا او معناها فلئلا ينقلب الحصر المقصود واما

في صورة كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير متصل فلمنافاة الاتصال الانفصال بتوسط

الفاعل الغير المتصل بينه وبين الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا فانه يجب

ح تقديم الفاعل نحو ضربتك وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة دالة على تعيين المحذوف جوازا

اي حذفا جائزا في مثل زيد اي فيما كان جوابا لسؤال محقق لمن قال من قام فان سائلا عمن يقوم به القيام فيجوز

له ان يقول زيد بحذف قام اي قام زيد ويجوز ان يقول قام زيد بذكره وانما قدر الفعل دون الخبر

لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل حذف جزئها والتقليل في الحذف اولى وكذا يحذف

نحو قوله تعالى واذ ابتلى ابراهيم ربه

نحو انما ضرب عمرا زيد

الفعل جوازا فيما كان جوابا لسؤال مقدر كقول الشاعر في مرثية يزيد بن نهشل ليبك يزيد على البناء
للمفعول يزيد مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله ضارع اى عاجز ذليل وهو فاعل الفعل المحذوف
اى يبكيه ضارع بقرينة السؤال المقدر وهو من يبكيه واما على رواية ليبك يزيد
على البناء للفاعل ونصب يزيد فليس مما نحن فيه لخصومة متعلق بضارع اى يبكيه من
يذل ويعجز عن مقاومة الخصم لانه كان ظهيرا للعجزة والاذلاء واخر البيت ومختبط مما تطيح الطوائح
والمختبط السائل من غير وسيلة والاطاحة الاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس
كلواقح جمع ملقحة ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية تبين ويبكيه ايضا من يسال بغير وسيلة
من اجل اهلاك المهلكات ماله وما يتوسل به الى تحصيل المال لانه كان معطي السائلين بغير
وسيلة وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل قرينة دالة على تعيينه وجوبا اى حذفا واجبا
في مثل وان احد من المشركين استجارك اى في كل موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام الناشي عن الحذف فانه
لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل صار حشوا بخلاف المفسر الذي فيه ابهام بدون حذفه فانه
يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك جاءني رجل اى زيد فتقدير الاية وان استجارك احد من
المشركين استجارك فاحد فيها فاعل فعل محذوف وجوبا وهو استجارك الاول المفسر باستجارك
الثاني وانما وجب حذفه لان مفسره قائم مقامه مغن عنه ولا يجوز ان يكون احد مرفوعا
بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم بل لا بد من الفعل وقد يحذفان اى الفعل والفاعل
معا دون الفاعل وحده مثل نعم جوابا لمن قال اقام زيد اى نعم قام زيد فتحذف الجملة الفعلية وقد

نعم في مقامه وهذا الحذف جائز بقرينة السؤال لا واجب لعدم قيام ما يؤدي مؤداه
في مقامه كالمفسر فيلزم في الكلام استدراك وانما قدر الجملة الفعلية لا الاسمية
بان يقال اي نعم زيد قام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كونه جملة فعلية التنازع
قال الفعلان اذ التنازع يجري في غير الفعل ايضا نحو زيد معطي ومكرم عمرا وبكر كريم وشريف
ابوه واقتصر على الفعل لاصالته في العمل وانما قال الفعلان مع ان التنازع قد يقع في اكثر من فعلين
اقتصارا على اقل مراتب التنازع وهو الاثنان ظاهرا اي اسما ظاهرا واقعا بعدهما اي بعد الفعلين
اذ المتقدم عليهما والمتوسط بينهما معمول للفعل الاول اذ هو مستحقه قبل الثاني فلا يكون فيه
مجال تنازع ومعنى تنازعهما فيه ان يجب المعنى بتوجههما اليه ويصح ان يكون هو مع قيد
في ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدلية فخرج لا يتصور تنازعهما في الضمير
المتصل لانه المتصل الواقع بعدهما يكون متصلا بالفعل الثاني وهو مع كونه متصلا
بالفعل الثاني لا يجوز ان يكون معمولا للاول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل الواقع
بعدهما نحو ما ضرب واكرم الا انا ففيه تنازع لكن لا يمكن قطعه عما هو طريق القطع
عندهم وهو اضمار الفاعل في الاول عند البصرية وفي الثاني عند الكوفيين لانه لا يمكن
اضماره مع الا لانه حرف لا يصح اضماره ولا بدونه لفساد المعنى لانه يفيد نفي الفعل عن
الفاعل والمقصود اثباته له ولو اراد المصنف بالتنازع هاهنا ما يكون بطريق قطعه اضمار
الفاعل فلهذا خصه بالاسم الظاهر واما التنازع الواقع في الضمير المنفصل فعلى مذهب

الثاني

الكسائي بقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء فيعملان معًا واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم الاضمار وهو ممتنع لما عرفت اي تنازع الفعلين في الفاعلية بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلًا له فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية وقد يكون تنازعهما في المفعولية بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر مفعولًا له فيكونان متفقين في اقتضاء المفعولية وقد يكون تنازعهما في الفاعلية والمفعولية مختلفين على وجهين احدهما ان يقتضي كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر آخر فيكونان متفقين في ذلك الاقتضاء مثل ضربني واهانني زيد عمرًا وليس هذا قسمًا ثالثًا من التنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين وثانيهما ان يقتضي احد الفعلين فاعلية اسم ظاهر والآخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر بعينه ولا شك في اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه الصورة وهذا هو القسم الثالث المقابل للاولين فقوله مختلفين لتخصيص هذه الصورة بالارادة يعني كون تنازع الفعلين واقعًا في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء وذلك لا يتصور الا اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدًا وانما لم يورد مثالًا للقسم الثالث لانه اذا اخذ فعل من المثال الاول وفعل من المثال الآخر حصل مثال للقسم الثالث وذلك يتصور على وجوه كثيرة مثل ضربني وضربت زيدًا واكرمني واكرمت زيدًا وضربني واكرمت زيدًا واكرمني وضربت زيدًا ونحو ذلك مما يكون الاسم الظاهر موضوعًا بعد النحاة

Marginal notes (partly legible):

اي تنازع الفعلين في الفاعلية وتنازع الفعلين في المفعولية ٦٢

اقتضاء احد الفعلين فاعلية اسم الظاهر والآخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر بعينه

٥ ثالثها قد يكون التنازع في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء

٢ مختلفين م

البصريون اعمال الفعل الثاني لقربه مع تجويز اعمال الاول ويختار النحاة الكوفيون الا اعمال
الفعل الاول مع تجويز اعمال الثاني لسبقه وللاحتراز عن الاضمار قبل الذكر فان اعملت
الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين وبني به لانه هو المذهب المختار الاكثر الاستعمال اضمرت
الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير
وللزوم التكرار بالذكر وامتناع الحذف اي واضمرت الاسم الظاهر هو الواقع بعد الفعلين اي
على موافقته افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا لانه مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون
موافقا للمرجع في هذه الامور خلافا للكسائي لانه لا يجوز حذف الفاعل الا اذا [illegible]
خلافا للكسائي فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه تحرزا عن الاضمار قبل الذكر ويظهر اثر الخلاف
في نحو ضرباني واكرمني الزيدان عند البصريين وضربني واكرمني الزيدان عند الكسائي
اي الاعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال
الثاني عند اقتضاء الاول الفاعل لانه يلزم على تقدير اعماله اما الاضمار قبل الذكر كما
هو مذهب الجمهور او حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي بل يجب عنده اعمال الفعل الاول
فان اقتضى الثاني الفاعل اضمرته وان اقتضى المفعول حذفته تقول ضربني واكرمني
الزيدان ولا يلزم محذور وقيل روي عنه تشريك الرافعين او اضمار بعد الظاهر
كما في صورة نصب الثاني تقول ضربني واكرمت زيدا هو وضربني واكرمت زيدا هو رواية
المتن غير مشهورة عنه وحذفت المفعول تحرزا عن التكرار لو ذكر وعن الاضمار قبل الذكر

في الفضلة

في الفضلة لو اضمر [illegible] الا اي وان لم يستغن عنه [illegible] اي المفعول نحو [illegible] منطلقا

وجبت زيدا منطلقا لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت ولا يجوز اضماره لئلا يلزم الا

الاضمار قبل الذكر في الفضلة [illegible] الفعل [illegible] كما هو مختار الكوفيين [illegible] الفعل

[illegible] لو اقتضاه نحو ضربني واكرمني زيد اذا جعلت زيدا فاعل ضربني واضمرت في اكرمني ضميرا راجعا

الى زيد لتقدمه رتبة فلا محذور فيه لامتناع حذف الفاعل ولا اضمار قبل الذكر لفظا ورتبة

بل لفظا فقط وهو جائز واضمرت [illegible] في الفعل الثاني لو اقتضاه على المذهب [illegible] ولم يحذف

ولكن جاز حذفه لئلا يتوهم ان مفعول الثاني مغاير للمذكور ويكون الضمير راجعا الى لفظ

متقدم رتبة كما تقول ضربني واكرمته زيد [illegible] من الاضمار كما هو قول المختار من

الحذف كما هو القول الغير المختار [illegible] المفعول فانه اذا امتنع الاضمار والحذف لا سبيل الا الى

الاظهار نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا حيث اعمل حسبني في الزيدان فاعلا له

ومنطلقا مفعولا له واضمر المفعول الاول في حسبتهما واظهر المفعول الثاني وهو منطلقين لمانع

وهو انه لو اضمر مفردا خالف المفعول الاول ولو اضمر مثنى خالف المرجع وهو قوله منطلقا ولا

يخفى انه لا يتصور التنازع في هذه الصورة الا اذا لاحظ المفعول الثاني اسنادا الا على

اتصافه لذاته ما بالانطلاق من غير ملاحظة تثنيته وافراده والا فالظاهر انه لا تنازع

بين الفعلين في المفعول الثاني لان الاول يقتضي مفعولا مفردا والثاني مفعولا مثنى

فلا يتوجهان الى واحد فلا تنازع فيه ولهذا استدل الكوفيون على اولوية اعمال الفعل

بقول امرئ القيس ولو انما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال
حيث قالوا اقد توجه الفعلان اعني كفاني ولم اطلب الى اسم واحد وهو قليل من المال فا
قتضى الاول رفعه بالفاعلية والثاني نصبه بالمفعولية وامرؤ القيس الذي هو افصح
شعراء العرب اعمل الاول فلو لم يكن اعمال الاولى اولى لما اختاره اذ لا قايل بتساوي
الاعمالين فاجاب المص عن طرف البصريين وقال قول امرئ القيس كفاني ولم اطلب قليل
من المال ليس منه اي من باب التنازع لفساد المعنى على تقدير توجه كل من الكفاني ولم اطلب
الى قليل من المال لاستلزامه عدم السعي لادنى معيشة وانتفا كفاية قليل من المال
وثبوت طلبه المنافي لكل منهما وذلك لانه لو يجعل ملفوله المثبت شرطا كان او جزاء او
معطوفا على احدهما منفيا والمنفي مثبتا فعلى هذا ينبغي ان يكون مفعول لم اطلب
محذوفا اي لم اطلب العز والمجد كما يدل عليه البيت المتاخر اعني قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل
وقد يدرك المجد المؤثل امثالي فيستقيم المعنى يعني ما لا اسعى لادنى معيشة ولا يكفيني قليل
من المال ولكن اطلب المجد الاصيل الثابت واسعى له مفعول ما لم يسم فاعله اي مفعول فعل او
شبه فعل لم يذكر فاعله وانما لم يفصل عن الفاعل ولم يقل ومنه كما فصل المبتدأ حيث قال
ومنها المبتدأ لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا كل مفعول حذف فاعله اي
فاعل ذلك المفعول وانما اضيف الى المفعول لملابسة كونه فاعلا للفعل متعلق به واقيم هو اي
المفعول مقامه اي مقام الفاعل في اسناد الفعل وشبهه اليه وشرطه اي شرط مفعول ما لم يسم
فاعله فحذف فاعله واقامته مقام الفاعل اذا كان فاعله فعلا ان تغير صيغة الفعل الى

اي الماضي المجهول ويُفعل اي المضارع المجهول فيهما وكذا مثل افتعل وينفعل ويستفعل
وغيرها من الافعال المجهول المزيد فيهما ولا يقع موضع الفاعل المفعول الثاني من مفعولي باب اعطيت
لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند الفعل اليه لا يكون اسناده الا
تاما لزم كونه مسندا ومسندا اليه معا مع كون كل من الاسنادين تاما بخلاف اعجبني ضرب
زيد لان احد الاسنادين هو اسناد المصدر غير تام ولا المفعول الثالث من مفاعيل اعلمت
اذ حكمه حكم المفعول الثاني من باب علمت في كونه مسندا والمفعول له لان النصب فيه مشعر
بالعلية فلو اسند اليه فات النصب والاشعار بخلاف ما اذا كان مع اللام ضرب للتأديب
والمفعول معه كذلك اي كل من المفعول له والمفعول معه كذلك اي كالمفعول الثاني والثالث
من باب علمت واعلمت في انهما لا يقعان موقع الفاعل اما المفعول له فلما عرفت واما المفعول معه
لانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو التي اصلها العطف وهي دليل الانفصال والفاعل
كالجزء ولا بدون الواو فانه لم يعرف ح مفعول معه واذا وجد المفعول به في الكلام مع غيره من المفاعيل
تعين له وقوعه موقع الفاعل تعين اي المفعول به له اي لوقوعه موقع الفاعل لشدة
شبهه بالفاعل في توقف تعقل الفعل عليهما فان الضرب مثلا كما انه لا يمكن تعقله
بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف سائر مفاعيل فانها ليست بهذه
الصفة تقول ضرب زيد باقامة المفعول به مقام الفاعل يوم الجمعة ظرف زمان امام الامير
ظرف مكان ضربا شديدا مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة وفائدة وصف الضرب بالشدة

موقع له

قوله اعجبني ضرب زيد جواب سؤال مقدر تقريره ...

كونه

عهما

على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص اذ لا فائدة فيه لدلالة الفعل عليه

او جار ومجرور شبيه بالمفاعيل اقيم مقام الفاعل مثلها نحو ضرب زيد وان لم يوجد

في الكلام المفعول به فالجميع اى جميع ما سوى المفعول به سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل

والمفعول الاول من باب اعطيت اى الفعل المتعدى الى مفعولين ثانيهما غير الاول اولى بان

يقام مقام الفاعل من المفعول الثاني لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثاني

لانه عاط اى اخذ نحو اعطى زيد درهما مع جواز اعطى درهم زيدا وذلك عند الامن

من اللبس واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول نحو اعطى زيد عمروا ومنها

وفي بعض النسخ ومنه يعني من جملة المرفوعات او من جملة المرفوع المبتدا والخبر

جمعهما في فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل فيهما واشتراكهما في العامل

المعنوي فالمبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لفظا او تقديرا ليتناول نحو ان تصوموا خير لكم

اى الذى لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا واحترز به عن الاسم الذي فيه عامل لفظي

كاسمي لن وكان وكانه اراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى كذلك لا يخرج عنه مثل

بحسبك درهم مسندا اليه واحترز به عن الخبر وثاني قسمي المبتدا الخارج عن هذا القسم

فانهما لا يكونان الا مسندين او الصفة سواء كانت مشتقة كضارب ومضروب وحسن

او جارية مجراها كقرشي الواقعة بعد حرف النفي كما ولا والف الاستفهام ونحو كهل وما ومن وعند سيبويه

جواز الابتداء بها من غير استفهام ونفي مع قبح والاخفش يرى ذلك حسنا وعليه قول

الشاعر فخير من عند الناس منكم فخير مبتدا ونحن فاعله ولو جعل خبرا عن نحن لفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذي هو من باجنبي بخلاف ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء انفا اذا او ما يجري مجراه وهو ضمير المنفصل لئلا يخرج عنه قوله تعالى أراغب انت عن الهتي واحترز به عن نحو اقايمان الزيدان لان قايمان رافع لضمير عائد الى الزيدان ولو كان رافعا لهذا الظاهر لم يجز تثنيته مثل زيد قايم مثال للقسم الاول من المبتداء وما قايم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي واقايم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام فان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام اسما مفردا مذكورا بعدها نحو ما قايم زيد واقايم زيد واحترز به عما اذا طابقت مثنى نحو اقايمان الزيدان او مجموعا نحو اقائمون الزيدون فانه فاح خبر ليس الا جاز الامران اي كون الصفة مبتداء وما بعدها فاعلها يسد مسد الخبر وكون ما بعدها مبتدا او الصفة خبرا مقدما عليه فههنا ثلث صور احدها اقايمان الزيدان وتعين ح ان يكون الزيدان مبتدأ وقايمان خبرا مقدما عليه وثانيها اقايم الزيدان وتعين ح ان يكون الزيدان فاعلا للصفة قائمة مقام الخبر وثالثها اقايم زيد ويجوز فيه الامران كما عرفت والخبر هو المجرد اي هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لان الكلام في مرفوعات الاسم فلا يصدق على يضرب في يضرب زيد انه المجرد والمسند به المغايرة للصفة المذكورة لانه ليس باسم المسند به اي ما يوقع به الاسناد واحترز به عن القسم الاول من المبتداء لانه مسند اليه لا مسند به

المغاير للصفة المذكورة في تعريف المبتدأ واحترز به عن القسم الثاني من المبتدأ ولك ان تقول المراد
المسند به الى المبتدأ او تجعل الباء بمعنى الى والضمير المجرور راجعا الى المبتدأ وعلى التقديرين
يخرج به القسم الثاني من المبتدأ ويكون قوله المغاير للصفة المذكورة تاكيدا واعلم
ان العامل في المبتدأ والخبر هو الابتداء اي تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند الى
شيء او يسند اليه شيء فمعنى الابتداء عامل في المبتدأ والخبر رافع لهما عند البصريين
واما عند غيرهم فقال بعضهم الابتداء عامل في المبتدأ والمبتدأ عامل في الخبر وقال
اخرون ان كل واحد من المبتدأ والخبر عامل في الاخر وعلى هذا لا يكونان مجردين عن العوامل
اللفظية واصلهما اي ما ينبغي ان يكون المبتدأ عليه اذا لم يمنع مانع التقديم على الخبر لفظا
لان المبتدأ ذات والخبر حال من احوالها والذات مقدمة على احوالها ومن ثم اي ومن
اجل ان الاصل في المبتدأ التقديم لفظا جاز قولهم في داره زيد مع كون الضمير عائدا الى زيد
المتاخر لفظا لتقدمه رتبة لاصالة التقديم وامتنع قولهم صاحبها في الدار لعود الضمير الى
الدار وهو في حيز الخبر الذي اصله التاخير فيلزم عود الضمير الى المتاخر لفظا ورتبة
وهو غير جائز وقد يكون المبتدأ نكرة وان كان الاصل فيه ان يكون معرفة لان للمعرفة معنى معينا و
المهم الكثير الوقوع في الكلام انما هو الحكم على الامور المعينة ولكنه لا يقع نكرة
على الاطلاق بل اذا تخصصت تلك النكرة بوجه ما من وجوه التخصيص فانها بالتخصيص يقل
اشتراكها فيقرب من المعرفة مثل قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك فان العبد [illegible] يتناول

للمؤمن

للمؤمن والكافر وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة فجعل مبتدا، وخبره خبر ومثل قولك

ارجل فى الدار ام امرأة فان المتكلم بهذا الكلام يعلم ان احدهما فى الدار فيسال المخاطب عن

تعيينه فكانه قال اى من الامرين المعلوم كون احدهما فى الدار كاين فيها فكل واحد منهما تخصص

بهذه الصفة فرجل مبتدا، فى الدار خبره ومثل قولك ما احد خير منك فان النكرة فيه وقعت فى

حيز النفى فافادت عموم الافراد وشمولها فتعينت وتخصصت فانه لا يتعدد فى جميع الافراد بل

هو امر واحد وكذا كل نكرة فى الاثبات قصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة ومثل قولهم

اشر اهر ذا ناب لتخصيصه بما يخصص به الفاعل لشبهه اذ يستعمل فى موضع ما اهر ذا ناب الا شر

وما يتخصص به الفاعل قبل ذكره هو صحة كونه محكوما عليه بما اسند اليه فانك اذا قلت قام

علم منه ان ما يذكر بعده امر يصح ان يحكم عليه بالقيام فاذا قلت رجل فهو فى قوة رجل موصوف

بصحة الحكم عليه بالقيام واعلم ان المهر للكليب بالنباح المعتاد قد يكون خيرا كما اذا كان

مجى حبيب مثلا وقد يكون شرا كما اذا كان مجى عدو والمهر له بنباح غير معتاد يتشأم به فيكون

شرا لا خيرا فعلى الاول يصح الحصر بالنسبة الى الخير فمعناه شر لا خير اهر ذا ناب وعلى

الثانى لا يصح فيقدر وصف حتى يصلح الحصر فيكون المعنى شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب وهذا مثل

يضرب لرجل قوى ادركه العجز فى حادثة ومثل قولك فى الدار رجل لتخصيصه بتقديم الخبر لانه

اذا قيل فى الدار علم ان ما يذكر بعده موصوف بصحة استقراره فى الدار فهو فى قوة المخصص

بالصفة ومثل قولك سلام عليك لتخصيصه بنسبته الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاما عليك

لان النصب يدل على الفعل والفعل يدل على الحدوث

لحذف الفعل وعدل النصب الى الرافع لقصد الدوام والاستمرار فكانه قال سلامى اى سلام

من قبلى عليك هذا هو المشهور فيما بين النحاة وقال بعض المحققين منهم مدار صحة الاخبار عن النكرة

على الفايدة لا على ما ذكره من التخصيصات التى يحتاج فى توجيهاتها الى هذه التكلفات الركيكة

الواهية فعلى هذا يجوز ان يقال كوكب نقض الساعة لحصول الفايدة ولا يجوز ان يقال

رجل قائم لعدمها وهذا القول اقرب الى الصواب ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا

بالمفرد لكونه قسما من الاسم فلم تكن الجملة داخلة فيه اراد ان يشير الى ان خبر المبتدا قد يقع

جملة ايضا قال والخبر قد يكون جملة اسمية نحو زيد ابوه قائم وفعلية نحو زيد قام ابوه ولم يذكر الظرفية

لانها راجعة الى الفعلية واذا كان الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها لا يقتضى الارتباط

بغيرها فلابد فى الجملة الواقعة خبرا عن المبتدا من عايد يربطها به وذلك العايد اما الضمير

كما فى المثالين المذكورين او غيره كاللام فى نعم الرجل زيد ووضع المظهر موضع المضمر فى نحو الحاقة

ما الحاقة وكون الخبر تفسيرا للمبتدا نحو قل هو الله احد وقد يحذف العايد اذا كان ثمة قرينة

نحو البر الكر بستين درهما والسمن منوان بدرهم اى الكر منه ومنوان منه بقرينة ان بايع البر

والسمن لا يبيع غيرهما وما وقع ظرفا اى الخبر الذى وقع ظرف زمان او مكان او جار ومجرور فالاكثر

من النحاة وهم البصريون على انه اى الخبر الواقع ظرفا مقدر اى مأول بجملة بتقدير الفعل

فيه لانه اذا قدر فيه الفعل يصير جملة بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب

الاقل وهم الكوفيون فانه يصير مفردا ووجه الاكثر ان الظرف لابد له من متعلق عامل

فيه والاصل

فيه والاصل في العمل هو الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل اولى ووجه الاقل انه خبر والاصل في الخبر الافراد ثم الاصل في المبتداء التقديم وجاز تاخيره لكنه قد يجب لعارض كما اشار اليه بقوله واذا كان المبتدا مشتملا على ما له صدر الكلام اى على معنى وجب صدر الكلام كالاستفهام فانه يجب تقديمه لفظا لصدارته مثل من ابوك فان من مبتداء مشتمل على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام فانه معناه اهذا ابوك ام ذالك وابوك خبر وهذا مذهب سيبويه وذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتداء لكونه معرفة ومن خبره الواجب تقديمه على المبتداء لتضمنه معنى الاستفهام او كانا اى المبتدا والخبر معرفتين متساويين في التعريف او غير متساويين والاقوينة على كون احدهما مبتدا والاخر خبرا نحو زيد المنطلق او كانا متساويين في اصل التخصيص لا في قدره حتى لو قيل غلام رجل صالح خير منك لم يجب تقديمه ايضا مثل افضل منى افضل منك دفعا للاشتباه او كان الخبر فعلا له اى للمبتدا احترز عما لا يكون فعلا له كما في قوله زيد قام ابوه فانه لا يجب فيه تقديم المبتداء لجواز قام ابوه زيد لعدم الالتباس مثل زيد قام وجب اى تقديم المبتدا على الخبر في هذه الصور اما في الصور الاول فلما ذكرنا واما في الصورة الاخيرة فلئلا يلتبس المبتداء بالفاعل اذا كان الفعل مفردا مثل زيد قام فانه اذا قيل قام زيد التبس المبتداء بالفاعل او بالبدل من الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا فانه اذا قيل في مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا قاما الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون بدلا عن الفاعل فالتبس المبتدا به او بالفاعل على هذا التقدير ايضا على قول

من يجوز كون الالف والواو وحرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء في ضربت هند

واذا تضمن الخبر المفرد اى الذى ليس بجملة صورة سواء كان بحسب الحقيقة جملة او غير جملة

ما له صدر الكلام اى معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام مثل اين زيد فزيد مبتداء واين اسم

متضمن الاستفهام خبره وهو ظرف فان قدر بفعل كان الخبر جملة حقيقة مفردا صورة وان

قدر باسم الفاعل كان الخبر مفردا صورة معنى وعلى التقديرين ليس بجملة صورة واحترز به

عن نحو زيد اين ابوه اذ لا يبطل بتاخير صدارة ما له صدر الكلام لتصدره فى جملته

اوكان الخبر بتقديمه مصححا له اى للمبتداء من حيث انه مبتداء فتقديمه يصحح وقوعه مبتداء

مثل فى الدار رجل فان فى الدار خبر مخصص للمبتداء بتقديمه كما عرفت فلو اخر بقى المبتداء

نكرة غير مخصوصة اوكان لمتعلقه بكسر اللام اى كان لمتعلق الخبر التابع له بتبعية يمتنع

معها تقديمه على الخبر فلا يرد نحو على الله عبده متوكل ضمير كائن فى جانب المبتداء راجع الى

ذلك المتعلق اذ لو اخر لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى مثل على التمرة مثلها زبدا

فقوله مثلها اى مثل التمرة مبتداء وفيه ضمير راجع لمتعلق الخبر وهو التمرة لان الخبر

هو قوله على التمرة والتمرة متعلق به مثل تعلق الجزء بالكل اوكان الخبر خبرا

عن ان المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المأول بالمفرد مبتداء اذ فى

تاخيره خوفا لبس ان المفتوحة بالمكسورة فى التلفظ لامكان الذهول عن الفتحة

لخفائها او فى الكتابة مثل عندى انك قائم وجب تقديمه اى تقديم الخبر على المبتداء

قوله على الله عبده متوكل ويمكن ان يجاب عنه بانا لا نسلم انه متوخر فى التقدير بل متوخر عن الضمير فان التركيب ان تقديره متوكل على الله عبده وانما اخر الجار والمجرور لافادة التخصيص فان عبد الله مبتداء ومتوكل خبره والضمير الذى فى عبده يعود الى متعلق الخبر وهو على الله ويعلم من الكتاب لا يلزم تقديم الخبر ولكن على المبتداء ضمير راجع اليه مع كون المبتداء متقدما على الخبر ولكن المتعلق هنا ليس له تابعا فعمة الله

تعلق الجزء بالكل

فخ

في جميع هذه الصور لما ذكرناه من غير تعدد الخبر عنه فيكون اثنين فصاعدًا وذلك

السر جامع التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى جميعًا ويشتمل ذلك على وجهين بالعطف مثل زيد

عالم وعاقل وبغير العطف مثل زيد عالم عاقل وانا بحسب اللفظ فقط نحو هذا حلو حامض لانهما

في الحقيقة خبر واحد اى مز وفي هذه الصورة ترك العطف اولى ونظر بعض النحاة الى صورة

التعدد وجوز العطف ولا يبعد ان يقال مراد المص بتعدد الخبر ما يكون بغير عاطف

لان التعدد بالعاطف لاخفاء به لا في الخبر ولا في المبتدء ولا في غيرهما وايضا المتعدد

بالعطف ليس بخبر بل هو من توابعه ولهذا اورد في المثال الخبر المتعدد بغير عاطف ولو

جعل التعدد اعم فالاقتصار عليه لذلك وقد يتضمن المبتدء معنى الشرط وهو سببية الاول

للثاني او الحكم به فلا يرد عليه نحو ما بكم من نعمة فمن الله فيشبه المبتدء الشرط في سببيته

للخبر سببية الشرط للجزاء فيصح دخول الفاء في الخبر ويصح عدم دخوله فيه نظرا الى مجرد تضمن المبتدء

معنى الشرط واما اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ يجب دخول الفاء فيه واما

اذا لم يقصد فلم يجب دخوله فيه بل يجب عدمه وذلك المبتدء المتضمن معنى الشرط الاسم الموصول

اى الذي جعلت صلته جملة فعلية او ظرفية مؤولة بجملة فعلية هيهنا بالاتفاق وانما شرط

ان يكون صلته فعلا او ظرفا مأولا بالفعل ليتأكد مشابهة الشرط لان الشرط لا يكون الا

فعلا وفي حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف به او النكرة الموصوفة بها اى باحد هما في

حكمها اسم المضاف اليها مثل الذي ياتيني هذا مثال للاسم الموصول بفعل او الذى في الدار

هذا مثال للاسم الموصول بظرف فله درهم ولما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول
المذكور فقوله تعم قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم ومثل كل رجل يأتيني هذا
مثال الاسم الموصوف بفعل وكل رجل في الدار وهذا مثال الاسم الموصوف بظرف فله درهم ولما
مثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما فقولك كل غلام رجل يأتيني او في الدار فله
درهم ليت ولعل من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخلا على المبتدا الذي يصح دخول الفاء على خبره منعا
عن دخول عليه لان صحة دخوله عليه انما كانت لشابهة المبتدا الخبر للشرط والجزاء وليت ولعل
تزيلان تلك المشابهة لانهما يخرجان الكلام من الخبرية الى الانشائية والشرط والجزاء من قبيل
الاخبار وذلك المنع انما هو بالاتفاق من النحاة فلا يقال ليت ولعل الذي في الدار يأتيني فله
درهم فان قيل باب كان وباب علمت ايضا مانعان بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما
ببيان الاتفاق انما هو من بين حروف المشبهة لا مطلقا او وجه ذلك التخصيص للاهتمام ببيان
الاختلاف الواقع فيهما والحق بعضهم قيل سيبويه ان المكسورة بهما اي بليت ولعل في المنع عن دخول
الفاء على الخبر والاصح الفاء لا يمنع عنه لانها لا يخرج الكلام عن الخبرية الى الانشائية قوله
ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل فان قيل قد الحق بعضهم ان المفتوحة ولكن بليت ولعل
فما وجه تخصيص ان المكسورة بالالحاق قيل بعضهم الذي الحق ان بهما هو سيبويه فاعتد بقوله في
كره ولم يعتد بقول من سواه فلم يذكر مع ان كلا القولين لا يساعدهما القرآن وكلام الفصحاء
فما يدل على عدم منع ان المكسورة عن دخول الفاء على الخبر ما سبق وما يدل على عدم ان المفتوحة

يؤيده عدم دخول الفاء

ولكن

ولكن من دخول الفاء واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكنما يقضى فسوف يكون وقد يحذف المبتدا القيام قرينة لفظية او عقلية جوازا اى حذفا جائزا لا واجبا وقد يجب حذفه اذا قطع النعت بالرفع نحو الحمد لله اهل الحمد اى هو اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم او غير ذلك فلو ظهر المبتدا لم يتبين ذلك ويجب حذفه ايضا عند من قال في نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد كقول المستهل اى المبتدا المحذوف جوازا مثل المبتدا المحذوف في قول المستهل اى المبصر للهلال الرافع صوته عند ابصاره والهلال والله اى هذا الهلال والله بالقرينة الحالية وليس من باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لان مقصود المستهل تعيين الشيء بالاشارة والحكم عليه بالهلالية لتوجه اليه الناظرون ويروه كما يراه وانما اتى بالقسم جريا على عادة المستهلين غالبا ولئلا يتوهم نصب الهلال عند الوقف وقد يحذف الخبر جوازا اى حذفا جائزا لقيام قرينة من غير اقامة الشيء مقامه مثل الخبر المحذوف جوازا في قولك خرجت فاذا السبع فانه تقديره على المذهب الصحيح كما نص عليه صاحب اللباب خرجت فاذا السبع وهو على ان يكون اذا ظرف زمان للخبر المحذوف من غير ساد مسده اى ففي وقت خروجي السبع واقف وقد يحذف الخبر لقيام قرينة وجوبا اى حذفا واجبا فيما التزم اى في تركيب الذى التزم في موضعه اى في موضع الخبر غيره اى غير الخبر وذلك في اربعة ابواب على ما ذكره المص اولها المبتداء الذى بعد لولا مثل لولا زيد لهلك عمرو اى لولا زيد موجود لان لولا لامتناع الشيء لوجود غيره فيدل على الوجود وقد التزم في

قوله تعالى

بمعنى ابغضه

حال از فاعل فارقتكم

حذف المبتدا

حذف الخبر

حذف الخبر وجوبا

پس قسم بخداوند که مفارقت نکردم شمارا در حالتیکه دشمنی داشتم با شما ولکن الحال جزیکه حکم کرده میشود و خداوند مقدر کرده است پس زود است که موجود باشد شود

محمد خیلی زفتیرتبه

موضع الخبر جواب لولا فيجب حذفه لقيام قرينة والتزام قايم مقامه هذا اذا كان

الخبر عامًّا واما اذا كان خاصًّا فلا يجب حذفه كقول الشافعي ولولا الشعر بالعلما

يزري لكنت اليوم اشعر من لبيد على مذهب البصريين وقال الكسائي الاسم الذي وقع

بعد لولا فاعل لفعل مقدّر اي لولا وجد زيد وقال الفرّاء لولا هي الرافعة للاسم الذي بعدها

وثانيها كل مبتدأ كان مصدرا صريحًا او بتاويله منسوبًا الى الفاعل والمفعول او كليهما

وبعده حال او كان المبتدأ اسم تفضيل مضافا الى ذلك المصدر وذلك مثل ذهابي راجلا

وضربي زيدًا قايمًا اذا كان زيد مفعولا به ومثل ضربي زيدًا قائمًا او قايمين وان ضربت زيدًا

قائمًا واكثر شربي السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير قائمًا فذهب البصريون الى ان تقدير

ضربي زيدًا حاصل اذا كان قائمًا فحذف حاصل كما يحذف متعلقات الظروف نحو زيد عندك

فبقي اذا كان ثم حذف اذا مع شرطه العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف لان في

الحال معنى الظرفية والحال قايم مقام الظرف القايم مقام الخبر فيكون الحال قائما مقام الخبر

فان الرضي هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة وهي حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم

يثبت في غير هذا المكان والعدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة لان معنى

قولهم حاصل اذا كان قائما في معنى الناقصة ومن قيام الحال مقام الظرف والذي

يظهر لي ان تقديره نحو ضربي زيدًا ملابسه قائما اذا اردت الحال عن المفعول وضربي

زيدًا ملابسي قائما اذا كان عن الفاعل ولي ثم نقول حذف المفعول الذي هو ذي الحال

فبقي

فبقي ضربي زيدا يلابس قائما فيجوز حذف ذي الحال مع قيام القرينة كما تقول الذي ضربت
قائما زيد اي ضربته ثم حذف يلابس الذي هو خبر المبتدأ والعامل في الحال وقام الحال مقامه
كما تقول راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا فعلى هذا يكونون مستريحين من تلك التكلفات البعيدة
وقال الكوفيون تقديره ضربي زيدا قائما حاصل فجعل قائما من متعلقات المبتدأ وبيّنوا
حذف الخبر من غير سدّ شيء مسدّه وتقييد المبتدأ المقصود عمومه بدليل الاستعمال وذهب الاخفش
الى ان الخبر الذي سدّت الحال مسدّه مصدر مضاف الى صاحب الحال اي ضربي زيدا ضربه قائما
وذهب بعضهم الى ان هذا المبتدأ لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما
وثالثها كل مبتدأ اشتمل خبره على معنى المقارنة وعطف عليه شيء بالواو التي بمعنى مع
وذلك مثل كل رجل وضيعته اي كل رجل مقرون مع ضيعته هذا الخبر واجب حذفه لان الواو
تدل على الخبر الذي هو مقرون واقيم المعطوف في موضعه ورابعها كل مبتدأ يكون مقسما به
وخبره القسم وذلك مثل لعمرك لافعلن كذا اي لعمرك وبقاؤك قسمي اي ما اقسم فاقيم مقامه
فيجب حذفه والعُمر والعَمر بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف
لكثرة استعماله خبر انّ واخواتها اي من المرفوعات خبر انّ واخواتها اي اشباهها من الحروف الخمس
الباقية وهي انّ وكانّ ولكنّ وليت ولعلّ وهو مرفوع بهذه الحروف لا بالابتداء على
المذهب الاصح لانها لما شابهت الفعل المتعدي كما يجيء عملت رفعا ونصبا مثله اي خبر انّ
واخواتها المسند الى شيء اخر بعد دخول احد هذه الحروف عليهما فقوله المسند شامل لخبر كان وخبر

المبتدا وخبر لا التي لنفي الجنس وغيرها وبقوله بعد دخول هذه الحروف خرج جميعها عنه والمراد بدخول هذه الحروف عليهما ورودها عليهما لاحداث اثرها فيهما لفظا او معنى فلا ينتقض التعريف بمثل يقوم في قولنا ان زيدا يقوم ابوه فان يقوم هٰهنا من حيث اسناده الى ابوه ليس مما يدخل عليه ان بهذا المعنى بل انما دخل على جملة يقوم ابوه فلا يحتاج الى ان الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند المسند الى اسماء هذه الحروف ويلزم منه استدراك قوله بعد دخول هذه الحروف ولا الى ان يجاب بان المراد بالمسند الاسم المسند فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها جملة مثل ان زيدا يقوم مثل قائم في ان زيدا قائم فانه المسند بعد دخول هذه الحروف امره كامر خبر المبتدا اي حكمه كحكم خبر المبتدا في اقسامه من كونه مفردا وجملة ونكرة ومعرفة وفي احكامه من كونه واحدا ومتعددا ومثبتا ومحذوفا وفي شرائطه من انه اذا كان جملة فلا بد من عائد ولا يحذف الا اذا علم والمراد ان امره كامره بعد ان صح كونه خبرا بوجود شرائطه وانتفاء موانعه ولا يلزم من ذلك ان كل ما يصح ان يكون خبر المبتدا يصح ان يقع خبر الباب ان حتى يرد انه يجوز ان يقال اين زيد ومن ابوك ولا يجوز ان يقال ان اين زيدا وان من اباك الا في تقديمه اي ليس امره كامر خبر المبتدا في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على الاسم وقد جاز تقديم الخبر المبتدا وذلك لان هذه الحروف فروع على الفعل في العمل فاريد ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصل ان يتقدم المرفوع على المنصوب فلما اعملت العمل الفرعي لم يتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما

على الاول

الاول كما تصرّف في معمول الفعل لنقصانها عن درجة الفعل الا ان يكون الخبر ظرفا اي
ليس امره كامر خبر المبتدا في تقديمه الا اذا كان ظرفا فان حكمه اذن حكمه في جواز تقديمه
اذا كان الاسم معرفة نحو قوله ان الينا ايابهم ثم ان علينا حسابهم وفي وجوبه اذا كان ا
الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحرا وان من الشعر لحكمة وذلك لتوسعهم في الظروف
ما لا يتوسع في غيرها خبر لا التي الكائنة لنفي الجنس اي لنفيه تحقيقه اذ لا رجل قائم مثلا لنفي القيام
عن الرجل لا لنفي الرجل نفسه هو المسند الى شيء اخر هذا شامل لخبر المبتدا وخبر ان وكان وغيرها
بعد دخولها اي دخول لا فخرج به ساير الاخبار ومراد بدخولها ما عرفت في خبر ان فلا يرد
نحو يضرب في لا رجل يضرب ابوه نحو لا غلام رجل ظريف وافاد عدل عن الامثال المشهورة وهو قولهم
لا رجل في الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل في الدار صفة بخلاف ما ذكره لان غلام رجل معرب
ومنصوب لا يجوز ارتفاع صفته على ما هو الظاهر فيها اي في الدار خبر بعد خبر لا ظريف ولا
حال لان الظرافة لا يتقيد بالظرف ونحوه وانما اتى به لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة كل
غلام رجل وليكون شاملا لنوعي خبرها الظرف وغيره ويحذف خبره لا حذفا كثيرا اذا كان الخبر
عاما كالموجود والحاصل لدلالة النفي عليه نحو لا اله الا الله اي لا اله موجود الا الله
وبنو تميم لا يثبتونه اي لا يظهرون الخبر في اللفظ لان الحذف عندهم واجب والمراد انهم لا
يثبتونه اصلا لا لفظا ولا تقديرا فيقولون معنى قولهم لا اهل ولا مال انتفى الاهل
والمال فلا يحتاج الى التقدير خبر وعلى التقدير يحملون ما يرى خبرا في مثل لا رجل قائم

على الصفة دون الخبر اسم ما ولا المشبهتين بليس في معنى النفي والدخول على المبتدأ والخبر ولهذا يعملا
عملها هو المسند اليه هذا شامل للمبتدأ ولكل مسند اليه قوله بعد دخولها خرج به غير اسم ما ولا ومما هو
من معمول الدخول لأن زيد ابوه في ما زيد ابوه قايم مثل ما زيد قائم ولا رجل افضل منك وانما اتى بالنكرة بعد
لأن لا لا تعمل الا في النكرة بخلاف ما فانه يعمل في المعرفة والنكرة هذا لغة اهل الحجاز واما
بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل ويقولون الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان بالابتداء كما كانا
قبل دخولهما وعلى لغة اهل الحجاز ورد القرآن نحو ما هذا بشرا وهواي عمل ليس في لا دون ما
شاذ قليل لنقصان مشابهة لا بليس لأن ليس لنفي الحال ولا ليس كذلك فانه للنفي مطلقا بخلاف
ما فانه ايضا لنفي الحال ويقتصر عمل لا على مورد السماع فهو قوله من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح
اي لا براح لي ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس لانه اذا كان لنفي الجنس لا يجوز فيما بعدها الرفع ما لم
يتكرر ولا تكرار في البيت اعلم ان المراد بالمسند والمسند اليه في هذه التعريفات ما يكون مسندا او
مسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر جميع التوابع فيما بعد فلا ينتقض بالتوابع ولما
فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات وقدمها على المجرورات لكثرتها وخفة النصب فقال
المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية قد تبين شرحه بما ذكر في المرفوعات والمراد بعلم المفعولية
علامة كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما وهي اربع الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رأيت
زيدا او مسلمات وأباك ومسلمين ومسلمين فمنه اي من المنصوبات او مما اشتمل على
علم المفعولية المفعول المطلق وسمي به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه اطلاق صيغة المفعول

من غير تقييده بالباء او في او مع عليه او وجود النصب
والام بخلاف المفاعيل الاربع
الباقية فانه لا يصح

علمها

عليها الا بعد تقييدها بواحد منها فيقال المفعول به او فيه او معه او له وهو اي المفعول

المطلق ثم فعل فاعل اي المراد بفعل الفاعل اياه قيامه به بحيث يصح اسناده اليه لا ان يكون

مؤثرا فيه موجدا اياه فلا يرد عليه مثل مات موتا وجسم جسامة وشرف شرفا واتما

زيد لفظ الاسم لان ما فعله الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق من اقسام اللفظ ويد

خل فيه المصادر كلها مذكور صفة للفعل وهو اعم من ان يكون مذكورا حقيقة كما اذا

كان مذكورا بعينه نحو ضربت ضربا او حكما كما اذا كان المذكور مقدرا نحو ضرب اليوم

او اسما فيه معنى الفعل نحو ضارب ضربا وخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة

ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد بمعناه صفة ثانية للفعل وليس المراد به ان الفعل

كاين بمعنى ذلك الاسم فان معنى الاسم جزء معناه بل المراد به ان معنى الفعل مشتمل عليه

اشتمال الكل على الجزء فخرج به مثل تأديبا في قولك ضربته تاديبا فانه وان كان ما فعله

فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما يشتمل عليه معنى الفعل وكذلك خرج به مثل كراهتي

في نحو كرهت كراهتي فان للكراهة اعتبارين احدهما كونها بحيث قامت بفاعل الفعل

المذكور واشتق منها فعل اسند اليه ولا شك ان معنى الفعل مشتمل عليها وثانيهما

كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت بعد الفعل باعتبار الاول كما في قولك

كرهت كراهة فهو مفعول مطلق واذا ذكرت بعده بالاعتبار الثاني كما في قولك كرهت

كراهتي فهو مفعول به لا مفعول مطلق اذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار

بل هو واقع عليه ووقوع الفعل على المفعول به فخرج بهذا الاعتبار عن الحدّ وانطبق الحد

على المحدود جامعاً ومانعاً وقد يكون المفعول المطلق للتأكيد ان لم يكن في مفهومه زيادة على

ما فهم من الفعل والنوع ان دلّ على بعض انواعه والعدد ان دلّ على عدده مثل جلست جلوساً

للتاكيد وجلسة بكسر الجيم للنوع وجلسة بفتحها للعدد والذي اى الذي للتاكيد لا يثنّى ولا يجمع

لانه دالّ على الماهية المجرّدة عن الدلالة على التعدد والتثنية والجمع يستلزمهما التعدد

فلا يقال جلست جلوسين او جلوسات اذا قصد به النوع او العدد بخلاف اخويه

الذي هما النوع للنوع والعدد نحو جلست جلستين وجلسات بكسر الجيم وفتحها وقد يكون

المفعول المطلق بغير لفظه اى مغاير اللفظ فعله اما بحسب المادة مثل قعدت جلوساً واما بحسب الباب

نحو انبت الله نباتاً حسناً وسيبويه يقدّر له عاملاً من بابه اى قعدت وجلست جلوساً

وانبته الله فنبت نباتاً وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة جوازاً كقولك لمن قدم

من سفر خير مقدم اى قدمت قدوماً خير مقدم فخير اسم التفضيل ومصدريته باعتبار الموصوف

او المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه ووجوباً اى حذفاً واجباً سماعاً اى سماعياً

موقوفاً على السماع لا قاعدة له يعرف بها نحو سقياً اى سقاك الله سقياً ورعياً اى رعاك الله

رعياً وخيبة اى خاب خيبة من خاب الرجل خيبة اذا لم ينل ما طلبه وجدعاً اى جدع

جدعاً والجدع قطع الانف والاذن والشفة واليد وحمداً اى حمدت حمداً وشكراً اى شكرت

شكراً وعجباً اى عجبت عجباً فانه لم يوجد في كلامهم استعمال الافعال العاملة في هذه ا

لمصادر

لمصادر وهذا معنى وجوب الحذف سماعا قيل عليه قد قالوا احمد الله حمدا وشكرته شكرا
وعجبت عجبا فاجاب بعضهم بان ذلك ليس من كلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب الحذف انما هو فيما
استعمل بلام نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا
واجبا قياسا اى حذفا قياسيا بان يعلم له ضابط كلى يحذف معه الفعل لزوما في مواضع متعددة منها
اى من هذه المواضع ما وقع اى موضع مفعول مطلق وقع مثبتا اريد اثباته لا نفيه فانه لو اريد نفيه نحو
ما زيد سيرا لا يجب حذفه بعد نفي او معنى نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه اى عن ذلك
الاسم وانما قال على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت الا سيرا وانما سرت سيرا لا يكون
منه وانما وصف الاسم بان لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه لانه لو كان خبرا عنه نحو ما
سيرى الا سير شديد لكان مرفوعا على الخبرية او وقع المفعول المطلق مكررا اى في موضع الخبر عن اسم
لا يصلح وقوعه خبرا عنه فلا يرد نحو دكت الارض دكا دكا وانما جمع بين الضابطين لاشترا
كهما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا اى تسير سيرا وانما انت الا سير البريد اى تسير سير
البريد هذان مثالان لما وقع مثبتا بعد نفي وانما اورد مثالين تنبيها على ان الاسم الوا
قع موقع الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة والى ما هو فعل للمبتدا والى ما يشبه به فعله
والى مفرد ومضاف وانما انت سيرا اى تسير سيرا امثال لما وقع بعد معنى النفي وزيد سيرا سيرا
اى يسير سيرا امثال لما وقع مكررا ومنها اى ومن المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب
للمفعول المطلق فيها ما وقع اى موضع مفعول مطلق وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة

او بعد معنى نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه

والمراد بمضمون جملة مصدرها المضاف الى الفاعل والمفعول ويأتي غرضه المهني وتفصيل

الاثر ببيان الانواع المحتملة نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعدا اى بعد شد الوثاق

واما فداء فقوله شدوا الوثاق جملة مضمونها شد الوثاق والغرض المطلوب من شد الوثاق

اما المن او الفداء ففصل الله سبحانه هذا الغرض المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فداء

اى اما تمنون منا بعد الشد واما تفدون فداء ومنها اى من تلك المواضع ما وقع اى موضع

مفعول مطلق وقع التشبيه اى لا يشتبه به امر خرج واحترز به عن نحو لزيد صوت صوت حسن

لانه لم يقع للتشبيه علاجا اى حال كونه دالا على فعل من الافعال الجوارح واحترز به عن نحو

لزيد زهد زهد الصلحاء لان الزهد ليس من افعال الجوارح بعد جملة احترز به عن نحو صوت

زيد صوت حمار تلك الجملة على اسم كان بمعناه اى بمعنى المفعول المطلق واحترز به عن نحو

مررت بزيد فاذا له ضرب صوت حمار وعلى صاحبه اى على صاحب ذلك الاسم اى الذي قام به

معناه واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا له صوت صوت حمار نحو مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار

اى يصوت صوت حمار من صات الشيء صوتا بمعنى صوت تصويتا وصوت حمار مصدر وقع للتشبيه

علاجا بعد جملة هي قوله له صوت وهي مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت و

مشتملة على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير المجرور في قوله له ونحو مررت به فاذا له صراخ صراخ

الثكلى اى يصرخ صراخ الثكلى وهي امرأة مات ولدها ومنها اى ومن تلك المواضع ما وقع اى موضع

مفعول المطلق وقع مضمون جملة لا محتمل لها اى لهذه الجملة غيره اى غير المفعول المطلق نحو له على الف درهم اعترافا

اى اعترفت اعترافا فاعترافا مصدر وقع مضمون جملة وهى له على الف درهم لان مضمونها

الاعتراف ولا محتمل له سواه يسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لنفسه اى نفس المفعول ا

المطلق لانه انما يوكد نفسه وذاته لا امرا مغايرا له ولو بالاعتبار ومنها ما وقع مضمونها

اى هذه الجملة محتمل غيره اى غير المفعول المطلق نحو زيد قائم حقا اى حق ذلك حقا من حق يحق اذا

ثبت ووجب فحقا مصدر وقع مضمون جملة وهى قوله زيد قائم وله محتمل غيره لانها تحتمل

الصدق والكذب والحق والباطل ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لغيره اى غير المفعول

المطلق لانه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث هو محتمل الجملة

فالمؤكد اسم مفعول من حيث اعتبار وصف الاحتمال فيه يغاير المؤكد اسم الفاعل من حيث

انه منصوص عليه لا بلفظ المصدر ويحتمل ان يكون المراد انه تاكيد لاجل غيره لدفع الغير والاحتمال

على هذا ينبغى ان يكون المراد بالتاكيد لنفسه انه تاكيد لاجل نفسه ليتكرر ويتقرر حتى

يحسن التقابل ومنها ما وقع مثنى اى على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية بل للتكرار والتكثير ولا بد

فى تتميم هذه القاعدة من قيد الاضافة اى شئ مضافا الى الفاعل والمفعول لئلا يرد

مثل قولنا فارجع البصر كرتين ينقلب اى رجعا مكررا كثيرا او فى جعل المثال من تتمة التعريف

لافادة هذا القيد تكلف مثل لبيك اصله الب لك البابين اى اقيم لخدمتك وامتثال امرك

ولا ابرح عن مكانى اقامة كثيرة متتالية فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه ورد الى

الثلاثى بحذف زوائده ثم حذف حرف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه وجوزان يكون

من لبّ بالمكان بمعنى ألبّ فلا يكون محذوف الزوائد وعلى هذا القياس سعدَيك اي

اسعدك اسعاداً بعد اسعاد بمعنى اعينك الا ان اسعد يتعدى بنفسه

بخلاف ألبّ فانه يتعدى باللام المفعول به هو ما وقع عليه اي هو اسم ما وقع عليه فعل الفاعل ولم

يذكره اكتفاء بما سبق في المفعول المطلق والمراد بوقوع الفعل الفاعل عليه تعلقه به بلا

واسطة حرف فانهم يقولون في ضربت زيداً ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون في مررت

بزيد ان المرور واقع عليه بل متلبس به فخرج به المفاعيل الثلثة الباقية فانه لا يقال في

واحد منها ان الفعل واقع عليه بل فيه او له او معه والمفعول المطلق بما يفهم من مغايرته لفعل

الفاعل فان المفعول المطلق عين فعله والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الى ما هو فاعل

حقيقة او حكماً فخرج به مثل زيد في ضُرِبَ زيدٌ على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى

فاعله ولا يشكل بمثل أُعطي زيدٌ درهماً فانه يصدق على درهماً انه واقع عليه فعل الفاعل

الحكمي المعتبر اسناد الفعل اليه فان مفعول ما لم يسم فاعله في حكم الفاعل وبما ذكرنا ظهر فائدة

ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر نحو ضربت زيداً فان زيداً قد

وقع عليه بلا واسطة حرف فعل اعتبر اسناده الى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم وقد يتقدم المفعول به

على الفعل العامل فيه لقوة الفعل في العمل فيعمل فيه متقدماً ومتأخراً اما جوازاً مثل الله اعبد وزيداً

وجه الحبيب تمنى واما وجوباً فيما تضمن معنى استفهام او شرط نحو من رأيت ومن تكرم يكرمك

هذا اذا لم يكن مانع من التقديم كوقوعه في حيز ان نحو ان البرّ ان تكف لسانك وقد يحذف الفعل

العامل

العامل في المفعول به لقيام قرينة مقالية او حالية جوازا نحو زيدا لمن قال من اضرب اى اضرب زيدا فحذف
الفعل للقرينة المقالية التى هى السؤال ونحو مكة للمتوجه اليها اى تريد مكة فحذف الفعل
للقرينة الحالية ويجب في اربعة مواضع تخصيصها بالذكر ليس للحصر لوجوب الحذف في باب الاغراء والمنصوب
على المدح والذم والترحم نحو اخاك اخاك اى الزم بل لكثرة مباحثها بالنسبة الى هذه
الابواب الاول من تلك المواضع الاربعة سماعي مقصور على السماع لا يتجاوز عن امثلة محدودة
مسموعة بان يقاس عليها امثلة اخرى نحو امرا ونفسه اى اترك امرا ونفسه انتهوا خيرا لكم اى انتهوا
عن التثليث واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد واهلا وسهلا اى اتيت اهلا اى مكانا ماهولا اى
معمورا لا اخرابا او اهلا لا اجانب ووطئت سهلا من البلاد لا حزنا والموضع الثاني
من تلك المواضع الاربعة المنادى وهو المطلوب اقباله اى توجهه اليك بوجهه او بقلبه كما اذا ناديت
مقبلا عليك بوجهه حقيقة مثل يا زيد او حكما مثل يا سماء ويا جبال ويا ارض فانها لما نزلت
اولا منزلة من له صلاحية النداء ثم ادخل عليها حرف النداء وقصد نداؤها فهي في حكم
طلب اقبالها بخلاف المندوب لانه المتفجع عليه ادخل عليه حرف النداء لمجرد التفجع لا لتنزيله
منزلة المنادى وقصد ندائه فخرج بهذا القيد عن تعريف المنادى ولهذا افرده المصنف
بالذكر فيما بعد وفيه تحكم فان المندوب ايضا كما قال بعضهم منادى مطلوب اقباله حكما
على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه فكانك تناديه وتقول له تعال فانا مشتاق اليك
فالاولى ادخاله تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل وقيل الظاهر من كلام سيبويه ايضا

في المنادى

انه داخل في المنادى وهو المطلوب بحرف نايب مناب ادعوا من الحروف الخمسة وهي يا وايا وهيا واي والهمزة

واحترز به عن نحو ليقبل زيد لفظا او تقديرا تفصيل للطلب اي طلبا لفظيا بان تكون آلة الطلب

لفظية نحو يا زيدا او تقديرا بان يكون الآلة مقدرة نحو يوسف اعرض عن هذا او للنيابة

اي نيابة لفظية بان يكون النايب ملفوظا او تقديرا بان يكون النايب مقدرا كما في المثالين

المذكورين او المنادى والمنادى الملفوظ مثل يا زيد والمقدر مثل الا يا اسجدوا اي الا يا قوم

اسجدوا وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصل

يا زيدا ادعو زيدا فحذف الفعل الناصب حذفا لازما لكثرة استعماله ولدلالة حرف الندا

عليه وافادته فايدته وعند المبرد بحرف الندا وسده مسد الفعل وقال ابو علي رحمه الله في بعض

كلامه ان يا واخواتها اسماء الافعال فعلى هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب اي مما

انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى المذاهب كلها مثل يا زيد جملة وليس المنادى

احد جزئي الجملة فعند سيبويه كلا جزئي الجملة اي الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد حرف

النداء قايم مقام احد جزئي الجملة اي الفعل والفاعل مقدر وعند ابي علي احد جزئيها

اسم الفعل والآخر ضمير مستتر فيه ويبنى اي المنادى وقدم بيان البناء والخفض والفتحة على النصب

لقلتهما بالنسبة الى النصب ولطلب الاختصار في بيان النصب بقوله وينصب ما سواها على

ما يرفع به اي على الضمة او الالف والواو التي يرفع بها المنادى في غير صورة النداء

والفعل مسند الى الجار والمجرور اعني به ولا ضمير فيه وارجاع الضمير الى الاسم غير ملايم

لسوق الكلام

لسوق الكلام اليه اي المنادى مفردا اي لا يكون مضافا ولا شبه مضاف وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر اخر اليه معرفة قبل النداء او بعده وانما بنى المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى الخطاب الحرفية وكونه مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذه الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف او الفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني مثل يا زيد ويا زيدان هذان مثالان لما هو مبني على الضم وهما معرفة قبل النداء وثانيهما معرفة بعد النداء يا رجل مثال المبني على الالف يا رجلان مثال المبني على الواو يا زيدون ويجر المنادى بلام الاستغاثة اي بلام يدخل وقت الاستغاثة وهي لام التخصيص دخلت على المستغاث دلالة على انه مخصوص من بين امثاله بالدعاء نحو يا لزيد ويفتح لئلا يلتبس المستغاث بالمستغاث له اذا حذف المستغاث نحو يا للمظلوم اي يا قوم فانه لو لم يفتح لام المستغاث لم يعلم ان المظلوم في هذا المثال مستغاث او مستغاث له ولم يعكس الامر لان المنادى المستغاث واقع موقع كاف الضمير التي يفتح لام الجر معها نحو لك بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطفت على المستغاث بغير يا نحو يا لزيد ولعمرو كسرت اللام المعطوف للامن الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث وان عطفت مع يا فلا بد من فتح للام المعطوف ايضا نحو يا لزيد ويا لعمرو وانما اعرب المنادى بعد دخول اللام الاستغاثة لان علة بنائه كانت مشابهته للحرف واللام الجارة من خواص الاسم فبدخولها ضعفت مشابهته للحرف فاعرب على ما هو الاصل فيه قيل قد يخفض المنادى بلامي التعجب والتهديد ايضا فلام التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي ولام التهديد يا لزيد لاقتلنك فلم اهمل المصنف ذكرهما

الحالة بانضمام المعمول والبس عطف لكون يا
المحمول شبه بالمجرور شبهه بالمنادى اما اخراج الندبة
المجرور بالام والمفتوح بالالف يتلك الارادة
فتبصر غف

بعث الاضافة للادنى ملابسة يعني البس من قبيل
اضافة اللفظ الى مدلوله كما هوا
لسبد
عص

اي لام التعجب ولام التهديد ولا يقال المصنف المتن ١٢

وكيف يصدق قوله فيما بعد بنصب ما سويهما كليا واجب بان كلا من هاتين اللامين بلام
الاستغاثة كان المهدد اسم فاعل يستغيث بالمهدد اسم مفعول ليحضر فينتقم منه ويشرح
من الخصومة وكان المتعجب يستغيث للمتعجب منه ليحضر فيقضى منه التعجب ويتخلص منه واجب من اللام
التعجب بوجه اخر ذكره المصنف فى الايضاح وهو ان المنادى فى قولهم يا للماء ويا للدواهى
هى ليس الماء ولا الدواهى وانما المراد يا قوم لكم او يا هؤلاء اعجبوا للماء وللدواهى
ولا يخفى عليك ان القول بحذف المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر واما على تقدير فتحها
فمشكل لانتفاء ما يقتضى فتحها كما هو ظاهر ومما يشوش اى يبنى المنادى على الفتح ... اليها
اى الى الف الاستغاثة باخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها ولا فتح لان اللام يقتضى الجر والالف
الفتح فبين اثريهما تناف فلا يحسن الجمع بينهما ... بالحاق الهاء به الوقف ... اى ينصب بالمفعولية
ما سوى المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث مع اللام او الالف لفظا او تقديرا ان كان معربا
قبل دخول حرف النداء لان علة النصب وهى المفعولية محققة فيه وما غيره عن حاله وما سوى المفرد
المعرفة اما لا يكون مفردا بان يكون مضافا او شبه مضاف واما ما يكون مفردا ولكن لا يكون
معرفة واما ما لا يكون مفردا ولا معرفة فالقسم الاول وهو ما لا يكون مفردا لكونه مضافا
مثل يا عبد الله والقسم الثانى وهو ما لا يكون مفردا لكونه شبه مضاف يا طالعا جبلا والقسم الثالث وهو ما
يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة ... مقولا لغير معين اى لرجل غير معين وهذا توقيت لنصب رجلا لا
تقييد له لانه منصوب لا يحتمل المعين والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفردا ولا معرفة مثل يا حسنا وجهه

وكان الام الاستغاثة داخل فى التعريف حد حدود

قال الخليل لان الاخر ... والتعريف ...

مغير تم

ظرفيا ولم يورد المص لهذا القسم مثالا اذ حيث اتضح انتفاء كل من القيدين بمثال يحتمل تصور انتفائهما معا

فلا حاجة الى ايراد مثال له على انفراده مع ان المثال الثاني يحتمله فيمكن ان يراد بقوله يا طالعا

جبلا هذه العبارة اعم من ان يراد بها معين او غير معين فامثلة الاقسام باسرها ما مذكور وهذه الا

مثلة كلها امثال لما سوى المستغاث ايض فلا حاجة الى ايراد مثال له علحده وتوابع المنادى المبنى

على ما يرفع به [illegible] حقيقة او حكما انما قيد المنادى بكونه مبنيا لان توابع المنادى المعرب تابعة

للفظ فقط وقيدنا المبنى بكونه على ما يرفع به لان توابع المستغاث بالالف لا يجوز فيها الا الفتح

نحو يا زيدا وعمرا لا عمرو ولان المتبوع مبنى على الفتح وقيد التوابع بكونها مفردة لانها لو لم تكن مفردة

لا حقيقة ولا حكما كانت مضافة بالاضافة المعنوية وح لا يجوز فيها الا النصب انما جعلنا

المفردة اعم من ان يكون مفردة حقيقة بان لا يكون مضافا معنويا ولا لفظيا ولا شبه مضاف او حكما

بان يكون مضافا لفظيا او مشابها بالمضاف فانهما لما انتفت فيهما الاضافة المعنوية

كانا في حكم المفردة ليدخل فيها المضاف بالاضافة اللفظية والمشبهة بالمضاف لانهما كا

التوابع المفردة في جواز الرفع والنصب مثل يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه ويا زيد الحسن وجهه

والحسن وجهه ولما لم يجر الحكم الاتي في التوابع كلها بل في بعضها ولم يجر فيما هو جار

فيه مطلقا بل لا بد في بعضها من قيد فصل التوابع الجاري هذا الحكم فيها وصرح بالقيد فيما

هو محتاج اليه فقال من التاكيد اي المعنوي لان التاكيد اللفظي حكمه في الاغلب حكم الاول

قوله الحسن الوجه والحسن الوجه برفع الحسن الاول ونصب الثاني وجر الوجه فيهما قوله الحسن وجهه والحسن وجهه برفع الحسن الاول ونصب الثاني ورفع الاوجه فيهما

اعرابا وبناءً نحو يا زيدُ زيدٌ وقد يجوز اعرابه رفعاً ونصباً وكان المختار عند المص ولذلك لم يقيد

التاكيد المعنوي والصفة مطلقاً ونصب كذلك والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه

يعني المعرّف باللام بخلاف البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه فان حكمهما غير حكمها كما سيجيء

ترفع حملاً على الظاهر والمقدر لان البناء المنادى عرضي فيشبه المعرب فيجوز ان يكون تابعه

تابعاً للفظه وتنصب حملاً على محلّه لان حق توابع المنادى المبني ان يكون تابعاً لمحله وهو ههنا منصوب

المحل بالمفعولية نحو يا تميم اجمعون واجمعين في التاكيد ومثل يا زيد العاقل في الصفة واقتصر المص على مثالها

لانها اكثر واشهر ويا غلام بشر وبشراً في عطف البيان ويا زيد الحارث والحارثَ في المعطوف بحرف

الممتنع دخول يا عليه والخليل واحمد وهو استاد سيبويه في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه اختار الرفع مع تجويز النصب

لان المعطوف بالحرف الممتنع دخول يا عليه في الحقيقة منادى مستقل فينبغي ان يكون على حالة جارية

عليه على تقدير مباشرة حرف النداء وهي الضمة وما يقوم مقامها ولكن لما لم يباشره حرف النداء جعلت

تلك الحالة اعراباً فصارت رفعاً وابو عمرو بن العلاء النحوي القارئ المتقدم على الخليل يختار فيه النصب مع تجويز

الرفع فانه لما امتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة اللام لا يكون منادى مستقلاً فله حكم التبعية

وتابع المنادى المبني تابع لمحله ومحل المنادى النصب وابو العباس المبرد ان كان المعطوف المذكور كالحسن اي كاسم

الحسن في جواز نزع اللام عنه فكالخليل اي فابو العباس مثل الخليل في اختيار رفعه لامكان جعله منادى

مستقلاً بنزع اللام عنه والّا اي وان لم يكن المعطوف المذكور كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه

مثل النجم والصعق فكابي عمرو اي فابو العباس مثل ابي عمرو في اختيار النصب لامتناع جعله منادى

مستقلاً

Margin notes:

بهر سيف نسل ابن ابن الصدف
مثال عطف بحرف
مثل يا زيد بن والحسن والحارث
عطف البيان
ولانه لا يقال يا الحارث ويلزم اجتماع تعريفين بسبب الف واللام ١٢
فانه الف واللام ١٢

مستقلاً او مثنّاً عطف على المفرد اى وتوابع المنادى المبنى على ما يرفع به المضافة بالاضافة الحقيقية تنصب

لانها اذا وقعت منادى تنصب فنصبها اذا وقعت توابع اولى لان حرف النداء لا يباشرها مثل يا تميم

كلّهم فى التأكيد ويا زيد ذا المال فى الصفة ويا رجل ابا عبد الله فى عطف البيان ولا يجى المعطوف

بحرف الممتنع دخول يا عليه مضافاً لان اللام يمتنع دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية

والبدل والمعطوف غير ما ذكر اى غير المعطوف الذى ذكر من قبل وهو الممتنع دخول يا عليه فغير المعطوف

الذى لا يمتنع دخول يا عليه حكمه اى حكم كل واحد منهما حكم المنادى المستقل الذى يباشره حرف النداء

وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر والاول كالتوطئة لذكره والمعطوف المخصوص منادى مستقل

فى الحقيقة ولا مانع من دخول حرف النداء عليه فيكون حرف النداء مقدراً فيه مطلقاً اى حال كون كل

واحد منهما مطلقاً فى هذا الحكم غير مقيد بحال من احوال اى سواء كانا مفردين او مضافين او مضارعين

للمضاف او نكرتين فالبدل مثل يا زيد بشر ويا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعاً جبلاً ويا زيد رجلاً صالحاً

والمعطوف مثل يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو ويا زيد وطالعاً جبلاً يا زيد ورجلاً صالحاً

والعلم اى العلم المنادى المبنى على الضم اما كونه منادى فلان الكلام فيه واما كونه مبنياً على الضم فلما يأتى

من اختيار فتحه المبنى عن جواز ضمه فان جواز الضم لا يكون الا فى المبنى على الضم الموصوف بابن مجرد عن

عن التاء او ملحق به اعنى ابنة بلا تخلل واسطة بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر الى الفهم فخرج

عنه مثل يا زيد الظريف ابن عمرو مضافاً اى حال كون ذلك الابن مضافاً الى علم آخر فكل علم يكون

كذلك يجوز فيه الضم على ما عرفت من قاعدة بناء المفرد على ما يرفع به لكن يختار بختار فيه

لانها اذا كان منادى لا يجوز فيه غير النصب فاذا كانت تابعاً للمنادى يكون النصب فيها بطريق الاولى لان حرف النداء يوجب البناء ومع بعدها من حرف النداء لا يحتمل البناء فلا يجوز فيه غير النصب

قال الاندلسي وهكذا اذا قلت يا ايها الرجل فاي منادى والها مقحمة وذا صفة لاي
والرجل صفة لذا او لاي ولكن الرجل مقصود بالنداء على تقدير جعله صفة لاي
فظاهر وان على جعله صفة لذا فلكونه مع موصوفه في حكم كلمة واحدة فحكم المنادى
في الحقيقة هو الرجل
الاندلسي في موضع آخر اذا جعل صفة لذا يجوز فيه الرفع والنصب فان المقصود هو ذا جلي

انتهى بكثرة وقوع المنادى الجامع لهذه الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه بالفتحة التي هي حركة الالف لكونه مفعولا به

واذا نودي المعرف باللام اي اذا اريد نداؤه قيل مثلا يا ايها الرجل بتوسط اي مع ها التنبيه بين حرف النداء والمنادى المعرف باللام تحرزا عن اجتماع اداتي التعريف بلا فاصلة ويا هذا الرجل بتوسط هذا ويا ايهذا الرجل بتوسط الامرين معا والتزموا يعني التزم العرب رفع الرجل مثلا وان كان صفة وحقها جواز الوجهين اعني الرفع والنصب حملا على محله والنصب حملا على محله لانه اي الرجل مثلا هو المقصود بالنداء فالتزم رفعه ليكون حركته الاعرابية موافقة للحركة البنائية التي هي علامة المنادى فيدل على انه هو المقصود بالنداء وهذا بمنزلة المستثنى عن قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى ولهذا لم يذكر هناك ما يخرج صفة الاسم المبهم عن تلك القاعدة وتوابعه بالجر عطف على الرجل اي والتزموا رفع توابع الرجل مضافة او مفردة نحو يا ايها الرجل الظريف ويا ايها الرجل ذو المال لانها توابع المنادى المعرب وجواز الوجهين انما يكون في توابع المنادى المبني وقالوا بناء على قاعدة تجويز اجتماع حرف النداء مع اللام وهي اجتماع امرين احدهما كون اللام عوضا عن محذوف وثانيهما لزومها للكلمة يا الله لان اصله الاله حذفت الهمزة وعوضت اللام عنها ولزمت الكلمة فلا يقال في سعة الكلام لاه ولما لم يجتمع هذان الامران في غيره اختص هذا الاسم بذلك الجواز ولهذا قال فيا الله خاصة وامتنعوا اما مثل يا النجم والصعق فان كانت اللام للازمة فيه لكنها ليست عوضا عن محذوف واما الناس وان كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة لان اصله الاناس لكن ليست لازمة للكلمة لانه يقال ناس في سعة الكلام فلا يجوز ان يقال يا النجم ويا الناس ولعدم جريان هذه القاعدة في التي في قولهم من اجلك يا التي تيمت قلبي لان لامها ليست عوضا عن محذوف وان كانت لازمة للكلمة حكموا عليها بالشذوذ وفي الغلامان في قولهم فيا الغلامان اللذان فرا

وانت بخيل بالوصل عني

اياكما ان تكسبانا شرا
فرا نكه

الاين

الامرين كليهما حكموا بانه اشد شذوذا من الندا اى وجاز لك نحو مثل يا تيم تيم عدى اى فى تركيب تكرر فيه المنادى المفرد المعرفة صورة وولى الثانى اسم مجرور بالاضافة فى الاول الضم والنصب وفى الثانى النصب فحيث اما الضم فى الاول فلانه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر والنصب على انه مضاف الى عدى المذكور وتيم الثانى تاكيد لفظى فاصل بين المضاف والمضاف اليه وذلك مذهب سيبويه ومضاف الى عدى المحذوف بقرينة المذكور وذلك مذهب المبرد والسيرافى اجاز الفتح مكان النصب على ان يكون فى الاصل يا تيم بالضم تيم عدى ففتح اتباعا للنصب الثانى كما فى يا زيد بن عمرو وتعين النصب فى الثانى لانه اما تابع مضاف او تابع مضاف و تمام البيت يا تيم تيم عدى لا ابا لكم لا يلقينكم فى سوءة عمر والبيت لجرير حين اراد عمر التيمى الشاعر الهجو فقال جرير تخطابا لبنى تيم لا تتركوا عمر ان يهجونى فيلقينكم فى سوءة اى فى مكروه من قبلى يعنى مهاجاته اياهم والمنادى المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه وجوه اربعة فتح الياء مثل يا غلامى وسكونها مثل يا غلامى واسقاط الياء اكتفاء بالكسرة اذا كان قبله كسرة احترازا عن نحو يا فتى فى يا فتاى مثل يا غلام وقلبها الفا نحو يا غلاما وهذان الوجهان يقعان غالبا فى الندا لان الندا موضع تخفيف لان المقصود غيره فقصد الفراغ من الندا بسرعة ليتخلص الى المقصود من الكلام فخفف يا غلامى بوجهين حذف الياء وابقاء الكسرة دليلا عليه وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة وهما اى هذان الوجهان وان كانا واقعين فى المنادى المضاف الى ياء المتكلم لكن لا يقعان فى كل منادى كذلك بل فيما غلب عليه الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر بها لتدل الشهرة على الياء المغيرة بالحذف والقلب فلا تقول يا عدو ويا عدوا وقد جاء شاذا فى المنادى يا غلام بالفتح بحذف الالف اكتفاء بالفتحة عن الالف

وقس ويكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم إما في هذه الوجوه كلها وقفا اى في حالة الوقف تقول يا غلاميه

ويا غلاميه ويا غلامه ويا غلاماه فرقا بين الوقف والوصل تاءٌ اى العرب في يحاور اتهم بالياء ويا اى

على الوجوه الاربعة كسائر ما اضيف الى ياء المتكلم مع وجوه اخر وابدلوا عليها لكثرة استعمال ندائهما في

الكلام كما اشار اليهما بقوله ويا ابتِ ويا امتَ اى قالوا يا ابتِ ويا امتِ ايضا بابدال الياء بالتاء

فتحا وكسرا اى حال كون التاء مفتوحة على رفق حركة الياء او مكسورة لتناسب الياء وقد جاء الضم ايضا يا ابتُ

ويا امتُ لاجرائه مجرى المفرد المعهود وكم يذكروا له لقلته وقالوا يا ابتا ويا امتا بالالف بعد التاء

جمعا بين العوضين ولا فما قالوا يا ابتي ويا امتي احترازا عن الجمع بين العوض والمعوض عنه فانه غير

اللازم العمرى لا يقال جابر وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم خاصة هذا الاختصاص بالنظر الى ابن ايضا فانهم يقولون يا بنت

ام ويا بنت عم على وجوه الاربعة مثل باب يا غلامى فقالوا يا ابن امى ويا ابن عمى بفتح الياء وسكونها ويا ابن

ام ويا ابن عم بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ويا ابن اماه ويا ابن عما بابدال الياء الفا وقالوا ابن

وجه آخر في المضاف الى ياء المتكلم يا ابن ام ويا ابن عم بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة

لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف ولما كان من خصائص المنادى الترخيم شرع في بيانه فقال

الترخيم المنادى

ترخيم المنادى جائز اى واقع في سعة الكلام من غير ضرورة شعرية فان دعت اليه ضرورة فبالطريق الاولى

وهو في غيره اى غير المنادى واقع ضرورة اى لضرورة شعرية داعية اليه لا في سعة الكلام وهو

ترخيم المنادى حذف في آخره اى اخر المنادى تخفيفا اى لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى مقتضية الى

الحذف المستلزم للتخفيف فعلى هذا يكون ذلك التعريف مخصوصا بترخيم المنادى ويعلم منه

الترخيم لغة تحسين الصوت وتليينه واصطلاحا ما ذكره المصنف

ترخيم صوت نحو نرمي عبارة از تليين او ... وترخيم منادى نحو اصطلاح حذف ... از آخر منادى از براى تخفيف نه از براى علة ديكر

لانه اذا كان المنادى ... الترخيم ... الاصل في غير المنادى ...

والاشارة الى ان المنادى ... غير المنادى

... ولا يلزم في غير المنادى لا يكون ترخيم ... المنادى في سعة الكلام ولا ... ان يكون ترخيم ضرورة لغوية ... اكر

... يا بني ... هذا ... يا بني ... ثم ... يا ابا ... هذا يا ...

غير المنادى بالمقايسة ويمكن حمله على تعريف الترخيم مطلقا بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا وا

الضمير المجرور الى الاسم وشرطه اى ترخيم المنادى على القدر الاول او شرط الترخيم اذا كان واقعا في المنادى

على القدر الثاني امور اربعة ثلثة منها عدمية وهي لا يكون مضافا حقيقة او حكما فدخل فيه المشبه

بالمضاف ايضا او لم يكن المحذوف من الاول لانه ليس اخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى ولا من الثاني لانه ليس

اخر اجزائه نظرا الى اللفظ وامتنع الترخيم فيهما بالكلية وان لا يكون مستغاثا لانه مجرور باللام لعدم

ظهور اثر النداء فيه من النصب والبناء فلم يرد عليه الترخيم الذي هو من خصائص المنادى ولا مفتوحا

بزيادة الالف لان الزيادة تنافي الحذف ولم يذكر المندوب لانه غير داخل في المنادى عنده وما

وقع في بعض النسخ فكانه من تصرف الناسخين مع ان وجه اشتراطه عند دخوله في المنادى ظاهر وهو

ان الاغلب فيه زيادة الالف في اخره لمد الصوت اظهارا للتفجع فلا يناسبه الترخيم للتخفيف وان لا يكون

جملة لان الجملة محكية بحالها فلا تغير والشرط الرابع احد امرين وجوديين وهو ان يكون المنادى

اما علما زائدا على ثلثة احرف لانه لعلميته ناسبه التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم مع انه لشهرته

فيما ابقي منه دليل على ما القي ولزيادته على الثلثة لم يلزم نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب بلا علة

موجبة للحذف واما اسما متلبسا بتاء التانيث وان لم يكن علما ولا زائدا على الثلثة لان وضع التاء

على الزوال فيكفيه ادنى مقتضى للسقوط فكيف اذا وقع موقع تكثر فيه سقوط الحرف الاصلي ولم يبالوا

ابقاء زنتبة وشاة بعد الترخيم على حرفين لان بقاءه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان

ناقصا عن ثلثة اذ التاء كلمة اخرى براسها ولا يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط المذكورة

وقس

ويكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم بالتاء في هذه الوجوه كلها وقفا اى في حالة الوقف تقول يا غلامية

ويا غلاميه ويا غلامه ويا غلاماه فرقا بين الوقف والوصل وقالوا اى العرب في محاوراتهم يا ابي ويا امي

على الوجوه الاربعة كسائر ما اضيف الى ياء المتكلم مع وجوه اخر زايدة عليها لكثرة استعمال ندائهما في

الكلام كما اشار اليهما بقوله ويا ابت ويا امت اى قالوا يا ابت ويا امت ايضا بابدال الياء بالتاء

فتحا وكسرا اى حال كون التاء مفتوحة على وفق حركة الياء او مكسورة لتناسب الياء وقد جاء الضم ايضا يا ابت

ويا امت لاجرائه مجرى المفرد المعهود ولم يذكره لقلته وقالوا يا ابتا ويا امتا بالالف بعد التاء

جمعا بين العوضين ودون الياء فما قالوا يا ابتي ويا امتي احترازا عن الجمع بين العوض والمعوض عنه فانه غير

اللازم والعقرى لا يقال جايز وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم خاصة هذا الاختصاص بالنظر الى ابن ايضا فانهم يقولون يا بنت

ام ويا بنت عم على وجوه الاربعة مثل باب يا غلامي فقالوا يا ابن امي ويا ابن عمي بفتح الياء وسكونها ويا ابن

ام ويا ابن عم بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ويا ابن اماه ويا ابن عما بابدال الياء الفا وقالوا ابن

زيادة وجه اخر شذ في المضاف الى ياء المتكلم يا ابن ام ويا ابن عم بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة

لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف ولما كان من خصايص المنادى الترخيم شرع في بيانه فقال

الترخيم المنادى

وترخيم المنادى جايز اى واقع في سعة الكلام من غير ضرورة شعرية فان وقع اليه ضرورة فبالطريق الاولى

وهو في غيره اى في غير المنادى واقع ضرورة اى لضرورة شعرية داعية اليه لا في سعة الكلام وهو

ترخيم المنادى حذف في آخره اى آخر المنادى تخفيفا اى لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى مقتضية الى

الحذف المستلزم للتخفيف فعلى هذا يكون ذلك التعريف مخصوصا بترخيم المنادى ويعلم منه ترخيم

غير المنادى

الترخيم لغة تحسين الصوت وترجيم صوت تحسين لغت عبارتست از تليين او

وترخيم منادى بحسب اصطلاح حذف نيست در آخر منادى از براى تخفيف نه از براى علة ديگر

ولا يرخم غير المنادى لا يكون ترخيم المنادى في سعة الكلام ولا يكون ترخيم الا ضرورة شعرية

غير المنادى بالمناسبة ويمكن حمله على تعريف الترخيم مطلقا بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا و

الضمير المجرور الى الاسم وشرطه ترخيم المنادى على التقدير الاول او شرط الترخيم اذا كان واقعا في المنادى

على التقدير الثاني امور اربعة ثلثة منها عدمية وهي ان لا يكون مضافا حقيقة او حكما فدخل فيه المشبه

بالمضاف ايضا اذ لم يكن الحذف من الاول لانه ليس اخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى ولا من الثاني لانه ليس

اخر اجزائه نظرا الى اللفظ وامتنع الترخيم فيهما بالكلية وان لا يكون مستغاثا لا المجرور باللام لعدم

ظهور اثر النداء فيه من النصب او البناء فلم يرد عليه الترخيم الذي هو من خصايص المنادى ولا مفتوحا

بزيادة الالف لان الزيادة تنافي الحذف ولهذا لم يذكر المندوب لانه غير داخل في المنادى عنده وما

وقع في بعض النسخ فكانه من تصرف الناسخين مع ان وجه اشتراطه عند دخوله في المنادى ظاهر وهو

ان الاغلب فيه زيادة الالف في اخره لمد الصوت اظهارا للتفجع فلا يناسبه الترخيم للتخفيف وان لا يكون

جملة لان الجملة محكية بحالها فلا تغير والشرط الرابع احد امرين وجوديين وهو ان يكون المنادى

اما علما زايدا على ثلثة احرف لانه لعلميته ناسبه التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم مع انه لشهرته

فيما ابقي منه دليل على ما القي ولزيادته على الثلثة لم يلزم نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب بلا علة

موجبة للحذف واما اسما متلبسا بتاء التانيث وان لم يكن علما ولا زايدا على الثلثة لان وضع التاء

على الزوال فيكفيه ادنى مقتضى للسقوط فكيف اذا وقع موقع تكثر فيه سقوط الحرف الاصلي وليس بالو

ابقاء نحو ثبة وشاة بعد الترخيم على حرفين لان بقاءه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان

ناقصا عن ثلثة اذ التاء كلمة اخرى براسها ولا يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط المذكورة

الاّ ماشئن من نحو يا صاح في يا صاحب وح شذوذه فالوجه في ترخيم كثرة استعماله منادى فلما فرغ من

بيان شرايط الترخيم شرع في بيان كمية المحذوف بسببه فقال فان كان في اخره اي اخر المنادى زيادتان

كاينتان في حكم الزيادة الواحدة في الهما زيدتا معًا وامتزيه عن نحو ثمانية ومرجانة فان الياء

والنون فيهما زيدتا اولا ثم زيدت تا. الثانية نحو حذف منها الا الاخر كاسماء اذا جعلنا

فعلاء من الوسامة اي الحسن كما هو مذهب سيبويه لا افعال جمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه يكون

ح من باب عماو ومروان او كان في اخره حرف صحيح اي صحيح اصلي لتبادره الى الذهن لان الغالب

في الحرف صحيح الاصالة فيخرج منه نحو سعلاة لانه لا يحذف منه الا التاء وهو عمم من ان يكون حقيقة

او حكمًا فيشمل مثل برتي ومدعو فان الحرف الاخير منهما في حكم الصحيح في الاصالة قبله مدة او الف

واو او ياء ساكنة وحركة ما قبلها من جنسها والمراد بها المدة الزايدة لتبادرها الى الذهن لغلبتها

وكثرتها فيخرج منه نحو مختار فانه لا يحذف منه الا الحرف الاخير وهو اي والحال ان ما في اخره حرف صحيح

قبله مدة اكثر من اربعة احرف من الحروف كمنصور وعمار ومسكين لئلا يلزم من حذف حرفين منه عدم

بقائه على اقل ابنية المعرب وانما لم يأخذ هذا القيد في قوله زيادتان في حكم الزيادة الواحدة لان نحو

بنون وقلون يرخم بحذف زيادتيه لان بقاء الكلمة فيه على حرفين لبس للترخيم حذفتا اي الحرفان

اللاخيران في كلا القسمين اما في الاول فلانه لما كانتا في حكم الواحدة فكما زيدتا معًا حذفتا

معًا واما في الثاني فلانه لما حذف الاخير مع صحته واصالته حذفت المدة الزايدة لئلا يرد المثل

السائر صلت على الاسد وبلت للنقد وان كان مركبا ويعلم من بيان شرط الترخيم ان لا يكون مضافا

ولا جملة

ولا لجملة مثل بعلبك خمسة عشر علمين كالنون فى الاسم الاخير فيقال بعلبك يا بعل وفى خمسة عشر يا خمسه
لتنزيله منزلة تاء التانيث فى كون كل منهما كلمة علحدة صارت بمنزلة الجزء وان كان غير ذلك المذكور
من الاقسام الثلثة فحرف واحد اى يحذف حرف واحد لحصول الفائدة المقصودة وعدم موجب حذف الا
الاكثر نحو يا عما ر ويا مال ف يا حارث ويا مالك وهو اى المنادى المرخم فى حكم المنادى الثابت الجميع
اجزائه فيبقى الحرف الذى صار اخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله على الاستعمال الاكثر فيقال
فى حارث يا حار بكسر الراء على ما كان قبل الترخيم فى يا ثمود يا ثمو بواو متطرفة بعد ضمة وفى يا كروان
يا كرو بواو متحركة بعد فتحة وقد يجعل قليلا اى ويجعل المنادى المرخم لا على الاستعمال الاقل
اسما براسه كانه لم يحذف منه شئ فيكون له فى بنائه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الاصل
فيقال يا حار بالضم كانه اسم مفرد معرفة براسه فيضم ويا ثمى لانه لما جعل ثمو اسما براسه صارت الواو
طرفا بعد ضمة فلا جرم قلبت الواو ياء وكسر ما قبلها كادل فى ادلو ويا كرا لانه جعل كرو اسما
براسه ارتفع مانع الاعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو فانقلبت الواو الفا لتحركها وا
انفتاح ما قبلها

المندوب

وقد استعملوا يعنى العرب صيغة النداء يعنى يا خاصة فى المندوب لانه لا يدخل
عليه سواها لكونها اشهر صيغها فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها فى غير المنادى والمندوب
فى اللغة الميت يبكى عليه احد ويعد محاسنه ليعلم الناس ان موته امر عظيم ليعذروه فى البكاء
ويشاركوه فى التفجع وفى الاصطلاح هو المتفجع عليه وجودا وعدما بيا او وا فالمتفجع عليه
ما يتفجع على عدمه كالميت الذى يبكى عليه النادب والمتفجع عليه وجودا ما يتفجع على وجوده عند فقد

اى صيغة النداء غير الدعاء

المتفجع عليه عدمًا كالمصيبة والحسرة والويل اللاحقة للنادب لفقد كالميت فالحد شامل لقسمي
المندوب مثل يا زيداه ويا عمراه ومثل يا حسرتاه ويا مصيبتاه وانما خص المندوب بوا امتيازًا له عن المنادى
لعدم دخوله عليه بخلاف يا فانه مشترك بينهما وحكمه اى حكم المندوب فى الاعراب والبناء حكم المنادى
اى مثل حكمه يعنى اذا وقع المندوب على صورة قسم من اقسام المنادى فحكمه فى الاعراب والبناء مثل حكم
ذلك القسم من المنادى كما اذا كان مفردًا معرفة بضم واذا كان مضافًا او مشابهًا به ينصب ولا يلزم
من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع اقسام المنادى لما انه لا يقع نكرة لانه لا يندب الا المعرفة ولك
زيادة الالف فى آخره اى فى آخر المندوب لمد الصوت المطلوب فى الندبة وان خفت اللبس اى
التباس ذلك اللفظ عند زيادة الالف بغيره عدلت الى حرف مد مجانس لحركة آخره المندوب من كسرة
او ضمة اذا اردت ندبة غلام مخاطبة قلت واغلامكيه لا واغلامكاه لالتباسه بندبة غلام
مخاطب واذا اردت ندبة غلام جماعة مخاطبين قلت واغلامكموه اذ الميم اصلها الضم لا واغلامكماه
لالتباسه بندبة غلام مخاطبين اثنين وجاز لك الهاء اى الحاق الهاء لهذه المدات فى حال الوقف
لبيانها ولا يندب من قسم المندوب المتفجع عليه عدمًا الا الاسم المعروف الذى اشتهر المندوب به ليعذر الناد[ب]
بمعرفته فى هذه الندبة والتفجع عليه فلا يقال وارجلاه اذ ما اشتهر بهذا اللفظ مندوب خاص
انتقل الذهن اليه ويعرف به ليعذر النادب بالندبة عليه وامتنع الحاق الالف بصفة المندوب
بل يجب ان يلحق بالموصوف مثل وازيداه الطويل لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه
لانه جيء به لتمام المضاف فهو كالجزء بخلاف الصفة فانها جيء بها بعد تمام الموصوف للتخصيص

وللتوضيح فلهذا جاز يا ابن الاثنا ولم يجز وازيا الطويل هذا ونا يونس فانه يجوز الحاق الالف بآخر
الصفة فان اتصال الموصوف بالصفة وان كان في اللفظ انقص من الاتصال بين المضاف والمضاف اليه
الا انه اتم منه من جهة المعنى لاتحادهما بالذات فان الطويل هو زيد بخلاف المضاف والمضاف اليه
فانهما متغايران وحكى يونس ان رجلا ضاع له قلعان فقال واجمجمتي الشاميتيناه والجمجمة القدح وحذف

جواز حذف حرف النداء

حرف النداء الا اذا كان مقارنا مع اسم الجنس ويعني به ما يكون نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيا رجل
او لم يتعرف مثل يا رجلا لان نداءه لم يكثر كثرة يجوز القيام قرينة نداء العلم فلو حذف من حرف النداء
لم يبتني لدهن الى انه منادى والاشارة اى ولا مع اسم الاشارة لانه كاسم الجنس في الابهام والمستغاث
والمندوب لانه المطلوب فيهما مد الصوت وتطويل الكلام والحذف ينافيه فيبقى على هذا المعارف التي يجوز
فيها حذف حرف النداء العلم سواء كان مع بدل عن حرف النداء كلفظ الله فانه لا يحذف منه الا مع ابدال
الميم المشددة منه نحو اللهم او بغير بدل يوسف اعرض عن هذا اى يا يوسف ولفظ اى اذا وصف بذي اللام
نحو ايها الرجل اى يا ايها الرجل او بالموصوف بذي اللام نحو ايهذا الرجل اى يا ايهذا الرجل فلا يجوز الحذف
من ايهذا اذا تغير او بتصف هذا بذي اللام والمضاف الى اى معرفة كانت نحو غلام زيد افعل كذا
والموصولات نحو من لا يزال محسنا احسن الي واما المعرفات فيشذ نداء هاجي يا انت ويا اياك وشذ
حذف حرف النداء من اسم الجنس في اصبح ليل اى اصبح يا ليل حذف حرف النداء من الليل مع انه اسم جنس
شذ فذا قالته امراة امرء القيس حين كرهته وفي افتد مخنوق اى يا مخنوق قاله شخص وقع في الليل
على نائم مستلق نخنقه وقال افتد مخنوق حذف حرف النداء عن المخنوق مع انه اسم جنس شذ فذا في

اطرق كرا اطرق كرا ان النعامة في القرى ‌ ‌ بغاثكم في ارضنا ما استنزى ما استنسرا

وفي اطرق كرا اي يا كروان وفيه شذوذان حذف حرف النداء من اسم الجنس وترخيم غير العلم قيل
رقبة يصيدون بها الكروان ويقولون اطرق كرا اطرق كرا ان النعام في القرى فيسكن ويطرق حتى
يصاد والمعنى ان النعام الذي هو اكبر منك قد اصطيد وحمل الى القرى فلا تخلي انت وقد يحذف
المنادى لقيام قرينة جوازا نحو الا يا اسجدوا بتخفيف الا على انه حرف تنبيه ويا حرف النداء اي يا قوم
اسجدوا والقرينة امتناع دخول يا على الفعل بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد اللام لانه ليس من
هذا الباب فان ان ناصبة للمضارع ادغمت نونها في اللام ولا يسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب
الثالث من تلك المواضع الاربعة التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها ما اي مفعول به اضمر اي قدر
عامله الناصب له على شريطة التفسير الشريطة والشرط واحد واضافتها الى التفسير بيانية اي
اضمر عامله بناء على شرط هو تفسير اي تفسير العامل بما بعده وانما وجب حذفه احترازا عن الجمع بين
المفسر والمفسر وهو اي ما اضمر عامله على شريطة التفسير كل اسم بعده فعل او شبهه احترازا عن نحو
زيد ابوك ولا يريد به ان يليه الفعل او شبهه متصلا به بل ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام
الذي بعده نحو زيدا عمرو ضربه وزيدا انت ضاربه مشتغل ذلك الفعل او شبهه عنه اي عن
العمل في ذلك الاسم بضميره اي بالعمل في ضميره او في متعلقه اي متعلق ذلك الاسم او متعلق ضميره
وحاصله ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا بالعمل في ضمير ذلك الاسم او متعلقه فارغا عن العمل فيه
بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب غيره بحيث لو سلط بمجرد رفع ذلك الاشتغال عليه اي على ذلك الاسم هو
اي احد الامرين الفعل او شبهه بعينه او مناسبه اي ما يناسبه بالترادف او اللزوم لنصبه اي نصب

احد هذين الامرين الاسم بالمفعولية كما هو الظاهر المتبادر وبقيد الاشتغال بالضمير او متعلقه

خرج نحو زيدًا ضربت وبقيد الفراغ عن العمل فيه لمجرد ذلك الاشتغال خرج نحو زيد ضربته فان المانع من

عمل ضربته في زيد ليس مجرد اشتغاله بضميره فان عمل معنى الابتداء فيه ورفعه اياه ايضا مانع عن ذلك

وبقيد النصب بالمفعولية خرج خبر كان في نحو زيدًا كنت اياه وههنا صور اربع احدها اشتغال

الفعل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه والثانية اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب

الفعل بالترادف والثالثة اشتغال الفعل بالمتعلق ولا يتصور ح الا تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم

ولهذا اورد المصنف اربعة امثلة ثلثة منها للمشتغل بالضمير باقسام الثلثة وواحد للمشتغل بالمتعلق وا

لا حسن في ترتيبها ح تاخير مثال المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى وهي نحو زيدًا ضربته مثال للفعل المشتغل

بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه وزيدًا مررت به مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما

يناسبه بالترادف فان مررت بعد تعديته بالباء يرادف جاوزت وزيدًا ضربت غلامه مثال

الفعل المشتغل بالمتعلق وزيدًا حبست عليه مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه

باللزوم فان حبس الشيء على الشيء يلزمه ملابسته المحبوس عليه بنصب زيدًا في هذه الامثلة بفعل مضمر

يفسره ما بعده اي ضربت يعني الفعل المفسر المناسب لزيدًا في زيدًا ضربته ضربت المقدر فان الاصل فيه ضربت

زيدًا ضربته اضمر ضربت الاول لوجود مفسره اعني ضربت الثاني وعلى هذا القياس جاوزت فانه مفسر عما

يرادفه اعني مررت به واهنت فانه مفسر عما يستلزمه اعني ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم

اهانة سيده ولابست فانه مفسر عما يستلزمه اعني حبست عليه ثم ان الاسم الواقع في مظان الاضمار

على شريطة التفسير اما المختار او الواجب فيه الرفع او النصب او يستوي فيه الامران والى هذه الصور الخمس اشار المص فقال

ويختار في الاسم المذكور الرفع بالابتداء اي بكونه مبتدأ لان تجرده عن العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء

ويرجح عند عدم قرينة خلافه اي قرينة ترجح خلاف الرفع يعني النصب لان قرينتي الصحة فيهما متساويان

لان ما اوجب ما له صلاحية التفسير قرينة مصححة للنصب وتجريد الاسم عن العوامل اللفظية قرينة

للرفع فبقي لمرجح النصب قرينة اخرى يرجح الرفع لسلامته عن الحذف نحو زيد ضربته او عند وجود

القرينة المرجحة من الجانبين ولكن يكون القرينة المرجحة للرفع اقوى منها اي من تلك القرينة

المرجحة للنصب كاما الداخلة على ذلك الاسم مع غير الطلب اي بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل

عنه طلبا كالامر والنهي والدعاء نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمته فالعطف على الفعلية قرينة

المرجحة للنصب وكلمة اما قرينة للرفع وهي اقوى لانها لا يقع بعدها غالبا الا المبتدأ بخلاف

العطف الاسمية على الفعلية فانه كثير الوقوع في كلامهم مع التناسب بالسلامة من الحذف

البتة وانما قال مع غير الطلب احترازا عما اذا كانت مع الطلب نحو اما زيدا فاضربه فان المختار

ح فيه النصب فان الرفع يقتضي وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الا بتأويل ومثل اما مع غير الطلب

اذا الواقع على الاسم المذكور للمفاجأة في كونه من اقوى القرائن مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو

فان المختار فيه الرفع فان اذا للمفاجأة لا تدخل الا على الجملة الاسمية غالبا وما وقع في كتب

الظروف من ان اذا للمفاجأة يلزم بعدها الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية غلبة وقوعها بعدها

فلا تناقض ويختار النصب في الاسم المذكور بالعطف اي بسبب العطف جملة هو فيها على جملة فعلية

قرينة م

التي م

مقارنة

متقدمة عليها للتناسب اى لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها فى كونهما فعليتين نحو خرجت

فزيدًا لقيته وبعد حرف النفى يعنى ما ولا وان ولم ولن ولما ولكن من هذه الجملة اذ هى عاملة فى المضارع ولا

يفيد معمولها لضعفها فى العمل فلا يقع لاسم المذكور بعدها ولما ولن لا يتقدم يذكر بدون معمولها نحو ما زيدا ضربته

ولا زيدًا ضربته ولا عمرًا وان زيدًا ضربته الا تاديبًا وبعد حرف الاستفهام نحو أزيدا ضربته وانما قال حرف

الاستفهام لانه يختار الرفع فى الاسم مثل من زيد اكرمته ولم يقل همزة الاستفهام ليشمل مثل هل زيدا ضربته

فانه يجوز وان استقبحه النحاة لاقتضاء هل لفظ الفعل لانه بمعنى قد فى الاصل فلا يكتفى فيه بتقدير الفعل وبعد اذا

الشرطية الدالة على المجازاة فى الزمان نحو اذا عبد الله تلقه فاكرمه وبعد حيث الدالة على المجازاة فى المكان نحو

حيث زيدًا تجده فاكرمه وفيما قبل الامر والنهى اى يعنى موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهى مثل زيدًا اضربه وزيدًا

لا تضربه وانما اختير فى هذه المواضع اى ما بعد حرف الاستفهام والنفى واذا الشرطية وحيث وفيما قبل الامر والنهى النصب

فى المذكور الاسم اذ هى مواضع مواقع الفعل اى مواضع وقوع الفعل فيها اكثر فاذا نصب الاسم المذكور وقع فيها الفعل

تقديرًا والا فلا وكذلك يختار النصب فى الاسم عند خوف لبس المفسر اى التباس ما هو مفسر فى حال النصب لكن لا من حيث

هو مفسر فى هذه الحال بل من حيث خبر فى حال الرفع بالصفة فلا يعلم انه خبر عن الاسم المذكور فى حالة الرفع مع موافقته

للمعنى المقصود او صفة له مع مخالفته للمعنى المقصود فالالتباس انما هو بين خبرية ذات ما هو مفسر على تقدير النصب وصفيته

لا بينه بوصف التفسير وبين الصفة فان التركيب لا يحتملهما معًا مثل قوله تعالى انا كل شئ خلقناه بقدر

بنصب كل على الاضمار بشريطة التفسير ولو رفع بالابتداء وجعل خلقناه خبرًا له كان موافقًا للنصب فى اداء

المقصود لكن خيف لبسه بالصفة لاحتمال كون قوله بقدر وهو خلاف المقصود فان المقصود الحكم على كل شئ بانه

فانه لا يشتمل على المدعى لجواز تعدد الفعل فيلا رفع
فقال اذا زيد يقتل اذا قيل زيد يقتله
ويمكن ان يقال الاولى مطابقة المفسر
للمفسر فيه فات ذالك
غفـ

[illegible] حيث قال مراده من الالتباس انه مفسر [illegible]
فى حال النصب اما الالتباس فى حال الرفع [illegible]
[illegible] فيكون [illegible]
وكذا الثانى فى حال الرفع [illegible]
[illegible]

مخلوق لنا بتقدير لا الحكم على كل شئ مخلوق لنا انه يندفع فانه يوهم كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوق لله
تعالى كما هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية للعباد ويستوي الامران اي الرفع والنصب في مثل الكلام ان يختار
كل واحد منهما بلا تفاوت في مثل زيد قام وعمرو اكرمته اي عنده او في داره ونحو ذلك والا لا يصح العطف
على الصغرى لعدم الضمير اي يستوي الامران فيما اذا عطف الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات
وجهين اي جملة اسمية خبرها جملة فعلية فيصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجهان مستويان
لحصول التناسب فيهما ففي الرفع يكون اسمية فيعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية وفي النصب يكون فعلية
فيعطف على الصغرى وهي فعلية فان قلت لسلامة من الحذف مرجحة للرفع قلنا هي معارضة بقرب
المعطوف عليه فان قلت لا تفاوت في القرب والبعد بينهما اذ الكبرى ايضا قريبة غير مفصولة عنها
قلنا هذا باعتبار المنتهى واما باعتبار المبدأ فالصغرى اقرب ويجب النصب اي نصب الاسم المذكور بعد
حرف شرط والمراد به ههنا ان ولو فان اما وان كانت من حروف الشرط لكنها لما سبق من اختيار الرفع
مع غير الطلب واختيار النصب مع الطلب وكذا يجب النصب بعد حرف التحضيض وهو هلا والا ولو لا
ولوما وانما وجب النصب بعدهما لوجوب دخولهما على الفعل لفظا او تقديرا نحو ان زيدا ضربته ضربك مثال
لحرف الشرط والا زيدا ضربته مثال لحرف التحضيض وليس مثل ازيد ذهب به منه من باب الاضمار
على شريطة التفسير فان زيدا فيه وان كان يظن في بادي النظر انه مما اضمر عامله على شريطة التفسير
المختار فيه النصب لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام لكن يظهر بعد تعمق النظر انه ليس منه
فانه وان صدق عليه انه اسم بعده فعل شتغل عنه بضميره لكنه ليس بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه
لنصبه

لنصبه لان ذهب به لا يعمل النصب وكذا مناسبه اعني اذهب فانه لا ينحصر المناسب في ذهب فليقدر مناسبا
اخر ينصبه مثل يلابس او اذهب على صيغة المعلوم فيكون تقديره زيدا يلابسه الذهاب به او يلابسه احد
بالذهاب به او اذهبه احد قلنا المراد بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور او يلازمه مع اتحاد ما اسند
اليه فالاتحاد فيما ذكرته مفقود فاذا كان الامر كذلك اي الرفع اي رفع زيد في المثال واجب بالابتداء
ونصبه غير جائز بالمفعولية فليس من باب الاضمار على شرائطه التفسير
فكيف يكون مما يختار فيه النصب وكذا اي مثل زيد ذهب به قوله تعالى
كل شيء فعلوه في الزبر اي في صحائف اعمالهم فهو ليس من باب الاضمار على شرا
ئطه التفسير لانه لو جعل منه لصار التقدير فعلوا كل شيء في الزبر فقوله في
الزبر ان كان متعلقا بفعلوا فسد المعنى لان صحائف اعمالهم فهو ليست محلا
لفعلهم لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة افعالهم
وان كان صفة لشيء مع انه خلاف ظاهر الاية فات المعنى المقصود اذ المقصود
ان كل شيء هو مفعول لهم كائن في الزبر مكتوب فيها موافقا لقوله تعالى وكل
صغير وكبير مستطر ان كل كائن في صحائف اعمالهم مفعول لهم فالرفع لازم على
ان يكون كل شيء مبتدا والجملة الفعلية صفة لشيء والجار والمجرور في محل
الرفع على انه خبر المبتدا تقديره كل شيء هو مفعول لهم ثابت في الزبر بحيث لا يغادر
صغيرة ولا كبيرة واعلم انه قد سبق ان الاسم المذكور اذا كان الفعل المشتغل عنه

لو نصب كل شيء فعلوه لم يبق معنى الرفع اذ يصير المعنى
فعلوا في الزبر كل شيء ان علقنا الجار والمجرور بفعلوا
ونحن لم نفعل في الزبر شيئا في اعمالنا بل انهم
لو وقعوا فيها افعالا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها الكتابة

بعين متعلقه امرًا او نهيًا فالمختار فيه النصب والظاهر قوله تعالى والزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما

مائة جلدة داخل تحت هذه القاعدة مع ان القراء اتفقوا فيه على الرفع الا في رواية شاذة عن بعضهم فمال

النحاة الى ان يجعلوا الآية خارجة عن هذه القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار

فاشار المصنف الى ما يجعل الآية خارجة منها فقال نحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة

جلدة الفاء فيه بمعنى الشرط عند المبرد لكون الالف واللام في الزانية والزاني مبتدأ موصولا

فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط فخبر المبتدأ كالجزاء والفاء الداخل عليه مرتبطا

الشرط للدلالة على سببية الجزاء ومثل هذه الفاء لا يعمل ما في حيزه فيما قبله فامتنع تسليط الفعل المذكور

بعده على ما قبله فتعين فيه الرفع والآية جملتان مستقلتان عند سيبويه اذ الزانية مبتدأ محذوف

المضاف والزاني عطف عليه والخبر محذوف اي حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم بعد وقوله تعالى

فاجلدوا جملة ثانية لبيان الحكم الموعود والفاء عنده ايضا للسببية يعني ان ثبت زناهما فاجلدوا وقيل زائدة

الفاء او للتفسير وجزء الجملة لا يعمل في جزء جملة اخرى فيمتنع التسليط فلا يدخل في الضابطة فتعين الرفع والا

اي وان لم يكن الفاء بمعنى الشرط ولم تكن الآية جملتين ايضا يكون داخلة تحت الضابطة فالمختار

حينئذ فيها النصب واختيار النصب باطل لاتفاق القراء على الرفع فلا بد من جعل الفاء بمعنى الشرط وجعل

الآية جملتين لتعين الرفع الرابع من تلك المواضع التي وجب حذف الفعل الناصب للمفعول به فيها اا

التحذير فانما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره وهو في اللغة تخويف شيء عن شيء وتبعيده

منه وفي اصطلاح النحاة معمول اي اسم عمل فيه النصب بالمفعولية بتقدير اتق تحذيرا اي حذرا

بحث التحذير

ذالك المعمول

از التحذير معمول بتقدير اتق تحذيراً مما بعده

ذالك المعمول تحذيراً فيكون مفعولاً مطلقاً او وقوع محذراً فيكون مفعولاً له مما بعده اي مما بعد ذلك

المعمول او وقوع المحذر منه مكرراً على صيغة المجهول عطفاً على حذراً او وقوع المقدر فان قلت فعلى هذا

لا بد من ضمير في المعطوف كما في المعطوف عليه قلنا نعم لكنه وضع في المعطوف المظهر موضع المضمر اذ

تقدير الكلام او معمول بتقدير اتق مكرراً الا انه وضع المحذر منه موضع الضمير العائد الى المعمول اشعاراً

بانه محذر منه لا محذر مثل اياك والاسد واياك وان تحذف هذا مثالان للاول نوعي المحذر بما بعده فمعناهما

بعّد نفسك من الاسد والاسد من نفسك وبعّد عن نفسك حذف الارنب وهو ضربه بالعصا وبعّد

حذف الارنب عن نفسك وعلى التقديرين المحذر منه هو الاسد والحذف فان المراد من تبعيد الاسد او الحذف من

نفسك تحذيرها منهما لا تحذيرهما منها والطريق الطريق هذا مثال الثاني نوعيه اي اتق الطريق الطريق ولا

يخفى عليك ان تقدير اتق في اول النوعين غير صحيح لانه لا يقال اتقيت زيداً من الاسد فينبغي ان يقدر فيه مثل بعّد

ونحّ وان تقدير بعّد في مثال النوع الثاني غير مناسب لان المعنى على اتقاء من الطريق لا على تبعيدها فالصواب

ان يقال بتقدير بعّد او اتق او نحوهما فيقدر مثل بعّد في جميع افراد النوع الاول وفي بعض افراد النوع

الثاني مثل نفسك نفسك فان المعنى على بعّد نفسك عما يؤذيك كالاسد ونحوه ويقدر مثل اتق في بعضها

كالمثال المذكور وقيل لفظ الاسد في اياك والاسد خارج من النوعين فينبغي ان لا يكون محذراً وليس كذلك

فانه ايضاً محذر واجيب بانه تابع للمحذر والتوابع خارجة عن الحدود وبدليل ذكرها فيما بعد وتقول

في قسمي النوع الاول اياك من الاسد كما كنت تقول اياك والاسد واياك من ان تحذف كما كنت

تقول اياك وان تحذف وتقول في المثال الاخير اياك ان تحذف بتقدير من اي اياك من ان تحذف

لان معنى الاتقاء پرهيز كردن نه پرهيز انيدن

وهذا الاعتراض ... التحذير ... افادة اصل معنى التحذير ... المعمول بتقدير اتق تحذيراً مما بعده ... لفظ المحذر منه مكرراً ... الجواب ان التحذير عبارة عن المعمول ... من التوابع ... وقد فهمت الاستفادة المعنى ...

لان حذف ونقول فی المثال الاخیر ایاك ان تحذف بتقدیر حرف الجر عن ان وان قیاس مطرد ولا نقول

فی المثال الاول ایاك الاسد لامتناع تقدیر من وشذوذه مع غیر ان وان فان قلت فلیکن بتقدیر العاطف

اشد شذوذا لان حذف حرف الجر قیاس مع ان وان شاذ کثیر فی غیرهما واما حذف العاطف فلم یثبت

الا نادرا المفعول فیه هو ما فعل فیه فعل ای حدث مذکور ا تضمنا فی ضمن الفعل الملفوظ او المقدر

او شبهه کذلك او مطابقة اذا کان العامل مصدرا فقوله ما فعل فیه فعل شامل لاسماء الزمان

والمکان کلها فانه لا یخلو زمان او مکان عن ان یفعل فیهما فعل سواء ذکر الفعل الذی فعل فیهما

او لا وقوله مذکور خرج به ما لا یذکر فعل فعل فیه نحو یوم الجمعة یوم طیب فانه وان کان فعل

فیه فعل لا محالة لکنه لیس بمذکور ولکن بقی مثل شهدت یوم الجمعة داخلا فیه فان یوم الجمعة

یصدق علیه انه فعل فیه فعل مذکور فان شهود یوم الجمعة لا یکون الا فی یوم الجمعة فلو اعتبر فی التعریف

قید الحیثیة ای المفعول فیه ما فعل فیه فعل مذکور من حیث انه فعل فیه مذکور لخرج مثل هذا المثال

منه فان ذکر یوم الجمعة فیه لیس من حیث انه فعل فیه فعل مذکور بل من حیث انه وقع علیه فعل مذکور ولا یخفی انه علی تقدیر اعتبار قید الحیثیة لا حاجة الی قوله مذکور الا لزیادة توضیح وتصویر المعرف

وقوله من زمان او مکان بیان لما الموصولة او الموصوفة واشارة الی قسمی المفعول فیه وتمهید ا

لبیان حکم کل منهما وهو ای المفعول فیه ضربان ما یظهر فیه فی وهو مجرور بها وما یقدر فیه فی وهو

منصوب بتقدیرها وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا یطلقون المفعول فیه الا علی المنصوب

بتقدیر فی اما المجرور بها فهو مفعول به بواسطة حرف الجر لا المفعول فیه وخالفهم المصنف حیث جعل المجرور

ایضا مفعولا

ايضا مفعولاً فيه ولذلك قال وشرط نصبه اى شرط نصب المفعول فيه تقدير في اذ التلفظ بها يوجب الجر

وظروف الزمان كلها مبهمًا كان الزمان او محدودًا تقبل ذلك اى تقدير في لان المبهم منها جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر والمحدود منها محمول عليه اى على المبهم لاشتراكهما في الزمانية نحو صمت دهرًا وافطرت اليوم وظروف المكان ان كان مبهمًا قبل ذلك اى تقدير في حملا على الزمان المبهم لاشتراكهما في الابهام نحو جلست خلفك والا اى وان لم يكن مبهمًا بل يكون محدودًا فلا يقبل تقدير في اذ لم يمكن حمله على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتًا وصفة نحو جلست في المسجد وفسر المبهم من المكان بالجهات الستة وهي امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت وما في معناها فان امام زيد مثلا يتناول جميع ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض فيكون مبهمًا ولما لم يتناول هذا التفسير بعض الظروف المكانية الجائز نصبها بتقدير في قال وحمل عليه اى على المكان المبهم المفسر بالجهات الست عند ولدى وشبههما نحو دون وسوى لابهامهما اى لابهام عند ولدى ولم يذكر وجه حمل شبههما عليهما لانه حكمه حكمهما وفي بعض النسخ لابهامهما كما هو الظ وكذا حمل على المبهم من المكان لفظ مكان وان كان معينا نحو جلست مكانك لكثرته في الاستعمال مثل الجهات الستة لا لابهامه وكذا حمل عليه ما بعد دخلت وان كان معينا نحو دخلت الدار لكثرته في الاستعمال لا لابهامه على الاصح اى على مذهب الاصح فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به لكن الاصح انه مفعول فيه والاصل استعماله بحرف الجر لكنه حذف لكثرة استعمال وهذا محل تامل فان الفعل لا يطلب مفعولا فيه الا بعد تمام معناه ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار وبعد تمام معناه بها يطلب المفعول فيه كما اذا قلت دخلت الدار في البلد الفلاني فالظ انها مفعول به لا مفعول فيه ومما يؤيد ذلك

ان كل فعل نسب الى مكان خاص بوقوعه فيه يصح ان ينسب الى مكان شامل له ولغيره فانه اذا قلت ضربت زيدا
في الدار التي هي جزء من البلد فكما يصح ان يقول ضربت زيدا في الدار كذلك يصح ان يقول ضربته في البلد وفعل
الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فانه اذا قال الداخل في البلد دخلت الدار لا يصح ان يقول دخلت
البلد فنسبة الدخول الى الدار ليست كنسبة الافعال الى امكنتها التي فعلت فيها فلا يكون الدار مفعولا
فيه بل مفعولا به وقيل معناه على الاستعمال الاصح فيكون اشارة الى ان استعمال دخلت مع في نحو دخلت
في الدار صحيح لكن الاصح استعماله بدون في ونقل عن سيبويه ان استعماله بفي شاذ وينصب اي المفعول فيه
بعامل مضمر بلا شريطة التفسير نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت اي سرت يوم الجمعة وبعامل مضمر
على شريطة التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه والتفصيل فيه بعينه كما مر في المفعول به المفعول له هو ما فعل لاجله

المفعول له

اي لقصد تحصيله او بسبب وجوده وخرج به سائر المفاعيل لانه ما فعل مطلقا او به او فيه او معه فعل اي حدث
مذكور اي ملفوظ حقيقة او حكما فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرا كما اذا قلت تاديبا في جواب
من قال لم ضربت زيدا فمفعول له مذكورا احترز به عن مثل اعجبني التاديب فان قلت كيف يصح الاحتراز به عنه
وهو اي الفعل الذي فعل لاجله مذكور في الجملة كما في ضربت زيدا قلنا المراد مذكور معه فان قلت
هو مذكور معه في ضربته تاديبا قلنا المراد مذكور معه في التركيب الذي هو فيه وهو ههنا اعجبني
التاديب الذي ضربت لاجله اللهم الا ان يراد بذكر معه ايراده معه للتعليل فيه مثل ضربته تاديبا
مثال لما فعل لقصد تحصيله وهو الغرض فان التاديب انما يحصل بالضرب ويترتب عليه
وقعدت عن الحرب جبنا مثال لما فعل بسبب وجوده وهو العلة فان القعود انما وقع بسبب الجبن

بكون المفعول له فعلاً مستقلاً غير داخل في المفعول المطلق يخالف خلافاً ظاهراً للزجاج فانه اي

المفعول له عنده اي عند الزجاج مصدر من غير لفظ فعله فالمعنى عنده في المثالين المذكورين ادبته

بالضرب تاديباً وجبنت في القعود عن الحرب جبناً او ضربته ضرب تاديب وقعدت قعود جبن ورد قول

الزجاج بان صحة تاويل نوع بنوع لا تدخله الا ترى الى صحة تاويل الحال بالظرف من حيث ان معنى

جاء زيد راكباً جاء زيد في وقت الركوب من غير ان تخرج عن حقيقتها وشرط نصبه اي شرط انتصاب

المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولاً له فالسمن والاكرام في قولك جئتك للسمن وللاكرام لك الزائر

عنده مفعول له على ما يدل عليه حده وهذا كما قال في المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير في وهذا

ايضاً خلاف اصطلاح القوم تقدير اللام لانها اذا ظهرت لزم الجر وانما خص اللام بالذكر

لانها غالب في تعليل الافعال فلا يبعد غيرها من اللام والباء او في مع انها من دواخل المفعول له

كقوله تعالى خاشعاً متصدعاً من خشية الله وقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا وحرمنا وقوله عم

ان امراة دخلت النار في هرة اي لاجلها ولما كان تقدير اللام عبارة من حذفها عن اللفظ في النية وقلما

بقاؤها في النية وكان الاصل ابقاءها في اللفظ والنية فلا حاجة في ابقائها في النية الى شرط بل

الحاجة اليه انما يكون في حذفها من اللفظ فلهذا قال وانما يجوز حذفها من اللفظ ولم يكتف

بارجاع الضمير الفاعل الى تقدير اللام فيجوز حذفها كما يجوز ذكرها اذا كان المفعول له فعلاً

احترازاً عما اذا كان عيناً نحو جئتك للسمن لفاعل الفعل المعلل به اي لحدث فاعله وفاعل عامله احترازاً

عما اذا كان فعلاً لغيره نحو جئتك لمجيئك اياي ومقارناً له اي للفعل المذكور في الوجود بان يتحد

زمانًا او وجودًا كما في نحو ضربته تأديبًا اذ زمان الضرب والتأديب واحدٌ اذ لا مغايرة بينهما الا اعتبارًا

او يكون زمان وجود احدهما بعض زمان وجود الآخر نحو قعدت عن الحرب جبنًا فان زمان وجود الفعل

المعلل اعني القعود بعض زمان المفعول له اعني الجبن ونحو شهدت الحرب ايقاعًا للصلح بين الفريقين

فان زمان المفعول له اعني ايقاع الصلح بعض زمان الفعل اعني الشهود الحرب واحترز بذلك القيد عما

اذا لم يكن مقارنًا له في الوجود نحو اكرمتك اليوم لوعدي بذلك امس وانما اشترط هذه الشرائط

لانه بهذه الشرائط يشبه المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر به بخلاف ما اذا اختل

بشئ منها المفعول معه اي الذي فعل بمصاحبته بان يكون الفاعل مصاحبًا له في صدور الفعل عنه

او المفعول بمعنى وقوع الفعل عليه فقوله معه مفعول ما لم يسم فاعله اسند اليه المفعول كما اسند

الى الجار والمجرور في المفعول به وفيه وله والضمير المجرور راجع الى اللام واعتذر عن نصبه بما جوزه

بعض النحاة من اسناد الفعل الى اللازم مع النصب وتركه منصوبًا جريًا على ما هو عليه في الاكثر واليه

ذهب في قوله ثم لقد تقطع بينكم على قراءة النصب في بعض الحواشي ان هذا لرأي ضعيف جدًا وقيل

الوجه ان يجعل من قبيل وقد حيل بين العير والنزوان فان مفعول ما لم يسم فاعله فيه الضمير الراجع

الى مصدره اي حيل الحيلولة لان بين اللزوم ظرفية لا يقام مقام الفاعل فعلى هذا يكون معناه

الذي فعل فعل بمصاحبته على ان يكون مفعول ما لم يسم فاعله ضميرًا راجعًا الى مصدره والضمير المجرور

للموصول هو المذكور بعد الواو احترازًا عن المذكور بعد غيرها كالفاء لصاحبته معمول فعل لازم متعلق

بمذكور اي يكون المذكور بعد الواو لاجل مصاحبته معمول فعل او فاعله اياهما سواء كان ذلك المعمول

فاعلاً

فاعلاً نحو استوى الماء والخشبة او مفعولاً نحو كفاك وزيداً درهم وسواء كان ذلك الفعل لفظاً اى لفظياً

كالمثالين المذكورين او معنى او معنوياً نحو ما لك وزيداً اى ما تصنع والمراد بمصاحبته لمعمول الفعل مشا

ركته له فى ذلك الفعل فى زمان واحد نحو سرت وزيداً ومكان واحد نحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو جاءنى زيد وعمرو فانها لا تدل الا على المشاركة

فى اصل الفعل دون المصاحبة اعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل فى المفعول معه الفعل او معناه

بتوسط الواو التى بمعنى مع وانما وضعوا الواو موضع مع لكونها اخصر واصلها واو العطف التى فيها معنى

الجمع فناسبه معنى المعية فان كان اى وجد الفعل اى ما يدل على الحدث فيعم الفعل واسمى الفاعل والمفعول

والصفة المشبهة وغيرها لفظاً وجاز اى لم يجب العطف ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل ضربت زيداً وعمراً فالوجهان

العطف فيه فالوجهان اى العطف والنصب على المفعولية جائزان نحو جئت انا وزيد بالرفع على العطف

وزيداً بالنصب على المفعولية والا اى وان لم يجز العطف بل يمتنع تعين النصب مثل جئت وزيداً فانه

العطف فيه ممتنع لعدم الفاصلة لا بتاكيد المتصل بالمنفصل ولا بغيره وان كان فعل معنى اى

امراً معنوياً مستنبطاً من اللفظ وجاز اى لم يمتنع العطف تعين العطف حيث لا يحمل على عمل العامل

المعنوى بلا حاجة مع جواز وجه آخر وهو العطف نحو ما لزيد وعمرو والا اى وان لم يجز العطف بل امتنع

تعين النصب حيث لا وجه سواه نحو ما لك وزيداً وما شانك وعمراً فانه امتنع العطف فيهما لان العطف على

الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جائز ولم يجز عطف عمرو على الشان اذ السؤال عن شانهما عن شان احدهما لا عن

نفس الاخر وانما حكمنا بمعنوية الفعل فى هذه الامثلة لان المعنى ما تصنع وما يماثله فمعنى ما شانك

قوله لوجوب العطف فيه وانما وجب العطف لان الاصل فى الواو العطف [illegible]

قوله وجاز اى لم يجب الخ فان الجواز يطلق على ما يشمل الوجوب فينتقض بالمثال المذكور

بحث الحال

وعمروا اما تصنع وعمروا او معنى ما لك وزيدا اما تصنع وزيدا او معنى ما لزيد وعمرو وما يصنع زيد وعمرو

ولما فرغ من المفاعيل الخمس شرع في الملحقات بها فقال الحال وهو ما يبين هيئة الفاعل والمفعول به

اي من حيث هو فاعل او مفعول به كما هو الظاهر فبذكر الهيئة يخرج ما تبين الذات كالتمييز وباضافتها

الى الفاعل والمفعول يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل والمفعول به كصفة المبتدا نحو زيد العالم اخوك

وبقيد الحيثية خرج صفة الفاعل والمفعول فانها تدل على هيئة الفاعل او المفعول مطلقا لا من حيث

هو فاعل او مفعول وهذا الترديد على سبيل منع الخلو لا الجمع فلا يخرج منه مثل ضرب زيد عمروا راكبين

لفظا اي سواء كان الفاعل والمفعول الذي وقع الحال حالا عنه لفظيا بان يكون فاعلية الفاعل

او المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه يفهم من فحوى الكلام سواء كان ملفوظين

حقيقة او حكما او معنى اي معنويا بان يكون فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى

الكلام لا باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل والمفعول به اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل

فيه الحال عن المفعول معه لكونه في معنى الفاعل او المفعول به وكذا المفعول المطلق مثل ضربت الضرب شديدا فانه

احدث الضرب شديدا وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه كما اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا وصح

حذفه وقيام المضاف اليه مقامه فكانه الفاعل والمفعول نحو نتبع ملة ابراهيم حنيفا ونحو ايأكل لحم

اخيه ميتا فانه يصح ان يقول بل نتبع ابراهيم وان يأكل اخاه مقام ان يأكل لحم اخيه او كان المضاف

فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف

وان لم يصح قيامه مقامه كما في قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فقوله مصبحين حال عن هؤلاء

قوله لكونه في معنى الفاعل اذا كان مصاحبا له

قوله او المفعول به اذا كان المفعول به مشاركا للمفعول به في وقوع الفعل عليه

الفرق بين الحال والتمييز ان الحال قد يقع الجملة والتمييز لا يقع

انما سمي الحال حالا لكونها متغيرا او منتقلا

باعتبار ان الدار بالمضاف اليه جزؤه فان دار الشيء اصله والدار مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار ضمير المستكن في المقطوع فكانه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله ولو قرئ تبين على صيغة الماضي المعلوم من باب التفعل او تبين على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل وجعل الجار والمجرور متعلقا به لا بالمفعول دخل فيه المفعول معه والمفعول المطلق من غير حاجة اى تعميم الفاعل والمفعول الا لدخول ما وقع حالا عن المضاف اليه مثل ضربت زيدا قائما مثال اللفظي الملفوظ حقيقة فان فاعلية تاء المتكلم ومفعولية زيد انما هي باعتبار اللفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه وهما ملفوظان حقيقة وزيد في الدار قائما مثال اللفظي الملفوظ حكما فان فاعلية الضمير المستكن في الظرف انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه والضمير المستكن ملفوظ حكما وهذا زيد قائما مثال للمعنوي لان مفعولية زيد ليس باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة او التنبيه المفهومين من لفظة هذا ولا شك انهما ليسا مما يقصد المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى يقدر في نظم الكلام اشير او انبه ويصير زيد به مفعولا لفظيا بل مفعوليته انما هي باعتبار معنى اشير او انبه الخارج عن منطوق الكلام المعتبر بحجة وقوع القائم حالا فهي معنوية لا لفظية وعاملها اى عامل الحال اما الفعل الملفوظ او المقدر نحو ضربت زيدا قائما وزيد في الدار قائما ان كان الظرف مقدرا بالفعل او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا وزيد في الدار قاعدا ان كان الظرف مقدرا باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قائما والصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا او معناه المستنبط من فحوى الكلام من غير التصريح به او تقديره

كالاشارة والتنبيه في نحو هذا زيدٌ قائماً كما مرّ وكالنداء والتمني والترجي والتنبيه نحو يا زيدُ قائماً

وليتك عندنا مقيماً ولعلّ في الدار قائماً وكانّه اسدٌ صائلاً وشرطها اي شرط الحال ان تكون نكرة

لكونها خبراً في الحقيقة عن ذي الحال وحقّ الخبر ان تكون نكرة لانّ النكرة اصل والغرض وهو تقييد

الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل بها والتعريف زائد على الغرض وان تكون صاحبها معرفة لانّه

لانه محكوم عليه في المعنى وكان الاصل فيه التعريف غالباً اي ليس اشتراطها يكون صاحبها معرفة

في جميع موادّها بل في غالب موادّها اي اكثرها وبيان ذلك انّ مواد وقوع الحال على قسمين احدهما

ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو جاءني رجل من تميم فارساً او مغنية غناء المعرفة لاستغراقها

نحو قوله تعالى فيها يفرق كلّ امر حكيم امراً من عندنا ان جعلت امراً حالاً من كلّ امر او واقعة في حيز

الاستفهام نحو هل اتاك رجل راكباً او بعد الا نقضاً للنفي نحو ما جاءني الا رجل راكباً او مقدّماً

عليه الحال نحو جاءني راكباً رجل وثانيهما ما يكون ذو الحال فيه غير هذه الامور وغالب موادّ

وقوع الحال واكثرها هو هذا القسم ووقوع الحال في هذا التقسيم مشروط بكون صاحبها معرفة فقوله

غالباً قيد لاشتراط كون صاحبها معرفة لا لكون صاحبها معرفة حتى يرد انه يقال انّ غالبية كون صاحبها

معرفة تقتضي انّ المتبيّن عن تخلّفه في بعض المواد تنافي شرطيته ويحتاج الى ان يصرف الكلام

عن ظاهره ويجعل قوله وصاحبها معرفة مبتدأ وخبر معطوفاً على قوله وشرطها ان تكون نكرة

وارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال البيت للبيد يصف حمار الوحش والاتن

بقوله ارسل حمار الوحش الاتن وكانّ المراد بالارسال البعث والتخلية بين المرسل وما يريد

اى ارسلها معتركة متزاحمة ولم يذدها اى لم يمنعها عن العراك ولم يشفق اى لم يخف على نغص الدخال
اى على انه لم يتم شرب بعضها الماء بالدخال والدخال هو ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض
ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب منه ولعل المراد به ههنا نفس
بعضها في بعض اخر لا ما مداخلة الابل على وجه المخصوص والمعنى على نغص الدخال ومن يشبه به وحده
ونحوه مثل فعلته جهدك متأول بالنكرة فلا يرد نقضا على قاعدة اشتراط كونها نكرة وتأويلها
على وجهين احدهما انها مصادر الافعال محذوفة اى تعترك العراك وتنفرد وحده اى انفرادا و
تجتهد جهدك فهذه الجمل الفعلية وقعت حالا وهذه المصادر منصوبة على المصدرية وثانيهما
انها معارف موضوعة موضع النكرات اى معتركة ومنفردا ومجتهدا فالصورة وان كان معرفة فهي في
نكرة كما ان حسن الوجه في صورة المعرفة وهو في المعنى نكرة فان كان صاحبها اى صاحب الحال نكرة
محضة لم يكن فيها شائبة تخصيص بما سوى التقديم ولم يكن الحال مشتركة بينها وبين معرفة
وجب تقديمها اى تقديم الحال على صاحبها لتخصيص النكرة بتقديمها الا انها في المعنى مبتدأ و
خبر ولئلا يلتبس بالصفة في النصب في مثل قولنا ضربت رجلا راكبا ثم قدمت في سائر المواضع وان لم
يلتبس طردا للباب ولا يتقدم اى الحال فيما مثل زيد قائما كعمرو قاعدا على العامل المعنوي
وقد عرفت فيما قبل العامل المعنوي وانما هو ما يقدر بالفعل واسم الفاعل مثل الظرف وما يشبهه
اعني الجار والمجرور وخارج عنه داخل في الفعل او شبهه فعلى هذا معنى الكلام ان الحال لا يتقدم على
العامل المعنوي بخلاف الظرف اى بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا او شبهه فان فيه خلافا

فسيبويه لا يجوزه اصلاً نظراً الى ضعف الظرف فى العمل وجوّز الاخفش بشرط تقديم المبتدا على

الحال نحو زيد قائماً فى الدار فامّا مع تاخر المبتدا عن الحال فانه وافق سيبويه فى المنع فلا

يجوز قائماً زيد فى الدار ولا قائماً فى الدار زيد اتفاقاً ويحتمل ان يكون معناه ان الحال وان

كان مشابهاً للظرف لما فيها من معنى الظرفية الا ان الظرف يتقدم على عامله المعنوى لتوسّعهم

فى الظروف والحال لا يتقدم عليه هذا اذا لم يكن الظرف داخلاً فى العامل المعنوى واما اذا

جعلته داخلاً فى العامل المعنوى كما هو الظاهر من كلامهم فالمراد هو الاحتمال الثانى لا غير

وكما لا يتقدم الحال على العامل المعنوى كذلك لا يتقدم على ذى الحال المجرور سواء كان مجروراً

بالاضافة او بحرف الجر فان كان مجروراً بالاضافة لم يتقدم الحال عليه اتفاقاً نحو جائنى مجرداً

عن الثياب ضاربة زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذى الحال والمضاف اليه لا يتقدم على

المضاف فلا يتقدم تابعه ايضاً وان كان مجروراً بحرف الجر ففيه خلاف سيبويه واكثر البصريين

يمنعون تقديمها عليه للعلة المذكورة وهو المختار عند المص ولهذا قال على الاصح ونقل عن

بعضهم الجواز استدلالاً بقوله تع وما ارسلناك الا كافة للناس ولعل الفرق بين حرف الجر

والاضافة ان حرف الجر معدّ للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه

فاذا قلت ذهبت واكتب بهند فكانك قلت اذهبت واكتبه هنداً فالمجرور بحسب الحقيقة ليس

مجروراً واجاب بعضهم عن هذا الاستدلال بجعل كافة حالاً عن الكاف والتاء للمبالغة وبعضهم

يجعلها صفة المصدر اى ارسالة كافة وبعضهم يجعلها مصدراً كالكاذبة والعافية

قوله وهو الاحتمال الثانى لا الاحتمال الاول المعنوى وظنى انه جايز ان يكون قوله بخلاف الظرف بمنزلة الاستثناء ... لا يجوز تقديم الحال على الظرف

قوله الا ان الظرف ... والظرف منصوب على الظرفية ... الكل عام ...

قوله لا على المجرور اذا كان مرفوعاً او منصوباً قال البصريون على الجواز والكوفيون على المنع الا اذا كان صاحبها مرفوعاً والحال متأخراً عن العامل

قوله الا كافة للناس فان كافة حال من الناس ان المعنى وما ارسلناك الا كافة للناس حال كونهم كافة اى جميعاً اى بر سلك ... طائفة

معناه رداً على قول كافة لان كافة حال عن الناس ... الحال المجرور باللام

قوله حالاً عن الكاف والمعنى وما ارسلناك الا كافة مانعاً للناس عما يضرهم

كالكاذبة

فعلى هذا يجيء كافة ... الا لتكف ... والتكلّف

٥٦

ولكل تكلف وتعسف وكل ما دل على هيئة اي على صفة سواء كان الدال مشتقا او جامدا صح ان يقع

حالا من غير ان يؤول الجامد بالمشتق لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل به وهذا رد على جمهور النحاة حيث

شرطوا اشتقاق الحال وتكلفوا في تاويل الجامد بالمشتق ومع هذا فلا شك ان الغالب في الحال الاشتقاق

مثل بسرا ورطبا في قولهم هذا بسرا وهو ما بقي فيه حموضة اطيب منه رطبا وهو ما فيه حلاوة فرطبا وبسرا

مع كونهما جامدين حالان لدلالتهما على صفة البسرية والرطبية ولا حاجة الى ان يأول البسر بالمبسر والرطب

بالمرطب من ابسر النخل اذا صار ما عليه بسرا وارطب اذا صار رطبا والعامل في رطبا اطيب باتفاق النحاة

وفي بسرا ايضا عند محققيهم وتقدم بسرا على افعل اسم التفضيل مع ضعفه في العمل لانه اذا تعلق بشيء

واحد حالان باعتبارين مختلفين يلزم ان يلي كل منهما متعلقه والبسرية تعلقت بالمشار اليه بهذا

من حيث انه مفضل وهذه الحيثية وان لم تكن معتبرة فيه الا بعد اعتباره في اطيب لكنه لما كان الضمير بالنسبة

الى المظهر كالعدم اقيم المظهر مقامه واوجب ان يليه والرطبية تعلقت به من حيث انه مفضل عليه

منه فيجب ان يليه قال الرضي واما الضمير المستكن في افعل فانه وان كان مفضلا لكنه لما لم يظهر كان

كالعدم ومع هذا فلا ارى باسا بان يقال وان لم يسمع زيد احسن قائما منه قاعدا وذهب بعضهم الى ان

العامل في بسرا اسم الاشارة اي اشير اليه حال كونه بسرا وهذا ليس بصحيح لانه يمكن ان يكون المشار اليه

التمر اليابس فلا تتقيد الاشارة بحالة البسرية ولانه يصح حيث وقع موقع الاسم الاشارة اسم لا يصح

اعماله فيه نحو تمرة نخلتي بسرا اطيب منه رطبا وتكون اي الحال جملة لدلالتها على الهيئة كالمفرد

نحو ان وقعت حالا مثلها ولكن يجب ان تكون الجملة الحالية خبرية محتملة للصدق والكذب لان الحال

قوله الا افعل اي رطبا اطيب لانه يجب ان يكون في افعل التفضيل ضمير يرجع الى المفضل كما تقول زيد احسن من عمرو منه رحمه الله

قوله قال الرضي اه الغرض من نقل الكلام تقوية ما سبق من قوله لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى المظهر وتمهيد لما يتبعه من قول الرضي ومع هذا فلا ارى باسا ونظير المثال قولنا امير المؤمنين في الجار انه ابن ابي طالب انسب بالمؤمنين الطفل منه رحمه الله

قوله ان وقعت ان مصدرية اي فيصح وقوعها حالا منه رحمه الله

بمنزلة الخبر عن ذى الحال واجرائها عليه فى قوة الحكم بها عليه والجمل الانشائية لا يصلح ان يحكم بها على

شئ ولما كانت الجملة مستقلة فى الافادة لا يقتضى ارتباطها بغيرها والحال مرتبطة بغيرها فاذا وقعت الجملة

حالا لابد لها من رابطة يربطها الى صاحبها وهى الضمير والواو والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية

والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا

فهذه خمس جمل فالاسمية اى الجملة الاسمية متلبسة بالواو والضمير معا لقوة الاسمية فى الا

ستقلال فناسب ان يكون الرابطة فيها فى غاية القوة نحو جئت وانا راكب وجئت وانت راكب وجاء

زيد وهو راكب او بالواو وحدها لانها تدل على الربط فى اول الامر فاكتفى بها مثل قوله عليه

السلام كنت نبيا وادم بين الماء والطين وهذا اى الربط بالواو وحدها او بها مع الضمير انما يكون

فى الحال المنتقلة واما فى المؤكدة فلا يجوز الواو نحو قولك هو الحق لا شك فيه وذلك لان الواو

لا يدخل بين المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال بينهما او بالضمير وحده على ضعف لان الضمير لا يجب

ان يقع فى الابتداء فلا يدل على الربط فى اول الامر نحو كلمته فوه الى فى فلا بد من الواو على الصحيح والمضارع

المثبت اى الجملة الفعلية يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا متلبسة بالضمير وحده لمشابهته لفظا ومعنى

لاسم الفاعل المستغنى عن الواو نحو جاءنى زيد يسرع وما سواهما اى ما سوى الجملة الاسمية والفعلية

المشتملة على المضارع المثبت من الجملة المشتملة على المضارع المنفى والماضى المثبت والمنفى بالواو والضمير معا

او باحدهما وحده من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها كالاسمية فالمضارع المنفى نحو

نحو جاءنى زيد وما يتكلم غلامه او جاءنى زيد ما يتكلم غلامه او جاءنى زيد وما يتكلم عمرو والماضى المثبت

نحو جاءنى

نحو جاءني زيد وما خرج غلامه او جاءني زيد وما خرج عمرو ولا بد في الماضي المثبت لا المنفي من دخول لفظة

قد المقربة زمان الماضي الى الحال لغة على الماضي المثبت الواقع حالا ليدل بها على قرب زمانه الى زمان

صدور الفعل من ذي الحال او وقوعه عليه تجوزا لان المتبادر من الماضي لشأن اذا وقع حالا ان مضيه

انما هو بالنسبة الى زمان العامل فلا بد من قد حتى يقربه اليه فيقارنه وهذا بخلاف مذهب الكوفيين فانهم

لا يوجبون قد ظاهرة ولا مقدرة سواء كانت ظاهرة في اللفظ نحو جاءني زيد قد ركب غلامه او مقدرة

منوية نحو قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم اي قد حصرت وهذا بخلاف مذهب سيبويه والمبرد فانهما لا

يجوزان حذف قد فسيبويه يأول قوله تعالى حصرت صدورهم بقوما حصرت صدورهم فيكون جملة حصرت

صفة موصوف محذوف هو الحال والمبرد يجعله جملة دعائية وانما لم يشترط ذلك في المنفي لاستمرار النفي بلا

قاطع فيشمل زمان الفعل ويجوز حذف العامل في الحال لقيام قرينة حالية كقولك للمسافر اي الشارع

في السفر والمتهيئ له راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا بقرينة حال المخاطب وقوله مهديا اما صفة لراشدا

او حال بعد حال متقالية كقولك راكبا لمن يقول كيف جئت اي جئت راكبا بقرينة السؤال ومنه قوله تعالى ايحسب

الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين على ان نسوي بنانه اي بلى نجمعها قادرين ويجب حذف العامل

في بعض الاحوال المؤكدة وهي اي حال المؤكدة مطلقا في التي لا ينتقل من صاحبها ما دام موجودا غالبا بخلاف

المنتقلة والمنتقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفا فان العطوفية لا ينتقل عن الاب في

غالب الامر اي احقه بفتح الهمزة او ضمها من حققت الامر بمعنى تحققته وصرت منه على يقين او من احققت الامر

لهذا المعنى بعينه او بمعنى اثبته اي تحققت ابوته لك وصرت منها على يقين او اثبتها لك عطوفا وقال صاحب

اوجاءني زيد وقد خرج عمر
والماضي المنفي نحو جاءني
زيد وما خرج غلامه اوجاءني
زيد ما خرج غلامه اوجاءني
زيد وما خرج عمر

قوله تجوزا قيد لدلالة اي ليدل الماضي الواقع حالا تجوزا اي مجازا فان قد حقيقة موضوعة لتقريب الماضي الى حال التكلم لا الحال النحوي
بر رحمة الله

قوله جملة دعائية اي جاؤكم ضيق الله صدورهم فالجملة انشائية دعائية فلا يكون خبرا لمعرفة
بر رحمة الله

صاحب المفتاح احق التقديرات عندي لئن يقدر يجيء عطوفا وشرطها اي شرط وجوب حذف عاملها ان تكون

مؤكدة لمضمون جملة احترز بها عما يؤكد بعض اجزائها كالعامل في قوله تعالى انا ارسلناك للناس رسولا فانه

لا يجب حذفه اسمية احترز به عما اذا كانت فعلية فانه لا يجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف في قوله

تعالى قائما بالقسط انه حال مؤكدة من فاعل شهد ولا بد ههنا من قيد آخر وهو ان يكون عقد تلك الا

سمية من اسمين لا يصلحان للعمل فيها والا لكان عاملها مذكورا فكيف يكون حذفه واجبا نحو الله

شاهد قائما بالقسط التمييز ما اي الاسم الذي يرفع الابهام واحترز به عن البدل فان البدل منه في حكم

التنحية فهو ليس برفع الابهام عن شيء بل هو ترك مبهم وايراد معين المستقر اي الثابت الراسخ في المحل الموضوع

له من حيث انه موضوع له فان المستقر وان كان بحسب اللغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق ينصرف الى الكامل

وهو الوضعي واحترز به عن نحو رايت عينا جارية فان قوله جارية يرفع الابهام عن قوله عينا لكنه غير

مستقر بحسب الوضع بل انشا في الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن اوصاف

المبهمات نحو هذا الرجل فان هذا مثلا انما موضوع لمفهوم كلي بشرط استعماله في جزئياته او لكل جزئي

جزئي منه ولا ابهام في هذا المفهوم الكلي ولا في واحد واحد من جزئياته بل الابهام انما نشأ من

تعدد الموضوع له والمستعمل فيه فتوصيفه بالرجل يرفع هذا الابهام لا الابهام الواقع في الموضوع له من

حيث انه موضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن عطف البيان في مثل قولك ابو حفص عمر فان كل واحد من ابي

حفص وعمر موضوع لشخص معين لا ابهام فيه لكن لما كان عمر اشهر منه زال بذكره الخفاء الواقع في ابي

حفص لعدم الاشتهار لا الابهام الوضعي عن ذات لا عن وصف واحترز به عن النعت والحال فانهما

المستقر

بوصفان المستقر الواقع في الوصف لا في الذات وبتحقيق تلك الحالة ان الواضع لما وضع الرطل مثلا لنصف من فلا

شك ان الموضوع له معنى معين يتميز عما هو اقل من النصف كالربع وعما هو اكثر منه كالمن ومنين ولا ابهام فيه

الا من حيث ذاته اى جنسه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه من جنس العسل او الخل او غيرهما والا من حيث وصفه

فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه بغدادي او مكي فاذا اريد رفع الابهام الوصفي الثابت فيه بحسب الوضع

او حال فيقال رطل بغدادي واذا اريد رفع الابهام الذاتي فيقال زيتا فزيتا يرفع الابهام المستقر عن الذات

لا النعت والحال فانهما يرفعان الابهام عن الوصف مذكورة او مقدرة صفتان لذات اشارة الى تقسيم

التميز فالمذكورة نحو رطل زيتا والمقدرة نحو طاب زيد نفسا فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوبا الى

زيد ونفسا يرفع الابهام عن ذلك الشيء المقدر فيه فالاولى اى القسم الاول من التميز وهو ما يرفع

الابهام عن ذات مذكورة يرفعه عن مفرد ويعنى به ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف مقدار صفة

لمفرد وهو ما يقدر به الشيء اى يعرف به قدره ويبين غالبا اى في غالب المواد واكثرها اى رفع الابهام

مطلقا يتحقق في ضمن هذا النوع الخاص في اكثر المواد وذلك لان الابهام فيه اكثر والمقدار اما يتحقق

في ضمن عدد نحو عشرون درهما وسياتي ذكر تميز العدد وبيانه في باب اسماء العدد واما في ضمن غيره اى غير ا

لعدد كالوزن نحو رطل زيتا فان الرطل نصف المن ونحو منوان سمنا وكالكيل نحو قفزان برا وكالذراع نحو

ذراع ثوبا وكالمقياس نحو على التمرة مثلها زبدا والمراد بالمقادير في هذه الصور هو المقدرات لان قولك

عندي عشرون درهما ورطل زيتا وذراع ثوبا وعلى التمرة مثلها زبدا المراد بها المعدود والموزون والمزروع

والمقيس لا غير وانما اقتصر المص على الامثلة الثلاثة لانه كان مطمح نظره التنبيه على بيان ما يتم المفرد وهو التنوين كما في رطل

قوله والا من حيث وصفه هذه الحقيقة راجع الى الوزن كما ان الاول بالحقيقة راجع الى الموزون

قوله وهو ما يتشابه اجزاؤه ... اطلاق اسم الكل عليها رجل وفرس فانه وان كان اسم جنس افراد يا الا ان اطلاقه على افراده على سبيل البدلية فقط نعمة الله

قوله وكرر بعضها وهو الوزن حيث ذكر مثالين لان الاسم قد يتم تارة بالتنوين وتارة بالنون ... نعمة الله

زيتا او النون كما في منوان سمنا او الاضافة كما في على التمرة مثلها زبدا ولهذا لم يستوف اقسام المقادير
وكرر بعضها ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها والاسم يستحيل الاضافة مع التنوين
ونون التثنية والجمع مع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانية فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل
اذا تم بالفاعل وصار به كلاما تاما فيشابه التمييز بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول
حقه ان يقع بعد تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم التام قبله لمشابهة الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء
انما قامت مقام الفاعل لكونها في اخر الاسم كما ان الفاعل عقيب الفعل الا ترى ان لام التعريف لا تدخله
على اول الاسم وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها لا ينتصب التمييز عنه فلا يقال عندي الراقود خلا
فيفرد اي التمييز وان كان الاسم التام مثنى او مجموعا ان كان اي التمييز جنسا وهو ما يتشابه اجزاؤه
ويقع مجردا عن التاء على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه كالماء والتمر والزيت والضرب بخلاف
رجل وفرس الا ان يقصد الانواع اي ما فوق النوع الواحد فيشمل المثنى ايضا لانه لا بد للفظ الجنس
معزوا عليها فلا بد من ان يثنى او يجمع قيل وفي تخصيص قصد الانواع بالاستثناء نظر لانه كما جاز ان
يقال طاب زيد جلستين للنوع جاز ان يقال طاب زيد جلستين للعدد ويمكن ان يجاب عنه بان المراد
بالانواع خصص الجنس سواء كانت بالخصوصيات الكلية والشخصية ويجمع اي يورد التمييز على ما فوق الواحد
جوازا حيث لم يقصد الواحد في غيره اي غير الجنس نحو عندي عدل ثوبين او اثوابا ثم ان كان اي المفرد
المقدار تاما بتنوين او بنون التثنية او المعنى اي وجد التمييز متلبسا بتنوين المفرد او بنون التثنية
فانه لما تم الاسم بهما اقتضى التمييز جازت للتمييز الاضافة اي اضافة المفرد المقدار الى التمييز اضافة

قوله بخلاف رجل وفرس فانه وان كان اسم جنس افراد يا الا ان اطلاقه على افراده على سبيل البدلية نعمة الله

قوله بالخصوصيات يكفيه فيها الاول دخلت الانواع وبالثاني دخلت الاعداد ... نعمة الله

بيانية

بيانية باسقاط التنوين ونون التثنية جوازا شايعا كثيرا لحصول الغرض وهو رفع الابهام بذلك مع التخفيف نحو رطل
زيت ومنوان سمنا والا اى وان لم يكن بتنوين او بنون التثنية بان يكون بنون الجمع او الاضافة فلا يجوز الاضافة
الا بقلة في نون الجمع نحو عشرو درهم اما في الاضافة فلئلا يلزم اضافة المضاف واما في نون الجمع فلانه جاز
ان يضاف الى غير المميز نحو عشريك وعشري رمضان بالاتفاق لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف الى المميز لزم
الالتباس في بعض الصور لانه لا يعلم مثلا في هذا اضافة عشرين الى رمضان انه اراد عشرين رمضانا او اراد اليوم
العشرين من رمضان فلا يضاف في غير صورة الالتباس ايضا الا على قلة ليكون الباب اقرب الى الاطراد وعن مقدار غير
عطف على عن مفرد مقدار اى الاول كما يرفع الابهام عن مفرد مقدار كذلك يرفعه عن مفرد غير مقدار اى
ما ليس لعدد ولا وزن ولا ذراع ولا كيل ولا مقياس نحو خاتم حديدا فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين
فاقتضى تمييزا والخفض اى خفض التمييز باضافة غير المقدار اليه اكثر استعمالا لحصول الغرض مع الخفة ولقصور
غير المقدار عن طلب التمييز لان الاصل في المبهمات المقادير وغيرها ليس بهذه المثابة والثاني اى القسم الثاني من
التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة يرفعه عن نسبة كان الظاهر ان يقول عن ذات مقدرة في نسبة
في جملة لكن لما كان الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام فيها ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه قال عن نسبة
مقتصرا عليها تنبيها على ان مقابلة ما في هذا القسم للمفرد المذكور في القسم الاول انما هي بمجرد النسبة لا غير
في جملة اى نسبة كائنة في جملة او ما ضاهاها اى شابهها عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ
ماء او اسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونا او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها او اسم التفضيل نحو زيد
افضل ابا او المصدر نحو اعجبني طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك بزيد رجلا نحو طاب زيد نفسا

مثال للجملة والتميز فيه خاصٌ بما انتصب عنه وزيد طاب ابا مثال لما يشبه الجملة والتميز فيه يصلح ان يكون لما
انتصب عنه ولمتعلقه وحيث لا فرق في التميز بين الجملة وما ضاهاها فهذان المثالان في قوة اربعة امثلة
فكانه قال طاب زيدٌ نفسًا وزيدٌ طيبٌ نفسًا وابًا فقوله وابوة وداراً وعلمًا عطف على نفسا وابا بحسب
المعنى فهو ناظر الى ان كلًّا من المثالين المذكورين غير مختص بالاخر فهو بحسب الحقيقة وارد لكل من التميز
الواقع في الجملة او ما ضاهاها خمسة امثلة فالنفس عين غير اضافي خاصٌ بالمنتصب عنه والدار عين غير
اضافي هو متعلق بالمنتصب عنه والاب عين اضافي محتمل لهما والابوة عرض اضافي والعلم عرض غير اضافي
وكل منهما متعلق بالمنتصب عنه او في اضافته عطف على قوله في جملة او ما ضاهاها مثل يعجبني طيبه نفسا
وتركه لانه اظهر التميزات ولاختفاء به واباً وابوة وداراً وعلمًا او ورد هذه الامثلة على وفق ما سبق وزاد
عليه قوله ولله دره فارسًا اشارة الى ان التميز كما قد يكون صفة مشتقة وايضا لما اورده صاحب المفصل
مثالًا للتميز المفرد على ان يكون مميزه مبهمًا كضميره ربه رجلا ويكون فارسًا تميزًا عنه اي الدر ان الضمير يبينه على انه
يصلح ان يكون تميزًا عن نسبة على ان يكون الضمير معينًا معلومًا والابهام يكون في نسبة الدر اليه والدر
في الاصل اللبن وفيه خير كثير للعرب فاريد به الخير اي لله خيره فارسًا والفارس اسم الفاعل من الفراسة بفتح
مصدر فرس بالضم اي حذق بامر الخيل واما الفراسة بالكسر فهي التفرس ثم ان كان اي التميز بعد ما لم يكن
نصًّا في المنتصب عنه اسمًا لا صفة يصح جعله لما انتصب عنه والمراد بجعله له اطلاقه عليه والتعبير به عنه
جاز ان يكون ذلك التميز تارة له اي للمنتصب عنه بان يكون تميزًا يرفع الابهام عنه وتارة لمتعلقه بان يكون
تميزًا يرفع الابهام عن متعلقه وذلك بحسب القرائن والاحوال مثل ابًا في طاب زيدٌ ابًا فانه يصح ان يجعل

قوله ولله دره فارسًا فلا يكون هو الاب برنقة الله

قوله بحسب المعنى حتى يكون طاب زيد ... طيب زيد ... (margin note, partly illegible)

قوله للنفس عين لان المراد بها ههنا ذات الشي ... (margin note, partly illegible)

قوله يصح جعله لما انتصب عنه جعل المنتصب عنه التميز زيد في طاب زيد نفسا جاز ... باعتبار انه سبب لنصبه ... قال انتصب باعتبار نسبة الفعل اليه ... الفعل او شبهه ...

قوله على ان يكون ... معينا باعتبار انه ... معلوم ...

قوله فيه فارسًا هذا القول انما يستعمل للتعجب ... القادر ... المدوح ... صدر عنه ... الممدوح ...

قوله ولم يكن نصًّا ... فان التميز فيه ... لما انتصب عنه ... ولا يصح لمتعلقه ... هذا الاعتراض ...

قوله يرفع الابهام عنه مسامحة فانه انما يرفع التميز عن تلك الذات المقدر المنسوبة اليه ...

قوله ارفيما جاز اه لما كان الظاهر رجاع الضمير الى الضميرين المذكورين فيقتضي حكم ما كان نصا في المنصوب عنه تكلف لمرجع الضمير شيئاً ه منه

عن زيد فجاز ان يكون تارة تميزاً عن زيد اذا اريد اسناد الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو وجاز ان يكون تارة تميزاً عن متعلقه باعتبار ان الطيب مسند الى متعلقه باعتبار وهو ابوه والا اى وان لم يكن التميز بعد ما لم يكن نصاً في المنصوب عنه اسماً يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه خاصة نحو طاب زيد ابوه وداراً او علماً فان هذه الاسماء ليست نصاً في المنصوب عنه ولا يصح جعلها له اى التميز بالتعبير عنه بها في المتعلق زيد وهو الذات المقدر اعنى الشيء المنسوب الى زيد فيطابق التميز فيهما اى فيما جاز ان يكون لما انتصب عنه سواء كان نصاً فيه او محتملاً له ولمتعلقه وفيما تعين لمتعلقه ما قصد من وحدة التميز والتثنية وجمعه سواء كانت الموافقة ما انتصب عنه مثل طاب زيد اباً والزيدان ابوين والزيدون اباء او المعنى في نفسه نحو طاب زيد اباً اذا اردت اباه فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت اباه وجده او طاب زيد اباً اذا اردت باء واجداده فعلى كل من التقديرين اذا قصد وحدة التميز اورد مفرداً واذا قصد تثنيتها اورد تثنيته واذا قصد جمعيته اورد جمعاً فان صيغة المفرد لا يصلح ان يطلق على المثنى والمجموع الا اذا كان التميز جنساً يقع على القليل والكثير فانه اذا قصد تثنيته وجمعه لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس ويجمع بل يكفي ان يؤتى به مفرداً لصحة اطلاقه على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه نحو طاب زيد علماً والزيدان علماً والزيدون علماً الا ان يقصد بالتميز الذي هو الجنس الانواع من حيث امتيازها النوعية فلا بد من تثنيته وجمعه نحو طاب الزيدان علمين والزيدون علوماً اذا اريد ان متعلق الطيب من كل من الزيدين او الزيدين نوع اخر من العلم فان صيغة المفرد لا تفيد ذلك المعنى وان كان اى التميز صفة مشتقة نحو لله دره فارساً او ما اوّل بها نحو كفى زيد رجلاً فان معناه كفى كاملاً في الرجولية كانت الصفة صفة له اى لما انتصب عنه لا لمتعلقه لان الصفة تستدعي موصوفاً والمذكور اولى بموصوفيته فاذا قيل طاب زيد والداً كان الوالد زيداً

الذي هو المنتصب عنه

اى بموصوفية الصفة

ولا يحتمل ان يكون والده بخلافه لا اسم نحو ابا وطبقه الواو بمعنى مع والطبق مصدر بمعنى المطابقة اى كانت

الصفة صفة له مع مطابقتها اياه او مطابقته اياها ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف

على من كانت اى كانت صفة له ومطابقة اياها ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على من

كانت اى كانت صفة له ومطابقة اياه والمراد بالمطابقة الاتفاق في الافراد والتثنية والجمع والتذكير

والتانيث لكونها حاملة لضميره واحتملت اى الصفة المذكورة الحال ايضا لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب

زيد فارسا اى من حيث انه فارس او حال كونه فارسا لكن زيادة من فيما نحو لله دره من فارس وقولهم عز من

قائل يؤيد التمييز لان من تزاد في التمييز لا في الحال وايضا المقصود مدحه بالفروسية لا حال الفروسية اذ قد يمدح حال

الفروسية بغيرها من الصفات ولا يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق فلا يقال عندي درهما

عشرون ولا دينارا رطل لان عامله حينئذ اسم جامد ضعيف العمل لمشابهته للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرنا فلا يقوى ان يعمل

فيما قبله والاصح اى اصح المذاهب لا يتقدم التمييز على ما هو عامل فيه من الفعل الصريح وغير الصريح لكونه من حيث

المعنى فاعلا للفعل نفسه نحو طاب زيد ابا اى طاب ابوه او فاعلا له اذا جعلته لازما نحو فجرنا الارض عيونا

اى انفجرت عيونها او اذا جعلته متعديا نحو امتلا الاناء ماء اى ملاه الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل

كذا ما هو بمعنى الفاعل وههنا بحث وهو ان الماء في قولهم امتلا الاناء ماء من حيث المعنى فاعل الفعل المذكور

من غير حاجة الى جعله متعديا لان المتكلم لما قصد اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات الاناء ولو على سبيل

التجوز وقد تقرر وقع الابهام فيه لا جرم تميزه بقوله ماء فهو في معنى امتلا ماء الاناء فالماء فاعل معنى

وذلك بعينه مثل قولك ربح زيد تجارة فان التجارة تمييز يرفع الابهام عن شيء منسوب الى زيد

قوله والفيم لمقصود ان في هذا التعريف تبعهم الائمة حيث قالوا انا لا ارى بين التمييز والحال ههنا فرقا لان معنى التمييز ما احسن فروسيته فلذ نمدحه في غير حال الفروسية الابهام وهذا المعنى هو المستفاد من جعله حالا اعني رحمه الله

وهو التجارة

قوله غير قادح في التمسك اذ بناؤه على الظاهر الذي يقبله العقل السليم من نفحة السيد باعلاده كه

وهو التجارة فالفاعل في ضرك هو التجارة لا زيد وان كان اسناد الربح اليه حقيقة واليهما مجازا وبهذا يندفع

ما يورد على قاعدتهم المشهورة وهي ان المميز عن النسبة اما فاعل في المعنى او المفعول من ان المميز في هذه المثال وامثاله

لا فاعل ولا مفعول فلا يطرد تلك القاعدة فلا فالمازني والمبرد فانهما يجوزان تقديم المميز على الفعل الصريح وعلى

اسمي الفاعل والمفعول نظرا الى قوة العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها

في العمل ومتمسكهما في هذا النحو بقول الشاعر اتهجر سلمى بالفراق حبيبها ۞ وما كاد نفسا بالفراق تطيب على

تقدير تانيث الضمير في تطيب فانه حينئذ يكون في كاد ضمير الشان لتذكيره ويعود ضمير تطيب الى سلمى ويكون نفسا

تميزا عن نسبة تطيب اليها مقدما عليه واما على تقدير تذكير الضمير فضمير كاد للحبيب ونفسا تميز عن نسبة كاد اليه اي السلمى

وما كاد الحبيب نفسا يطيب فلا تمسك وما قيل ان يحمل البيت على تقدير تانيثه ايضا على هذا الوجه بان يكون تانيث

الضمير الراجع الى الحبيب باعتبار النفس اذ المعنى وما كادت نفس الحبيب تطيب فتكلف وتعسف غير قادح في التمسك ص

المستثنى اي ما يطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة على قسمين ولما كان معلوم منه بهذا الوجه الغير المحتاج

الى التعريف كافية في تقسيمه قسمه الى قسمين وعرف كل واحد منهما لان لكل واحد منهما احكاما خاصة لا

يمكن اجراؤها عليه الا بعد معرفته فقال متصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج اي الاسم الذي اخرج واحترز به

عن غير المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع من متعدد جزئياته نحو ما جاءني احد الا زيدا او ابن ومثل ما

اشتريت العبد الا نصفه سواء كان ذلك المتعدد لفظا اي ملفوظا نحو جاءني القوم الا زيدا او تقديرا

اي مقدرا نحو ما جاءني الا زيد اي ما جاءني احد الا زيدا بالا غير الصفة واخواتها واحترز به عن نحو جاءني القوم

لا زيد وما جاءني القوم لكن زيد جاء والمستثنى المنقطع هو المذكور بعدها اي بعد الا واخواتها غير مخرج عن متعدد

للمعنى اتهجر سلمى عاشقها الفراق وما كادت ان تطيب سلمى نفسا بالفراق اتهجر للاستفهام وتهجر فعل وفاعله سلمى وحبيبها مفعوله وقوله بالفراق في محل النصب بالظرف وفي كاد ضمير الشان ونفسا تميز كاد تطيب بالا ادركي والله

قوله الى المحتاج الى التعريف اي تعريف مطلق الاستثناء وهو لبد الآداقرا بها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا ان اعرفت بهذا القول بعضهم ان المستثنى مشترك بين قسميه فيهما حقيقتان مختلفان وجمعهما في تعريف واحد غير ممكن عن حكم شيء متعين دم فلذا لم يعرفهما المصنف فاسد فان الحقائق المختلفة يجوز تعريفها باعتبار امر مشترك من نفحة السيد

قوله هو المخرج الخ وههنا التنبيه مشهورة وهو انك اذا قلت قام القوم الا زيدا فلم تثبت انك اثبت القيام للقوم الذين من جملتهم زيد [illegible]

[illegible]

ماخلا زيداً وما عدا عمراً تقديره خلو زيد وعدو عمرو بالنصب على الظرفية بتقدير مضاف اى وقت خلوهم

او خلو مجيئهم من زيد ووقت مجاوزتهم او مجاوزة مجيئهم عمرواً او على الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل

اى جاؤا خالياً بعضهم او مجيئهم من زيد ومجاوزاً بعضهم او مجيئهم عمرواً وعن الاخفش انه جاز الجر بهما على

ان ما فيهما زايدة ولعل هذا لم يثبت عند المص او لم يعتد به ولهذا لم ينقل فى الاكثر وكذا المستثنى منصوب

بعد ليس جائنى القوم ليس زيداً وبعد لا يكون نحو سيجيئ الملك لا يكون بشراً وانما يكون النصب واجباً بعدهما

لانهما من الافعال الناقصة الناصبة للخبر ويلزم اضمار اسمهما فى باب الاستثناء وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل

من الفعل المذكور او الى بعض من المستثنى منه مطلقاً وهما فى التركيب فى محل النصب على الحالية واعلم انه لا يستعمل

يستعمل هذه الافعال الا فى المستثنى المتصل الغير المفرغ ولا يتصرف فيها لا انها قائمة مقام الا التى هى

لا يتصرف فيها ويجوز فيه اى فى المستثنى النصب على الاستثناء ويختار البدل عن المستثنى منه فيما بعد الا حال

من الضمير المجرور واى حال كون المستثنى واقعاً فى محل يكون متاخراً عن الا احترازاً به عما اذا كان بعد ساير ادوات

الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرهما فى الكلام غير موجب احترازاً عما اذا وقع فى كلام موجب فانه منصوب وجوباً كما

مر والحال انه قد ذكر المستثنى منه احترازاً عما اذا لم يذكر المستثنى منه فانه ح يعرب على حسب العوامل وفى

بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو على انه صفة لكلام غير موجب اى كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه

بشرط ان لا يكون منقطعاً ولا مقدماً على المستثنى منه لان حكمهما قد علم فيما سبق فاكتفى بذلك نحو ما فعلوه

الا قليل بالرفع على البدلية والا قليلاً بالنصب على الاستثناء ونحو ما مررت باحد الا زيد بالجر على البدلية

والا زيداً بالنصب على الاستثناء وما رايت احداً الا زيداً بالنصب اما بطريق البدلية وهو المختار او بطريق الاستثناء

قوله على البدلية اى بدل البعض من الكل وصح مع انتفاء الضمير الراجع الى المبدل منه الذى شرط به بدل البعض لان الاستثناء المتصل يغنى عنه الضمير لانه يفيد ان المستثنى بعض من المستثنى منه من قرينة السه

وهو طريق

وهو جائز غير مختار وانما اختاروا البدل في هذه الصور لان النصب على الاستثناء انما هو بسبب التشبيه با
لمفعول لا بالاصالة وبواسطة الا واعراب البدل بالاصالة وبغير واسطة ويعرب اي المستثنى على
حسب العوامل اي بما يقتضيه العامل من الرفع والنصب والجر اذا كان المستثنى منه غير مذكور ويختص ذلك المستثنى
باسم المفرغ لانه فرغ له العامل عن المستثنى منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له كما يراد بالمشترك المشترك فيه
وهو اي الحال ان المستثنى واقع في غير كلام الموجب واشترط ذلك ليفيد فائدة صحيحة مثل ما ضربني الا
زيد اذ يصح ان لا يضرب المتكلم احد الا زيد بخلاف ضربني الا زيد اذ لا يصح ان يضرب كل احد المتكلم
الا زيد الا ان يستقيم المعنى بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو قولك كل حيوان يحرك فكه
الاسفل عند المضغ الا التمساح او يكون هناك قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل
فيه المستثنى قطعا مثل قرأت الا يوم كذا اي اوقعت القراءة كل يوم الا يوم كذا لظهور انه لا يريد المتكلم
جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر او مثل ذلك ولقائل ان يقول كما لا يستقيم المعنى على تقدير
عموم المستثنى منه في الموجب في بعض الصور فربما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب ايضا
نحو ما مات الا زيد فينبغي ان يشترط في غير الموجب ايضا استقامة المعنى وايضا لا يصح مثل قرأت الا
يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلا فيجوز مثل هذا التخصيص في ضربني الا زيد بان تخصص
المستثنى منه بكل واحد من جماعة مخصوصين اذا كان هناك قرينة فلا فرق بين هاتين الصورتين في كون
كل واحد منهما جائزة مع القرينة وغير جائزة بدونها واجيب بان المعتبر هو الغالب والغالب في الايجاب عدم
استقامة المعنى على العموم وفي النفي عكسه لان اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء تعلق الفعل بها وتحققه

قوله اذا كان المستثنى منه غير مذكور اقول انما اعرب [illegible] اعراب المستثنى منه لانه قد عرفت ان المسند اليه هو المجموع المركب من المستثنى منه والمستثنى فصار بمنزلة [illegible] حيث الفضلات لانه الجزء الاول والمستثنى الجزء الثاني فاذا حذف المستثنى منه لم يبق المستثنى فاعرب بالنصب فاعطي ما هو حقه من الاعراب فيجب [illegible] الفضلات لانتفاء الجزء الاول كذا افاد نجم الائمة يرحمه الله

نحو قولك كل حيوان اه قال الفاضل المحشي يعني مثال لما يصح فيه الحكم على سبيل العموم [illegible] انتهى ودون ذلك لانه لا يصح حذف المستثنى منه وتسليط عامله على ما بعد الا [illegible] حيوان عظيم من حيوانات البحر [illegible]

قوله على جميع الصفات وهو محال لان منها الصفات
المتنافية كالقيام والقعود عملا بالمختار اعني حمل المستثنى
به كما عرفت سابقا

واحدا يا ما في ذالك مما يكثر ويغلب واما اشتراكها في تعلق الفعل بها ومخالفة واحد يا ما فيما تقل كما في المثال المذكور وبان الفرق بين قولك قرات الا يوم كذا وضربني الا زيد ليس الا بظهور قرينة دالة على بعض معين من المستثنى منه مطلقا في دخوله فيه في الاول وعدم ظهورها في الثاني ايضا قرينة ظاهرة الدلالة على بعض معين كما اذا قيل من ضربك من القوم اي القوم الداخل فيهم زيد فقلت ضربني الا زيد فالظاهر ان ذالك ايضا مما يستقيم فيه المعنى لكن الغالب عدم وجدان قرينة كذالك في الموجب فالغالب فيه عدم استقامة المعنى ومن ثم اي ومن اجل ان المفرغ لا يكون في الموجب الا ان يستقيم المعنى لم يجز مثل ما زال زيد الا عالما اذ معنى ما زال ثبت لان نفي النفي اثبات فيكون المعنى زيد دائما على جميع الصفات الا صفة العلم فلا يستقيم المعنى وقال الشارح الرضي يمكن ان يحمل الصفات على ما يمكن ان يكون زيد عليها مما لا يتناقض ويستثنى من جملتها العلم او يحمل ذالك على المبالغة في نفي الصفة العلم كانك قلت امكن ان يحصل فيه جميع الصفات الا صفة العلم وعلى التقديرين يندرج في صورة الاستقامة ولا يخفى على المتفطن انه يمكن بمثل هذا التاويل ارجاع جميع المواد الايجابية عند الاستثناء الى صورة الاستقامة كما يقال مثلا في قولك ضربني الا زيد المراد كل من يتصور منه الضرب من معارفك او المقصود منه المبالغة في غلو المجتمعين على ضربك واذا تعذر البدل من حيث حمله على اللفظ اي لفظ المستثنى منه فعلى الموضع اي يحمل على موضع المستثنى منه لا على لفظه عملا بالمختار على قدر الامكان مثل ما جاءني من احد الا زيد فزيد بدل المرفوع محمول على موضع احد لا مجرور محمول على لفظه ومثل لا احد فيها اي في الدار الا عمرو فعمرو مرفوع محمول على محل احد لا على لفظه ومثل ما زيد

شيئا

قوله لتاكيد النفي اي نفي مجرد وان لم يتابشره نحو ما جائني من رجل وامرءة كما عرفت مير نعمة الله

قوله لان فتحه اه هذه الجملة الاعتراضية لدفع ما يقال انه اذا ابدل عمرو من لفظ احد يجب ان يكون مفتوحا مثله لا منصوبا مير نعمة الله

شيئا الا شئ لا يعبؤ به اي لا يعتد به فشئ مرفوع محمول على محل شيئا لا محمول منصوب على لفظه وقوله لا يعبؤ به ليس في كثير من النسخ وعلى ما وقع في بعضها هو صفة شئ المستثنى قيل انما وصفه به لئلا يلزم استثناء الشئ من نفسه ولا يخفى انه لو جعل المستثنى منه شيئا اعم من ان يزيد عليه صفة غير الشيئية او لا وخص المستثنى بما لا يزيد عليه صفة غير الشيئية لكان ادق والطف وانما تعذر البدل على اللفظ في الصورة الاولى لان من الاستغراقية لا تزاد اتفاقا بعد الاثبات اي بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانها لتاكيد النفي ولا نفي بعد الانتقاض فلو ابدل على اللفظ وقيل ما جاءني من احد الا زيد بالجر كان في قوة قولنا جاءني من زيد فيلزم زيادة من في الاثبات وذلك غير جائز وفي الصورتين الاخريين لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرو بالنصب لان فتحة شبيهة بالحركة الاعرابية لانها حصلت بكلمة لا فهي كالنصب الحاصل بالعامل فلا بد من تقدير لا حقيقة او حكما ليعمل فيه هذا العمل وكذا في قوله ما زيد شيئا الا شئ لو حمل المستثنى على لفظ المستثنى منه لا بد من تقديرها كذلك ليعمل فيه وما ولا لا تقدران لا حقيقة اذ لم يكن البدل الا بتكرير العامل ولا حكما اذا اكتفى بدخوله على المبدل منه واعتبر حكمه اليه فانه في قوة النفي وحال كونهما عاملتين في المستثنى المحمول على البدل بعده اي بعد الاثبات يعني بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانهما اي ما ولا عملتا للنفي وقد انتقض بالا وحيث تعذر في هاتين الصورتين البدل على اللفظ حمل على المحل فعمرو مرفوع على انه محمول على محل احد وهو الرفع بالابتداء وشئ على انه محمول على محل شئ وهو الرفع وبالخبرية فان قلت لا احد في هذا المثال على ما ذكره من الاعراب محل قريب وهو نصبه بكلمة لا ومحل بعيد وهو

قوله صفة غير الشيئية كالعلم والكرم والشجاعة ونحوها مير نعمة الله

قوله لا تزاد اتفاقا اي حتى الاخفش الذي جوز زيادتها في الايجاب فانه جوزها في غير من الاستغراقية نحو قد كان من مطر ونحو ذلك لان فائدة من هذه التنصيص على كون النكرة مستغرقة للجنس اذ لولاها لاحتمل احتمالا مرجوحا ان يكون معنى ما جائني رجل واحد بل جائني رجلان واحد بل جائني اثنان او اكثر فهي للتاكيد ما تستفيده من النكرة من الاستغراق وذلك ان النكرة كانت في الظاهر للاستغراق لكنها كانت تحتمل غيره ذلك اذا عرفت هذه الفائدة ظهر لك وجه عدم جواز زيادة من هذه في الاثبات مير نعمة الله

قوله لا حقيقة اذ لم يكن اه ذهب بعض النحاة الى ان العامل في المعطوف والبدل مقدر بقرينة السابق وفي ساير توابع العامل في المتبوع بحكم الانسحاب منسحب على التابع وبعضهم الى ان البدل والمعطوف كساير التوابع فاشار الى المذهبين فائدة تناسب هذا البحث اعلم انه قد اشتهر هذا الشعر بالاشكال بين ارباب هذا الفن حتى صار من المطارح وهو تابع لم يتبع متبوعه في لفظه ومحله بان ثبت ما له كله ما ذا النفي ثم يعلم غير علم ثابت حاولته في اثباته حتى تثبت مير نعمة الله

رفعه بالابتداء فلم اعتبروا احمله على محله البعيد لا القريب قلت لان محله القريب انما هو لعمل لا فيه بمعنى
النفي وقد انتقض النفي بالا بخلاف محل البعيد فانه لا دخل لعمل لا فيه بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا
مع انه انتقض النفي فيه ايضا بالا لانهما اى ليس عملت لفعليته لا للنفي فلا اثر لنقض معنى النفي في عملها
لبقاء الامر العاملة هي اى ليس لاجله اى لاجل ذلك الامر وهو الفعلية ومن ثمه اى ومن اجل ان عمل ليس بفعليته
لا للنفي وعمل ما ولا بالعكس جاز ليس زيد الا قائما باعمال ليس في قائما وان انتقض نفيها بالا لبقاء فعليتها
وامتنع ما زيد الا قائما باعمال ما في قائما لان عملها فيه انما هو للنفي وقد انتقض النفي بالا والمستثنى
مخفوض اى مجرور بعد غير وسوى بكسر السين او ضمها مع القصر وسوى بفتح السين او كسرها مع المد لكونه مضافا
اليه وبعد حاشا في الاكثر لكونها حرف جر في اكثر استعمالاتهم واجاز بعضهم النصب بها على انها فعل
متعد فاعله مضمر معناها تبرئة المستثنى عن جانب المستثنى منه نحو ضرب القوم عمروا وحاشا زيدا اى براه
الله عن ضرب عمرو واعراب غير فيه اى في الاستثناء دون الصفة اذ هو ح باعراب موصوفه كاعراب
المستثنى بالا على التفصيل المذكور فيما سبق فكانه لما الجر به المستثنى للاضافة انتقل اعرابه اليه
وغير اى كلمة غير في الاصل فيه صفة لدلالتها على ذات مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة بها فالاصل
فيها ان تقع صفة كما تقول جاءني رجل غير زيد واستعمالها على هذا الوجه كثير في كلام العرب لكنها حملت
على الا واستعملت مثلها في الاستثناء على خلاف الاصل وذلك لاشتراك كل منهما في مغايرة ما
بعدها لما قبلها كما حملت الا عليها اى على كلمة غير في الصفة لكن لا يحمل الا عليها في الصفة غالبا
الا اذا كانت اى الا تابعة لجمع اى واقعة بعد متعددة فوجب ان يكون موصوفها مذكورا لا مقدرا كما

فلا يكون

قد يكون مقدراً في غير مثل جاءني غير زيد وبعد ما كان مذكوراً يكون متعدداً لتوافق الا الصفة جمعه
جالها اداة الاستثناء اذ لا يبطل في الاستثناء من مستثنى منه متعدداً فلا يقول في الصفة جاءني رجل رجل
الا زيد والمتعدد اعم من ان يكون جمعاً لفظاً كرجال او تقديراً كقوم ورهط وان يكون مستثنى فدخل قد دخل
فيه نحو ما جاءني رجل الا زيد منكوراً اي منكر لا يعرف باللام حيث يراد به العهد او الاستغراق فيعلم التناول اي تناول الجمع للمستثنى للتناول
قطعاً على تقدير الاستغراق وعلى تقدير ان يشار به الى جماعة يكون زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء المتصل
او عدم التناول قطعاً على تقدير ان يشار به الى الجماعة لم يكن زيد منهم فلا يتعذر المنقطع غير محصور
والمحصور نوعان اما الجنس المستغرق نحو ما جاءني رجل او رجال واما بعض منهم معلوم العدد نحو له علي عشرة
دراهم او عشرون وانما اشترط ان يكون غير محصور لانه ان كان محصوراً الا انه ان يكون محصوراً على احد الوجهين
ويجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء نحو كل رجل الا زيداً جاءني وله علي عشرة دراهم الا درهماً وانما يصار
عند وجود هذه الشرائط الى حمل الا على غير لتعذر الاستثناء عند وجودها فيضطر الى حملها على الصفة غالباً على غير وانما قلنا في صدر هذا الكلام ان الا لا يحمل
فقيدناه بقولنا غالباً لانه قد يتعذر الاستثناء في المحصور نحو ما جاءني مائة رجل الا زيداً وقد لا يتعذر
في غير المحصور نحو جاءني رجال الا واحداً او الا رجلاً والا حماراً ولكن لما كان ذلك نادراً لم يلتفت المصنف اليه
في بيان هذه القاعدة نحو لو كان فيهما اي في السماء والارض آلهة جمع اله ولا دلالة فيها على عدد محصور
الا الله اي غير الله لفسدتا اي لخرجتا عن الانتظام فالا في الاية صفة لالهة تابعة لجمع منكور غير محصور
هي آلهة ويتعذر الاستثناء لعدم دخول الله في الالهة بيقين فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء وفي الاية
مانع آخر عن حمل الا على الاستثناء وهو انه لو حملت عليه صار المعنى لو كان فيهما آلهة مستثنى عنها الله لفسدتا

وهذا لا يدل الا على انه ليس فيهما الهة مستثنى عنهما الله ولهذا لا يثبت وحدانيته تعالى لجواز ان يكون فيهما
الهة غير مستثنى الله عنهما بخلاف ما اذا كانت للصفة بمعنى غير فانه يدل على انه ليس فيهما الهة غير الله واذا لم يكن
فيهما الهة غير الله يجب ان لا يتعدد الالهة لان التعدد يستلزم المغايرة وضعف حمل الا على غير في غيره اي في
جمع منكور غير محصور لصحة الاستثناء ومذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء قال يجوز في
قولك ما اتاني احد الا زيد ان يكون الا زيد صفة وعليه اكثر المتأخرين تمسكا بقوله شعر وكل اخ مفارقه
اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان فالفرقدان صفة لكل اخ لا استثناء منه والا لوجب ان يقال الفرقدين با
النصب وحمل المصنف ذلك على الشذوذ وقال في البيت شذوذان احدهما وصف كل دون المضاف اليه
والا المشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول فقط وثانيهما الفصل بالخبر بين الصفة
والموصوف وهو قليل واعرب سوى وسواء بالنصب على الظرف اي بناء على ظرفيتهما لانك اذا قلت جاءني القوم ا
سوى او سواء زيد فكانك قلت مكان زيد على المذهب الاصح وهو مذهب سيبويه فهما عنده لازم الظرفية
وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا كغير متمسكين بقول الشاعر ولم
يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وزعم الاخفش ان سواء اذا اخرج عن الظرفية ايضا نصبوه استنكارا
لرفعه فيقولون جاءني سواك وفي الدار سواك ومثل هذا في استنكار الرفع في ما غلب انتصابه على الظرفية
قوله تعالى لقد تقطع بينكم بالنصب خبر كان واخواتها وسنعرفها في قسم الفعل ان شاء الله تعالى هو المسند
بعد دخولها اي دخول كان او احدى اخواتها والمراد ببعدية المسند لدخولها ان يكون اسناده الى اسمها
واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها ولا شك ان ذلك انما يتصور بعد تقرر الاسم والخبر فالاسناد الواقع

بين

بين اجزاء الخبر المقدم على تقريره لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف بمثل كان زيد يضرب ابوه ولا بمثل كان زيد ابوه قايم بانه يقال يصدق على يضرب وقايم في هذين المثالين المعرف ولبيان افراد المعرّف ويمكن ان يقال في جواب هذا النقض ان المراد بدخولها ورودها للعمل فيهما وورودها عليه كما سبقت الاشارة اليه في خبر ان واخواتها مثل كان زيد قايما وامره اي امر خبر كان واخواتها كامر خبر المبتدا في اقسامه واحكامه وشرايطه على ما سبق في بحث المبتدا والخبر ولكنه يتقدم على اسمها حال كونه معرفة حقيقة وحكما كالنكرة المخصصة لاختلاف اسمها وخبرها في الاعراب بخلاف يلتبس احدهما بالاخر وذلك اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما لفظا نحو كان المنطلق زيد وكان هذا زيد بخلاف المبتدا والخبر فان الاعراب فيهما لا يصلح ان يكون للقرينة لاتفاقهما فيه بل لا بد من قرينة رافعة للبس وكذلك اذا انتفى الاعراب اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان الفتى هذا ويحذف عامله اي عامل خبر كان وهو كان لا خبر كان واخواتها لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان وانما اختص بهذا الحذف لكثرة استعمالها في مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز في مثلها اي في مثل هذه الصورة وهي ان يجيء بعد ان اسم ثم فاء بعد اسم اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني وهو اقواها اي ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير ونصبهما نحو ان كان خيرا فخيرا على معنى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا ورفعهما نحو ان خير فخير اي كان في عمله خير فجزاؤه خير وعكس الاول نحو ان خير فخيرا اي ان كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا وقوة هذا الوجوه وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته ويجب الحذف اي حذف عامله يعني كان في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت منطلقا انطلقت فاصل اما انت لان كنت حذفت اللام قياسا ثم حذفت كلمة

يعني ليس اللام متعلقا بقوله وقد يحذف عامله اي يحذف كان ويحذف اخوات كان بل المراد انه يحذف كان لا اخواته

كان اختصارا فانقلبت الضمير المتصل منفصلا ونيت لفظة ما بعد ان في موضع كان عوضا منها وادغمت

في الميم وابقى الخبر على حاله فصار اما انت منطلقا انطلقت وهذا على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير كسرها

فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت فصل به ما عمل بالاولى من غير فرق الاحذف اللام اذ لا لام فيه

واقتصر المص على الاولى لانه اشهر اسم ان واخواتها وستعرفها في قسم الحرف ان شاء الله تعالى هو المسند اليه

بعد دخولها اى دخول ان واحدى اخواتها مثل ان زيدا قايم وبما عرفت من معنى البعدية او الدخول منها

سبق انه فهم انتقاص هذا التعريف هنا ايضا بمثل ابوه في ان زيدا ابوه قايم المنصوب بلا التي لنفي الجنس

اى لنفي صفة الجنس وحكمه وانما لم يقل اسم لا لانه ليس كله ولا اكثره من المنصوبات فلا يصح جعله مطلقا

من المنصوبات لا حقيقة ولا مجازا بل المنصوبات منه اقل مما عداه فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب بها

بخلاف ما عداه من المنصوبات فان بعضها وان لم يكن كله من المنصوبات لكن اكثره منها فاعطى الاكثر حكم

الكل فعد الكل منها تجوزا ولا يبعد ان يقال اسم لا هو المنصوب بها لفظا كالمضاف وشبهه او محلا كما هو مبني

على الفتح واما ما هو مرفوع فليس اسما لها لعدم عملها فيه هو المسند اليه بعد دخولها خرج به مثل ابوه

في لا غلام رجل ابوه قايم لما عرفت وهذا القدر كاف في حد اسمها مطلقا لكنه لما اراد حد المنصوب منه

زاد عليه قوله يليها اى يلي المسند اليه لفظة لا اى يقع بعدها بلا فاصلة نكرة مضافا او مشابها

به اى بالمضاف في تعلقه بشيء هو من تمام معناه وهذه احوال مترادفة من الضمير المجرور في اليه او الاولى منه

او من الضمير المجرور في دخولها والباقي من الضمير المرفوع في يليها مثل لا غلام رجل ظريف مثال لما يليها نكرة

مضافا وفي بعض النسخ لا غلام رجل ظريف فيها بقد عرفت في المرفوعات تحقيق قوله فيها ولا عشرين درهما

لك مثال لما يليها نكرة مشبهًا بالمضاف وقوله ذلك على النسخ المشهورة من تتمة المثالين كليهما فان

كان اى المسند اليه بعد دخولها غير واقع على الاحوال المذكورة بل كان مفردًا بانتفاء الشرط الاخير

فقط وهو كونه مضافا او مشبهًا به اى يليها نكرة غير مضاف ولا مشبهًا به ليترتب عليه قوله فهو مبنى على

ما ينصب به فانه لو كان مفردًا معرفة او مفصولًا عن حكمه غير ذلك وقوله على ما ينصب به اى على ما كان

ينصب به المفرد قبل دخول لا عليه وهو الفتح فى الموحد نحو لا رجل فى الدار والكسر فى جمع المونث السالم

بلا تنوين نحو لا مسلمات فى الدار والياء المفتوح ما قبلها فى المثنى والمكسور ما قبلها فى جمع المذكر

السالم نحو لا مسلمين ولا مسلمين لك ونعنى بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه المثنى والمجموع

وانما بنى لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجل فى الدار لا من رجل فيها لانه جواب لمن يقول هل من رجل

فى الدار حقيقة او تقديرًا فحذفت تخفيفا وانما بنى على ما ينصب به ليكون البناء على حركة او حرف

استحقهما النكرة فى الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف ولا المضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية

فيصير الاسم بها مائلا الى ما يستحقه فى الاصل اعنى الاعراب وان كان اى المسند اليه بعد دخولها

معرفة بانتفاء شرط النكارة او مفصولًا بينه اى بين ذلك المسند اليه وبين لا بانتفاء شرط الاتصال

على سبيل منع الخلو سواء كان مع انتفاء شرط كونه مضافا او مشبهًا به اولا وهى ست صور نحو لا زيد فى

الدار ولا عمرو ولا غلام زيد فى الدار ولا عمرو ولا فى الدار رجل ولا عمرو ولا فى الدار غلام زيد

ولا عمرو وجب فى جميع هذه الصور الست الرفع على الابتداء اما فى المعرفة فلامتناع اثر لا النافية

للجنس فيها واما فى المفصول فلضعف لا عن التاثير مع الفصل والتكرير اى وجب تكرير اسمه مع

لا بعينه اما في المعرفة فيكون كالعوض عما في النكرة من معنى نفي الاحاد واما في النكرة فيكون مطابقا

لما هو جواب له من مثل قول السائل أفي الدار رجل ام امراة وهذا التعليل جار في المعرفة ايضا ونحو قضية اي

هذه قضية ولا ابا حسن لها اي لهذه القضية هذا جواب دخل مقدر على قوله وان كان معرفة وجب الرفع

والتكرير فان اسم لا فيه معرفة فان ابا حسن كنية علي عليه السلم ولا رفع فيه ولا تكرير بل هو منصوب بغير تكرير

فاجاب بانه متاول بالنكرة اما بتقدير المثل اي ولا مثل ابي حسن لها فان مثلا لتوغله في الابهام

لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة او بتاويله بفيصل بين الحق والباطل لاشتهاره عليه السلم بهذه الصفة فكانه

قيل لا فيصل لها ويقوي هذا التاويل ايراده بحذف اللام لان الظاهر ان تنوينه للتنكير وفي مثل لا حول

ولا قوة الا بالله اي فيما كررت فيه لا على سبيل العطف وكان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل يجوز خمسة

اوجه بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه فانها بحسب التوجيه تزيد عليها الاول فتحهما اي لا حول ولا قوة الا بالله

على ان يكون لا في كل منهما لنفي الجنس ولا قوة عطفا على لا حول عطف مفرد على مفرد وخبرهما محذوف اي لا

حول ولا قوة موجود الا بالله او عطف جملة على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله فحذف خبر الجملة

الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية والثاني فتح الاول ونصب الثاني اي لا حول ولا قوة الا بالله اما

فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما نصب الثاني فلان لا الثانية مزيدة لتاكيد النفي والثاني

معطوف على الاول فيكون منصوبا حملا على لفظه لمشابهة حركته حركة الاعراب ويجوز ان يقدر لهما

خبر واحد وان يقدر لكل منهما خبر على حدة والثالث فتح الاول ورفع الثاني نحو لا حول ولا قوة الا

الا بالله واما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما رفع الثاني فلان لا زايدة والثاني معطوف

على محل

٧٦

على محل الاول لانه مرفوع بالابتداء عطف مفرد بان يقدر لهما خبر واحد وعطف جملة على جملة بان يقدر لكل منهما خبر على حدة والرابع رفعهما بالابتداء نحو لا حول ولا قوة الا بالله لانه جواب قول لم أنت بعبد الله حول وقوة فجاء بالرفع فيهما مطابقة للسؤال ويجوز الامران ههنا ايضا والخامس رفع الاول على ان يكون لا بمعنى ليس على ضعف لان عمل لا بمعنى ليس قليل وفتح الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون لا لنفي الجنس وضعفه وجه ضعف رفع الاول بانه يجوز ان يكون رفعه بالفاصل لا بالتكرير لا لكونها بمعنى ليس لان شرط صحة الغاء ها التكرير فقط وقد حصل ههنا ولا دخل فيها لتوافق الاسمين بعدها في الاعراب وهذا على التوجيه الاول المتعين لعطف جملة على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله والا يلزم ان يكون الا بالله منصوبا ومرفوعا وعلى التوجيه الثاني يحتمل ان يكون من قبيل عطف مفرد على مفرد او عطف جملة على جملة كما لا يخفى واذا دخلت الهمزة اي على لا التي لنفي الجنس لم تغير العمل اي عمل لا اي تاثيرها في مدخولها اعرابا وبناء لان العامل لا يتغير عمله لدخول كلمة الاستفهام ومعناها اي معنى الهمزة الداخلة على لا التي لنفي الجنس اما الاستفهام حقيقة فيقول الا رجل في الدار مستفهما واما العرض مثل الا نزول عندي ولهذا ذكر سيبويه ان حال الا في العرض كحاله قبل الهمزة بل ذكره السيرافي وتبعه الجزولي والمصنف وردّ ذلك الاندلسي وقال هذا خطأ لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال مثل ان ولو وحروف التحضيض فيجب انتصاب الاسم الذي بعدها نحو الا زيدا تكرمه واما التمني نحو الا ماء اشربه حيث لا يرجى ماء واما قوله الا رجلا جزاه الله خيرا فهذه عند الخليل ليست لا الداخلة عليها حرف الاستفهام ولكنه حرف موضوع للتحضيض برأسه فكأنه قال الا ترونني رجلا يغني مكة تونني

قوله

قوله الحوق ولا قوة الا بالله والمعنى لا حول عن المعصية ولا قوة على الطاعة الا بعصمة الله وتوفيق الله ولا رجوع لنا عن المعاصي ولا طاعة لنا من مشقة الدنيا الزهد بانواع الادا والذكوة والصدقة والصوم والصلوة ونحوها الا بالله تعالى منه منه

رجلاً ولذلك نصب نوّنه وهي عند يونس لا التي دخلت عليها همزة الاستفهام بمعنى تمنّى فكان القياس الا رجل
ولكنه نوّنه لضرورة الشعر ونعت اسم لا المبني لا نعت اسمها المعرب احترازاً عن نحو لا غلام رجلٍ ظريفاً الاول
بالرفع صفة للنعت اي لا الثاني وما بعده احترازٌ عن مثل لا رجل ظريفٌ كريمٌ في الدار مفرداً حال من ضمير
مبني والعامل فيه مبني احترازٌ عن مثل لا رجل حسن الوجه يليه حال بعد حال او صفة مفرداً احترازٌ عن
المفصول نحو لا غلام فيها ظريف وهذا القيد عن الاول مبني على الفتح حملاً على المنعوت لكمال الاتحاد
بينهما والاتصال وتوجه النفي ابتداء الى النعت حقيقة والمبني في قوله ونعت المبني اشارة الى ما بني على
الفتح بالاصالة لا بالتبعية فانه المذكور سابقاً فلا يرد انه اذا كرّر المبني على الفتح ثم جيء بنعت لا يجوز
بناؤه مثل لا ماء ماءً بارداً مع انه يصدق عليه انه نعت المبني الاول مفرداً يليه فان بارداً في هذا المثال
نعت للتابع لا المتبوع كما هو الظاهر ولو جعل نعتاً للمتبوع فليس مما يليه لتوسط التابع بينهما ومعرب
لان الاصل في التوابع تبعيتها المتبوعات في الاعراب دون البناء رفعاً حملاً على محل البعيد ونصباً
حملاً على لفظ او على محل القريب نحو لا رجل ظريفَ بالفتح وظريفٌ بالرفع وظريفاً بالنصب والا اي وان لم يكن
النعت كذلك فالاعراب اي فحكمه الاعراب لا غير رفعاً حملاً على محله البعيد او نصباً حملاً على اللفظ والمحل
القريب وقد مرت امثلة في بيان فوائد القيود والعطف على اسم لا المبني اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير
لا في المعطوف فانه اذا كان المعطوف معرفة وجب فيه الرفع نحو لا غلام لك والفرس واذا كان لا مكرراً في المعطوف
فحكمه ما علم في قوله لا حول ولا قوة فيما سبق بانه يحمل على اللفظ اي لفظ اسم لا المبني ويجعل منصوباً وبان
يحمل على المحل ويجعل مرفوعاً جائز ولا يجوز فيه البناء لمكان اي لوجود الفصل بالعاطف ولو جعل في حكم

المفصّل

ظريفٌ م

يفتح م

نحو لا غلام رجل ظريف في الدار ولا رجل ظريف في الدار ولا رجل ...

المتصل لمظنة الفصل بلا المؤكدة اذ المعطوف على النفى يزاد فيه لا كثيرا نحو لا حول ولا قوة مثل لا اب
وابنا او ابن فى قول الشاعر ولا اب وابنا مثل مروان وابنه اذ هو بالمجد ارتدى وتأزرا وسائر
التوابع لا نص عنهم فيها لكن ينبغى ان يكون حكمها حكم توابع المنادى كما ذكره الاندلسى مثل لا ابا له
ولا غلامى له اى كل تركيب يكون فيه بعد اسم لا التى لنفى الجنس لام الاضافة واجرى على ذلك الاسم
احكام الاضافة من اثبات الالف فى نحو اب وحذف النون من نحو غلامين جاز ينبغى ان الاصل فى مثل هذين
التركيبين ان يقال لا اب له ولا غلامين له فيكون اسم لا فيهما مبنيا على ما ينصب به والجار مع المجرور خبرا لها
وقد جاء على قلة مثل لا ابا له ولا غلامى له بزيادة الالف فى مثل لا اب واسقاط النون فى نحو غلامين
كما فى حال الاضافة تشبيها له اى لاسم لا فى هذين التركيبين مع انه ليس بمضاف بالمضاف واجرى الاحكام
المضاف عليه باثبات الالف وحذف النون فيكون معربا وذلك التشبيه انما يكون لمشاركته اى مشاركة
اسم لا مبين بمضاف باظهار اللام بينه وبين ما يضاف اليه له اى للمضاف فى اصل معناه اى معنى المضاف من
حيث هو مضاف معناه يعنى الاضافة وهو الاختصاص والمعنى ان مثل لا ابا له ولا غلامى له جاز تشبيها له اى لمثل هذين
التركيبين حيث لا اضافة فيه بالمضاف اى بتركيب يشتمل على الاضافة لمشاركته اى لمشاركة مثل هذين التركيبين
له اى لما اشتمل على الاضافة فى اصل معناه اى معنى ما اشتمل على الاضافة وهو الاختصاص لا لان بين
الاختصاصين تفاوتا فان الاختصاص المفهوم من التركيب الاضافى اتم مما يفهم من غيره ومن ثمة اى لاجل
ان جواز مثل هذين التركيبين انما هو بتشبيه غير المضاف بالمضاف فى معنى الاختصاص لم يجز تركيب
لا ابا فيها اى فى الدار لعدم الاختصاص فان الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الى شىء انما هو بابوته له

وهذا الاختصاص غير ثابت للاب بالنسبة الى الدار فلا يصح اضافته الى الدار فكيف يشبه تركيب لا ابا

بهذا تركيب يضاف فيه الاب الى الدار لشاركته في اصل معناه وليس اى ليس مثل هذين التركيبين

بمضاف حقيقة لفسادالمعنى المراد المفاد بهما على تقدير الاضافة وهو نفي ثبوت جنس الاب و

الغلامين لمرجع الضمير المجرور بالاستقلال من غير احتياج الى تقدير خبر وهذا المعنى يفسد على تقدير الاضافة

لان معنى هذا التركيب على تقدير الاضافة لا اباه موجود ولا غلاميه موجودان واما ثانيا فلان المراد نفي ثبوت جنس الاب والغلامين له لا نفي الوجود عن ابيه المعلوم

او غلاميه المعلومين خلافا لسيبويه والخليل وجمهور النحاة وانما خص سيبويه بهذا الخلاف لانه

العمدة فيما بينهم اولان المقصود بيان الخلاف لاتعيين المخالفين فذهب سيبويه والخليل وجمهور النحاة

ان مثل هذا التركيب مضاف حقيقة باعتبار المعنى والحكم للام بين المضاف والمضاف اليه تاكيد اللام

المقدرة وحكم الصحة لفساد كما عرفت ويحذف اسم لا حذفا كثيرا في مثل لا عليك اى لا بأس عليك

ولا يحذف الاسم مع وجود الخبر لئلا يكون اجحاف وقولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف اسما جاز ان

يكون كزيد اسما والخبر محذوفا اى لا مثله موجود وجاز ان يكون خبرا اى لا احد مثل زيد وان جعلناه

حرفا فالاسم محذوف اى لا احد كزيد خبر ما ولا المشبهتين في النفي والدخول على الجملة الاسمية

بليس هو المسند بعد دخولهما اى دخول ما ولا وهي اى خبرية خبر ما ولا لهما وكذا اسمية اسمهما

لغة الحجازية وخص الخبرية بالذكر لان اعمالهما وجعل اسمهما وخبرهما اسما وخبرا لهما انما

يظهر باعتبار جعل الخبر خبرا لهما انما هو في لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فحيث لا يذهبون الى

اعمالهما

(margin:) لا ابا ولا غلامين لا ابا له ولا غلامين له ... خبر

(margin:) يحذف اسم لا ... كثيرا ... لانه ...

(margin, red:) خبر ما ولا المشبهتين بليس

اعمالهما لا يجعلون الخبر خبرًا لهما ولا الاسم اسمًا لهما بل هما مبتداء وخبر على ما كانا عليه قبل دخولهما ا
عليهما ولغة الحجاز هي التي جاء عليها التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرًا وما هن امهاتهم واذا زيدت
ان مع ما نحو ما ان زيد قايم قيل انما اختصت ما بالذكر لانها لا تزاد مع لا في استعمالهم وهي زائدة عند
البصريين نافية مؤكدة عند الكوفيين او انتقض النفي بالا نحو ما زيد الا قايم او تقديم الخبر على الاسم
نحو ما قايم زيد بطل العمل اي عمل ما كان مع واحد من هذه الامور الثلثة اما اذا زيدت ان فلان ما
عامل ضعيف عمل الشبه بليس فلما فصل بينها وبين معمولها لم يعمل واما اذا انتقض النفي بالا فلانه عملها بمعنى
النفي فلما انتقض بطل العمل واما اذا تقدم الخبر فلتغير الترتيب مع ضعفها في العمل واذا عطف عليه
اي على خبرها موجب بكسر الجيم اي بعاطف يفيد الايجاب بعد النفي وهو بل ولكن نحو ما زيد قيما بل ساء فيه برفعهم
وما عمرو قائما لكن قاعد فالرفع اي فحكم المعطوف الرفع لا غير لكونها بمنزلة الا في نقض النفي المجرورات
هو ما اشتمل اي اسم اشتمل بخرج الحروف فالاواخر التي هي محال الاعراب فانه لا يطلق عليها المرفوعات
والمنصوبات والمجرورات اصطلاحًا لانها اقسام الاسم على علم المضاف اليه اي علامة المضاف اليه
من حيث هو مضاف اليه يعني الجر سواء كان بالكسرة او الفتحة او الياء لفظًا او تقديرًا وانما قلنا من حيث هو
مضاف اليه لان الجر ليس علامة لذات المضاف اليه بل لحيثية كونه مضافا اليه والمضاف اليه وان كان
مختصا بما عرفه به لكن المشتمل على علامته اعم منه ومما هو مشبه به فيدخل في تعريف المجرور مثل بحسبك
درهم وكفى بالله شهيدًا وكذا المضاف اليه بالاضافة اللفظية ان لم يكن داخلًا في تعريف المضاف اليه
وهو ههنا غيرها هو المصطلح المشهور بينهم وذهب المص في ذلك الى مذهب سيبويه حيث اطلق المضاف اليه

على المنسوب اليه بحرف الجر لفظا ايض كل اسم حقيقة او حكما ليشمل الجمل التي يضاف اليها نحو يوم ينفع الصادقين
صدقهم فانها في حكم المصادر نسب اليه شيء اسما كان نحو غلام زيد او فعلا نحو مررت بزيد بواسطة حرف الجر
لفظا او تقديرا او ملفوظا كان ذلك الحرف كما في مثل مررت بزيد او مقدرا الحال كون ذلك المقدر مرادا
من حيث العمل بابقاء اثره وهو الجر مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم بخلاف قتل يوم الجمعة فانه وان
نسب اليه القيام بالحرف المقدر وهو في لكنه غير مراد من حيث العمل اذ لو اريد لانجر فالتقدير اي تقدير الحرف الجر
شرطه ان يكون المضاف اسما اذ لو كان فعلا لا بد من ان يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد مجردا اي منسلخا
عنه تنوينه او ما قام مقامه كلمة او تنوينا اصليا او لتخفيف اللازم في الكل من نوني التثنية
والجمع لاجلها اي لاجل الاضافة لان التنوين او النون دليل على تمام ما هي فيه فلما ارادوا ان يمزجوا
الكلمتين مزجا يكتسب به الاولى من الثانية التعريف او التخصيص او التخفيف حذفوا من الاولى علامة تمام
الكلمة وقيدوها بالثانية ثم المتبادر من هذا التعريف نظرا الى كلام القوم حيث لم يسوقوا قائلون بتقدير
حرف الجر في الاضافة اللفظية انه غير شامل المضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن الظاهر من كلام المص
في المتن والصريح في شرحه له ان التقسيم الى الاضافة المعنوية واللفظية انما هو للاضافة بتقدير حرف
الجر لكنه لم يبين تقدير الحرف فيها لا في المتن ولا في شرح ولم ينقل عنه شيء فيه من سائر مصنفاته
وقد تكلف بعضهم في اضافة الصفة الى معمولها مثل ضارب زيد بتقدير اللام تقوية للعمل اي ضارب
لزيد وفي اضافتها الى فاعلها مثل الحسن الوجه بتقدير من البيانية فان ذكر الوجه في قولنا جاءني زيد
الحسن الوجه بمنزلة التمييز فان اسناد الحسن الى زيد ابهام لانه لا يعلم انه اي شيء منه حسن فاذا ذكر الوجه

فكانه

ان يقال م

فكأنه قال من حيث الوجه فان قلت هذا فى الحقيقة تخفيف فلا يصح ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا
فى اللفظ قلنا كان هذا التخفيف واقعا قبل الاضافة فلا يكون مما يفيده الاضافة فليست فائدة الاضافة
اللفظية الا التخفيف فى اللفظ وهى اى الاضافة بتقدير الحرف معنوية اى منسوبة الى المعنى لانها تفيد
معنى فى المضاف تعريفا او تخصيصا ولفظية اى منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى لعدم سرايتها اليه
فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف فيها غير صفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافا الى
معمولها اى فاعلها او مفعولها قبل الاضافة سواء لم يكن صفة كغلام زيد او كانت صفة ولكن غير
مضافة الى معمولها بل الى غيره كمصارع مصر وكريم البلد واحترز به عن نحو ضارب زيد وحسن الوجه وهى
اى الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء اما بمعنى اللام فيما اى المضاف اليه عدا جنس المضاف وظرفه
اى لا يكون صادقا على المضاف وغيره ولا ظرفا له نحو غلام زيد فان زيدا ليس جنس الغلام صادقا عليه
ولا ظرفه فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام اى غلام لزيد واما بمعنى من البيانية فى جنس المضاف
الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف ايضا صادقا على غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم وخصوص
من وجه واما بمعنى فى فى ظرفه اى ظرف المضاف والحاصل ان المضاف اليه اما مباين للمضاف و
ان كان ظرفا له فالاضافة بمعنى فى والا فهى بمعنى اللام واما مساو كليث واسد او اعم مطلقا
كاحد اليوم فالاضافة على التقديرين ممتنعة واما اخص مطلقا كيوم الاحد وعلم الفقه وشجر الا
راك فالاضافة بمعنى اللام واما اخص من وجه فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف فالاضافة بمعنى
من والا فهى ايضا بمعنى اللام فاضافة خاتم الى فضة بيانية واضافة الخاتم بمعنى اللام كما يقال فضة

ميان هر آن دو كليت صادق نبايد
بر آن ديگرى كليتا سلب الحيوان النسان
بجز ولا شيء من الحجر بانسان

تساوى هر آن دو كليت صادق بيايد
بر آن ديگرى كليتا سلب كل انسان ناطق
وكل ناطق انسان تام

خاتمان خيرٌ من فضة خاتمي واعلم انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة ا
الاختصاص الذي هو مدلول اللام كقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام ا
ولا يصح اظهار اللام فيه وبهذا الاصل يندفع الاشكال عن كثير من موارد الاضافة اللامية ولا
يحتاج فيه الى التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل واحد وهو اي كون الاضافة بمعنى في قليل
في استعمالاتهم وردها اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام فان معنى ضرب اليوم ضرب له ا
الاختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه فان قلت فعلى هذا يمكن رد الاضافة بمعنى من ايضا الى
الاضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين المبين والمبين قلنا نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى
في قليلة ردوها الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا للاقسام واما الاضافة بمعنى من فهي كثيرة في
كلامهم فالاولى بها ان يجعل قسما على حدة نحو غلام زيد مثال للاضافة بمعنى اللام اي غلام لزيد
وخاتم فضة مثال للاضافة بمعنى من اي خاتم من فضة وضرب اليوم مثال للاضافة بمعنى في اي ضرب
واقع في اليوم وتفيد اي الاضافة المعنوية تعريفا اي تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة لان ا
الهيئة التركيبية في الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية المضاف لان نسبة امر الى
معين يستلزم معلومية المنسوب ومعهوديته فان ذلك غير لازم كما لا يخفى عليك فان قلت
قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين فلا يكون هيئة التركيب الاضافي
موضوعة لمعلومية المضاف قلنا ذلك كما ان المعرف باللام في اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل بلا
اشارة الى معين كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثمت قلت لا يعنيني وذلك على خلاف

دعنه

وضعه وليس يجري هذا الحكم في نحو غير ومثل فان اضافتهما لا يفيد التعريف وان كانا مع المضاف اليه المعرفة
لتوغلهما في الابهام الا ان يكون للمضاف اليه ضد واحد تعرف بتعريفه كقولك عليك بالحركة غير السكون
وكذلك اذا كان للمضاف اليه مثل اشتهر بمماثلته في شيء من الاشياء كالعلم والشجاعة فقيل له جاء مثلك كان معرفة
اذا قصد الذي يماثله في الشيء الفلاني ويفيد الاضافة المعنوية تخصيصا اي تخصيص المضاف مع المضاف
اليه النكرة نحو غلام رجل فان التخصيص تقليل الشركاء ولا شك ان الغلام قبل اضافته الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل
وبين غلام امرأة فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام امرأة وقلت الشركاء فيه وشرطها اي شرط الاضافة
المعنوية تجريد المضاف اذا كان معرفة من التعريف فان كان ذا لام حذف لامه وان كان علما نكر بان يجعل
واحدا من جملة من سمي بذلك الاسم وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن اذ المراد بالتجريد
تجرده وخلوه عن التعريف عند الاضافة سواء كان نكرة في نفسه من غير تجريد او كان معرفة جردت عن التعريف
وانما يجب التجريد لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو
التعريف ولو اضيفت الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل فتضيع الاضافة من حيث لا يفيد تعريفا ولا تخصيصا
فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما في نحو النجم والثريا والصعق وابن عباس فلم لزم
تعريف المعرفة فما بالهم جوزوا هذا دون ذلك قيل لا نم ان في هذه الامثلة تعريف المعرفة بل فيها
زوال تعريف وهو التعريف الحاصل باللام او الاضافة وحصول تعريف اخر وهو التعريف بالعلمية فانها
حين صارت اعلاما لم يبق فيها الاشارة الى معلوميتها باللام او الاضافة فلا يلزم فيها تعريف
المعرف بل تبديل تعريف بتعريف وما اجازه الكوفيون من تركيب الثلاثة الاثواب وشبهه من العدد

المعرف باللام المضاف الى معدوده نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار ضعيف قياسا واستعمالا اما

قياسا فلما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل واما استعمالا فلما ثبت من الفصحاء من ترك اللام قال ذو الرمة ٢ وهل يرجع التسليم او يكشف العمى

ثلث الاثافي والديار البلاقع واما ما جاء به في الحديث من قوله بالالف الدينار فعلى البدل دون

الاضافة الاضافة اللفظية علامتها ان يكون المضاف صفة احترازا عما اذا كان غير صفة نحو غلام زيد مضافة

الى معمولها احترازا عما اذا كانت مضافة الى غير معمولها نحو مصارع البلد وكريم العصر مثل ضارب

زيد من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وحسن الوجه من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها ولا

ولا تفيد الاضافة اللفظية فايدة الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا لكونها في تقدير الانفصال في اللفظ

لا في المعنى بان تسقط بعض المعاني عن ملاحظة العقل بان ما يسقط من اللفظ بل المعنى على ما كان عليه قبل

الاضافة والتخفيف اللفظي اما في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب زيد او حكما مثل

حواج بيت الله وبحذف نوني التثنية والجمع مثل ضاربا زيد وضاربو زيد واما في لفظ المضاف اليه فقط بحذف

الضمير واستتاره في الصفة كالقائم الغلام فان اصله القائم غلامه حذف الضمير من غلامه واستتر في القائم

واما في المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام

اصله قائم غلامه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة

ومن ثم اي ومن جهة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفا كل من التعريف والتخصيص جاز تركيب

مررت برجل حسن الوجه باضافة صفة الى معمولها وجعلها صفة لنكرة من جهة انها لم تفد تعريفا

فان هذا التركيب وامتنع تركيب مررت بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز الاول للزوم كونه

قوله حواج بيت الله فانه لما كان غير منصرف لم يكن فيه تنوينا تسقط للاضافة الا انه في حكم المتنون حيث انه تابدله لو لم يمنعه منه مانع نعمة الله

المعرفة

١٥٢

صفة للنكرة والمجاز الثاني لكون المعرفة إذن صفة للمعرفة والمراد ان المشار إليه بثمّه وهو مجموع امور ثلثة

وجوب افادة التخصيص يستلزم جواز التركيب الاول وامتناع الثاني ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد

من تلك الامور دخل في ذلك الاستلزام بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد انه لا دخل في ذلك

الاستلزام لانتفاء التخصيص من جهة الخاتمة تخفيفا فان تركيب الضارب زيد والضاربون زيد

لحصول التخفيف بحذف النون فيهما وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان تنوين الضارب انما سقط

للالف واللام لا للاضافة ولا شك انه لا دخل في هذا التفريع لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص بل يكفي

فيه وجود التخفيف فقط وعلى هذا كان الانسب تقديم هذا الفرع لكنه اخر لكثرة لواحقه خلافا للفراء

فانه يجوز تركيب الضارب زيد اما لانه توهم ان دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة تحصل التخفيف

بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واجاب المص عنه في شرحه بانه غير مستقيم لان القول بتأخير

اللام المتقدمة حسّا على الاضافة مجرد ادعاء مخالف للظاهر واما لما وقع في شعر الاعشى من قوله الواهب المائة

الهجان وعبدها فان قوله وعبدها بالجر معطوف على المائة فصار المعنى باعتبار العطف الواهب عبدها فهو

من باب الضارب زيد فكما لا يمتنع ذلك حيث اتى به بعض البلغاء لا يمتنع هذا فاجاب المص عنه بقوله

وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها يعني ان هذا القول ضعيف لا يقوى في الفصاحة بحيث يستدل به

لما عرفت من امتناع الضارب زيد لعدم الفائدة في الاضافة ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة على

اللهم الا ان يقال المراد بانه ضعيف في الاستدلال به اذ لا نص فيه على الجر فانه يحتمل النصب حملا على

المحل او على انه مفعول معه او لانه قد يحتمل في المعطوف ما لا يحتمل في المعطوف عليه كما في رب شاة

عطف على انه لا نص فيه

الاضافة للفظ التخفيف وانتفاء التعريف

وسخلتها حيث جاز مثل التركيب ولم يجوز رب سخلتها باد خال رب على سخلتها لان سخلتها معرفة ورب لا يعمل في المعرفة بدون العطف والبيت بتمامه شعر الواهب المائة الهجان وعبدها: عوذا تزجي خلفها

اطفالها: اي عدوحه الواهب المائة الهجان اي البيض من النوق يستوي فيه الجمع والواحد صفة للمائة او بدل عنها او من قبيل الثلثة الاثواب كما هو مذهب الكوفيين وعبدها اي اعبدها تشبيها له

بالعبد القيامة بحق خدمتها او عبدها حقيقة باضافته لادنى ملابسة عوذا بالذال المعجمة جمع عائذ اي حديثات النتاج حال من المائة تزجي بالزاء المعجمة والجيم على صيغة المعلوم المذكر اي يسوق

وفاعله ضمير العبد واطفالها منصوب على المفعولية او على صيغة المجهول المؤنث واطفالها مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله وحقيقة الامر لا ينكشف الا بعد معرفة حركة حرف الروي من القصيدة

واما لانه قاسه على الضارب الرجل والضاربك فاجاب المص عنه بقوله وانما جاز الضارب الرجل يعني كان القياس عدم جوازه لانتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام لكنه جاز حملا على الوجه المختار فيه

الحسن الوجه وهو الجر لوجوب الاضافة وفيه وجهان آخران رفعه على الفاعل ونصبه على التشبيه بالمفعول ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفتين باللام وهذا الاشتراك

مفقود بين الضارب وبين الحسن الوجه فقياسه عليه قياس مع الفارق والضاربك يعني انما جاز الضاربك مع ان القياس عدم جوازه كما عرفت وكذا شبهه وهو الضاربي والضاربه وغيرهما

فيمن قال اي في قول من قال يعني سيبويه واتباعه انه اي الضارب في الضاربك مضاف ومن قال انه غير مضاف والكاف منصوب المحل على المفعولية والنون محذوف لاتصال الضمير لا للاضافة

فائدة لا يجوز

وانما جاز الحسن الوجه لان اصله الحسن وجهه فحذف الضمير وجيء باللام فيفيد نوع خفة لان الضمير اسم واللام حرف ولا شك ان اللام حرف والحرف اخف من الاسم الضمير

فانه لا يحتاج في جوازه الى حمل حملًا اي لحمولية على ضاربك فاتحد فاعل المفعول له والفعل المعلل به
اعني جاز وبيانه انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين والمفعولين مجردة عن اللام بمفعولاتها وكانت مضمرات
متصلات التزموا الاضافة ولم ينظروا الى تحقيق تخفيف فقالوا ضاربك وان لم يحصل التخفيف بالا
ضافة بل بنفس اتصال الضمير به ثم لما لم يعتبروا التخفيف في ضاربك وجوزوه بدونه حملوا الضاربك عليه
لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل محذوف التنوين قبل الاضافة
لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد والدليل على ان سقوط التنوين
في ضاربك لاتصال الكاف لا للاضافة انها لو سقطت للاضافة لكان ينبغي ان يتصور ذلك اولًا
على وجه يكون الضمير منصوبا بالمفعولية ثم يضاف ويبقى ضاربك كما يتصور ضارب زيدا ثم يضاف و
يقال ضارب زيد ولن يتصور ضاربك فعلم انها سقطت لاتصال الكاف لا للاضافة ولقائل
ان يقول لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك ضارب اياك للفصل بالتنوين ثم لما اضيف حذف التنوين
فصار الضمير المنفصل متصلا فصار ضاربك وحصل التخفيف جدا ثم حمل الضاربك عليه لانهما من باب
واحد حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل في غير اعتبار حذف تنوينهما قبل الاضافة
لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد واعلم انا حملنا قوله وضعف
المائة الهجان وعبدها لو قوله والضاربك لو قيل والضاربك حملا على نظيرهما على الاجوبة عن
الاسئلة الثلاث الفراء على جواز الضارب زيد عن جانب المبرد على موافقة بعض الشارحين ولك ان تجعل
كل واحد منهما اشارة الى مسئلة على حدة لها مناسبة للحكم بامتناع الضارب زيد فمعنى قوله وضعف

الواهب المائة الهجان وعبدها انه ضعف عطف المجرور عن اللام على المحلى به المضاف اليه صفة معرفة باللام
لانه بتوسط العطف يصير مثل الضارب زيد كما عرفت وانما لم يحكم عليه بالامتناع بل بالضعف لانه
قد يتحمل فى المعطوف ما لا يتحمل فى المعطوف عليه وح يندفع ما فيه من توهم شائبة المصادرة على المطلوب
على التقدير الاول وارجاع كل من الصورتين الاخيرتين الى مسئلة ظاهرة ويتضمن الرد على الفراء فى
الاستدلال بهما ولا يضاف موصوف الى صفته مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب التوصيفى بحاله لان لكل
من هيئتى التركيب التوصيفى والاضافى معنى اخر لا يقوم احدهما مقام الاخر ولهذا المعنى بعينه لا يضاف صفة
الى موصوفها فلا يقال المسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد خلافا للكوفيين فان
مسجد الجامع عندهم بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد من غير فرق ويرد على القاعدة الاولى
وهو قوله ولا يضاف موصوف الى الصفة مثل مسجد الجامع وجانب الغربى وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء
فان فى كل واحد من هذه التراكيب اضيف موصوف الى الصفة فان الجامع صفة المسجد والغربى صفة الجانب والاولى
صفة الصلوة والحمقاء صفة البقلة وقد اضيف اليها موصوفاتها واجيب بان هذه التركيبات متاول فمسجد
الجامع متاول بمسجد الوقت الجامع وذلك يحتمل معنيين احدهما ان يكون الوقت مقدرا فى نظم الكلام
ويكون المسجد مضافا اليه والجامع صفة للوقت فيندفع الايراد من وجهين فان الجامع ليس مضافا اليه
ولا صفة للمضاف وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا والجامع قائما مقامه منطوقا عليه فيكون بمنزلة
الصفات الغالبة فيضاف المسجد اليه فيندفع الايراد بوجه واحد وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف وعلى
هذا القياس صلوة الاولى وبقلة الحمقاء متاول بصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء على

نسيا منسيا

الاتمالبع

قوله ولا يضاف موصوف الى الصفة لان الصفة
يجب متابعتها للموصوف فى الاعراب
فلو كان الصفة مضافة اليها لكانت
مجرورة فلم يجب متابعتها للموصوف فى الاعراب
منه

على الاحتمالين المذكورين لكن هذا التاويل لا يتمشى في جانب الغربي فانه لا شك ان المقصود وصف الجانب
بالغربية لا توصيف مكان هو جانبه بها اللهم الا ان يقال هناك مكانان جزء وكل فالمكان الذي اضيف
اليه الجانب هو جزء والاضافة بيانية والمكان الذي غير الجانب بالنسبة اليه هو الكل فيستقيم
المعنى ويرد على القاعدة الثانية وهو قوله ولا صفة الى موصوفها مثل جرد قطيفة واخلاق ثياب
فان اصلهما قطيفة جرد وثياب اخلاق فقدمت الصفة على الموصوف واضيف اليه واجيب عنه بانه
متاول بانهم حذفوا قطيفة من قولهم قطيفة جرد حتى صار كانه اسم غير صفة فلما قصدوا تخصيصه
لكونه صالحا لان يكون قطيفة وغيرها مثل خاتم في كونه صالحا لان يكون فضة وغيرها اضافوه
الى جنسه الذي يتخصص به كما اضافوا خاتما الى فضة فليس اضافته اليها من حيث انه صفة لها
بل من حيث انه جنس مبهم اضيف اليها التخصيص وعلى هذا القياس اخلاق ثياب ولا يضاف اسم مماثل اى مشابه
للمضاف اليه في العموم والخصوص الى ذلك المضاف اليه سواء كانا مترادفين كليث واسد في اسماء
الجثث وحبس ومنع في المعاني والاحداث او غير مترادفين بل متساويين في الصدق كالانسان
والناطق لعدم الفائدة في ذكر المضاف اليه فانك اذا قلت رايت ليث اسد لا يفيد الا ما
يفيده رايت ليثا بدون ذكر الاسد واضافة الليث اليه فيكون ذكر الاسد واضافة الليث اليه لغوا
لا فائدة فيه بخلاف اضافة العام الى الخاص في مثل كل الدراهم وعين الشيء فانه اى المضاف
فيما يخص اى يصير خاصا بسبب اضافته الى المضاف اليه ولا يبقى على عمومه سواء افادت الاضافة
التعريف او التخصيص واعية العين عن الشيء اذا كان اللام فيه للعهد ظاهر واما اذا كان

للجنس ففيهما خفاء ويرد على قولهم لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص قولهم سعيد
كرز ونحوه فان سعيدا وكرزا اسمان لمسمى واحد كليث واسد مع انه اضيف احدهما الى الاخر وا
اجيب بانه متاول بحمل احدهما على المدلول والاخر على اللفظ فكانك اذا قلت جاءني سعيد كرز قلت
جاءني مدلول هذا اللفظ ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح واللقب اوضح
من الاسم غالبا واذا اضيف الاسم الصحيح وهو في عرف النحاة ما ليس في اخره حرف علة او الملحق به ا
وهو ما في اخره واو او ياء قبلهما ساكن وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون لا
يثقل عليها الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون مثلهما بعد السكوت
في الوقوع بعد استراحة اللسان ولا يثقل عليه الحركة بعد السكوت يعني في الابتداء فكذا بعد السكون
الى ياء المتكلم كسر اخره للتناسب مثل ثوبي وداري في الصحيح وظبيي ودلوي في الملحق به والياء مفتوحة او
ساكنة وقد اختلف في ان ايهما الاصل والصحيح انه الفتح اذ الاصل في كلمة التي على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم
الابتداء بالساكن حقيقة او حكما والاصل فيما يبنى على الحركة الفتح والسكون انما هو عارض للتخفيف
فان كان اخره اي اخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم الفا تثبت اي الالف على اللغة الفصيحة لعدم
موجب الانقلاب نحو عصاي ورحاي وهذيل وهي قبيلة من العرب تقلبها اي الالف حال كونها
لتكون بمنزلة الكسرة اللازمة قبل الياء لغير التثنية الياء لمشاكلة ياء المتكلم وتدغم في الياء مثل عصي ورحي ولا يقلب الف التثنية كذلك
مائلا لالتباس المرفوع بغيره بسبب القلب وان كان اخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء ادغمت في ياء
المتكلم لاجتماع اليائين فيما هو كالكلمة الواحدة مثل مسلمي اذا اضيف الى ياء المتكلم واسقط النون

للاضافة

للاضافة وادغم اليا في اليا فصار مسلمي وان كان آخره واوًا قلبت الواو يا لاجتماع الواو والياء و
الاولى ساكنة مثل مسلمون اذا اضيف الى يا المتكلم قلبت واوه يا وادغمت اليا في اليا وكسر ما قبلها
لانها لما انقلبت يا ساكنة يوجب بقاء الضمة قبلها تغيرها في حركة المناسبة لها فقيل مسلمي وان كان
قبل اليا والواو فتحة بقي ما قبلها مفتوحة كقولك في مسلمين مسلمي وفي مصطفون مصطفي لخفة الفتحة
وفتحت اليا اى يا المتكلم في الصور الثلث لالتقاء الساكنين اى للزوم التقاء الساكنين لو لم
يتحرك واختير الفتحة لخفتها واما الاسماء الستة التي مر البحث عنها مضافة الى غير يا المتكلم فاخي وابي
اى فالحال في اخ واب منها اذا اضيفا الى يا المتكلم ان يقال اخي وابي مثل يدي ودمي بلا رد
المحذوف وجعله نسيا منسيا واجاز المبرد فيهما اخي وابي برد لام الفعل فيهما وهي الواو وجعلها
يا وادغام اليا في اليا وتمسك في ذلك بقول الشاعر قدر احلك ذا المجاز وقد ارى وابي
مالك ذو المجاز بدار وحمل الاخ على الاب لتقاربهما لفظا او معنى واجاب عنه المص في شرحه بان
ذلك خلاف القياس واستعمال الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون المقسم به اى ابي جمع اب فاصله ابين
سقطت النون في الاضافة فاجتمعت يا ان فادغمت الاولى في الثانية فصار ابي وقد جاء جمعه هكذا
في قول الشاعر فلما تبين اصواتنا بكين وفدينا بالابينا اى لما سمعن وعلمن اصواتنا وقلن
لنا ابا نافدا كم وتقول اى امراة قائلة لامتناع اضافة الحم الى المذكر حمي وهي بلا رد المحذوف
عند الاضافة الى يا المتكلم وانما فصلهما عن اخي وابي لانه لم ينقل عن المبرد فيهما في المشهور ما خالف
الجمهور وان نقل عنه بعضهم ذلك الخلاف في الاسماء الاربعة ويقال في فم حال الاضافة الى يا المتكلم

فی بالسرو والقلب لا ادغام فی الاکثر ای فی اکثر موارد استعماله انه وفی فی بعضها ابقاء الیلم المعوض

عن الواو عند قطعه عن الاضافة واذا قطعت هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة قیل اخ واب وحم ومن

وفم بالحرکات الثلاث ولکن فتح الفاء افصح منهما ای من الضم والکسر وجاء حم مثل ید فیقال هذا

حمو حمک ورایت حما او حمک ومررت بحم او حمک ومثل خبء بالهمزة فیقال هذا حم وحماءک ورایت

حماء وحمئک ومررت بحماء وحمئک ومثل دلو فیقال هذا حمو وحموک ورایت حموا وحموک

ومررت بحمو وحموک ومثل عصا بالالف فیقال هذا حما وحماک ومررت بحما وحماک مطلقا ای

جوازه مثل هذه الاسماء الاربعة مطلقا غیر مقید بحال الافراد والاضافة بل یجی هذه الوجوه فیه

فی کل حم حالتی الافراد والاضافة وجاء هن مثل ید مطلقا ای فی الافراد والاضافة یقال هذا هن

ورایت هنا ومررت بهن وهذا هنک ورایت هنک ومررت بهنک وذو لا یضاف الی مضمر لانه

وضع وصلة الی الوصف باسماء الاجناس والمضمر لیس باسم جنس وقد اضیف الیه علی سبیل الشذوذ کقول

الشاعر انما یعرف ذا الفضل من الناس ذووه ولو قیل لا یضاف الی غیر اسم الجنس لکان اشمل وکانه خص

المضمر بالذکر لانه کان لبعض تلک الاسماء حکم خاص عند اضافته الی یاء المتکلم فنفی اضافته الی

المضمر مطلقا نفیا لاختصاصه بحکم خاص باعتبار اضافته الیه ولا یقطع ای ذو عن الاضافة لان

جعله وصلة الی اسماء الجنس لیس الا باضافته الیها التوابع وهی جمع تابع منقولة عن الوصفیة الی

الاسمیة والفاعل الاسمی یجمع علی فواعل کالکاهل علی الکواهل والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات

والمجرورات التی من الاقسام الاسم فلا ینتقض حدها بخروج نحو ان ان وضرب ضرب لعدم کونها

من افراد

وحمک

التوابع

من افراد الحدود كل ثان اى متاخر متى لوحظ مع سابقه كان فى الرتبة الثانية منه فدخل فيه التوابع

الثانى والثالث فصاعدا متلبس باعراب سابقه اى بجنس اعراب سابقه بحيث يكون اعرابه من

جنس اعراب سابقه ناش كلاهما من جهة واحدة شخصية مثل جاءنى زيد العالم فان العالم اذا لوحظ

مع زيد كان فى الرتبة الثانية منه واعرابه من جنس اعرابه وهو الرفع والرفع فى كل منهما ناش من جهة

واحدة شخصية هى فاعلية زيد العالم لان المجئ المنسوب الى زيد فى قصد المتكلم منسوب اليه مع تا

بعه لا اليه مطلقا فقوله ثان يشمل التوابع وخبر المبتدا وخبر كان وان واخواتها وثانى مفعولى

ظننت واعطيت وقوله باعراب سابقه يخرج الكل الاخير المبتدا وثانى مفعولى ظننت واعطيت

وقوله من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء لان العامل فى المبتدا والخبر وان كان هو الابتداء اعنى

التجريد عن العوامل اللفظية للاسناد لكن هذا المعنى من حيث انه يقتضى مسندا اليه صار عاملا فى المبتدا

ومن حيث انه يقتضى مسندا صار عاملا فى الخبر فليس ارتفاعهما من جهة واحدة وكذا ظننت من حيث انه

يقتضى شيئا مظنونا فيه ومظنونا عمل فى مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة وكذلك اعطيت من

حيث انه يقتضى آخذا ومأخوذا عمل فى مفعوليه وليس انتصابهما من جهة واحدة واعلم ان الاعراب

المعتبر فى هذا التعريف بالنسبة الى اللاحق والسابق اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا او محليا

حقيقة او حكما فلا يرد نحو جاءنى هؤلاء الرجال ويا زيد العاقل ولا رجل ظريفا ثم ان لفظة كل

هاهنا ليست فى محلها لان التعريف انما يكون للجنس وبالجنس لا للافراد وبالافراد فالحدود بالحقيقة

التابع والحد مدخول كل وهو ثان باعراب سابقه من جهة واحدة لكنه لما دخل كل عليه افاد صدق

من قبح

المحدود على كل افراد الحد فيكون مانعا والظاهر انحصار الحدود فيها لعدم ذكر غيرها فيكون جامعا فيحصل
حد جامع ومانع فيكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه النعت تابع جنس شامل للتوابع كلها وقوله يدل على
معنى في متبوعه اي يدل بهيئته التركيبية مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه مطلقا اي دلالة مطلقة غير
مقيدة بخصوصية مادة من المواد احتراز عن سائر التوابع ولا يرد عليه البدل في مثل قولك اعجبني زيد علمه
والمعطوف في مثل قولك اعجبني زيد وعلمه ولا التاكيد في مثل قولك جاءني القوم كلهم لدلالة كلهم
على معنى الشمول في القوم فان دلالة التوابع في هذه الامثلة على حصول معنى في المتبوع انما هي لخصوص
موادها فلو جردت عن هذه المواد كما يقال اعجبني زيد غلامه او اعجبني زيد وغلامه او جاءني زيد نفسه
لا يوجد لها دلالة على معنى في متبوعها بخلاف الصفة فان الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف
تدل على حصول معنى في متبوعها في اي مادة كانت وفائدته اي فائدة النعت غالبا تخصيص في النكرة
كرجل عالم او توضيح في المعرفة كزيد الظريف وقد يكون لمجرد الثناء من غير قصد تخصيص وتوضيح نحو بسم
الله الرحمن الرحيم او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او لمجرد التوكيد مثل نفخة واحدة اذ ا
لوحدة تفهم من التاء في نفخة فاكدت بالواحدة ولما كان غالبا مواد الصفة المشتقات توهم كثير من
النحويين ان الاشتقاق شرط في النعت حتى تأولوا غير المشتق الى المشتق ولم يكن هذا مرضيا للمص
رده بقوله ولا فصل اي لا فرق بين ان يكون النعت مشتقا او غيره في صحة وقوعه نعتا اذا كان
وضعه اي وضع غير المشتق لغرض المعنى اي لغرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع عموما
اي في جميع الاستعمالات مثل تميمي وذي مال فان التميمي يدل دائما على ان لذات ما نسبة الى قبيلة

نعت

تيم وذي

ومبهم ودني مال يدل على ان ذاتا ما صاحب مال او خصوصا اى في بعض الاستعمالات بان يدل
في بعض المواضع على حصول معنى لذات ما وح يجوز ان يقع نعتا وفي بعضها لا يدل على ذلك وح
لا يصح جعله نعتا مثل مررت برجل اى رجل اى كامل في الرجولية فاى رجل باعتبار دلالته في مثل
هذا التركيب على كمال الرجولية يصح ان يقع نعتا وفي مثل اى رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا
يصح ان يقع نعتا ومثل مررت بهذا الرجل فان هذا يدل على ذات مبهمة والرجل على ذات معينه
وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل في الذات المبهمة فلهذا صح ان يقع الرجل صفة لهذا
وفي المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وذهب بعضهم الى ان الرجل بدل
عن اسم الاشارة وبعضهم على انه عطف بيان ومثل مررت بزيد هذا اى بزيد المشار اليه
بانه هذا في هذا الموضوع يدل على معنى حاصل في ذات زيد فيقع صفة له وفي المواضع الاخر التي
لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة ويوصف النكرة لا المعرفة بالجملة الخبرية اى التي هي في حكم
النكرة لان الدلالة على معنى في متبوعه كما يوجد في المفرد كذلك يوجد في الجملة الخبرية وانما قيدنا
الجملة بالخبرية لان الانشائية لا يقع صفة الا بتأويل بعيد كما اذا قلت جاءني رجل اضربه
اى مقول في حقه اضربه اى مستحق لان يؤمر بضربه ويلزم فيها الضمير الراجع الى تلك النكرة للربط
نحو جاءني رجل ابوه قائم واذا لم يكن فيها الضمير الرابط يكون اجنبية بالنسبة الى الموصوف فلا
يصح ان يقع صفة له مثل جاءني رجل زيد عالم ويوصف بحال الموصوف اى بحال قائمة به نحو مررت
برجل حسن اذ الحسن حال الرجل وصفته وبحال متعلقه اى متعلق الموصوف يعني بصفة اعتبارية …

هذا في هذا الموضع

يحصل له بسبب متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه وان كان اعتباريا

فالاول اى النعت الذى هو بحال الموصوف يتبعه اى الموصوف فى عشرة امور يوجد منها فى كل

تركيب اربعة فى الاعراب رفعا ونصبا وجرا والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع و

والتذكير والتانيث الا اذا كان النعت صفة يستوى فيها المذكر والمونث كفعول بمعنى فاعل

نحو جائى رجل صبور وامراة صبور وفعيل بمعنى مفعول كرجل جريح وامراة جريح او كان صفة

مونثة يجرى على المذكر كعلامة والثانى اى النعت بحال متعلق الموصوف يتبعه فى الخمسة

الاول وهى الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير ويوجد منها فى كل تركيب ثنان وفى الباقى

من تلك الامور العشرة وهو ايضا خمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كالفعل اى يشبهه

به يعنى ينظر الى فاعله فان كان مفردا او مثنى او مجموعا افرد كما يفرد الفعل وان كان مذكرا او

مونثا حقيقيا بلا فصل طابقه وجوبا كما يطابق الفعل فاعله فى التذكير والتانيث وان كان فاعله

مونثا غير حقيقى او حقيقيا مفصولا يذكر ويونث جوازا تقول مررت برجل قاعد غلامه مثل يقعد

غلامه وبرجلين قاعد غلاماهما مثل يقعد غلاماهما وبرجال قاعد غلمانهم مثل يقعد غلمانهم ومررت بامراة قائم ابوها مثل يقوم ابوها وبرجل قائمة جاريته وبرجل معمورا ومعمورة داره

مثل يعمر وتعمر داره وقائم وقائمة فى الدار جاريته مثل يقوم وتقوم فى الدار جاريته فان قلت

نظرت حق النظر وجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضا فى الخمسة البواقى كالفعل لان

فاعله كالضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا استند الى الضمير يلحقه الالف فى التثنية

والواو

١

والواو في الجمع المذكر العاقل والنون في الجمع المؤنث ويؤنث في الواحد المؤنث ولذلك قلت برجل ضارب — مررت ح
وبرجلين ضاربين وبامرأة ضاربة وبامرأتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل يضرب — وبرجال ضاربين ح
او بقيد يا شغل موصوف
ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن فلم خصصت الثاني بهذا الحكم قلنا المقصد الاصلي في
هذا المقام بيان نسبة الوصفين الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف الاول تبعه
في الامور العشرة وكان لا يخرجه مشابهته للفعل في الخمسة البواقي عن هذه التبعية كما عرفت اكتفى فيه
بالحكم عليه بالتبعية بخلاف الوصف الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية في الخمسة الاول لم يكتف
فيه بالحكم بعدم التبعية فانه غير مضبوط بل بين ضابطة عدم تبعيته له بكونه كالفعل بالنسبة
الى الظاهر بعده لتبين حاله عند عدم التبعية ومن ثم اي من اجل كون الوصف الثاني في الخمسة البواقي
كالفعل حسن قام رجل قاعد غلمانه كما حسن يقعد غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه لان الفاعل مؤنث غير
ولو لم يكن كالفعل وكان تابعا للموصوف لوجب قاعد غلمانه وامتنع قاعدة غلمانه
حقيقي كما حسن تقعد غلمانه وضعف قام رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه والحاق
علامتي المثنى والمجموع في الفعل المسند الى ظاهرهما ضعيف ويجوز من غير حسن ولا ضعف قعود غلمانه
اي ظاهر المثنى والمجموع
وان كان قعود جمعا ايضا كقاعدون لانك اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل
ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن قعود غلمانه بمنزلة يقعدون غلمانه الذي اجتمع فيه فاعلان في
اللفظ الا ان يخرج الواو من الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا من المضمر او يجعل الفعل خبرا
كما قيل في قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا ان الذين بدل من الضمير في اسروا
مقدما على المبتدأ والمضمر لا يوصف لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها فلا حاجة
لهما الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغائب وعلى الوصف الموضح الوصف المادح والذام وغيرهما طردا للباب

لانهما في غاية التوضيح وانه ليس دونهما في توضيحهما

الموضح كذم

ولا يوصف به لانه ليس في المضمر معنى الوصفية وهو الدلالة على قيام معنى بالذات لانه يدل على الذات لا على قيام معنى بها وكانه لم يقع في بعض النسخ قوله ولا يوصف به ولهذا اعترض الشارح الرضي

وقال لم يذكر المص انه لا يوصف بالمضمر لانه يتبين ذلك بقوله والموصوف اخص او مساو اي الموصوف

المعرفة اشد اختصاصا بالتعريف والمعلومية من الصفة يعني اعرف منها لانه المقصود الاصلي فيجب

ان يكون اكمل من الصفة في التعريف او مساويا لها لانه لو لم يكن اكمل منها فلا اقل من ان لا يكون

ادون منها والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة

ثم المعرف باللام والموصولات فبينهما مساواة ومن ثم اي ومن اجل ان الموصوف اخص او مساو

لم يوصف ذو اللام الا بمثله اي بذي اللام الاخر او الموصول فانه ايضا مماثل لذي اللام لما

عرفت بينهما من المساواة في التعريف نحو جاءني الرجل الفاضل والرجل الذي كان عندك امس

او بالمضاف الى مثله اي مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو جاءني الرجل صاحب الفرس او بواسطة

نحو جاءني الرجل صاحب لجام الفرس لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه او انقص منه

على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره بخلاف سائر المعارف فانها اخص من ذي اللام فلو

وقع اخص نعتا للعلم لاخص فهو محمول على البدل عند صاحب هذا المذهب وانما التزم وصف

باب هذا اي باب اسم الاشارة بذي اللام مثل مررت بهذا الرجل مع ان القياس يقتضي جواز و

صفه بذي اللام والموصول والمضاف الى احدهما للابهام الواقع في هذا الباب بحسب الوضع

المقتضي لبيان الجنس فاذا اريد رفعه لا يتصور بمثله لابهامه ولا يليق بالمضاف لمكتسب التعريف

من المضاف

من المضاف اليه لانه كالاستغناء من المستغيث والسؤال من المحتاج المفتقر فتعين ذو اللام لتعينه في نفسه

وحمل الموصول عليه لانه مع صلته مثل ذي اللام مثل مررت بهذا الذي اكرمني اي الكريم ومن ثم

اي من اجل ان التزام وصف باب هذا بذي اللام لرفع الابهام المقتضي لبيان الجنس ضعف مررت

بهذا الابيض لانه لا تبين به جنس المبهم لان الابيض عام لا يختص بجنس دون جنس وحسن مررت

هذا باب العطف بالحروف

بهذا العالم لانه تبين به ان المشار اليه انسان بل رجل العطف يعني المعطوف بالحروف تابع

مقصود اي قصد نسبته الى شيء او نسبة شيء اليه بالنسبة اي بنسبة شيء الواقعة في الكلام فقوله بالنسبة

متعلق بالقصد المفهوم من المقصود مع متبوعه اي كما هو يكون مقصودا بتلك النسبة يكون متبوعه

ايضا مقصودا بها نحو جاءني زيد وعمرو فعمرو تابع لانه معطوف على زيد قصد نسبة المجيء اليه بنسبة

المجيء الواقعة في الاحكام وكما ان نسبة المجيء اليه مقصودة كذلك نسبته الى زيد الذي هو متبوعه

ايضا مقصودة فقوله مقصودة بالنسبة احتراز عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة بل المقصود

متبوعها هنا وقوله مع متبوعه احتراز عن البدل لانه المقصود دون متبوعه قيل يخرج بقوله مع متبوعه

المعطوف بلا وبل ولكن وام واما واو لان المقصود بالنسبة منها احد الامرين من التابع و

المتبوع لا كلاهما واجيب بان المراد بكون المتبوع مقصودا بالنسبة ان لا يذكر لتوطئة ذكر التابع

ويكون التابع مقصودا بالنسبة ان لا يكون كالفرع على المتبوع من غير استقلال به ولا شك ان

المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف الستة مقصودان بالنسبة معا بهذا المعنى ولما علم الحد

بما ذكره جمعا ومنعا اورد فذلكة لزيادة التوضيح بقوله يتوسط بينه اي بين ذلك التابع وبين

في الكلام

متبوعه احد الحروف العشرة ستاتي تفصيلها في قسم الحروف ان شاء الله تعالى مثل قام زيد وعمرو ولم يكتف

بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الحروف قد يتوسط بين الصفات مثل

جاءني زيد العالم والشاعر والدبير فالصفة الداخل عليها حرف العطف كالشاعر والدبير لها جهتان

احديهما كونها صفة لزيد تابعة له بتبعية المعطوف عليه واخريهما كونها معطوفا على الصفة

المتقدمة تابعا لها ويصدق على هذه الصفة من جهتها الاولى انها تابعة لانها صفة

لزيد يتوسط بينها وبين زيد حرف العطف لان توسط حرف العطف بين شيئين لا يلزم ان يكون لعطف

الثاني على الاول فلو لم يكن قوله مقصود بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه الصفة من جهتها الاولى

في حد المعطوف وهي من هذه الجهة ليست معطوفا فلم يتوسط ما نعا وقيل قد جوز الزمخشري وقوع الواو

بين الموصوف والصفة لتاكيد اللصوق في مواضع عديدة من الكشاف وحكم المصنف في شرح المفصل في باب

الاستثناء ان قوله تعالى ولها منذرون في قوله وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون صفة لقرية

فلو اكتفى بقوله تابع يتوسط لدخل فيه مثل هذه الصفة ونقل عن المصنف انه قال في امالي الكافية

ان العاقل مثل جاءني زيد والعاقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد حروف العشرة وليس بعطف

على التحقيق وانما هو باق على ما كان عليه في الوصفية وانما حسن دخول العاطف لنوع من الشبه با

لمعطوف لما بينهما من التغاير فلو حد العطف كذلك لدخل فيه بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف

وقال بعضهم فيه نظر لان الحروف المتوسطة بينهما عاطفة لدلالتها فيها على ما تدل في غيرها

من الجمع والترتيب وغير ذلك ففي جعلها غير عاطفة في الصفات وعاطفة في غيرها ارتكاب مرتعد بعيد

من غير ضرورة داعية اليه واذا عطف على المضمر المرفوع لا المنصوب والمجرور المتصل بارزا كان
او مستترا الا المنفصل اكد بمنفصل اولا ثم عطف عليه وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل
به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف على المضمر
عليه بلا تاكيد كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة فاكد اولا بمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك كان م
المتصل وان كان كالجزء ومنفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل به بتاكيده فيحصل له نوع
استقلال ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم
ان يكون هذا المعطوف ايضا تاكيدا وهو باطل فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضرب الا انت وزيد
لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء معنى فلا حاجة
فيهما الى التاكيد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد وزيد ضرب هو وغلامه الا ان يقع فصل بين المضمر المرفوع
المتصل وبين ما عطف عليه فيجوز تركه اي ترك التاكيد لانه قد طال الكلام بوجود الفصل فحسن الاكتفاء
بترك التاكيد سواء كان الفصل قبل حرف العطف مثل ضربت اليوم وزيد او بعده كقوله تعالى ما اشركنا
ولا اباؤنا فان المعطوف هو اباؤنا ولا زائدة بعد حرف العطف لتاكيد النفي وانما قال يجوز تركه فانه
قد يؤكد بالمنفصل مع الفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وقد لا يؤكد والامران
متساويان هذا واعلم ان مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون العطف بلا
تاكيد ولا فصل لكن على قبح والكوفيين يجوزونه بلا قبح واذا عطف على المضمر المجرور اعيد الخافض اعيد نخه م
حرفا كان او اسما لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل ان

يكون ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل عن جاره فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف
على بعض حروف الكلمة وليس للمجرور ضمير منفصل كما يجيء في المضمرات حتى يؤكد به اولا ثم يعطف عليه
كما عمل في المرفوع المتصل وفي استحسان المرفوع له مدخل ولا يكتفى بالفصل لان الفصل لا يتأتى له
الا في جواز ترك التاكيد بالمنفصل للاختصار وبحيث لا يمكن التاكيد بالمنفصل لعدمه لا يتصور له اثر
فكيف يكتفى به فلم يبق الا اعادة العامل الاول نحو مررت بك وبزيد والمال بيني وبين زيد وا
لمعطوف هو المجرور والعامل مكرر وجر بالاول والثاني كالعدم معنى بدليل قولهم بيني وبينك
اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد وقيل جر بالثاني كما في الحرف الزايد في كفى بالله وهذا الذي ذكرنا
اعني لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرار
واجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة مستدلين بالاشعار فان قيل كيف جاز تاكيد المرفوع
المتصل في نحو جاؤني كلهم والابدال منه نحو اعجبني جمالك من غير شرط تقدم التاكيد بالمنفصل القوم
جاز ايضا تاكيد الضمير المجرور في نحو مررت بك نفسك والابدال منه نحو اعجبت بك جمالك من غير
اعادة الجار ولم يجز العطف في الاول الا بعد التاكيد بالمنفصل وفي الثاني الا مع اعادة الجار
قلنا التاكيد عين المؤكد والبدل في الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط قليل
نادر فهما ليسا باجنبيين لمتبوعهما ولا منفصلين عنه لعدم تخلل فاصل بينهما وبين متبوعهما
فلا حاجة في ربطهما الى متبوعهما الى تحصيل مناسبة زايدة بينهما بخلاف العطف فان المعطوف
يغاير المعطوف عليه ويتخلل بينهما العاطف فلا بد فيه من تحصيل مناسبة بينهما بتاكيد

بين المعطوف والمعطوف
المنفصل بالكسل

المتصل بالمنفصل في المرفوع وباعادة الجار في المجرور ليخرج المتصل المرفوع عن صرافة الاتصال وبناء المعطوف عليه بتاكيده بالمنفصل يتقوى مناسبة المجرور بانضمام الجار اليه كما في المعطوف عليه وا المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز له ويمتنع عن الاحوال التي العارضة له نظرا الى ما قبله بشرط ان لا يكون ما يقتضيهما منتفيا في المعطوف وانما قلنا في الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله احترازا عن الاحوال العارضة له من حيث نفسه كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير والافراد والتثنية و الجمع فان المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف عليه وانما قلنا بشرط ان لا يكون ما يقتضيهما منتفيا في المعطوف احتراز عن مثل قولنا يا رجل والحارث فان الحارث معطوف على الرجل وليس هو في حكمه من حيث تجرده عن اللام فان ما يقتضي تجرده عن اللام وهو اجتماع اللام وحرف النداء وهو مفقود في المعطوف واما نحو رب شاة وسخلتها فبتقدير التنكير لقصد عدم التعيين اي رب شاة وسخلة لها وحمل على كان الضمير كرب رجلا على الشذوذ اي رب شاة وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في الاحوال العارضة له بالنظر الى نفسه وغيرهما ان كان المعطوف مثل المعطوف عليه فلهذا وجب بناء المعطوف في يا زيد وعمرو لانه ضم زيد بالنظر الى حرف النداء والى كونه مفردا معرفة في نفسه وعمرو مثل زيد في كونه مفردا معرفة وامتنع بناؤه في يا زيد وعبد الله فان عبد الله ليس مثل زيد فان زيدا مفرد معرفة وعبد الله مضاف ومن ثم اي ومن اجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع لم يجز تركيب ما زيد بقائم ولا ذاهب عمرو الا الرفع في ذاهب لو نصب او خفض لكان معطوفا على قائم فيكون خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العائد الى اسم ما فتعين الرفع على ان يكون خبرا

وتقوى م وقوى م

اي والمعطوف حكم معطوف عليه لكون المعطوف شريكا للمعطوف عليه فان المعطوف على الفاعل فاعل وعلى المبتدا مبتدا وعلى الصفة صفة نحو ذلك

وسخلتها شاة م

الحكم م او قائما م

او قائما

مقدماً المبتدأ هو عمرو ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة ولا مانع منه ولما كان لقايل ان يقول
هذه القاعدة منتقضة بقولهم الذي يطير فيغضب زيد الذباب فان يطير صلته ضمير يعود الى الموصول
ويغضب المعطوف عليه ليس فيه ذلك العمومي فاجاب عنه بقوله واما جاز الذي يطير فيغضب زيد
الذباب لانها اي الفاء في هذا التركيب فاء السببية اي فلها انسبة الى السببية بان يكون معناها
السببية لا العطف فلا يرد نقضاً على تلك القاعدة او يكون معناها السببية مع العطف لكنها
تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفي بالربط في الاولى والمعنى الذي اذا يطير فيغضب زيد الذباب او بفهم
مناسبته الاولى للثانية فالمعنى الذي يطير فيغضب زيد بسببه الذباب ويمكن ان يقدر
فيه ضمير اي الذي يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب واذا عطف اي اذا وقع العطف بناء على
وجود عاملين بان عطف اسمان على معمولهما بعاطف واحد وقال بعض شارحي اللباب لا اظهر
عندي ان العطف ههنا محمول على معناه اللغوي اي امالة الاسمين نحو العاملين بان يجعلا معمولين لهما
واكثر الشارحين على ان المعنى على معمولي عاملين واما قال على معمولي عاملين لا على معمولي عامل
واحد فانه جائز اتفاقاً نحو ضرب زيد عمراً وعمرو خالداً ولا على الكثير من اثنين فانه لا خلاف
في امتناعه مختلفين اي غير متحدين بان لا يكون الثاني عين الاول وذلك لدفع وهم من يتوهم
ان مثل ضرب ضرب زيد عمراً وبكر خالداً لمن هذا الباب مع انه ليس منه لعدم تعدد العامل فيه اذ
العامل هو الاول والثاني تاكيد له وذلك العطف كما وقع في قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء
شحمة وفي قول الشاعر اكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا فهذا وان كان يجب القطع

جائز لكنه لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة لأن الحرف الواحد لم يقو ان يقوم مقام عاملين مختلفين خلافا
للفراء فانه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة ولا يأول الامثلة الواردة عليها ولا يقتصر
على صورة السماع بل يعممها وغيرها وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جائز في جميع المواد عند الجمهور
الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدا وفي الحجرة عمروا يعني الا في صورة تقديم المجرور
وتأخير المرفوع او المنصوب لمجيئه في كلامهم واقتصر الجواز على صورة السماع لأن ما خالف القياس يقتصر على
مورد السماع خلافا لسيبويه فانه لا يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة في هذه الصورة ايضا بل يحملها على
حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه نحو يريدون عرض الحياة الدنيا والله يريد الآخرة بجر
الآخرة كما جاء في بعض القراءات اي عرض الآخرة التأكيد تابع يقرر امر المتبوع اي حاله وشأنه عند
السامع يعني يجعل حاله ثابتا مقررا عنده في النسبة اي كونه منسوبا او منسوبا اليه فيثبت عنده و
تحقق ان المنسوب والمنسوب اليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غير وذلك اما لدفع ضرر الغفلة عن السامع
او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ نحو ضرب زيد زيدا وضرب ضرب زيد
او لدفع ظن السامع به تجوزا اما في المنسوب نحو قولك زيد قتيل قتيل دفعا لتوهم السامع ان يريد بالقتل
الضرب الشديد فيجب تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في ارادة المعنى الحقيقي او في المنسوب اليه فانه ربما
ينسب الفعل الى الشيء والمراد نسبته الى بعض متعلقاته كما في قطع الامير اللص اي قطع غلامه فيجب
تكرير المنسوب اليه لفظا نحو ضرب زيد زيد اي ضرب هو لا من يقوم مقامه او تكريره معنى نحو ضرب زيد
نفسه او عينه او في الشمول اي التأكيد ما يقرر امر المتبوع في النسبة بالتفصيل الذي ذكرناه او في شمول

المتبوع افراده دفعا لظن السامع تجوّز الآتي في نفس المنسوب اليه بل في شموله الافراده فانه كثيرا ما
ينسب الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها فيندفع هذا التوهم بذكر كله
واجمع واخواته وكلاهما وثلثهم واربعتهم ونحوها فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التأكيد واذا عرفت
هذا فنقول اخرج المص الصفة والعطف والبدل عن حد التأكيد بقوله يقرر اي المتبوع اما البدل
والعطف فظاهر خروجهما واما الصفة فلانه وضعها للدلالة على معنى في متبوعها وافادتها توضيح
متبوعها في بعض المواضع ليست بالوضع واما عطف البيان فهو لتوضيح متبوعه فهو يقرر اي متبوعه ويحققه
لكن لا في النسبة والشمول هذا حاصل ما ذكره المص في شرحه وهو اي التأكيد لفظي منسوب الى اللفظ
لحصوله من تكرير اللفظ ومعنوي منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى فاللفظي منه تكرير
اللفظ الاول اي تكرير اللفظ الاول ومعناه حقيقة نحو جاءني زيد زيد او حكما نحو ضربت انت
وضربت انا فان ذلك في حكم تكرير اللفظ وان كان مخالفا للاول لفظا او الضرورة داعية الى المخا
لفة لانه لا يجوز تكريره متصلا ويجري اي التكرير مطلقا لا التكرير الذي هو التأكيد الاصطلاحي
في الالفاظ كلها اسماء وافعالا او حروفا وجملا ومركبات تقييدية او غير ذلك ولا يبعد
ارجاع الضمير الى التأكيد اللفظي الاصطلاحي وتخصيص الالفاظ بالاسماء ويكون المقصود من هذا التعميم
عدم اختصاصه بالفاظ محصورة كالتأكيد المعنوي والتأكيد المعنوي يختص بالفاظ محصورة اي معدودة
محدودة وهي نفسه وعينه وكلاهما وكله واجمع واكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد
المعجمة قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلث في حال الافراد مثل حسن بسن وقيل اكتع مشتق من حول كتع

اي قام وابصم

اي تام وابصع بالمهملة من بصع العرق اي سال وبالمعجمة من بضع اي روى واتبع من التبع وهو طول العنق
مع شق مغرزه ويمكن استنباط مناسبات خفية بين هذه المعاني ومعناه التاكيدي بالتامل الصادق
الاولان اي النفس والعين يعمان اي يقعان على الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث باختلاف صيغتهما
افرادا وتثنية وجمعا واختلاف ضميرهما العايد الى المتبوع المؤكد تقول نفسه في المذكر الواحد ونفسها في المؤنث
الواحدة انفسهما بايراد صيغة الجمع في تثنية المذكر والمؤنث وعن بعض العرب نفساهما عيناهما انفسهم في جمع
المذكر العاقل وانفسهن في جمع المؤنث وغير العاقل من المذكر والثاني لما سمي النفس والعين اولين تغليبا
كالقمرين سمي الثالث ثانيا للمثنى كلاهما للمذكر وكلتاهما للمؤنث والباقي بعد الثلاثة المذكورة لغير فهو سم
المثنى مفردا كان او جمعا باختلاف الضمير العايد الى المتبوع المؤكد في كله نحو قرات الكتاب كله وكلها
نحو قرات الصحيفة كلها وكلهم نحو اشتريت العبيد كلهم وكلهن نحو طلقت النساء كلهن وباختلاف البنية في
كلمات البواقي وهي اجمع واكتع وابتع وابصع بالمهملة والمعجمة تقول اجمع في المذكر الواحد وجمعاء في المؤنث اجمع سم
الواحدة او الجمع بتاويل الجماعة واجمعون في جمع المذكر وجمع في جمع المؤنث وكذا اكتع كتعاء اكتعون كتع
وابتع بتعاء ابتعون بتع وابصع بصعاء ابصعون بصع ولا يؤكد باجمع الا ذو اجزاء مفردا كان او جمعا
اذ الكلية والاجتماع لا يتحققان الا فيه ولا اهلية الا لذي الافراد لان الكلي ما لم يلاحظ افراده مجتمعة بكل م
وله بعض اجزاء لا يصح تاكيده بكل واجمع ويجب ان يكون تلك الاجزاء بحيث يصح افتراقها حسا كاجزاء القوم
او حكما كاجزاء العبد ليكون في التاكيد بكل واجمع فايدة مثال كونها القوم كلهم واشتريت العبد كله فان
العبد يتجزأ في الاشتراء فيصح تاكيده بكل ليفيد الشمول بخلاف جاء زيد كله لعدم صحة افتراق اجزائه

لا اسما ولا حكما في حكم المجي واذا اكد الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستكنا بالنفس والعين اي
اذا اريد تاكيده بهما اكد ذلك الضمير اولا بمنفصل ثم بالنفس والعين مثل ضربت انت نفسك
فنفسك تاكيد للتاء الضمير بعد تاكيده بمنفصل هو انت اذ لولا ذلك لالتبس التاكيد بالفاعل اذا
وقع تاكيدا للمستكن نحو زيد اكرمني هو نفسه فلو لم يؤكد الضمير المستكن في اكرمني بقوله هو وبقيا لك زيد
اكرمني نفسه لالتبس نفسه الذي هو التاكيد بالفاعل ولما وقع الالتباس في هذه الصورة
لا جرى بقية الباب عليه وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تاكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس
والعين بلا تاكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك لعدم اللبس وبالمتصل
لجواز تاكيد المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تاكيده بمنفصل نحو انت نفسك قائم لعدم
اللبس وانما قيد بالنفس والعين لجواز التاكيد المرفوع المتصل بكل واجمعين بلا تاكيد نحو القوم
جاؤني كلهم اجمعون لعدم الالتباس التاكيد بالفاعل لان كلا واجمعين يليان العوامل قليلا
بخلاف النفس والعين فانهما يليانها كثيرا واكتع واخواه يعني ابتع وابصع اتباع بفتح الهمزة
على ما هو المشهور لاجمع يعني يستعمل هذه الكلمات الثلث بالتبعية لا بالاصالة لكونه ادل منها
على المقصود وهو الجمعية فلا يتقدم يعني اكتع واخواه عليه اي على اجمع لو اجتمعت معه وذكرها
اي ذكر اكتع مع اخويه دونه اي دون ذكر اجمع ضعيف لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية
وللزوم ذكر ما من شانه التبعية بدون الاصل البدل تابع مقصود لما نسب الى المتبوع اي يقصد
النسبة اليه بنسبتها نسب الى المتبوع دونه اي دون المتبوع اي لا يكون النسبة الى المتبوع مقصودة

ايضا

ابتداء بنسبة ما نسب اليه بل يكون النسبة اليه توطية وتمهيد النسبة الى التابع سواء كان ما نسب اليه مسندا او غيره كالموقوع مثل جاءني زيد اخوك وضربت زيدا اخاك واحترز بقوله مقصود بما نسب الى المتبوع عن النعت والتاكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة بما نسب اليه بل المتبوع مقصود به وبقوله دونه احترز عن العطف بحرف فان المتبوع فيه مقصود بما نسب اليه مع التابع ولا يصدق الحد على المعطوف ببل لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه وقصد المعطوف وكلاهما مقصودان بهذا المعنى فان قيل هذا الحد لا يتناول البدل الذي بعد الا مثل ما قام احد الا زيد فان زيدا بدل من احد وليس نسبة ما نسب اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد بل النسبة المقصودة بنسبة ما نسب الى المتبوع ههنا القيام فانه نسب اليه نفيا ونسبة القيام بعينه الى التابع مقصودة ولكن اثباتا فيصدق على زيد انه تابع مقصود بنسبة ما نسب الى المتبوع فان النسبة الماخوذة في الحد اعم من ان يكون بطريق الاثبات او النفي ويمكن ان يقصد بنسبة شيء الى شيء نفيا نسبة الى شيء اخر اثباتا ويكون الاول توطية للثاني وهو اي البدل انواع اربعة الكل اي بدل هو كل المبدل منه وبدل البعض اي بدل هو بعض المبدل منه فالاضافة فيهما لمثلها في خاتم فضة وبدل الاشتمال اي بدل مسبب غالبا من الاشتمال احد المبدلين على الاخر اما اشتمال البدل على المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه او بالعكس نحو يسالونك عن الشهر الحرام قتال فيه وبدل الغلط اي بدل المسبب عن الغلط فالاضافة في الاخيرين من قبيل اضافة المسبب الى السبب لادنى ملابسة فالاول اي بدل الكل مدلوله مدلول الاول يعني متحدان ذاتا الا ان يتحد مفهوماهما ليكونا مترادفين

ما نسب الى اي نسبة القيام الى زيد قلنا ما نسب

بدل آخر

نحو جاءني زيد اخوك فزيد واخوك وان اختلفا مفهوما ههنا متحدان ذاتا قال الشارح الرضي وانا

الى الان لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا

بدل الكل وما قالوا من ان الفرق بينهما ان البدل هو مقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف

البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول فالجواب انا لا نسلم ان المقصود

في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في ساير الابدال الا الغلط وقال بعض المحققين

في جوابه الظاهر انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليا

والحاصل ان مثل قولك جاءني اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثاني

تتمة له توضيحا فالثاني عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني جئت بالاول توطية

له مبالغة في الاسناد فالثاني بدل وح يكون التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو

الاسناد اليه بعد التوطية فالفرق ظاهر والثاني اي بدل البعض جزؤه اي جزء المبدل منه

نحو ضربت زيدا راسه والثالث اي بدل الاشتمال بينه وبين الاول اي المبدل منه ملابسة

بحيث يوجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا نحو اعجبني زيد علمه حيث يعلم ابتداء انه

يكون زيد معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته وتتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبة الى

صفة من صفاته اجمالا وكذا في سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت زيدا حماره وضربت زيدا غلامه

لان نسبة الضرب الى زيد تامة ولا يلزم في صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب بدل الغلط

بغيرهما اي يكون تلك الملابسة بغير كون البدل كل المبدل منه او جزؤه فيدخل فيهما اذا

كان المبدل

Marginal notes: اسم مفعول — بمعنى الشيخ — بالنسبة م — فيهما م

اذا كان المبدل منه جزءا من البدل ويكون ابداله منه بناء على هذه الملابسة نحو نظرت الى القمر
فلكه والمناقشة بان القمر ليس جزءا من فلكه بل هو مركوز فيه مناقشة في المثال ويمكن ان
يورد لمثاله مثل رايت درجة الاسد بوجهه فانه لا مجال لهذه المناقشة فيه فان البرج عبارة
من مجموع الدرجات وانما لم يجعل هذا البدل قسما خامسا ولم يسم ببدل الكل عن البعض لقلة وند
رته بل قيل بعدم وقوعه في كلام العرب فان هذه الامثلة مصنوعة والرابع اي بدل الغلط
ان تقصد كي يكون بان يقصد انت اليه اي الى البدل من غير اعتبار ملابسة بينهما بعد ما
غلطت بغيره اي بغير البدل وهو المبدل منه ويكونان اي البدل والمبدل منه معرفتين نحو ضرب زيد
اخوك ونكرتين نحو جاءني رجل غلام لك ومختلفين نحو بالناصية ناصية كاذبة وجاءني رجل غلام
زيد وان كان البدل نكرة مبدلة من معرفة فالنعت اي نعت البدل النكرة واجب لئلا يكون المقصود
انقص من غير المقصود من كل وجه فاتوا فيه بصفة كالجابر لما فيه من نقص التنكير مثل بالناصية
ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين نحو جاءني زيد اخوك ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم اياهم ومختلفين
نحو اخوك ضربته زيدا واخوك ضربت زيدا اياه ولا ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغائب نحو
ضربته زيدا لان المضمر المتكلم والمخاطب اقوى واخص دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بدل
الكل يلزم ان يكون المقصود انقص من غير المقصود مع كون مدلوليهما واحدا بخلاف بدل البعض والاشتمال
والغلط فان المانع مفقود اذ ليس مدلول الثاني فيها مدلول الاول فيقال اشتريتك نصفك
واشتريتني نصفي واعجبتني علمك واعجبتك علمي وضربتك الحمار وضربتني الحمار عطف البيان تابع

عطف البيان

لجميع التوابع كلها غير صفة احترز به من الصفة يوضح متبوعه احترز به عن البدل والعطف بالحرف

والتاكيد ولا يلزم من ذلك ان يكون عطف البيان اوضح من متبوعه بل ينبغي ان يحصل من اجتماعهما

ايضاح لم يحصل من احدهما على الانفراد فيصح ان يكون الاول اوضح من الثاني مثل اقسم بالله ابو

حفص عمر ابو حفص كنية عمر وعمر عطف بيان له وقصته انه اتى اعرابي عمر بن الخطاب فقال

ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي

فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب

ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر وعمر مقبل من اعلى الوادي فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر قال

اللهم صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبة عجفاء فحمله على

بعير وزوده وكساه وفصله اي فرقه من البدل لفظا اي من حيث الاحكام اللفظية واقع في مثل

انا ابن التارك البكري بشر فان قولك بشر جعل عطف بيان للبكري جاز وان جعل بدلا منه لم يجز

لان البدل في حكم تكرير العامل فيكون انا ابن التارك بشر وهو غير جائز كما ذكر فيما سبق في الضارب

زيد واخره عليه الطير ترقبه وقوعا وعليه الطير ثاني مفعولي التارك ان جعلناه بمعنى المصير والا

فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتدا فهو حال من الضمير المستكن في

عليه ووقوعا جمع واقع من فاعل ترقبه اي واقعة حوله مترقبة لازهاق روحه لان الانسان ما دام

به رمق فان الطير لا يقرب به واما الفرق المعنوي بينهما فقد تبين فيما سبق والمراد بمثل انا ابن التارك

البكري بشر كل ما كان عطف بيان للمعرف باللام الذي اضيف اليه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب

قوله اما الفرق المعنوي بين عطف بيان والبدل
فهو حاصل في جميع الصور لان البدل هو المقصود
بالنسبة بدون متبوعه بخلاف عطف بيان فان المقصود
فيه هو الاول لان التابع بيان للمتبوع

بعضهم بپر الجان کسیکه وا گذارنده است
مرد منسوب بقبیله بکر بن وائل
اسم آن مرد بشر است در حالتیکه انتظار
میکشند مرغان مردن او را بجهت آنکه
واقع خورند برا و دیگر زند گوشت او
یا آنکه مرغان انتظار میکشند مردن او را
در حالتیکه ایستاده باشند بالای سر او
اند بر بالای سر او مشاهد و در بشر است
که عطف بیان است از برای البکری
و مشتبه نمیشود به بدل باعتبار آنکه اگر بدل
بعض باشد باید مبدل منه در حکم سقوط
باشد پس لازم می‌آید که التارک بشر
و حال آنکه جایز نیست باعتبار آنکه لازم
میآید اضافه شدن اسم محلی باللام که التارک
باشد بسوی اسمی که خالی از الف و لام که بشر است
و این جایز نیست در نزد نحویین

الرجل وزيد ويمكن ان يراد به ما هو اعم من هذا الباب اى كل ما خالف حكمه اذا كان عطف بيان حكمه اذا
كان بدلا لفظا ولصوق النداء اليه فانك تقول يا غلام زيد وزيدا بالتنوين مرفوعا حملا على اللفظ
ومنصوبا حملا على المحل اذا جعلته عطف بيان ويا غلام زيد بالضم اذا جعلته بدلا والمعنى الاول
الظهر والثانى افيد المبنى اى الاسم المبنى وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبنى على الاطلاق
ولا يعرف الاسم المبنى اذ لو لم يعرفها لكان تعريفا للمبنى بالمبنى لانه ذكر فى حد المبنى لفظ المبنى ما ناسب
اى اسم ناسب مبنى الاصل وهو الحرف والفعل الماضى والامر بغير اللام والمراد بالمشابهة المنفية فى تعريف
المعرب هو هذه المناسبة ولقد فصل صاحب المفصل هذه المناسبة بانها اما بتضمن الاسم معنى المبنى
(بقوله المشبه مبنى الاصل)
الاصلى مثل اين فانه يتضمن معنى همزة الاستفهام او يشبهه كالمبهمات فانها تشبه الحروف فى الاحتياج
الى الصلة والصفة او غيرهما او وقوعه موقعه كنزال فانه واقع موقع انزل (اى الامر) ومشاكلته للواقع
موقعه كفجار ووقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب (اى صيغة انزل) (الاسم) المشابهة
للحروف فى نحو ادعوك او اضافته اليه كقوله تعالى من عذاب يومئذ فيمن قرأ بالفتح او وقع مركب يلزم
مع غيره على وجه يتحقق عامله فعلى هذا المضاف من المركبات الاضافية المعدودة كغلام زيد
وغلام عمرو وغلام بكر مبنى والمضاف اليه معرب ولما كان المبنى مقابلا للمعرب واعتبر فى المعرب امران
التركيب وعدم المشابهة لمبنى الاصل كان المبنى ما انتفى فيه مجموع هذين الامرين اما بانتفائهما
معا او بانتفاء احدهما فقط فكلمة او هاهنا لمنع الخلو وانما اختلف ترتيب ذكر المشابهة والتركيب
فى تعريف المعرب والمبنى تقديما وتاخيرا ايثارا لتقدم ما مفهومه وجودى لشرفه والقابه
هو

اى القاب المبنى من حيث حركات اواخره وسكونها عند البصرية ضم وفتح وكسر للحركات الثلث ووقف

للسكون واما الكوفيون فيذكرون القاب المبنى فى المعرب وبالعكس والمراد ان الحركات والسكنات

البنائية لا يعبر عنها البصريون الا بهذه الالقاب لان هذه الالقاب لا يعبر بها الا عنها لانهم

كثيرا ما يطلقونها على الحركات الاعرابية ايضا كما مر فى صدر الكتاب حيث قال بالضمة رفعا

والفتحة نصبا والكسرة جرا وعلى غيرها كما يقال الراء فى رجل مثلا مفتوحة والجيم مضمومة وحكمه

اى حكم المبنى واثره المرتب على بنائه ان لا يختلف اخره اى اخر المبنى لكن لا مطلقا بل لاختلاف

العوامل اذ قد يختلف اخره لا لاختلاف العوامل نحو من الرجل ومن امرأة ومن زيد وهى اى المبنى

والتانيث باعتبار الخبر المضمرات واسماء الاشارة والموصولات والمركبات والكنايات واسماء

الافعال والاصوات بالرفع عطفا على الاسماء الافعال لا على الافعال لقصد بحث الاصوات

فيما بعد بالاصوات لا با الاسماء الاصوات وبعض الظروف وانما قال بعض الظروف لان جميعها ليست

مبنية بل بعضها فهذه ثمانية ابواب فى باب الاسماء المبنية ولا بد لكل واحد منها من علة البناء لان

الاصل فى اسماء الاعراب واذا كان مبنيا على الحركة فلا بد عند ذلك من علتين اخريين احدهما

علة البناء على الحركة فان اصل البناء السكون والاخرى للحركة المعينة لها لما اختيرت دون البناء

المضمر ما وضع لمتكلم من حيث انه متكلم يحكى عن نفسه او مخاطب من حيث انه يتوجه اليه الخطاب وقيل

المراد بالمتكلم من يتكلم به والمخاطب من يخاطب به فان انا موضع لمن يتكلم به وانت لمن يخاطب به ويخرج بهذا

لقيد لفظ المتكلم والمخاطب فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغايب مطلقا او غايب تقدم

او تقدم ذكره او تاخر

ذكره وحكمه

ذكره ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة وان كانت موضوعة للغائب اذ ليس تقدم ذكر الغائب
شرطا فيها لفظا او معنى او حكما اراد بالتقدم اللفظي ما يكون المتقدم ملفوظا اما تقدما
محققا مثل ضرب زيد غلامه او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد وبالتقدم المعنوي ان يكون ا
المتقدم مذكورا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من لفظ بعينه كقوله تعالى
اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم من قوله اعدلوا فكانه متقدم
من حيث المعنى او من سياق الكلام كقوله تعالى ولابويه لكل واحد منهما السدس لانه
لما تقدم ذكر الميراث دل على ان ثمة مورثا فكانه تقدم ذكره معنا اما التقدم الحكمي فانما
جاء في ضمير الشان والقصة لانه انما جيء به من غير ان يتقدم ذكره قصد التعظيم القصة
بذكرها مبهمة ليعظم وقعها في النفس ثم تفسيرها فيكون ذلك ابلغ من ذكرها اولا مفسرا فصار
كانه في حكم العائد الى الحديث المتقدم المعهود بينك وبين مخاطبك وكذا الحال في ضمير
نعم رجلا زيد وربه رجلا وهو اي المضمر بالنظر الى ما قبله قسمان متصل ومنفصل فالمنفصل
المستقل بنفسه غير محتاج الى كلمة اخرى قبله ليكون كالجزء منها بل هو كالاسم الظاهر سواء كان
مجاورا للعامله نحو ما انت منطلقا عند الحجازية او غير مجاور له نحو ما ضربت الا اياك
والمتصل غير المستقل بنفسه المحتاج الى عامله الذي قبله ليتصل به ويكون كالجزء منه وهو اي
المضمر باعتبار الاعراب اقسام مرفوع ومنصوب ومجرور لقيامه مقام الظاهر في انقسام
الظاهر اليها فالاولان اي المرفوع والمنصوب كل واحد منهما قسمان متصل لانه الاصل و

ومنفصل لمانع من الاتصال والثالث اى الضمير المجرور متصل فقط لانه لا مانع فيه من
الاتصال الذي هو الاصل وستعرف المانع من الاتصال ان شاء الله تعالى فذلك اى الضمير خمسة
انواع المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل النوع الاول يعني
المرفوع المتصل ضمير ضربت على صيغة المتكلم الواحد المعلوم الماضي وضربت على صيغة ا
المتكلم الواحد المجهول الماضي المنتهيين اولهما الى ضربن صيغة جمع الغائبة المعلوم الماضي
وثانيهما الى ضربن صيغة جمع الغائبة المجهول الماضي وانما بدأ بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف
اى اشهر
المعارف واخر ضمير الغائب لانه دون الكل وصون التعريف هكذا ضربت ضربنا ضربت ضربتما
ضمير مخاطب دونه
ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن وعلى هذا القياس المجهول والنوع
الثاني اى المرفوع المنفصل انا الى هن انا نحن انت انتما انتم انت انتما انتن هو هما هم هي هما
هن والضمير في انت الى انتن هو ان اجماعا والحروف لا واخر لواحق دالة على احواله من الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والنوع الثالث اى المنصوب المتصل وهو قسمان القسم الاول
المتصل بالفعل نحو ضربني الى ضربهن ضربني ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربه
ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن القسم الثاني المتصل بغير الفعل نحو انني اننا انك انكما انكم
اى منفصل بالحرف
انك انكما انكن انه الى انهن والنوع الرابع اى المنصوب المنفصل اياي ايانا اياك
اياكما اياكم اياك اياكما اياكن اياه الى اياهن وفي ايا اختلافات كثيرة والمختار ان الضمير
هو ايا واللواحق للدلالة على التكلم والخطاب والغيبة والافراد والتثنية والجمع والتذكير

والتأنيث

والتانيث والنوع الخامس غلامي مثال المتصل بالاسم ولي مثال المتصل بالحرف غلامي غلامنا
غلامك الى غلامهن ولك الى ولهن وكان القياس ان يكون ضماير كل من المتكلم والمخاطب
والغايب ستة لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين يدلان على ستة معان كضربت وضربنا فضمير
ضربت مشترك بين الواحد المذكر والمونث وضمير ضربنا بين الاربعة المثنى المذكر والمثنى
المونث والمجموع المذكر والجمع المونث ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ اربعة غير مشتركة
وواحد مشتركة بين المثنى المذكر والمثنى المونث واعطوا الغايب حكم المخاطب في ذلك
فان الضمير في مثل ضربا وضربتا هو الالف المشترك بينهما والتاء حرف تانيث وبقية الانواع
الخمسة جارية هذا المجرى اعني ان للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وللغايب خمسة فصار
المجموع ثنتي عشر كلمة لثمانية عشر معنى فاذا كان لكل من الانواع الخمسة اثنتي كلمة لثمانية
عشر معنى يكون جملتها ستين كلمة لتسعين معنى وبينوا لتلك الامور علل ومناسبات
لا نطول الكلام بذكرها فالمرفوع المتصل خاصة يعني لا المنصوب والمجرور المتصل قد يستتر
لانهما فضلة والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل نحو زيد في باب الغايب التي وضعها للاخفاء
استتار الفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف في آخر الكلمة المشتهرة شيء ويكون فيما
بقي دليل على ما القي على ما مضى في الترخيم ولكن هذا الاستتار ليس في جميع الصيغ بل في ا
الفعل الماضي للغايب الواحد المذكر اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو زيد ضرب وكذا
جملة المونث الغايبة اذا لم يكن مسنده الى الظاهر نحو هند ضربت فان التاء علامة ا

يعني بقيه انواع خمسه كه چهار دیگر است یعنی مرفوع منفصل
ومنصوب متصل ومنصوب منفصل ومجرور متصل
جاریست در عشر مجرای این قسم كه مرفوع
متصل است

لا الضمير المرفوع والا لم يجتمع مع الفاعل الظاهر في نحو ضربت هند وفي الفعل المضارع ا
للمتكلم مطلقا سواء كان مثنى او مجموعا واحدا او فوقا لواحد مذكرا او مؤنثا نحو نضرب
واضرب وللواحد المخاطب المذكر نحو تضرب واضرب والواحد الغايب والغايبة اذا
لم يكونا مسندين الى الظاهر نحو زيد يضرب وهند تضرب وفي الصفة مطلقا سواء كان
اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة او افعل التفضيل وسواء كان مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا
او مؤنثا اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو اقايم الزيدان كقولك زيد ضارب وهند ضاربة
والزيدان ضاربان والهندان ضاربتان والزيدون ضاربون والهندات ضاربات
وليست الالف في ضاربان والواو في ضاربون بضمير لانهما ينقلبان ياء في النصب والجر
والضماير لا تتغير عن حالها الا ان يتغير عاملها والعامل ههنا ليس عاملا في الضمير وانما
هو عامل في اسم الفاعل والضمير فاعل له والضمير باق على ما كان عليه في الرفع فلو كان ضماير
لا يتغير الا ترى ان الياء في تضربين والنون في يضربن والواو في تضربون والالف في تضربان
لا يتغير فيهما اي الالف والواو في الصفة حرف التثنية والجمع وليسا بضميرين ولا يسوغ
اي لا يجوز الضمير المنفصل مرفوعا كان او منصوبا الا لاجل الشيء الا لتعذر المتصل اي لاجل تعذره
لان وضع الضماير الاختصار والمتصل اخصر فمتى امكن لا يسوغ الانفصال وذلك اي تعذر
المتصل بالتقديم اي تقديم الضمير على عامله لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتوصل
به الاتصال انما يكون باخر العامل او بالفصل الواقع لغرض لا يحصل الا به اذ الفصل

تنافي

تنافى لاتصال وتركه يفوت الغرض او الحذف اى حذف عامله لانه اذا حذف عامله لا
يوجد ما يتصل به او يكون العامل اى يكون عامله معنويا لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى او
يكون عامله حرفا والضمير المعمول له مرفوع اذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف لانه خلاف
لغتهم بخلاف المنصوب نحو انتى وانك او بكونه اى الضمير مسند اليه اى ذلك الضمير صفة
جرت على غير من هى اى تلك الصفة كائنة له فانه لو لم ينفصل الضمير عن هذه الصفة لزم
الالتباس فى بعض الصور كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه
التبس على السامع ان الضارب زيد او عمرو بل المتبادر انه عمرو لانه اقرب الى الضمير المستتر بخلاف
ما اذا قيل ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر يعلم ان مرجعه ما هو خلاف
الظاهر وهو زيد والا لا حاجة اليه واذا وقع الالتباس يجب الانفصال فى بعض الصور
حمل عليها لا التباس فيه لاطراد الباب وانما قال من هى له لا ما هى له كما هو الظاهر
ليكون اشمل اقتصارا على ما هو الاصل مثل اياك ضربت مثال التقديم العامل وما ضربك الا
انا مثال الفصل لغرض وهو التخصيص ههنا واياك والشر مثال الحذف العامل اى اتق نفسك وا
الشر وانا زيد مثال كون العامل معنويا وما انت قائما مثال كون العامل حرفا والضمير مرفوع
وهند زيد ضاربته هى مثال الضمير الذى اسند اليه صفة جرت على غير من هى له فانه اسند
اليه الضاربة الجارية على زيد بحيث وقعت خبرا له وهى صفة لهند حيث قام الضرب بها
وانما يصح ذلك اذا كان هى فاعلا لا تاكيدا والا لكان داخلا فى صورة الفصل لغرض

التأكيد ولكنه تاكيد لا ثم لا فاعل بل بدليل نحو الزيدون ضاربوهم نحن وروي عن الزمخشري

ضاربهم نحن وعلى هذا يكون فاعلا كما قال واختبار بالتمثيل صورة لا لبس فيها ليثبت

الحكم في صورة اللبس بالطريق الاولى واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا احترز عن نحو

اكرمتك اذ المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير الثاني اصلا

فيجب الاتصال فان كان على تقدير اجتماعهما وعدم كون احدهما مرفوعا احدهما اي احد الضميرين

اعرف من الآخر احترز عما اذا تساويا نحو اعطاها اياه حيث يجب الانفصال في الثاني

للتحرز عن تقديم احد المتساويين من غير مرجح وقدمته احد الضميرين الذي هو اعرف على

الآخر احترازا عما اذا كان الاعرف مؤخرا نحو اعطيته اياك فيلزم انفصاله لتعذر المتكلم

في تأخير الاعرف ولا يلحقه طعن في قول الرسول بايراده على خلاف الاصل وحكى سيبويه تجويز

الاتصال فيهم نحو اعطيتهموك فلك الخيار اي لاختيار في الضمير الثاني ان شئت اوردته متصلا

اعطيتكه باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بما هو متصل وان شئت اوردته منفصلا نحو اعطيتك

اياه باعتبار الاعتداد بالفصل بما يفصله وان كان متصلا ونحو ضربيك فانما اجتمع فيه ضميران

ليس احدهما مرفوعا لجر الاول بالاضافة ونصب الثاني بالمفعولية وقدم الاعرف الذي هو

ضمير المتكلم فلك الوصل باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بالمتصل ولك الفصل نحو ضربي اياك

للاعتداد بالفصل والا اي وان لم يكن احدهما اعرف او يكون ولكن ما قدمته فهو اي الضمير

الثاني على كل من التقديرين منفصل لا غير اما على التقدير الاول لئلا يلزم الترجيح بلا

مرجح

٩

بلا مرجح في تقديم احد المثلين على الآخر فيما جوى هو كالكلمة الواحدة واما على تقدير الثاني لكل هتهم تقديم الانقص على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح واما على تقدير الثاني لكل هتهم لتقديم الانقص على الاقوى نحو اعطيته اياه مثال لما لم يكن احدهما اعرف لكونهما ضميرين غائبين او اعطيته اياك لما يكون احدهما اعرف وهو ضمير المخاطب ولكن ما قدمته

والمختار في خبر باب كان اي خبر كان واخواتها اذا كان ضميرا الانفصال كما يقول كان زيد قائما وكنت اياه لانه كان في الاصل خبر المبتدا ويجب ان يكون خبر المبتدا ضميرا منفصلا لان عامله معنوي ويجوز ان يكون ضميرا متصلا ايضا نحو كان زيد قائما وكنته لانه شبيه بالمفعول في فهو ضمير المفعول في مثل ضربته واجب الاتصال كذا شبيه المفعول ان لم يكن واجب الاتصال فلا اقل من ان يكون جايز الاتصال لكن الانفصال مختار لان رعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة بالمفعول والاكثر في الاستعمال انفصال الضمير المرفوع بعد لولا لكون ما بعد لولا مبتدا محذوف الخبر نحو لولا انت الى اخرها يعني لولا انت لولا انتما لولا انتم لولا انت لولا انتما لولا انتن لولا هو لولا هما لولا هم لولا هي لولا هما لولا هن لولا انا لولا نحن وكان الاوفق بما سبق ان يقول لولا انا لولا نحن الى اخرها لكنه غير الاسلوب تنبيها على انه ليس بضروري وكذلك الاكثر في الاستعمال انفصال الضمير المرفوع بعد عسى لكون ما بعد عسى فاعلا يقول عسيت الى اخرها وجاء في بعض اللغات لولاك وعساك الى اخرها فذهب الاخفش الى ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور وقع موقع المرفوع فان الضماير قد يقع بعضها موقع بعض كما تقول ما

انما كانت في هذا المقام مع انه ضمير مرفوع وقع موقع المجرور وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا المقام حرف جر والكاف ضمير مجرور واقع في موضعه فالاخفش تصرف في بعد لولا وسيبويه في نفسه

واما عساك فذهب الاخفش الى انه ضمير منصوب متصل واقع موقع المرفوع وسيبويه الى ان عسى محمول على لعل لتقاربهما في المعنى فهنا ايضا الاخفش تصرف في الغير وسيبويه في العامل ونون الوقاية مع الياء

اي ياء المتكلم لازمة في الماضي اذ الحقه تلك الياء لتقي آخر الماضي عن الكسر المختصة بالاسم التي هي اخت الجر ولهذا سميت نون الوقاية نحو ضربني وكذلك نون الوقاية لازمة في الضارع

لكن لا مطلقا بل حال كونه عريا عن نون الاعراب اي عن نون هي الاعراب نحو يضربني لتقي آخر المضارع ايضا عن تلك الكسرة بخلاف كسرة تضربين لانها في الوسط حكما وبخلاف كسرة لم

يكن الذين كفروا وقل الحق لعروضها وانت مع النون الاعرابية الكائنة فيما اي في المضارع ومع لدن وان واخواتها يعني ان وكان ولكن وليت ولعل مخير بين الاتيان

بنون الوقاية للمحافظة على الحركات البنائية في غير لدن وعلى السكون في لدن وبين تركها احترازا عن اجتماع النونات ولو حكما كما في لعل اقرب الله مع النون في المخرج وحملا على

اخواتها كما في ليت ويختار لحوق نون الوقاية في ليت من بين اخوات ان لعدم مانع في اخواتها والحمل على اخواتها خلاف الاصل وفي من وعن وقد وقط وهما بمعنى حسب للمحافظة

على السكون اللازم الذي هو الاصل في البنا مع قلة الحروف وعكسها اي عكس ليت لعل في الاختيار فيها ترك النون لثقل التضعيف وكثرة الحروف وبتوسطها بين المبتدا والخبر تقل العوامل

مثل زيد هو القائم وبعدها اى بعد العوامل نحو كنت انت الرقيب صيغة مرفوع ولم يقل ضمير
مرفوع لمكان الاختلاف في كونه ضميرا منفصل مطابق للابتداء افرادا وتثنيه وجمعا وتذ
كيرا وتانيثا وتكلما وخطابا وغيبتا ويسمى هذا المرفوع فصلا وذلك التوسط ليفصل ذلك
المرفوع المتوسط بين ذلك كونه اى كون الخبر نعتا او خبرا فيما يصلح لهما ثم اتسع فادخل فيه
ما لا لبس فيه وذلك عند اختلاف الاعراب وكون المبتدا ضميرا وغير ذلك بالحمل على صورة
اللبس وشرطه اى شرط الفصل بذلك المرفوع ان يكون الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه
فيهما او افعل من كذا لالحاقه بالمعرفة لامتناع اللام مثل كان زيد هو افضل من عمرو واقتصر
على مثال افعل من بعد دخول العوامل دون المعرفة ودون الخبر قبل العوامل لاستغنائهما عن
عن المثال لكثرتهما ولا موضع له اى الفصل من الاعراب عند الخليل لانه عنده حرف على صيغة
الضمير وعند بعضهم اسم مبنى لا مقتضى فيه للاعراب ولا عامل لكن الخليل استبعد الغاء الاسم
فذهب الى حرفيته وبعض العرب يجعله مبتدا اى يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدا والا
فالعرب لا يعرف المبتدا والخبر وما بعده خبره فقوله خبر اما مرفوع على انه خبر والجملة اما
او منصوب عطفا على ثانى مفعولى يجعله وانما يعرف من العرب جعله مبتدا برفع ما بعده
فى مثل كنت انت الرقيب وعلمت زيدا هو المنطلق وفى بعض نسخ المتن مبتدا ما بعده خبره بدون
الواو وح الرفع متعين ويتقدم قبل الجملة وايراد لفظ قبل للتاكيد التقديم لان تقديم
الضمير على مرجعه غير معهود ولا يبعد ان يقع معنى الكلام ويقع متقدما من غير سبق مرجع وذلك

بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة اولا فلذلك قيده بقوله قبل الجملة اى قبل هذا الجنس

من الكلام ضمير غايب يسمى ضمير الشان اذا كان مذكرا رعاية للمطابقة لان الضمير راجع اليه

وضمير القصة اذا كان مونثا ويحسن تانيثه اذا كان العمدة فيها مونثا ليحصل المناسبة يفسر

ذلك الضمير الغايب لابهامه بالجملة المذكورة بعده اى بهذه الحصة من الجنس المذكور وا

الظاهر ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة الا معترضة بيانا للواقع ليس داخلا فى بيان القاعدة

فانه لا دخل للتسمية فى هذا الحكم فانه ثابت سواء وقع هذه التسمية اولا ايضا يلزم استدراك

قوله يفسر بالجملة بعده فعلى هذا لو لم يحمل التقديم على ما ذكرناه انتقض القاعدة بقوله

الشان هو زيد قايم على ان يكون هو مبتدا راجعا الى الشان وزيد قايم خبرا عنه فانه يصدق

عليه انه ضمير غايب تقدم الجملة مفسرا بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه الى الشان لا يخرج

عن الابهام بالكلية بل انما يرتفع بجملة زيد قايم كما لا يخفى ويكون ضمير الشان او القصة متصلا

ومنفصلا واذا كان متصلا يكون مستترا وبارزا على حسب العوامل فان كان عامله معنويا

بان كان مبتدا كان منفصلا وان كان لفظيا يصلح الاستتار الضمير كان مستترا والا بارزا

مثل هو زيد قايم مثال المنفصل وكان زيد قايم مثال المتصل المستتر وانه زيد قايم مثال المتصل

البارز وحذفه عن اللفظ باضماره لا نسيا منسيا حال كونه منصوبا ضعيف اى جايز مع ضعف

بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة اما جوازه فلكونه على صورة

الفضلات واما ضعفه فلانه حذف ضمير ما بلا دليل عليه لان الخبر كلام مستقل

شوال

معبد النصارى   ولد البقرة الوحشية

شعرا ي من يدخل الكنيسة يومًا يلق فيها جآذرا وظباء الا مع ان المفتوحة اذا خففت فانه اي
حذفه نبيتها لا ضمار همهنا مع كونه منصوبا لا لازم كقوله تعالى واخر دعويهم ان الحمد لله رب
العالمين وذلك لانه قد خففت ان وان لثقلهما بالتشديد الواقع فيهما وبعد تخفيفهما
وجد وان المكسورة المخففة عاملة في الملفوظ كما قال الله تعا وان كلا لما ليوفينهم ولم
يجدوا ان المفتوحة المخففة عاملة في ملفوظ مع ان ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل من
المكسورة فمن حيث ربما تعمل فاذا لم يجدوها عاملة في الملفوظ قدروا اعمالها في ضمير الشان
لئلا يزيد المكسورة عليها عملا مع انها اجدر به ولم يجوزوا اظهار ذلك الضمير لئلا يفوت
التخفيف المط همهنا كما يدل عليه حذف النون وحكموا بلزوم حذف ضمير الشان مع ان المفتوحة
اذا خففت اسماء الاشارة اي الاشارة المعدودة في المبنيات بحسب الاصطلاح ما وضع اي اسماء
وضع كل واحد منها لمشار اليه اي لمعنى مشار اليه اشارة حسية بالجوارح والاعضاء لان الا
شارة عند اطلاقها حقيقة في الاشارة الحسية فلا يرد ضمير الغايب وامثاله فانها الاشارة الى
معانيها اشارة ذهنية لا حسية ومثل ذالكم الله ربكم مما ليس لاشارة اليه حسية محمول
على التجوز وانما بنيت لشبهها بالحروف كما سبق وهي اي اسماء الاشارة ذا حال كونه للمذكر الواحد
والعامل في الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدا ولمثناه ذان رفعا وذين نصبا
وجرا اي وذان وذين حال كونهما لمثنى المذكر وقدم ليكون الضمير اقرب الى مرجعه وعلى هذا القياس
في التراكيب الثلثة الباقية فقوله هي مبتدا وقوله ذا مع ما عطف عليه مقيدا بكل واحد منها

بحال خبر له ويجيء في بعض اللغات ذان في جميع الاحوال الرفع والنصب والجر قوله تعالى ان هذان

لساحران على احد الوجوه وللمؤنث الواحدة تا قيل هي الاصل في لغات المؤنث الواحدة لانها لم

يثبت منها الا هي وذي وقيل هي الاصل لكونها بازاء ذا المذكر فينبغي ان يناسبها وقيل هما

اصلان وللقول بالاصالة لانهما قد مشاعلى سائر هما لفرعيتها وتي بقلب الالف يا وته وذه

بقلب الالف والياء ها بغير وصل الياء بها وتهي وذهي بوصل الياء بها وللمثناه اي للمثنى

المؤنث تان في الرفع وتين في النصب والجر ولا يثنى من لغات الا تا لكثرة دورانها على

الالسنة وتوهم بعضهم من اختلافها واخر ذان او ذين وتان وتين باختلاف العوامل انها

معربة والجمهور على ان هذا الاختلاف ليس بسبب اختلاف العوامل بل ذان وتان موضوعان

التثنية المرفوع وذين وتين لتثنية المنصوب والمجرور ووقوعها على صورة المعرب اتفاقي

لا لقصد الاعراب لوجود علة البناء فيها ولجمعها اي لجمع المذكر والمؤنث اولاء واولا مدا

وقصرا اي ممدودا او مقصورا واذا كان مقصورا يكتب بالياء ويلحقها اي اسماء الاشارة

يلحقها على سبيل اللحوق والعروض بعد اعتبار اصالتها حرف التنبيه وهي كلمة ها فهو ليس

في الحقيقة منها وانما هو حرف يجيء به للتنبيه على المشار اليه قبل لفظه كما يجيء به للتنبيه

على النسبة الاسنادية كقولك ها زيد قائم وها ان زيدا قائم ويتصل بها اي باواخر اسماء

الاشارة حرف الخطاب وهو الكاف تنبيها على حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير

والتانيث وانما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كانت

الكاف

اسماكم

قوله

ان هذان لساحران وقيل ان

ههنا حرف ايجاب بمعنى نعم وهذان

مبتدا ولساحران خبره ... ثم

ان خبر ان محذوف ...

...

...

...

في موضع على اوائلها

اسما لم يمتنع ذالك مثل ضربتك وبك اى حروف الخطاب خمسة والقياس يقتضى الستة واشترك
خطاب الاثنين فرجعت الى خمسة مضروبة وخمسة من انواع اسماء الاشارة يعنى المفرد المذكر
والمؤنث ومثناهما وجمعهما وهى ستة راجعة الى خمسة لاشتراك جمعهما وانما قلنا من انواع اسماء
الاشارة لان افراد المفرد المؤنث يرتقى الى ستة فيكون اى الحاصل من الضرب خمسة وعشرين
وهى اى تلك الخمسة والعشرون ذاك الى ذاكن يعنى ذاك اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرا
او ذاكما اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وذاكم اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذ
كرين وعلى هذا القياس ذانك وذنيك اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مذكرا الى ذانكن
وذنيكن اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مؤنثات وكذلك البواقى يعنى تاك الى تاكن
وتيك الى تيكن وتانك الى تانكن وتينك وتينكن واولائك بالمد واولاك بالقصر الى
اولئكن واولاكن واما ذيك فقد اورده الزمخشرى والمالكى وفى الصحاح لا تقل ذيك ذلك
فانه خطأ ويقال ذا للقريب وذالك للبعيد وذاك للمتوسط واخر المتوسط لان المتوسط
لا يتحقق الا بعد تحقق الطرفين ولما راى المص كثرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلاث
مقام الاخرى منها لم يتخذ هذا الفرق مذهبا واحاله الى غيره فقال يقال وتلك وتالك
وذانك حال كون هاتين الاخيرتين مشددتين واولالك باللام اى هذه الكلمات
الاربع مثل كلمة ذالك فى افادة البعيد ولا يبعد ان يجعل مثل ذالك المذكور سابقا او ذلك اشارة الى كلمة
اما تاك وذانك وتانك مخففتين واولاك بغير اللام للمتوسط وما هو للمتوسط بعد

حذف حرف الخطاب منه للقرب وأمّا ثم وهنا بضم الهاء وتخفيف النون وهنّا بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وجاز كسر الهاء ايضا فللمكان الحقيقي الحسي خاصة لا يستعمل في غيره الا مجازا على سبيل التشبيه واما ما عداها من اسماء الاشارة فقد يستعمل في المكان وغيره الموصول اي الموصول المعدود من المبنيات في اصطلاح النحاة ما لا يتم جزءا اي اسم لا يتم من حيث جزئيته يعني لا يكون جزءا تاما ان كان جزءا وتمييزا ولا يصير جزءا تاما ان كان يتم من الافعال الناقصة والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج في كونه جزءا اوليا يتحلل اليه المركب اولا الى انضمام امر آخر معه كالمبتدا والخبر والفاعل والمفعول وغيرها وانما نفى كونه جزءا تاما لا جزءا مطلقا لانه اذا كان مجموع الموصول والصلة جزءا من المركب يكون الموصول وحده ايضا جزءا لكن لا يكون جزءا تاما او نبا الا بصلة وعايد والمراد بالصلة معناها اللغوي لا الاصطلاحي فان الاصطلاحي عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عايد اليه فعرفها موقوفة على معرفة الموصول فلو عرف الموصول بها لزم الدور والقرينة على ان المراد بها معناها اللغوي لا الاصطلاحي قوله وعايد فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحي لكان هذا القول مستدركا لا احتياج مثل اذ وحيث وليس لها صلة اصطلاحية ولقايل ان يقول يمكن ان يعرف الصلة بما لا يتوقف معرفة الموصول بان يقال الصلة جملة متصلة بالاسم لا يتم جزءا الا مع هذه الجملة مشتملة على ضمير عايد اليه فعلى هذا يجوز ان يكون المراد بالصلة معناها الاصطلاحي ولا يلزم

قوله من الافعال في ان الافعال الناقصة كما قال نجم الائمة ... فيجوز ان يكون يتم منها ميرنقمة الرحمن ...

الى المراد الصريح

لا ...

الدور

اللهم الا ان يقال ذكر العايد مع انه ماخوذ فى مفهوم الصلة الاصطلاحية تصريح بما علم ضمنا
مبالغة فى الاحتراز عن مثل اذ وحيث ولما كان الصلة بمعنيه اعم بحسب المفهوم من ان يكون
خبرية او غير خبرية ولا يكون بحسب الواقع الا خبرية والعايد اعم من ان يكون ضميرا او غيره
واذا كان الضمير اعم من ان يكون للموصول او لغيره والواجب ان يكون ضميرا للموصول عينهما
بقوله وصلة اى صلة ما لا يتم جزءا الا بصلة جملة خبرية او ما فى معناها كاسمى الفاعل
والمفعول والعايد منها لا غير ضمير له اى للموصول لا لغيره وصلة الالف واللام اسم فاعل
او مفعول لان اللام الموصولة تشبه اللام الحرفية فجعلت صلتها ما كان جملة معنى
مفردا صورة عملا بالحقيقة والشبه جميعا وهى اى الموصولات الذى للمفرد المذكر والتى للمفرد
المونث واللذان لمثنى المذكر واللتان لمثنى المونث ويكونان بالالف فى حال الرفع
والياء فى حال النصب والجر والاولى على وزن العلى لجمع المذكر والمونث الا انه فى جمع المذكر اشهر والذين كاللاثنين لجمع المذكر واللائى بالهمزة والياء واللاء بالهمزة
المكسورة فقط واللاى بالياء فقط مكسورة او ساكنة اجراء للوصل مجرى الوقف لجمع
المذكر والمونث الا انها فى جمع المونث اشهر واللاتى واللواتى لجمع المونث وجاء فى اللاتى
اللات بحذف الياء وابقاء الكسرة على التاء وفى اللواتى اللوا بحذف الياء والتاء معا
وما بمعنى الذى فيما لا يعقل غالبا نحو عرفت ما عرفته وجاء فيما يعقل نحو والسماء وما
بنيها ومن ايضا بمعناه فمن يعقل ويستوى فيهما المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمونث .

قوله اشبه اللام الحرفية اللفظية

قوله بالحقيقة والشبه معا فان الظاهر اسم بمعنى الجملة الفعلية فكونه جملة بالنظر الى حقيقة اللام فانها موصول وكونه مفردا صورة بالنظر الى كونه مشابها للام التعريف ... الى

خبر الوجوب تقديمه على الجملة، وكذلك امتنع في الموصوف بدون الصفة وفي الصفة

بدون الموصوف فلا يجوز في ضربت زيدا العاقل ان يخبر بالذي عن زيد بدون العاقل ولا

عن العاقل بدون زيد لاستلزامه وقوع الضمير صفة او موصوفا بخلاف ما اذا اخبر عن مجموعهما

فيقال الذي ضربته زيد العاقل وكذلك امتنع في المصدر العامل بدون المعمول فلا

يجوز في نحو عجبت من دق القصار الثوب ان يخبر بالذي عن دق القصار بدون الثوب

لانه يؤدي ان يعمل الضمير الذي جعل في موضع دق القصار عاملا في الثوب بخلاف الذي عجبت

منه دق القصار الثوب وكذلك امتنع في الحال لان الحال يجب ان يكون نكرة فلا يجوز ان

يقع الضمير الذي هو معرفة في موضعها الحالية وكذلك امتنع في الضمير المستحق لغيرها اي لغير كلمة

الذي لامتناع تصدير الذي لاستلزام ذلك عود الضمير اليها لامتناع تصدير الذي لاستلزام

ذلك عود الضمير فيبقى ذلك الغير بلا ضمير وكذلك امتنع في الاسم المشتمل عليه اي على ضمير المستحق

لغيرها نحو قولك زيد ضربت غلامه فلا يصح الاخبار عن غلامه بان يقال الذي زيد ضربته

غلامه لانك اذا جعلت الضمير عايد الى الموصول بقي المبتدا بلا عايد وان جعلته عايد الى

المبتداء بقي الموصول بلا عايد وكل منهما ممتنع وما الاسمية لا الحرفية فانها اما كافة

نحو انما زيد قائم واما نافية نحو ما ضربت زيدا وما زيد قائما موصولة نحو عرفت ما

اشتريته واستفهامية نحو ما عندك وما فعلت وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة اما

بمفرد نحو مررت بما معجب لك اي بشيء يعجبك واما بجملة نحو ربما تكره النفوس من الامر

فرجة

فرجة كحل العقال اى رب شئ تكره النفوس وتامة بمعنى شئ منكر عند ابى على والشئ المعرف عند سيبويه نحو قوله تعالى فنعما هى اى نعم شيئا اى نعم الشئ هى وصفة نحو اضربه ضربا ما اى ضربا كان ومن كذلك اى يكون موصولة نحو اكرمت من جاءك واستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت وشرطية نحو من تضرب اضرب وموصوفة اما بمفرد نحو قوله وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبى محمد ايانا اى شخص غيرنا او بجملة نحو من جاءك قد جاءك اكرمته الا فى التام والصفة فان كلمة من لا يجئ تامة ولا صفة واى للمذكر واية للمؤنث كمن فى ثبوت الامور الاربعة وانتفاء التامة والصفة فاى الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل قيل اى تقع صفة اتفاقا فلم جعلها المص كمن التى لا تقع صفة اصلا واجيب بان اى الواقعة صفة هى فى الاصل استفهامية لان معنى مررت برجل اى رجل اى رجل عظيم يسال عن حاله لا يعرفه كل احد فيسال عنه لا يعرفه كل احد فنقلت عن الاستفهامية الى الصفة وهى اى كل كلمة من اى واية معربة بالاتفاق وحدها لا يشاركها فى الاعراب غيرها من الموصولات الا على اختلاف فى اللذان واللتان وذو الطائية وانما اعربت لانه التزم فيهما الاضافة الى المفرد التى هو من خواص الاسم المتمكن فلا يرد حيث واذ واذا الا اذا كانت موصولة حذفت صدر صلتها نحو قوله تعالى لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا فيمن قرا بالضم اى ايهم هو اشد وانما بنيت موصولة عند حذف صدر صلتها لتاكيد شبه الحرف بجهة

الاحتياج الى امر غير الصلة وبنيت على الضم تشبيها لها بالغايات لانه حذف منها بعض ما
يوضحها كما حذفت من الغايات ما بينها وهو المضاف اليه ولم يستثن الموصوفة لبنائه مثل
يا ايها الرجل كما استثنى التي حذف صدر صلتها لانه ذكر في قسم المنادى ان كل ما يقع منادى
مفردا معرفة فهو مبني وبناء الموصوفة لهذا فلا حاجة الى الذكر ثانيا وفي قولهم ماذا
صنعت وجهان احدهما ان معناه ما الذي على ان يكون ذا بمعنى الذي فيكون المعنى اي شيء
الذي صنعته اي صنعته فما مبتدأ وما بعده خبره او بالعكس وجوابه رفع اي مرفوع على انه
على انه خبر مبتدأ محذوف كما اذا قلنا الاكرام اي الذي صنعته الاكرام ليكون الجواب مطابقا
للسؤال في كون كل منهما جملة اسمية والوجه الآخر ان معناه اي شيء وههنا عبارتان احدهما
ان ماذا بكمالها بمعنى اي شيء والثانية ان ما معناه اي شيء وذا زائدة واللفظان مؤداهما واحد
فان معنى قولهم انها بكمالها بمعنى اي شيء انه ليس لكل منهما معنى بالاستقلال لكون كلمة ذا زائدة
فالمفهوم من مجموعهما اي شيء وجوابه نصب اي منصوب على انه مفعول لفعل محذوف كما اذا
قلت الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كون كل منهما جملة فعلية ويجوز في الاول (اي صنعت الاكرام)
نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور وفي الثاني رفعه على ان يكون خبر مبتدأ محذوف ولم

اسماء الافعال

يعتبره المص لفوات المطابقة بين السؤال والجواب اسماء الافعال ما كان اي اسم كان بمعنى
الامر والماضي الذي هما من اقسام المبني الاصل فعلة بنائها كونها مشابهة لمبني الاصل فما
قيل اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع فالمراد به تضجرت وتوجعت عبر عنه بالمضارع لان المعنى

على الانشاء وهو انسب بان يعبّر عنه بالمضارع الحال مثل رويد وبله اى امهله مثال لما

هو بمعنى الامر وهيهات ذلك بفتح التاء في الحجاز وبكسرها في بني تميم وبالضم في لغة بعضهم اى بعد

مثال لما هو بمعنى الماضي وقدم الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعناه والذى حملهم على ان

قالوا ان هذه الكلمات وامثالها ليست بافعال مع تادية معاني الافعال امر لفظي وهو ان

صيغها مخالفة لصيغ الافعال وانها لا يتصرف تصرفها لانها موضوعة لصيغ الافعال على ان

يكون رويد مثلا موضوعا لكلمة امهل قال الشارح الرضي وليس ما قال بعضهم ان صه مثلا

اسم للفظ اسكت الذى هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشيء اذ العربي

القح ربما يقول صه مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا ولهذا قال المص

ما كان بمعنى الامر والماضي ولم يقل ما كان معناه الامر والماضي والمتبادر ان يكون هذا

بحسب الوضع فلا يرد بمثل الضارب امس نقضا على التعريف وفعال اى ما يوزن بفعال الكائن

بمعنى الامر المشتق من الثلاثي المجرد قياس اى قياسى كنزال بمعنى انزل وقال سيبويه هو

مطرد في الثلاثي ويرد عليه انه لا يقال قوام وقعاد في قم واقعد فلهذا ياول بعضهم قول

سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه قياس لكثرته فاما في الرباعي فاتفقوا على انه لم

يات منه الا نادرا وفعال حال كونه مصدرا معرفة كفجار بمعنى الفجرة والفخر وقال الشارح

الرضي هو على ما قيل مصدر معرف مؤنث ولم يقم لى الى الان دليل قاطع على تعريفه ولا تانيثه

او حال كونه صفة لمؤنث مثل يا فساق بمعنى يا فاسقة مبنى اى كل واحد من القسمين الاخرين

بمعنى الاوقات
عبارة عن لا اسماء الافعال
اى نفع الفتح
اى اسماء الافعال
اى اسماء الافعال
اى اسماء الافعال
جزئيى
اى الرضي رح ايضا
اى الوضع الحقيقي
وهو من جملة اسماء الافعال
كنزال بالنظر الى انزل
اى الشارع
اى قول سيبويه
فيه نوع خفية
مبتدا
حال
اى علما
عطف على مصدرا
اى من فعال

مبنى لمشابهته له اى لفعال بمعنى الامر عدلا وزنة اما زنة فظ واما عدلا فلما ذهب
اليه النحاة من ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر الفعلى للمبالغة وهذه الصيغة للمبالغة
فى الامر كفعال وفعول للمبالغة فى فاعل قال الشارح الرضى والذى ارى ان كون اسماء
الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شئ لا دليل لهم عليه كيف والاصل فى كل معدول عن
شئ ان لا يخرج عن النوع الذى ذالك الشئ منه فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية
الى الاسمية واما المبالغة فهى ثابتة فى جميع اسماء الافعال وبين وجهها فى كلام طويل
فمن اراد الاطلاع عليه فليرجع اليه وفعال حال كونه علما للاعيان اى لعين من
الاعيان انما قال علما ليخرج باب فساق وانما قال للاعيان ليخرج باب فجار لا تقول ان كان
علما كما قالوا لكنه للمعانى لا للاعيان وقوله مؤنثا صفة علما وذكره للتنبيه على
انه لم يقع الا كذالك كقطام علما للمؤنث وغلاب كذالك مبنى فى استعمال اهل الحجاز
لمشابهته فعال بمعنى الامر عدلا وزنة ومعرب فى استعمال بنى تميم الا ما اى الا فعال
علما للاعيان يكون فى اخره راء فان بنى تميم اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين
فى بنائه واقلهم لا يفرقون بين ذات الراء وغيرها بل يحكمون باعراب الكل نحو حضار علما
لكوكب وجه الاكثرين ان الراء حرف مستثقل لكونه فى مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء لانه
اخف اذ سلوك طريقة واحدة اسهل من سلوك طرايق مختلفة الاصوات اعلم ان الا
صوات الجارية على لفظ الانسان اما منقولة الى باب المصادر ولزمها المصدرية

مستثقل

والمرأة اسم

ولم يقع اسم فعل او لم يكن منه المصدرية وصارت اسم فعل فا الاول مثل واهًا للتعجب وحكمه حكم المصادر والثاني مثل مه وصه وحكمه حكم اسماء الافعال واما غير منقولة بل باقية على ما كانت عليه حين كونها اصواتا ساذجة ولم تقع مصادر ولا اسماء افعال وهي على انواع فمنها ما يعرض للانسان عند عروض معنى له كقول المتندم والمتعجب وي فح لا يقدر ان يحكم عليه بشيء او به على شيء ومنها ما يجري على لفظ الانسان على سبيل الحكاية بان يصدر من نفسه ما يشابه به صوت الغراب عن نفسك وح لا يقدر ان يحكم عليه او به ومنها ما يصوت به لاجل حيوان اما للزجر او دعا او غير ذلك كما اذا قلت نخ لاناخة البعير وح ايض لا يقدر ان يحكم عليه او به وهذه الاقسام كلها مبنيات لانتفاء التركيب فيها واذا تلفظ بها على سبيل الحكاية كما اذا قلت قال زيد عند التعجب وي او عند اناخة البعير نخ او غاق صوت الغراب فهي في هذه الحالة ايض مبنية لكن لا من حيث انها اصوات بل من حيث انها حكاية عنها فالمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية على ما هي عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية وهي بهذا الاعتبار ليست باسما لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها في باب الاسماء لاجرائها مجراها واخذها حكمها ونسبتها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء فالاصوات بهذا الاعتبار كل لفظ انما قال كل لفظ ولم يقل كل اسم لعدم الوضع فيها حكي به صوت اي اصلية على لسان الانسان تشبيها بصوت شيء كما عرفت في القسم الثاني من الاصوات غير المنقولة او صوت به للبهائم يعني مثلا اي لاناختها او زجرها او دعائها وغير ذلك وانما

شيء كما اذا قلت غاق قاصدا لا الحكاية ما ابتناه به [illegible]

كما عرفته

قلنا مثلا لان المتبادر من البهايم ذوات القوايم الاربع وقد بيّنّا ولها هو بل البعض افراد
الانسان ايضا كالصبيان والمجانين واذا كان ذكرهما على سبيل التمثيل يتناول التعريف كليهما
فالاول كقاف اذا صوت به انسان تشبيها بالغراب والثاني كنخ مشددة او مخففة عند
اناخة البعير ولم يذكر المصنف القسم الاول وهو ما كان صوت الانسان ابتداء من غير تعلق
بالغير قيل ذالك لانه لما كان هذان القسمان مع تعلقهما بالغير ملحقين بالاسماء المبنية
كان كون ذالك القسم كذالك اولى لكونه صوت الانسان من غير تعلق بغيره المركبات
٢ اي الثاني كل اسم حاصل من تركيب كلمتين حقيقة او حكما
اسمين او فعلين او حرفين او مختلفين وجعلهما كلمة واحدة وليس بينهما نسبة اصلا
لا في الحال ولا قبل التركيب وانما قلنا حقيقة او حكما لئلا يخرج مثل سيبويه فان الجزء الاخير
منه صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث اجري مجرى الاسماء
المبنية وقوله ليس بينهما نسبة ليخرج مثل عبد الله وتابط شرا لان بين جزئي كل واحد
منهما نسبة قبل العلمية ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر عن الحد مع انه من
افراد المحدود لان بين جزئيه قبل التركيب نسبة لعطف وتعيين النسبة على وجه يخرج
منها هذه النسبة اصعب من خرط القتاد والاحسن ان يقال المراد بالنسبة نسبة مفهومة
١ من ظاهر هيئة تركيب احدى الكلمتين مع الاخرى ولا شك انه يفهم من ظاهر الهيئة التركيبية
التي في عبد الله النسبة الاضافية ومن ظاهر الهيئة التركيبية التي في تابط شرا النسبة

الفعلية

التعليقية التي تكون بين الفعل والمفعول بخلاف مثل خمسة فان هيئة تركيب احد جزئيه
مع الاخر لا يدل على نسبة اصلا كما ان هيئة تركيب احد شطري جعفر مع الاخر لا تدل
عليها من غير فرق فما نطبق الحد على المحدود طردا وعكسا فان تضمن الجزء الثاني حرفا
حرف عطف او غيره بنيا اي الجزءان الاول لوقوع اخره في وسط الكلمة الذي ليس
محلا للاعراب والثاني لتضمنه الحرف كخمسة عشر فان اصله خمسة وعشرة حذفت الواو
وركبت عشرة مع خمسة ومثل حادي عشر واخواتها يعني اخوات حادي عشر من ثاني عشر الى تاسع
عشر واخوات كل من خمسة عشر وحادي عشر وانما اورد مثالين ليعلم ان البناء ثابت في هذا
التركيب سواء كان احد جزئيه العدد الزائد على العشر او صيغة الفاعل المشتقة منه وقيل
فيه نظر لان الثاني فيه لا يتضمن الحرف لانه لا يراد به حادي وعشر وجوابه ان المراد بصيغة
الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد واحد من المشتق منه لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه
بعد الى العدد السابق على المشتق منه فان الثالث مثلا واحد من الثلاثة لكن لا مطلقا
بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما اخذوا هذه الصيغة من المفردات للدلالة على
ما ذكرنا ارادوا ان ياخذوا امثال ذلك من المركبات ولا يتيسر ذلك من مجموع الجزئين
لان صيغة فاعل لا يتسع حروفهما جمعا فاقتصروا على اخذها من احد الجزئين اذ في اخذ
بعض الحروف من كل جزء مظنة الالتباس واختاروا الاول ليدل على المقصود من اول
الامر فاخذوا مثلا من احد عشر المتضمن حرف العطف حادي عشر بمعنى الواحد من احد عشر
باعتبار الاصل

قال حادي مشتق من واحد وهو دائر
مع العشرة
لان معنى حادي عشر واحد من احد عشر

اي وقوعه مشتق من صيغة الفاعل

بشرط وقوعه بعد العشرة فحادي عشر متضمن حرف العطف باعتبار انه ماخوذ من احد عشر اي

المتضمن حرف العطف لا باعتبار ان اصله حادي وعشر اذ لا معنى له على هذا القياس الحادي

والعشرون لا فرق بينهما الا بذكر الواو وحذفه الا اثنى عشر واثنتى عشرة فانه لا يبنى

فيهما الجزءان بل يبنى الثاني المتضمن ويعرب الاول لشبهه بالمضاف لسقوط النون والا

اي وان لم يتضمن الثاني حرفا اعرب الثاني مع منع صرفه ان لم يكن قبل التركيب منبنيا

كبعلبك وبني الاول للتوسط المانع من الاعراب وعلى الفتح لانه اخف في الاصح اي ا

الاعراب الثاني مع منع الصرف وبناء الاول انما هو في افصح اللغات وفيه لغتان اخريان احدهما

اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني ومنع صرف المضاف اليه واخريهما اعلال

الجزئين واضافة الاول الى الثاني وصرف الثاني الكنايات جمع كناية وهي في اللغة

والاصطلاح ان يعبر عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض من الاغراض

كالابهام على السامعين نحو قولك جاءني فلان وانت تريد زيدا والمراد بها ههنا ما يكنى

به لا المعنى المصدري ولا كل ما يكنى به بل بعضه ولا كل بعض بل بعض معين فكانهم اصطلحوا في باب

المبنيات ان يريدوا بها ذلك البعض المعين ولذلك لم يقل بعض الكنايات كما قال بعض

الظروف ويتعذر تعريفه الا بالتصريح به مفصلا فلذلك اعرض عن تعريفها مطلقا

وتعرض لذلك البعض المعين فقال الكنايات كم وكذا وبناؤهما لكونها موضوعة وضع

الحرف او لكون الاستفهامية متضمنة لمعنى الحرف وحمل الخبرية عليها وكذا وبناؤها

لاهنا

لانها فی الاصل ذا من الاسماء الاشارة دخل علیها کاف التشبیه وصار المجموع بمنزلة کلمة واحدة بمعنی کم وبقی ذا علی اصل بنائه وکل واحد منهما یکون للعدد والکنایة عنه وجاء کذا کنایة عن غیر العدد ایضا نحو خرجت یوم کذا کنایة عن یوم السبت او غیره وکیت وذیت للحدیث ای الکنایة عن الحدیث والجملة وانما بنیا لان کل واحد منهما کلمة واقعة موقع الجملة التی هی من حیث هی لا تستحق اعرابا ولا بناء فلما وقع المفرد موقعها ولم یجز خلوه عنهما رجح البناء الذی هو الاصل فی الکلمات قبل الترکیب ومن الکنایات کاین وانما بنی لانه کاف التشبیه دخلت علی ای وای کان فی الاصل معربا لکنه انمحی عن الجزئین معناهما الافرادی وصار المجموع کاسم مفرد بمعنی کم الخبریة فصار کانه اسم مبنی علی السکون اخره نون ساکنة کما فی من لا تنوین تمکن ولهذا یکتب بعد الیاء نون مع ان التنوین لا صورة لها فی الخط فرتبة فی البناء منحطة عن احوالها فلذلک لم یذکر المصنف معها فکم الاستفهامیة المتضمنة معنی الاستفهام ممیزها ای الذی یرفع الابهام عن جنس المسئول عنه منصوب علی التمییز مفرد لانها لما کانت للعدد وسط العدد وهو من احد عشر الی تسعة وتسعین ممیزه مفرد منصوب جعل ممیز کذلک لانه لو جعل کاحد الطرفین لکان تحکما وکم الخبریة ممیزها مجرور بالاضافة مفرد تارة ومجموع اخری تقول کم رجل عندی وکم رجال تقول مائة ثوب وثلاثة اثواب وانما جاء مفردا لان العدد ممیزه کذلک وانما جاء مجموعا لان العدد الکثیر فیه ما ینبئ عن کثرته صریحا ولما کان هذا لبس مثله فی التصریح بالکثرة جعل جمعیة ممیزه کالنائبة

نائبة عن معنى التصريح بها ويدخل من فيهما اى فى مميزى كم الاستفهامية والخبرية تقول
كم رجل ضربت وكم من قرية اهلكناها قال الشارح الرضى هذا فى الخبرية كثير نحو فكم
من ملك وكم من قرية وذلك لموافقة جرّ للمميز المضاف اليه كم واما مميز كم الاستفهامية
فلم اعثر عليه مجرورا بمن فى نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن لكن جوّز
الزمخشرى ان يكون كم فى قوله تعالى سل بنى اسرائيل كم اتيناهم من آية بينة استفهامية
وخبرية ولهما اى لكم استفهامية كانت او خبرية صدر الكلام لان الاستفهامية يتضمن الا
الاستفهام وهو يقتضى صدر الكلام ليعلم من اول الامر انه من اى نوع من انواع الكلام و
الخبرية ايضا تدل على انشاء التكثير وهو ايضا نوع من الكلام فيجب التنبيه عليه من اول الامر
وكلاهما لو كان كلتاهما لكان اوفق لتأنيث الاستفهامية والخبرية فهو على تأويل كل من
هذين النوعين وهما الاستفهامية والخبرية اى كل واحد منهما يقع مرفوعا ومنصوبا و
مجرورا ثم بين موضع كل منهما بقوله فكل منها اى كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية يكون
بعد فعل او شبه فعل لفظا او تقديرا غير مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره فهو من حيث هو
كذلك كان منصوبا معمولا على حسبه اى على حسب عمل هذا الفعل وعمله لا يكون الا بحسب المميز فذلك
انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرفية مع اقتضاء الفعل المفعول به والمصدر
والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فتعيينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب المميز فالاستفهامية
نحو كم رجلا ضربت فى المفعول به وكم ضربة فى المفعول المطلق وكم يوما سرت فى المفعول فيه والخبرية

قوله لموافقة جر المميز ان الموافقة
هنا بجر اعنى جر المميز بالحرف
جره بالاضافة اذا اضافة كم
الاستفهامية فان المميز بالحرف
لا ينا... اعرابه مميزها
...

مثل كم غلام

مثل غلام كم ملكت وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت وانما جعلنا الفعل وشبهه اعم من ان

يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل في قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربته اذا جعلته من

قبيل الاضمار على شريطة التفسير وقد وقع بعده فعلا غير مشتغل عنه اى كم رجلا ضربته

فهو من حيث لم يقع بعده فعلا مقدرا غير مشتغل عنه داخل في قاعدة النصب وان لم يجعله من

قبيله ولم يقدر بعده فعلا غير مشتغلا فهو من هذه الحيثية مرفوع داخل في قاعدة الرفع

وكل ما قبله اى كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله حرف جر نحو بكم درهما اشتريت

او بكم رجل مررت او مضاف نحو غلام كم رجلا ضربت وعبد كم رجلا اشتريت مجرور لحرف الجر او

والاضافة وانما جاز تقدم حرف جر والمضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام لان حرف

الجار عن المجرور يمتنع لضعف عمله فجوز تقديم الجار عليهما على ان يجعل الجار اسما كان او

كان او حرفا مع المجرور ككلمة واحدة مستحقة الصدر والا اى ان لم يكن بعدها لا لفظا ولا

تقديرا فعل ولا شبهه غير مشتغل عنه ولا قبله حرف جر او مضاف كان مجردا عن العوامل اللفظية

فمرفوع اى فهو مرفوع مبتدأ وان لم يكن ظرفا نحو من ابوك كم رجلا اخوتك وهذا مبني

على مذهب سيبويه فانه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة استفهاما واما عند غير سيبويه

فهذا خبر تقدم على المبتدأ لكونه نكرة وما بعده معرفة وخبره كان ظرفا نحو كم يوما سفرك

فكم ههنا منصوب المحل او داخل تحت قاعدة النصب اعتبارا عاملا لكاين فيه وداخل

في قاعدة الرفع ثانيا القيامة كقام عامله الذي هو خبر المبتدأ وكذلك اى مثل كم في الثاني الوجوه

شهادت عند بيان ان لكل عيب
بحسب عهد وكان انه بربعيت

الوجوه الاربعة الاعرابية بالشرائط المذكورة اسماء الاسماء استفهامية والشرط
بمعنى انه يتاتى تلك الوجوه فى جميع هذه الاسماء لانى كل واحد منها وهى من وما واى واين
قسمة بالابتداء والجزاء
وانى ومتى مشتركة بين الاستفهامية والشرط واذا مختصة بالشرط وكيف وايان
مختصتين بالاستفهام فمن وما اذا كانتا استفهامتين يتاتى فيهما الوجوه الثلاثة
الاولى نحو من ضربت وما صنعت وبمن مررت وغلام من ضربت ومن ضربته وما صنعته
ولا يتاتى فيهما الرفع على الخبرية لامتناع ظرفيتهما واذا كانتا شرطتين فكذلك يتاتى
فيهما تلك الوجوه الثلثة نحو من تضرب اضرب وما تصنع اصنع وبمن تمرر امرر وغلام
من تضربه اضربه ومن ياتينى فهو مكرم وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله ولا
يتاتى فيهما بل فى جميع اسماء الشرط الرفع على الخبرية فانه لا يقع بعدها الا الفعل ولا
يصلح الفعل للابتداء وما هو لازم الظرفية من هذه كمتى واين وايان وكيف وانى واذا
ان لم يجر بها نحو من اين فلابد من كونها منصوبة على الظرفية ومن بعضهم ان اذا قد
يخرج عن الظرفية ويقع اسما صريحا نحو اذا يقوم زيد وقت قيام زيد وقت قعود عمرو
مبتدا
فهى مرفوعة بالابتداء وقال الشارح الرضى وانا لم اعثر لهذا على شاهد من كلام
اذ لم اطلع
العرب وما هو لازم الظرفية يرتفع فى الاستفهام محلا انتصابه على الظرفية
اذا كان خبر مبتداء موخر نحو متى عهدك بفلان اى متى كاين عهدك بفلان واما اى
فيتاتى فيه الوجوه الاربعة كلها فانه قد يقع فى محل الرفع بالخبرية ايضا على تقدير

سرفة كه الف ولام چرا بر چهار قسم است با آنكه نيست جواب گوئيم كه تعريف يا از براى ماهيت است يا از براى افراد آنچه از براى ماهيت است الف ولام جنس وآنچه از براى افراد است يا از براى تمامى افراد است يا از براى بعض افراد است وآنچه از براى بعض افراد است يا از آنى نيست كه آن بعض در ميانه متكلم ومخاطب معلوم است يا نيست آنكه معلوم است الف ولام عهد خارجى وآنچه معلوم نيست الف ولام عهد ذهنى تمام شد

انه قعود عمرو اى

انتهايه

انتصابه على الظرفية نحو اي وقت مجيئك اي اي وقت كان مجيئك فاي وقت على تقدير
انتصابه بالظرفية مرفوع المحل بالخبرية واما الوجوه الباقية مثل ايهم ضربت وبايهم
مررت وايهم قايم وفي مثل كم عمة لك يا جرير وخالة يعني فيما احتمل الاستفهام و
الخبر وذكر المميز وحذفه ثلثة اوجه هكذا في كثير من النسخ وفي بعضها وفي مثل تمييز كم عمة
اي ما هو تمييز باعتبار بعض الوجوه فعلى النسخة الاولى يحتمل ان يعتبر الاوجه الثلاثة
في كم احدها رفعه بالابتداء والاخران نصبه على الظرفية وعلى المصدرية فانه اشار
فيما سبق بقوله منصوبا معمولا على حسبه الى كثرة وجوه النصب ولا يخفى ان هذا الصدق
بما سبق من وجوه اعراب كم ويحتمل ان يعتبر في مميزها اعني عمة ثلثة اوجه فاحدها الرفع
بالابتداء استفهامية كانت او خبرية والاخران النصب على تقدير كونها استفهامية
والجر على تقدير كونها خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه مبني على اعتبار جواز حذف مميزها
وهو غير مذكور فيما سبق فكان الاولى تاخير هذا عن قوله وقد يحذف في مثل كم مالك وكم
ضربت واما النسخة الاخرى فلا يحتمل الا الوجه الاخير والبيت للفرزدق يهجو جريرا وتمامه
فدعاء قد حلبت على عشاري الفدعاء المعوجة الرسغ من اليد والرجل فيكون منقلبة ا
الكف او القدم يعني انها لكثرة الخدمة صارت كذلك او هكذا خلقتها لتشبها
الى سوء الخلقة وانما عدى حلبت بعلى لتضمنه معنى تفضلت اي كنت كارها لخدمتهما مستنكفا
منهما فخدمتني على كره مني واختار من انواع خدمتهما الحلب لان خدمة المواشي وهي

فكان الاليق التخير
سزاوار

لاستنكار ننگ داشتن

ابلغ في الذم من خدمة الاماسي والعشار جمع عشراء وهي التي اتى على حملها عشرة اشهر
واختار بها لانها تنادي من الحلب لا تنطيع بسهولة ففي حلبها زيادة مشقة وفي كم عمة
وخالة اشارة الى رذالة طرفيه ابيه وامه فالاستفهام على تقدير النصب على سبيل التهكم
كانه ذهل عن كمية عدد عماته وخالاته فسأل عنه وكونها خبرية على تقدير الجر على سبيل
التحقيق اي كثير من عماتك وخالاتك حلبن على عشاري واذا حذفت المميز اي كم مرة او كم
حلبة على التهكم او كم مرة او حلبة على التكثير فارتفاع عمة على الابتداء ومصححه توصيفه
بقوله لك وخبره قد حلبت وكم استفهامية كانت او خبرية على تقدير ارتفاع عمة في موضع
النصب لان الفعل الواقع بعدها مسلطا عليها تسلط الظرفية او المصدرية واذا رفعت
عمة رفعت خالة وفدعاء واذا نصبتها نصبتهما واذا خفضتها خفضتهما وذلك واضح
وقد يحذف مميز كم استفهامية كانت او خبرية في مثل كم مالك وكم ضربت اي في كل مثال
قامت قرينة دالة على المحذوف فانه اذا سئل عن كمية مالك او اخبر عن كثرته فظاهر
الحال قرينة على انه سؤال عن كميته دراهم او دنانير او اخبار عن كثرتهما فمعناه كم درهما
او دينارا او كم درهم او دينار مالك فكم في هذا المثال مرفوع على الابتداء ومالك
خبره واذا سئلت عن ضربك بعد العلم بوقوعه او اخبر به فظاهر ان السؤال او الاخبار
انما هو بالنسبة الى مرات ضربك اي كم مرة او مرة ضربت او الى ضرباتك اي كم ضربة
او ضربة ضربت فكم في هذا المثال اما منصوب على الظرفية او المصدرية والفرق بين

المعنى

الظروف المصدرية

المستثنى اذا كان المصدر للنوع فظ وان كان للعدد فلا الملحوظ في الظرفية اولا الزمان الدال

عليه الالفاظ الموضوعة للزمان وفي المصدرية اولا الحدث الدال عليه لفظ المصدر ويحتمل

ان يكون المثال الثاني بتقدير كم رجلا او رجل ضربت فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا على

المفعولية الظروف اي الظروف المعدودة من المبنيات المعبر عنها عند تعدادها ببعض الظروف

فلا حاجة الى ذكر البعض ههنا منها اي من تلك الظروف ما اي ظرف قطع عن الاضافة بحذف

المضاف اليه عن اللفظ دون النية فان عدم نيته اعرب مع التنوين نحو رتب بعد كان خبرا

من قبل وسميت الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات لان غاية الكلام كانت ما اضيفت

هي اليه فلما حذف صارت غايات فانتهى بها الكلام وانما بنيت لتضمن معنى حرف الاضافة و

شبهها بالحروف في الاحتياج الى المضاف اليه واختير الضمة بحر الفضا كقبل وبعد وما اشبههما

من الظروف المسموعة قطعهما عن الاضافة مثل تحت وفوق وقدام وخلف ووراء ولا يقاس

عليهما ما يمعناهما ويجوز في هذه الظروف على قلة ان يعوض التنوين من المضاف اليه فتعرب قال

فساغ لها الشراب وكنت قبلا اكاد لغص بالماء الفرات فلا فرق بين ما اعرب من هذه الظروف

المقطوعة وبين ما بني منها وقال بعضهم بل انما اعربت لعدم تضمنها معنى الاضافة فمعنى

كنت قبلا اي قديما وقال الشارح الرضي والاولى هو الحق واجرى مجراها اي مجرى الظروف

المقطوعة عن الاضافة لا غير وليس غير في حذف المضاف اليه والبناء على الضم وان لم يكن غير

من الظروف لشبهه بالغايات لشدة الابهام الذي فيه كما فيها ولا يحذف عنه المضاف

اليه الا بعد لا وليس نحو افعل هو هذا لا غير وجاء في زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعدهما
وكذلك اجرى مجرى الظروف حسب لتبهها بغير في كثرة الاستعمال وعدم تعرفهما بالاضافة
ومنها اى من الظروف المبنية حيث للمكان وقال الاخفش قد يستعمل للزمان ولا يضاف الا
الى جملة اسمية كان او فعلية في الاكثر اى اكثر الاستعمالات وقد جاء اما ترى حيث
سهيل طالعا فحيث فيه مضاف الى مفرد وهو سهيل مفعول ترى اى ما ترى مكان سهيل
طالعا اخوه نجم مضئ كالشهاب ساطعا وانما بنيت على الضم كالغايات لانها غالبة
لاضافة الى الجملة والمضاف الى الجملة في الحقيقة مضاف الى المصدر الذى تضمنه الجملة
فهى وان كان في الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغا
الغايات المحذوف ما اضيف اليه فبنيت على الضم مثلها ومع الاضافة الى المفرد يعربه
بعضهم لزوال علة البناء اى الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤه على بنائه لشذوذ
الاضافة الى المفرد ومنها اى من الظروف المبنية اذا زمانية كانت او مكانية وانما
بنيت لما ذكرنا في حيث وهى اذا كان زمانية للمستقبل اى للزمان المستقبل وان كانت
داخلا على الماضى وذلك لان الاصل في استعمالها ان تكون لزمان من ازمنة المستقبل
مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم والدليل عليه
استعمالها في الاغلب الاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى اذا الشمس كورت
ولهذا كثر في الكتاب العزيز استعماله لقطع علام الغيوب بالامور المتوقعة وقد يستعمل

في الماضى

فى الماضى كما فى قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى بين الصدفين
وحتى اذا جعله نارا وفيها اى فى اذا معنى الشرط وهو ترتب مضمون جملة على اخرى فقمت
حرف الشرط فهذا علة اخرى لبنائها ولذلك اى يكون معنى الشرط فيها اختير اى جعل مختارا
بعدها الفعل لمناسبة الفعل الشرط وجوز الاسم ايضا على الوجه الغير المختار ولعدم تاصلها
فى الشرط مثل ان ولو وقد يكون اى اذا للمفاجاة مجردة عن معنى الشرط يقال فاجاه الامر مفا
جاة من قولهم فجئته فجاءة بالضم والمد اذا لقيته وانت لا تشعر به فيلزم المبتدا بعدها فرقا
بين اذا هذه وبين اذا الشرطية والمراد بلزوم المبتدا عليه وقوعه بعدها فلا ينافى ما
سبق من عدم وجوب الرفع بعدها فى باب الاضمار على شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع
اى فاذا السبع حاضر او واقف على حذف الجزء والعامل فى اذا هذه معنى المفاجاة وهو عامل
لا يظهر وقد استغنوا عن اظهاره لقوة باقيه من الدلالة عليه واما الفا فهى للسببية فان
مفاجاة السبع مسببة عن الخروج قيل والاقرب الى التحقيق انها للعطف من جهة المعنى اى خرجت
ففاجات وحاصل المعنى خرجت ففاجات زمان وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج ان اذا هذه
زمانية او مكان وقوف السبع كما ذهب اليه المبرد فانها عنده مكانية وقوله زمان وقوف السبع
او مكانه مفعول فيه لفاجات لا مفعول به والا لم يبق اذا ظرفية بل يصير اسمية بل المفعول
به محذوف اى فاجات فى زمان وقوف السبع او مكانه اياه اى السبع وقد يكون لمجرد الزمان
نحو اتيك اذا احمر البسر اى وقت احمرار البسر وقد يستعمل اسما مجردا عن معنى الظرفية نحو اذا

اذا يقوم زيد اذا تقعد عمرو وقد سبقت اليه اشارة ومنها اذ اى ومن الظروف المبنية اذ الكائنة للماضي وبناؤها لما مر في حيث او لكون وضعها وضع الحروف وقد يجيء للمستقبل كقوله تعالى فسوف تعلمون اذ الاغلال في اعناقهم ويقع بعدها الجملتان الاسمية والفعلية لعدم اشتمالها على معنى الشرط المقتضي اختصاصها بالفعلية مثل كان ذلك اذ زيد قائم واذ قام زيد وقد يجيء للمفاجات نحو خرجت فاذ زيد قايم ولعله يجيئها لو يذكر لهم ومنها اين واني فهما للمكان استفهاما وشرطا اى كونهما للاستفهام والشرط وبناؤهما لتضمنهما حرفي الاستفهام والشرط نحو اين زيد اين تكن اكن واني زيد واني تجلس اجلس وقد جاء اني زيد بمعنى كيف هو واني القتال بمعنى متى ومنها متى للزمان فيهما اى في الاستفهام والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج ومنها للزمان استفهاما مثل متى نحو ايان يوم الدين والفرق بينهما ان ايان مختص بالامور العظام وبالمستقبل فلا يقال ايان يوم قيام زيد وايان قدم الحاج بخلاف متى فانه مشتركة غير مختص بهما والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرها ايضا ومنها كيف الكائنة للحال استفهاما اى حال الشيء وصفته فالمراد بالحال صفة الشيء لا زمان الحال كما توهم بعض الشارحين قال صاحب المفصل وكيف جار مجرى الظروف ومعناه السؤال عن الحال تقول كيف زيد اى على اى حال هو ويستعمل الشرط مع ما على ضعف عند البصريين نحو كيفما تجلس اجلس اى على اى هيئة تجلس اجلس ومطلقا عند الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس فان كان بعده اسم فهو في محل الرفع بالخبرية عنه وان كان بعده فعل مثل كيف جئت

فهو

وهو في محل النصب على الحالية اى على اى حال جئت اراكبا او ماشيا ومنها اى ومن
الظروف المبنية مذ ومنذ بنيتا لموافقتهما مذ ومنذ حرفين ويكونان تارة بمعنى اول المدة
اى اول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما نحو ما رايته مذ او منذ يوم الجمعة اى اول زمان
عدم رؤيته يوم الجمعة فيليهما اى يقع بعدهما اى بعد مذ ومنذ المفرد اى الاسم المفرد
لا المثنى والمجموع حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ يومان اللذان صاحبنا
فيهما اى اول مدة عدم رؤيته هذان اليومان فما دام لا يلاحظ هذان اليومان امرا واحدا
لا يحكم عليهما باولية المدة لان اول المدة انما يكون امرا واحدا لا شيئين او اشياء فالمثنى
والمجموع اذا وقعا اول المدة يكونان في حكم المفرد المعرفة حقيقة كالمثال المتقدم او
حكما نحو ما رايته من يوم لقيتني فيه لحصول التعيين المقصود من كونه معرفة وانما كان
التعيين مقصودا لانه لا فائدة في جعل الوقت المجهول اول مدة فعل لان اولية وقت ما من
مدة الفعل معلوم بالضرورة وتارة يكونان بمعنى جمع المدة زمانا اى جميع مدة زمان الفعل
فيليهما اى مذ ومنذ المقصود اى للزمان الذي قصد بيانه حال كونه متلبسا بالعدد
اى بعدد المستغرق جميع اجزاء مدة زمان عدم رؤيته يومان لا ازيد ولا انقص وقد يقع
بعدهما المصدر نحو ما خرجت مذ ذهابك والفعل نحو ما خرجت مذ ذهبت او أنّ اى ما
كانت على هذه الصورة مثقلة كانت او مخففة نحو ما خرجت مذ انك ذاهب او ما خرجت مذ ان
ذهبت والجملة الاسمية نحو ما خرجت مذ زيد مسافر ولم يذكره لقلته فيقدر بعدهما زمان

مضاف الى احد هذه الامور ليصح حمل ما بعدهما عليهما فكان التقدير فما فارقت منذ قضاها بك منذ زمان ذهابك وعلى هذا القياس فيما بقي وهو اى كل واحد من مذ ومنذ اسمين مبتدأ وهما معرفتان لكونهما في تاويل الاضافة لانهما انما يجيئان للابتداء وجميع المدة وما بعده خبر اى خبر كل منهما ما يقع بعدهما خلافا للزجاج فانهما عنده خبر المبتدأ والمبتدأ ما بعدهما ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدأ في المثل قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة وذالك غير جائز واعلم انهما اذا كانا مبتدأ او خبرا فهما اسما صريحان لا ظرفان فلا يصح عدهما من الظروف المبنية الا ان يراد بظرفيتهما كونهما من اسماء الزمان لا انهما يقعان ظرفا في تراكيبهم ومنها اى ومن الظروف المبنية لدى بالالف المقصورة ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وقد جا لدن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بضم اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بفتح اللام والدال وسكون النون ولد بفتح اللام وسكون الدال ولد بضم اللام وسكون الدال ولد بفتح اللام وضم الدال وبناؤها لوضع بعضها وضع الحروف وحمل البقية عليها وكلها بمعنى عند والفرق بينهما انه يقال المال عند زيد فيما يحضر عنده وفيما في خزانته وان كان غائبا عنه ولا يقال المال لدى زيد او لدن زيد الا فيما يحضر عنده وحكمها ان يجر بها على الاضافة نحو المال لدى زيد وقد ينصب في بعض لغات العرب بلدن خاصة غدوة خاصة سماعا تشبيها لنونها بنون التنوين في مثل رطل زيتا ولذلك يحذف عنها ويثبت ولكون غدوة اكثر استعمالا من سحرة وغيرها ومنها قط مفتوح القاف ومضموم الطاء

لدى

الغدو الغدو بالمداد والعذر جماعة

قط

١٠٦

ومضموم الطاء المشددة وهذا اشهر لغاته وقد يخفف الطاء المضمومة وقد يضم
القاف اتباعا لضمة الطاء المشددة والمخففة وجاء قط ساكنة الطاء مثل قط الذي هو
اسم فعل فهذه خمس لغات كلها للماضي المنفي اي لاجل الفعل الماضي المنفي والزمان المنفي
الماضي وقوع الشيء فيه ليستغرق النفي جميع الازمنة الماضية نحو ما رايته قط وبناء المخففة لو
ضعه وضع الحروف وبناء المشددة لمشابهتها لاختها المخففة وقيل حمل على اخته عوض و
عوض بفتح العين وضم الضاد وقطعا فتح الضاد وكسرها للمستقبل المنفي اي لاجل الفعل المستقبل
المنفي والزمان المستقبل المنفي فيه وقوع شيء ليستغرق النفي جميع الازمنة المستقبلة لا اراه
عوض وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه مع المضاف اليه
عوض العائضين اي دهر الداهرين ومعنى الداهر والعائض الذي يبقى على وجه الدهر والظرف
المضاف الى الجملة والى كلمة اذ المضاف الى الجملة يجوز بناؤها لاكتسابها البناء عن المضاف اليه
ولو بواسطة على الفتح للخفة نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين وقوله تعالى من خزي يو
يومئذ فمن قرا الفتح ويجوز اعرابها ايضا لكونها اسماء مستحقة للاعراب ولا يجب اكتساب
المضاف الى المبني البناء منه وكذلك اي كالمذكور من الظرف جواز البناء على الفتح والاعراب
مثل وغير مع كونهما مع ما وان وان مخففة او مشددة مثل قيامي مثل ما يقوم قام زيد
وقيامي مثل ان يقوم زيد او مثل انك تقوم لمشابهتهما الظروف المضاف الى الجملة نحو اذ وحيث
وبهذه المشابهة ذكرهما في بحث الظروف ويجوز اعرابهما لكونهما اسمين مستحقين للاعراب

فانها لا يفيد تعريفا خلافا سبق تعريف المضمرات والمبهمات ومعنى المبتدا المضاف الى احدها معنى ظاهر والمعرف باللام والنداء مستغن عن التعريف خص العلم بالتعريف و
قال العلم اسما كان او لقبا او كنية لانه ان صدر بالاب او الام او الابن او البنت فهو كنية والا فان قصد به مدح او ذم فهو اللقب والا فهو الاسم ما وضع لشئ بعينه شخصا او جنسا واحترز به عن النكرات والاعلام الغالبة التي تعينت لفرد معين لغلبة الاستعمال فيه داخلة في التعريف لان غلبة استعمال المستعملين بحيث اختص العلم الغالب بفرد معين بمنزلة الوضع من واضع معين فكان هؤلاء المستعملين وضعوا له ذلك غير متناول غيره اي حال كون ذلك الاسم الموضوع لشئ بعينه غير متناول غير ذلك الشئ باستعماله فيه واحترز به عن المعارف كلها وقوله بوضع واحد اي متناولا بوضع واحد لئلا يخرج الاعلام المشتركة
ولما اشار الى ترتيب انواع المعارف في الاعرفية بترتيبها في الذكر اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب فقال واعرفها اي اعرف المعارف يعني اقلها احتمالا عند المخاطب من حيث اصنافها المضمر المتكلم لبعد وقوع الالتباس فيه ثم المضمر المخاطب فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق في المتكلم الا يرى انك اذا قلت انا لم يلتبس بغيرك ولذا قلت انت جاز ان تلتبس باخر فتوهم ان الخطاب له وليس المراد بالاعرفية الا كون المعرفة ابعد من اللبس ثم المضمر الغائب ولم يذكره لانه علم من اعرفية المتكلم والمخاطب انه ادون منهما واقتصر على بيان النسبة بين اصناف المضمرات فان سائر المعارف لا تفاوت بين اصنافها الا المضاف

الى اصلها

الى احدهما فانّ فيه تفاوتا باعتبار تفاوت المضاف اليه وهذا انما ثبت التفاوت بين اضافه بعد بيانه بين انواع المضاف اليه واضافته وهذا الترتيب الذي ذكره هو مذهب سيبويه فان فيه اختلافات كثيرة النكرة ما وقع لشيء لا بعينه اي لا باعتبار ذاته المتعينة المعلومة المعهودة من حيث هو كذالك فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة اسماء العدد انما افردها بالذكر لان لها احكاما ليست لغيرها وهي ما وضع اي الفاظ وضعت لكمية احاد الاشياء منفردة كانت تلك الاحاد او مجتمعة فالاشياء هي المعدودات فاحادها كل واحد منها وكمية الاحاد ما يجاب به اذا سئل عن واحد واحد او عن اكثر من واحد من تلك المعدودات بكم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات بان يكون كل واحد منها موضوعة لكمية واحدة منها اسماء العدد فالواحد موضوع لكمية احاد الاشياء اذا اخذت منفردة فاذا سئل عن معدود معدود منها بكم هو يجاب بالواحد والاثنان موضوع لكميتها اذا اخذت مجتمعة متكررة مرة واحدة فاذا سئل عن معدودين معدودين يجاب بالاثنين وهكذا الى ما لا نهاية له وظهر من هذا التقرير ان لفظ الواحد والاثنين داخلان في هذا التعريف لا نهما من اسماء العدد في عرف النحاة وان لم يكونا عند بعض الحساب من العدد ولما كان المتبادر من هذه العبارة ان نفس الكمية هي الموضوع له من غير اعتبار معنى اخر لا ينتقض التعريف بمثل رجل ورجلين وذراع وذراعين ومن ومنين حيث لا يفهم منها الواحدة والاثنية فقط واصولها اي اصول اسماء العدد التي يتفرع منها باقيها اثنا بالحاق تاء التأنيث كواحدة

واثنتا او باسقاطها كثلاث الى تسع او بالتثنية كمائتين والفين او بالجمع كمآت والوف

وعشرين او بالتركيب اضافيا كان كثلاثمائة او امتزاجيا كخمسة عشر او العطف كخمسة وعشرين

انتفاء عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف تقول في الاعداد مذكرة ومؤنثة ومفردة ومركبة

ومعطوفة واحد واثنان في المفرد المذكر وثانيه واحدة واثنتان وثنتان في المفرد المؤنث

وتثنيتها على ما هو القياس وتقول المذكر ثلثة الى عشرة بالتاء الجماعة المذكر اعتبار التانيث

الجماعة نحو ثلثة رجال الى عشرة رجال ثلث الى عشر بدونها الجمع المؤنث فرقا بين المذكر وا

لمؤنث نحو ثلاث نسوة وعشر نسوة ولم يفعل الامر بالعكس لكون المذكر اسبق وتقول اذا جاوزت

عشرا احد عشر اثنى عشر في المذكر نحو احد عشر رجلا اثنتا عشرة وثنتا عشرة والمؤنث نحو احدى

عشرة امراة على الاصل بتذكير المذكر وتانيث المؤنث وكسر الواحد الى احد والواحدة الى احدى

للتخفيف وتقول ثلثة عشر الى تسعة عشر في المذكر نحو ثلاثة عشر رجلا ثلث عشرة الى تسع

عشرة في المؤنث نحو ثلاث عشرة امراة ابقاء للجزء الاول فيهما بحاله قبل التركيب وتذكير الثاني

في المذكر كراهة اجتماع التانيثين من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة

واثنتا عشرة فان التانيث فيهما من جنسين واما تذكير الثاني في عشر واثنان عشر فمحمول على

التذكير في ثلاثة عشر والتاء في ثنتان بدل من لام الكلمة فلم يتمحض للتانيث ولهذا حكمنا

عليه بانه جنس اخر من التانيث وفي اثنتان وان كانت للتانيث لانها حملت على ثنتان

واما تانيث الجزء الثاني في المؤنث لانه لما وجب تذكيره للمذكر بما عرفت وجب تانيثه للمؤنث

لانتفاء المانع

لانتفاء المانع وهو عدم فرق بين المذكر والمؤنث وتميم تكسر الشين عند التركيب في المؤنث

اي من عشرة تحرزا عن توالي اربع فتحات مع ثقل التركيب في احدى عشرة واثنتا عشرة وخمس

في ثلث عشرة الى تسع عشرة والحجازيون يسكنونها وهي اللغة الفصيحة لان السكون اخف

من الفتح وتقول وتقول عشرون واخواتها بكسر التاء لانه منصوب بالعطف على عشرون ا

منصوب محلا بمفعولية القول وهي ثلثون واربعون وخمسون الى تسعين فيهما اي في المذكر

والمؤنث من غير فرق وهي عقود ثمانية وتقول فيما زاد على كل عقد مع تلك العقود الى عقد

اخر احد وعشرون في المذكر احدى وعشرون في المؤنث ولما غير الواحد والواحدة هٰهنا

بدون التركيب لان المعطوف والمعطوف عليه في قوة التركيب لم يكن استعمالهما بالعطف

على صورة لفظ ما تقدم بعينه فلذلك لم يدرجها في قاعدة العطف بلفظ ما تقدم بل

خصهما بما على حدة فقال ثم بالعطف اي عطف تلك العقود على الزايد عليها كاثنان ا

لك الزايد بلفظ ما تقدم من اسماء العدد بعينه من غير تغير فتقول اثنان وعشرون في

المذكر واثنتان وثنتان وعشرون في المؤنث ثلثة وعشرون في المذكر وثلث وعشرون

في المؤنث هكذا الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين وتقول فيما زاد على تسعة و

تسعين ومائة والف في الواحد مائتان والفان في التثنية فيهما اي في المذكر والمؤنث

من غير فارق بينهما ثم تقول فيما زاد على مائة والف وما يتفرع عنهما بالعطف اي بعطف

الزايد عليها او عطفها على الزايد حال كون الزايد واقعا على صورة ما تقدم من اسما

العدد من غير تغيير وتبديل فتقول مائة وواحد او واحدة ومائة واثنان او ثنتان ومائة

وثلاثة رجال او ثلاث نسوة ومائة واحد عشر رجلا او احدى عشرة امرأة ومائة واحد

وعشرون رجلا او احدى وعشرون امرأة ومائة واثنان وعشرون رجلا واثنتا وعشرون

امرأة ومائة وثلاثة وعشرون رجلا او ثلاث وعشرون امرأة الى مائة وتسعة وتسعين

رجلا وتسع وتسعين امرأة وكذا الحال في تثنية المائة والالف وتثنيته ويجوز ان يعكس

العطف في الكل فتقول واحد ومائة والف الى آخر ما ذكرنا والاصل في ثماني عشرة فتح الياء

لبناء صدور الاعداد المركبة على الفتح كثلاثة عشر وجاز اسكانها اي اسكان الياء لتثاقل

المركب بالتركيب كما في معدي كرب وشذ حذفها اي حذف الياء بفتح النون لانها اذا حذفت

فالوجه بقاء الكسرة كما في قولك جاءني القاض اذا حذفت الياء الا ان الذي سوغ ذلك فيه

كونه مركبا فوقع زيادة استثقاله فجعله موضع الكسرة فتحة قال الشارح الرضي ويجوز كسرها

ليدل على الياء المحذوفة لكن الفتح اولى ليوافق اخواته لانها مفتوحة الاواخر مركبة مع

العشرة ولما فرغ من بيان حال اسماء الاعداد شرع في بيان حال مميزاتها وابتدأ من

الثلاثة لانه لا مميز للواحد والاثنين كما سيصرح به فقال ومميز الثلاثة الى العشرة والثلاث

الى العشر مخفوض اي مجرور ومجموع لفظا نحو ثلاثة رجال او معنى نحو ثلاثة رهط اما كونه

مخفوضا فلانه لما كثر استعماله اثروا فيه جر التمييز بالاضافة للتخفيف لانها تسقط التنوين و

النونين واما كونه مجموعا ليطابق المعدود العدد الا في ثلاث مائة الى تسعمائة

استثنا

استثنا من قوله مجموع لانهم لم يجمعوا مائة حين ميزوا بها ثلاثا واخواته وكان قياسها اى جمع

فيقال مئات ومئين لان للمائة جمعين احدهما في صورة جمع المذكر السالم وهو مئون والثانى

جمع المؤنث السالم وهو مئات ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلثة مسلمين

فلم يبق الا مئات لكنهم كرهوا ان يلى المميز المجموع بالالف والتاء بعد ما تعود المجى بعد ما هو

في صورة المجموع بالواو والنون اعنى عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد مع كونه اخصر ومميز احد

عشر الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين منصوب مفرد اما نصبه في العقود فلتعذر الا

ضافة اذ لا يستقيم ابقاء النون معها اذ هى في صورة نون الجمع ولا حذفها اذ ليس هى في الحقيقة

نون الجمع واما فيما عداها فلانهم كرهوا ان يصيروها ثلاثة اسماء كالاسم الواحد ولا يرد عليه

خمسة عشرك لان المضاف اليه لما كان غير مميز العدد لم يمتزج امتزاج ذلك المميز فلم يلزم

صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا وانما جوزوا ثلاثمائة امراة مع ان فيها صيرورة ثلاثة

اشياء شيئا واحدا ليطرد بمائة امراة واما افراده فلانه لما صار منصوبا صار فضلة فاختير

افراده ليكون الفضلة قليلا ومميز مائة والف ومميز تثنيتهما ومميز جمعه اى جمع الالف

وانما لم يقل جمعهما كما قال وتثنيتهما لان استعمال جمع مائة مع مميزها في الاعداد مرفوض

لا يقال ثلاث مئات رجل كما يقال ثلثة الاف رجل بخلاف التثنية فانه يقال مائتا رجل

مثل الف رجل مخفوض مفرد لانه لما كانت مائة والف من اصول الاعداد كالاحاد ناسب

ان يكون مميزها على طبق مميزها لكنه لما كانت الاحاد في جانب القلة من الاعداد والمائة

مائة والالف مميزهما مفرد

والالف في جانب الكثرة منهما اختير في مميزهما الجمع الموضوع للكثرة في مميزهما المفرد الدال

على القلة وغاية للتعديل واذا كان المعدود مونثا واللفظ المعبر به عنه مذكر كلفظة الشخص

اذا عبرت بها عن المونث وبالعكس بان يكون المعدود مذكرا واللفظ مونثا كلفظة النفس اذا عبرت

بها عن المذكر فوجهان اي ففي العدد وجهان التذكير والتانيث فان شئت قلت ثلثة

اشخص وانت تريد النساء اعتبارا باللفظ وهو الاكثر في كلامهم وان شئت قلت ثلث اشخص

اعتبارا بالمعنى ولا يميز واحد وواحدة ولا اثنان وثنتان بمميز فلا يورد الواحد مع مميزه

كما يقال واحد رجل والاثنان معه كما يقال اثنا رجل بل يذكرون ما يصلح ان يكون تميزا

لهما على تقدير ذكر المميز معهما ويطرحون الواحد والاثنين استغناء بلفظ التمييز اي الصالح

لان يكون تميزا على تقدير ذكره معهما الدال بجوهره على الجنس وبصيغته على الواحدة والا

تثنية عنهما اي عن الواحد اذا كان التميز مفردا وعن الاثنين اذا كان مثنى مثل رجل ورجلان

فان من صيغة رجل يفهم الجنس والتثنية والواحدة ومن صيغة رجلان يفهم الجنس فبذكرهما

استغناء عن المميز فان قلت هب ان المميز الواحد مستغنى عنه لكن لا نسلم ان مميز الاثنين

كذلك نعم اذا كان مميزه مثنى يغنى عنه لم لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال اثنا رجل قلت

لما التزم الجمعية في مميز سائر الاعداد ينبغي ان يعتبر فيما لم يتيسر الجمعية فيه ما هو اقرب

اليها وهو التثنية ولا يبعد ان يقال معنى الكلام انه لا يميز واحد ولا اثنين استغناء

بلفظ التميز اي بجواهر حروفه المصونة بهيئة خاصة القابلة للحوق علامة الافراد به

اعني التثنية

اعني التنوين او علامة التثنية اعني حرفي التثنية فاذا اعتبر مع علامة الافراد استغني به
عن ذكر الواحد على حدة واذا اعتبر مع علامة التثنية استغني به عن ذكر الاثنين على
حدة فاختار الحرف العلامة التي هي اخف عن ذكرهما ولاشك ان رجلان اخف من اثنا
رجل وذلك الاستغناء انما يكون لافادته اي لافادة لفظة التمييز النص المقصود اي
التنصيص على العدد والتفريح به الذي قصد ذلك التنصيص والتفريح بالعدد اي بذكر اسم
العدد فلما افاد التمييز ذلك التنصيص استغني في افادته عن ذكر العدد على حدة وتقول في المفرد
من المتعدد اي في الواحد من المتعدد باعتبار تصييره اي بسبب اعتبار تصييره اي تصيير ذلك
المفرد عددا انقص منه بعد عليه بواحد الثاني في المذكر وفي قوله الثاني مقول القول وذلك
القول انما هو باعتبار تصيير الواحد اثنين بانضمامه اليه فيكون معنى ثاني الواحد مصيره
بانضمامه اليه اثنين وانما ابتداء من الثاني اذ ليس قبل الواحد عدد حتى يكون الواحد
مصيره واحدا والثانية في المؤنث على هو القياس وهكذا الى العاشر في المذكر والعاشرة
في المؤنث لا غير اي لا تقول غير ذلك فلا يجري ذلك فيما تحت الاثنين ولا فيما فوق
العشرة اذ فوقه مركبات لا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل منها كما مر في المركبات وبما تقول في
المفرد باعتبار حاله اي مرتبته من العدد من غير اعتبار معنى التصيير الاول والثاني اذا وقع
في المرتبة الاولى والثانية في المذكر والاولى والثانية في المؤنث وكذلك من غير ا
اعتبار معنى تصيير وانما لم يقل الواحد والواحدة لان الضما لا بد لان على المرتبة فابدل

اي في المرتبة الاولية

منهما الاول والاولى للدلالة عليها وهكذا الى العاشر والعاشرة والحادى عشر فى المذكر

والحادية عشرة فى المؤنث وكذا الثانى عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة

عشرة واعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد سواء كان بمعنى المصير او لا حكم اسماء الفاعلين فى

التذكير والتانيث فتقول فى المذكر الثانى والثالث والرابع الى العاشر فى المؤنث الثانية

والثالثة والرابعة الى التاسعة وكذا فى جميع المراتب من المركبات والمعطوف نحو الثالثة

عشرة يؤنثا الاسمين فى المركب كما يذكرهما للمذكر نحو الثالث عشر وانما ذكر والاسمين لانه

اسم الواحد مذكر فلا معنى للتانيث فيه بخلاف ثلثة عشر رجلا فانه للجماعة وتقول فى

المعطوف الثالث والعشرون والثالثة والعشرون ومن ثم اى من اجل اختلاف الاعتبارين

اعتبار تصييره واعتبار حاله اختلف اضافتهما فلاختلاف اضافتهما قيل فى الاول اى المعدود

من المتعدد المعول باعتبار تصييره ثالث اثنين بالاضافة الى الانقص بدرجة اى مصيرهما

اى للاثنين ثلثة من قولهم ثلثتهما بالتخفيف اى صيرت الاثنين ثلثة وقيل فى الثانى اى

فى المفرد من المتعدد باعتبار حاله ثالث ثلثة او رابع اربعة او خامس خمسة بالاضافة الى عدد يساوى

عدده ويكون فوقها اى احدها لا لكون مطلقا بل باعتبار وقوعه فى المرتبة الثالثة

او الرابعة او الخامسة والا يلزم جواز ارادة اولا الواحد لا اول عن العاشر العشرة وذلك

مستبعد جدا وتقول فى اضافة ما زاد على العشرة حادى عشر احد عشر باضافة المركب الاول

الى المركب الثانى اى واحد من احد عشر متاخرا بعشر درجات بناء على الاعتبار الثانى وهو

اعتبار

المذكر المؤنث

اعتبار بيان الحال خاصة لان الاعتبار الاول لا يتجاوز العشرة كما عرفت وان شئت قلت في اداء هذا المعنى حادي واحد عشر بحذف الجزء الاخير من المركب الاول استغناء عنه بذكره في المركب الثاني وهكذا تقول الى تاسع تسعة عشر فيعرب الجزء الاول من المركب الاول لانتفاء التركيب الموجب للبناء ويبنى الجزءان الباقيان لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب المذكر والمؤنث ذكرهما بعد اسماء العدد لانجرار مباحثه الى ذكر التذكير والتانيث وقدم المذكر لاصالته واخر تعريفه لانه عدمي وتعريف المؤنث وجودي المؤنث ما فيه اي اسم كان فيه علامة التانيث لفظا اي ملفوظة سواء كانت تلك العلامة حقيقية كامراة وناقة وغرفة او حكما كعقرب اذ الحرف الرابع في المؤنث السماعي في حكم التاء التانيث ولهذا لا يظهر التاء في تصغيره الا ما جاء في المؤنثات السماعية او تقديرا اي مقدرة غير ظاهرة في اللفظ كدار ونار ونعل وقدم وارض وغيرها من المؤنثات السماعية والمذكر بخلافه اي اسم ملتبس بمخالفة المؤنث اي لم يوجد فيه علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا وعلامته اي علامة التانيث التاء والالف حال كونها مقصورة كسلمى وحبلى او ممدودة كحمراء وصحراء وقد زاد بعضهم الياء وفي قولهم ذي وتي وزعم انهما للتانيث وليس ذلك بجيد لجواز ان يكون صيغة موضوعة للمؤنث مثل هي وانت وهو اي المؤنث حقيقي ولفظي والحقيقي ما اسم بازائه اي في مقابلته ذكر من جنس الحيوان كامراة في مقابلة رجل وناقة في مقابلة جمل واللفظي بخلافه اي ملتبس بمخالفة المؤنث الحقيقي اي ليس بازائه ذكر من الحيوان بل تانيثه منسوب الى اللفظ لوجود علامة

التانيث في لفظه حقيقة او تقديرا او حكما بلا تانيث حقيقي في معناه كظلمة مثال للتانيث اللفظي حقيقة والعين مثال للتانيث اللفظي تقديرا فان تا التانيث مقدرة فيها بدليل تصغيرها على عيينة ولا يورد مثالا للمونث اللفظي الحكمي كعقرب لقلة وقوعه واذا اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل اليه اي الى المونث مطلقا حقيقيا و لفظيا و مظهرا او مضمرا فبالتا اي فذلك الفعل متلبس بالتا وجوبا ايذانا بتانيث الفاعل من اول الامر الا اذا كان مسندا الى ظاهر غير الحقيقي فانه حينئذ لك الخيار في الحاق التا وتركه والى هذا اشار بقوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار فهو بمنزلة الاستثنا من هذه القاعدة فلك ان تقول في طلعت الشمس طلع الشمس بخلاف الشمس طلعت فانه لا يجوز فيه الشمس طلع لكون التانيث فيه لفظا واستغنا عن الحاق التا لما في لفظه من الاشعار به بخلاف مضمره اذ ليس فيه ما يشعر بتانيثه وجعل بعض الشارحين ضمير اليه راجعا الى المونث الحقيقي وضمير المونث اللفظي بقرينة قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار ولو يستثني من هذه القاعدة صورة الفصل ايضا لئلا يحتاج الى التقييد بقولنا بلا فصل لكان احسن استيفا لاحكام جميع الاقسام ففي صورة الفصل ايضا لك الخيار في الحاق التا بالفصل وفي تركه فتقول حضرت القاضي امراة وحضر القاضي امراة وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس لا اذا كان المونث الحقيقي منقولا عما يغلب في اسما الذكور كزيد اذا سميت به امراة فانه مع الفصل يجب اثباتها نحو جاءت اليوم زيد للرفع لا لتباس وحكم ظاهر الجمع لا ضمير فان الحاق التا او ضمير الجمع فيه واجب نحو الرجال جاءت او جاؤوا

غير الجمع

غير الجمع المذكر السالم لانه لو كان الجمع المذكر السالم لم يجز تانيثه فلا يقال جاءت الزيدون
ولا الزيدون جاءت مطلقا اى سواء كانت واحده مؤنث نحو قوله تعم اذا جاءك المؤ
منات اومذكرا نحو جاءت الرجال لحكم ظاهر غير المؤنث الحقيقى فانت بالخيار ان شئت الحقت
التاء به وان شئت تركتها كما نحو جاءت الرجال وجاء الرجال والضمير جمع المذكر العاقلين
من جموع التكسير غير الجمع المذكر السالم فانهم اذا اجمعوا سالما فاته ضميرهم الواو ولا غير نحو جاءت
فعلت اى ضمير فعلت وهو المسكون فيه المقرون بالتاء الساكنة للتانيث بتاويل الجماعة
نحو الرجال جاءت وفعلوا اى ضمير فعلوا يعنى الواو ولكونها موضوعة لهذا لنوع من الجمع
والنساء والايام اى ضمير النساء وما يماثلهما فى كونه جمع المؤنث وان لم يكن من العقلاء كا
لعيون وضمير الايام وما يماثلها فى كونه جمع لمذكر سالم غير العاقل فعلت وفعلن اى ضمير
فعلت مقرونا بتاء التانيث بتاويل الجماعة وضمير فعلن اى بالنون اما فى جمع لمؤنث فظ
لان هذا النون موضوعة له واما فى جميع المذكر غير عاقل كالايام فلانه لا اصل له فى التذكير
كالرجال فبراعى حقه فاجرى مجرى المؤنث وفى الحواشى الهندية موافقا لشرح الوحى ان
النون موضوعة لجمع غير العقلاء كالواو وضعت لجمع العاقلين فاستعمالها فى النساء للحمل
على جمع غير العقلاء اذا للاناث نقصان عقولهن بجريه مجرى غير العقلاء المثنى ما لحق اخره
الف او ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة لتدل على ان معه مثله من جنسه والا لا
يصدق التعريف الا على مثل مسلم من مسلمان ومسلمين كما لا يخفى ولو اكتفى بظهور المراد لاستغنى

آب در چشمهٔ خورشید نماند گرمی
خبر کهف آر که در غار کهیم کفر است

عن هذه التكليفات الف حالة الرفع او يا مفتوح ما قبلها اى مفتوح حرف كان قبل اليا

حالتى النصب والجر يمتاز عن صيغة الجمع ولم يعكس لكثرة التثنية وخفة الفتحة ونون عوضا

عن الحركة والتنوين مكسورة لئلا يتوالى الفتحات فى صورة الرفع وهى فتحة ما قبل الالف والتى

فى حكم الفتحتين وفتحة النون ليدل ذلك اللحوق على ان الاخر وحده او مع اللحوق ولا باس

باشتماله على لحوق النون وعدم دلالة لحوقها على ذلك لانه على تقدير تسليمه اذا دل امران

من الامور الثلثة على شئ صح ان يقال هذه الامور الثلثة دالة عليه غايته ما فى الباب ان يكون

دلالتها بواسطة هذين الامرين على ان معه اى مع مفرده مثله فى العدد يعنى الواحد فاكون

ذلك المثل من جنسه اى من جنس مفرده باعتبار دخوله تحت جنس لموضوع له بوضع واحد المشترك

بينهما ولو اريد بقوله مثله ما يماثل فى الواحدة والجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه

وقوله ليدل اشارة الى فاية لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد والى انه لا يجوز تثنية

الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قرآن ويراد بهما الطهر والحيض بل يراد بهما طهران

او حيضان على الصحيح خلافا لبعضهم فان قلت هذا يشكل بالابوين للاب والام والقمرين

للشمس والقمر فانه ثنى الاب باعتبار معنيين مختلفين هما الاب والام وكذلك ثنى

القمر باعتبار معنيين مختلفين هما القمر والشمس قلنا جاز ان يجعل للام مسماة باسم الاب

ادعاء لقوة التناسب بينهما ثم يؤول الاسم بمعنى المسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيتجانسان

فيثنى باعتباره فيكون معنى الابوين المسميين بالاب وكذا الحال فى الشمس بالنسبة الى القمر فان

قلت

قلت فليعتبر مثل هذا التاويل في القرء ايضا بلا احتياج الى ادعاء اسميته للطهر والحيض فانه
موضوع لكل واحد منهما حقيقة ولنا وّل بالمسمّى به ليحصل مفهوم بينهما ولهما فيثنى باعتبار
قلنا لا شبهة في صحة هذا الاعتبار لكن الكلام في جواز تثنيته بمجرد اشتراك اللفظي بينهما وهو
الذي اختلف فيه والمصنف اختار عدم جوازه وبهذا الاعتبار صح تثنية الاعلام المشتركة حقيقة
او ادعاء وجمعها فزيد مثلا اذا كان على الكثرة باوّل بالمسمى بزيد ثم يثنى ويجمع وكذا عمر
اذا صار علما ادعائيا لابي بكر باول بالمسمى بعمر ثم يثنى ويجمع ورده بعضهم وقال الاولى ان
يقال الاعلام المشتركة لكثرة استعمالها وكون الخفة مطلوبة فيها يكفي لتثنيتها وجمعها
مجرد اشتراك في الاسم بخلاف اسماء الاجناس فعلى قول هذا البعض ينبغي ان لا يذكر في تعريف التثنية
قوله من جنسه ولما كان اخر الاسم المفرد الذي لحقه علامة التثنية في بعض المواد مما يتطرق
اليه التغيير اراد المصنف ان يبين حكم ما يتطرق اليه التغير لان حكم ما وراء يعلم من تعريف المثنى فقال
والمقصور اي اسم المقصور وهو ما في اخره الف مفردة لازمة ويسمى مقصورا لانه ضد الممدود
او لانه محبوس من الحركات والقصر الحبس ان كانت الفه منقلبة عن واو حقيقة كعصوان
او حكما بان كان مجهول الاصل ولم يمل كالوان في المسمّى بلا بالى وهو ثلاثي اي والحال
ان ذلك المقصور ثلاثي اي غير ما فيه اربعة احرف فصاعدا من الرباعي والثلاثي المزيد
فيه قلبت الفه واوا اعتبارا للاصل حقيقة او حكما وخفة الثلاثي بخلاف ما فوقه
حيث لا يوجد فيه لو كان الثقل والا اي وان لم يكن كذلك بان كان الفه عن ياء حقيقة ا

كرمان في رمى وحكما بان كان مجهول الاصل وعديمه وقد اميل كيتان في متى حيث جا بحتى
تما لا او كان على اربعة احرف فصاعدا اصلية كانت الالف كالاعلى والمصطفى او زايدة
كحبلى فبالياء اى فالفه مقلوبة بالياء اعتبارا للاصل فيما اصله الياء حقيقة او حكما
وتخفيفا فيما زاد على ثلاثة احرف والاسم الممدود ان كانت همزته اصلية اى غير زايدة ولا
منقلبة اصلية او زائدة تثبت الهمزة في الاشهر لاصالتها كقراء بضم القاف وتشديد الراء
لجيد القراءة او للتنسك وحكى ابو علي عن بعض العرب قلبها واوا نحو قراوان وان كانت
الهمزة للتانيث اى منقلبة عن الالف للتانيث كحمراء فان اصلها كان حمرا بالفين احدهما
للمد في الصوت والثانية للتانيث فقلبت الثانية همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة
قلبت واوا فيقال حمراوان لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف فينبغي ان لا يقع بين الفين
مع انهما غير اصلية والواو اقرب الى الهمزة من الياء لثقلهما ولهذا قلبت الواو همزة
في مثل اقتت وجوه وربما صححت فقيل حمراءان وحكى المبرد عن المازني قلبها ياء نحو حمرايان
والاعرف قلبها واوا والا اى وان لم يكن الهمزة اصلية ولا للتانيث بان يكون للالحاق كعلباء
فان همزته للالحاق بقرطاس او منقلبة عن واو او ياء اصلية ككساء ورداء فان اصلهما
كساو ورداي فالوجهان المذكوران جائزان احدهما ثبوت الهمزة فيقال آخرهما لان الهمزة
في الصورة الاولى منقلبة عن واو وياء ملحقة بالاصل وفي الاخرى عن اصلية فشابهت
همزة قراء فتثبت في الصورتين كما في قراء وثانيهما قلب الهمزة واوا لان عين الهمزة في

الهمزتين

الصورتين ليست باصلية فتشابهت همزة حمراء فانقلبت مثلها واو وفي الترجمة الشريفة
ان اللازم من هذا الاعتبار انه لا يجوز ان يقال في رداء الارداء ان بالهمزة او رداوان
بالواو ولكن المشهور رديان بالياء فكان ينبغي ان يقول المص والا فوجهان بغير لام العهد
ليكون عبارة عن اثبات الهمزة وردها الى الاصل الا اشارة الى الوجهين المذكورين
كما هو المتبادر من اللام لكنا قد تصفحنا كتب الثقاة كالمفصل والمفتاح واللباب فما
وجدنا فيها اثرا مما حكم باشتهاره غير ما وقع في شرح الرضي من انه قد تقلب المبدلة من
اصل ياء وهذا اعم من ان يكون هذا الاصل واوا او ياء ويحذف نونه اي نون التثنية
للاضافة اي لاجل الاضافة اذ النون لقيامها مقام التنوين توجب تمام الكلمة وا
نقطاعها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج فيتنافيان وحذفت تاء التانيث
التي قياسها ان لا يحذف عن اخر المثنى كشجرتان وتمرتان في خصيان واليان على خلاف
القياس مع جواز اثباتها فيهما على القياس اتفاقا ووجه حذفها فيهما ان كل واحد
من خصيين واليين لما اشتد اتصالها بالاخرى بحيث لا يمكن الانتفاع بهما بدونهما
صارتا بمنزلة مفرد وتاء التانيث لا يقع في حشوه وقيل خصى والى مستعملان وهما
لغتان في خصية والية وان كانتا اقل استعمالا منهما ولما كان حذف النون قاعدة
مستمرة اتى في بيانه بالفعل المضارع المفيد للاستمرار بخلاف حذف تاء التانيث
اذ ليس لها قاعدة بل وقعت على خلاف القياس في مادة مخصوصة فلهذا اتى في بيانه

بالفعل الماضي المجموع ما دلّ اي اسم دلّ على جملة آحاد مقصودة اي يتعلق بها القصد

في ضمن ذلك الاسم بحروف مفردة اي بحروف هي حاده لمفرد الذي هو الاسم الدال على

واحد واحد من تلك الآحاد حال كونه تلك الحروف متلبسة بتغيّر ما بحسب الصورة اما

بزيادة او نقصان او اختلاف في الحركات والسكنات حقيقة او حكما فالجار في قوله بحروف

مفردة اما متعلق بقوله مقصودة او بقوله دلّ او بهما على سبيل التنازع وقوله بتغير ما ظرف

مستقر حال من الحروف ودخل في قوله بتغير ما جمعا السلامة لان الواو والنون في الآخر

الاسم من تمامه وكذا الالف والتاء فتغيرت الكلمة بهذه الزيادة الى صيغة اخرى وقوله

ما دلّ على آحاد جنس يشمل المجموع واسماء الاجناس كتمر ونخل فانهما وان لم يدلا عليها

وضعا فقد تدل عليها استعمالا واسماء الجموع كرهط ونفر وبعض اسماء العدد كثلاثة

وعشرة وبقوله مقصودة بحروف مفردة خرجت الاسماء الاجناس فاذا قصد بها نفس

الجنس لا افراده فبقوله مقصودة واذا قصد الافراد استعمالا فبقوله بحروف مفردة وكذلك

بقوله بحروف مفردة وكذلك بقوله بحروف مفردة جمع اسماء الجموع والعدد فنحو تمر

مما الفارق بينه وبين واحده التاء ونحو ركب مما هو اسم جمع ليس بجمع على الاصح بل الاول

اسم جنس والثاني اسم جمع كالجماعة وقد علمت لهما خارجان عن حد المجموع والفرق بينهما

ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين وضعا بخلاف اسم الجمع فان قيل الكلم لا يقع على

الكلمة والكلمتين وهو جنس قيل ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع على انه لا ضير في التزام

كونه اسم

كون الكلم اسم جمع ايضا وانما قال الاصح وهو قول سيبويه لان الاخفش قال جميع اسماء الجموع
التي لها احاد من تركيبها كجامل وباقر وركب جمع وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس كتمر وتمرة
ونخل ونخلة واما اسم جنس وجمع لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق
ونحو فلك ومما الجمع والواحد فيه متحدان بالصورة جمع لصدق الحد عليه فان التغير لما
نوى فيه اعم من ان يكون بحسب الحقيقة او الحسب التقدير فضمة فلك اذا كان مفردا ضمة قفل
ولما كان جمعا ضمة اسد وهو اي الجموع نوعان صحيح ومكسر فالصحيح اي الجمع الصحيح تارة يكون لمذكر
تارة لمؤنث فالجمع الصحيح المذكر ما لحق اخره اي اخر مفرده واو مضموم ما قبلها في حالة
الرفع او ياء مكسور ما قبلها في حالة النصب والجر ونون عوضا عن الحركة او التنوين على
سبيل منع الخلو مفتوحة لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمة ليدل ذلك اللحوق او
اللاحق فقط او مع الملحوق على ان معه اي مع مفرده الواحد من حيث معناه اكثر منه و
لم يقل من جنسه اكتفاء بما ذكر في التثنية فان قيل اسم التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل
في المفضل عليه ولا كثرة في الواحد قيل ثبوت اصل الفعل اما ان يكون محققا او على
سبيل الفرض كما يقال فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار فان كان اخره اي اخر مفرده
ياء ملفوظة كالقاضي او مقدرة كقاض قبلها كسرة حذفت اي الياء مثل قاضون
جمع قاض فان اصله قاضيون نقلت ضمة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها
طلبا للخفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وعلى هذا القياس حالة النصب والجر

مثل قاضين فان اصله قاضيين حذفت كسرة اليا لثقل اجتماع الكسرتين واليائين
فسقطت لالتقاء الساكنين وان كان اخره اى اخر الاسم الذى اريد جمعه مقصورا اى
الفا مقصورة حذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقى بعد الحذف ما قبلها اى حرف
كان قبل الالف على ما كان عليه مفتوحا وليدل على الفتحة على الالف مثل مصطفون
فى حالة الرفع ومصطفين فى حالة النصب والجر فاصلهما مصطفيون ومصطفيين قلبت
اليا الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف لالتقاء الساكنين وشرطه اى
وشرط اسم اريد جمعه جمع الصحيح المذكر يعنى شرط صحة جمعيته ان كان ذلك الاسم اسما
اى اسما محضا من غير معنى وصفية فيه فذكر علما اى فلكونه مذكرا علما يعقل من حيث
مسماه لا من حيث لفظه وانما اشترط ذلك لكون هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد
فيه والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطى الاشرف للاشرف وان فقد فيه لكل
كالعين او اثنى كالمراة او واحد نحو اعوج للفرس لم يجمع والمراد بالمذكر ما يكون مجردا
عن التاء ملفوظة او مقدرة ليخرج عنه نحو طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون خلافا للكو
فيين وابن كيسان فانهم اجازوا طلحون بسكون اللام وابن كيسان بفتحها ويدخل فيه
نحو ورقاء وسلمى اسمى رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا لان علم التانيث
هو التاء لا الالف فانها لا يتمحض للتانيث فلا يمنع من الجمعية بالواو والنون لان
الممدودة ينقلب واوا فيمحى صورة علامة التانيث والمقصورة تحذف وتبقى الفتحة قبلها

والمذكر

ذالك علمها وشرطه اى شرط الاسم الذى يريد جمعه جمع المذكر الصحيح ان كان صفة من
الصفات غير علم كاسمى الفاعل والمفعول فمذكر يعقل اى له شروط فالشرط الاول كونه مذكرا
يعقل لما والشرط الثانى ان لا يكون ذالك الاسم الكاين صفة افعل فعلاء اى مذكرا غير مستو فى
صيغة الصفة الكاين ذالك الاسم اياها مع المونث بل يكون المذكر على صيغة افعل وا
لمونث وصيغة فعلاء مثل احمر حمراء للفرق بينه وبين افعل التفضيل كافضلون
ولم يعكس لان معنى الصفة فى افعل التفضيل كامل للدلالة على الزيادة والشرط الثالث
ان لا يكون ذالك الاسم فعلان فعلى اى مذكرا غير مستو فى تلك الصفة مع المونث
بل يكون المذكر على صيغة فعلان والمونث على صيغة فعلى مثل سكران وسكرى
فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق بينه وبين فعلان فعلانة كندمانون ولم يعكس
لان فعلان فعلانة اصل فى الفرق بين المذكر والمونث لان فيه بالتاء وعدمها
والشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكر مذكرا مستويا فيه اى فى هذه الصورة لصفة
بتاويل الوصف مع المونث مثل جريح وصبور يقال رجل جريح وصبور وامراة جريح
وصبور فلا يجمع بالواو والنون ولا بالالف والتاء فانه لما لم يختص بالمذكر ولا با
لمونث لم يحسن ان يجمع جمعا مخصوصا باحدهما بل المناسب ان يجمع جمعا يستويان فيه مثل
جرحى وصبر والشرط الخامس ان لا يكون الاسم المذكر مذكرا متلبسا بتاء التانيث
مثل علامة كراهة اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التانيث ولو حذفت التاء لزم اللبس

ويحذف نونه اى نون الجمع بالاضافة لما مر في التثنية وقد شذ نحو سنين بكسر السين جمع سنة بفتحها وارضين بفتح الراء وقد جاء اسكانه جمع ارض بسكونها وانما حكم لشذوذهما لانتفاء التذكير والعقل وعدم كونهما علما او صفة وقد ادرج صاحب اللباب بعض الاسماء تحت قاعدة كلية اخرجتها من الشذوذ منها سنين وامثاله وبقى بعضها على الشذوذ منها ارضين وامثاله فمن اراد تفصيل ذلك فليراجع اليه

والمؤنث اى الجمع الصحيح المؤنث ما لحق اى جمع لحق آخره اى آخر مفرده الف وتاء وشرطه اى شرط جمع الجمع الصحيح المؤنث ان كان مفرده صفة وله اى لذلك المفرد مذكر فان يكون مذكره جمع اى مذكر ذلك المفرد بالواو والنون لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل وان لم يكن له اى لمفرده مذكر جمع بالواو والنون فان لا يكون اى فشرط صحة جمعيته ان لا يكون مجردا عن التاء التانيث كحائض لانه يقال فى جمع حائضة حائضات فلو قيل فى جمع حائض ايضا حائضات لزم الالتباس والا عطف على قوله ان كان صفة اى وان لم يكن المؤنث صفة بل كان اسما جمع هذا الجمع مطلقا اى من غير اعتبار شرط مثل طلحات وزينبات فى جمع طلحة وزينب وفى الشرح الرضى ان هذا الاطلاق ليس بسديد لان الاسماء المؤنثة بتاء المقدرة كنار وشمس ونحوهما من الاسماء التى تانيثها غير حقيقى لا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء بل هو فيها مسموع كالسموات والكائنات وذلك لخفاء هذا التانيث لانه ليس بحقيقى ولا ظاهر العلامة جمع التكسير ما تغير اى جمع تغير بناء واحده من حيث نفسه

فلو كان

وامور الداخلة فيه كما هو المتبادر فلا ينتقض بجمع السلامة لتغيرٍ بناء واحدة بلحوق
حروف الخارجة الزايدة به وايضا المتبادر من تغيير تغير يكون لحصوله الجمعية فلا ينتقض
ايضا بمثل مصطفون فان تغير الواحد فيه يلزم بعد حصول الجمعية واما التغير المذكور
في تعريف الجمع مطلقا فهو اعم من يكون من حيث ذات الواحد او من حيث الامور الخارجة
الزايدة كما تدل عليه ما الابهامية المفيدة للعموم في قوله تغييرا ما سواء كان ذلك
التغيير حقيقيا كرجال وافراس او اعتباريا كفلك كما مر وجمع القلة هو ما يطلق
على ثلثة وعشرة وما بينهما افعل اى جمع يكون على وزن افعل كافلس جمع فلس وافعال
اى جمع يكون على وزن افعال كافراس جمع فرس وعلى هذا القياس معنى البواقي وافعلة
كاغلمة جمع وغيف وفعلة كغلمة جمع غلام والجمع الصحيح مذكرا كان كمسلمين او مؤنثا
كمسلمات وفي شرح الرضي ان الظاهر انهما اى جمع السلامة لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة
والكثرة فيصلحان لهما وما عدا ذلك المذكور من الاوزان والجمع الصحيح جمع كثرة
يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له وقد يستعار احدهما للاخر مع وجود
ذلك الاخر كقوله تعالى ثلاثة قروء مع وجود اقراء المصدر اسم الحدث يعني بالحدث
معنى قائما بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشي او لم يصدر كالطول والقصر الجاري
على الفعل والمراد بجريانه على الفعل ان يقع بعد اشتقاق الفعل عنه تاكيدا له و
بيانا لنوعه او عدده مثل جلست جلوسا وجلسة فمثل القادرية والعالمية ومثل

ويلا له مما لم يشتق الفعل منه لا يكون مصدرا وان كان الاخير مفعولا مطلقا وهو المصدر

من الثلاثي المجرد سماع اي سماعي ويرتقي عدده الى اثنين وثلاثين كما بين في كتب التصريف

وفي غيره اي غير الثلاثي المجرد يعني الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه قياس

اي قياسي كما تقول كلما كان ماضيه على افعل فمصدره على افعال وكلما ماضيه على استخرج

استخراجا الى غير ذالك مما علمته في علم التصريف ويعمله اي المصدر بالقطع عمل فعله المشتق منه

حال كونه ماضيا نحو اعجبني ضرب زيد عمرا امس وحال كونه غيره اي غير الماضي مستقبلا كان

او حالا نحو اعجبني اكرام زيد خالدا غدا او الان وذالك العمل لمناسبة الاشتقاق بينهما

لا باعتبار الشبه فلذا لم يشترط فيه الزمان كاسمي الفاعل والمفعول اذا لم يكن مفعولا

مطلقا يعني عمل المصدر عمل فعله بالقطع مشروط بان لا يكون مفعولا مطلقا اصلا فانه

اذا كان مفعولا مطلقا فيجيء حكمه ولا يتقدم معموله اي معمول المصدر عليه لكونه بتقدير

الفعل مع ان وشيء مما في خبر ان لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبني عمرا ضرب زيد ولا يضمر اي معموله

فيه او يكون الظرف مفعول ما لم يسم فاعله لانه لو اضمر فيه لاضمر في المثنى والجموع قياسا على

الواحد فيلزم اجتماع تثنيتين وجمعين نظرا الى المصدر والفاعل ولما كان تثنية الفعل

وجمعه راجعين في الحقيقة الى الفاعل وكذا في اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة

لا يلزم فيها محذور بخلاف المصدر فان له في نفسه تثنية وجمعا ولا شبهة ان الاضمار

فيه يستلزم الاستتار فانه اذا كان بارزا لم يكن مضمرا فيه بل مضمرا مطلقا فلا حاجة

الى اعتبار هذا الاستثناء عليه ليخرج مثل ضربي زيدا قائما ولا يلزم ذكر الفاعل اى فاعل
المصدر لا مظهرا ولا مضمرا نحو اعجبني ضرب زيدا لان النسبة الى فاعل ما غير مأخوذة في مفهومه
فلا يتوقف تصور مفهومه عليه بخلاف الفعل واسم الفاعل واسم المفعول والصفة
المشبهة ويجوز اضافته الى الفاعل مع ان اعماله منونا اولى لانه اقوى مشابهة الفعل
لكونه نكرة نحو قوله تعالى ولولا دفع الله الناس وقد يضاف اى المصدر الى المفعول
سواء كان مفعولا به او ظرفا او مفعولا له على قلة بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب اللص
الجلاد وضرب يوم الجمعة وضرب التأديب واعماله اى اعمال المصدر متلبسا باللام
اى بلام التعريف قليل لانه عند عمله مقدر بان مع الفعل وكما لا يدخل لام التعريف
على ان مع الفعل ينبغي ان لا يدخل على المصدر المقدر به ولكن جوز ذلك على قلة فرقا
بين شيء وبين المقدر به قيل لم يأت في القرآن شيء من المصادر المعرفة باللام عاملا
في فاعل ومفعول صريح بل قد جاء عاملا بحرف الجر نحو لا يحب الله الجهر بالسوء فان كان
المصدر مفعولا مطلقا صرفا من غير اعتبار ابداله من الفعل فالعمل للفعل من غير
تجويز ان يكون للمصدر عمل اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان القوى سواء كان الفعل
مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا او محذوفا غير لازم نحو ضربا زيدا وان كان اى المصدر مفعولا
مطلقا واقعا بدلا منه اى من الفعل وهو ما كان حذف فعله لازما نحو سقيا له
وشكرا له وحمدا له فوجهان اى فيجوز فيه وجهان عمل الفعل للاصالة وعمل المصدر

للنيابة وقيل عمل المصدر بالمصدرية وعمله للبدلية ففي قوله فوجهان وانما فصل بين قسمي المصدر اعنى ما
يكون مفعولا مطلقا وما كان اياه بالجمل المعترضة لبيان بعض احكام المصدر لان عمل المصدر في القسم الاول اكثر
فاظهر فلو اخرت عن القسمين توهم تعلقه بالقسمين على سواء اسم الفاعل ما اشتق اى اسم اشتق من فعل اى
حدث موضوعا ذلك الاسم لمن قام اى الفعل به اى لذات ما قام بها الفعل ولو قال لما قام به ا
لفعل لكان اولى لان ما جعل امرا يذكر بلفظة ما ولعله قصد التغليب بمعنى الحدوث يعنى بالحدوث
تجدد وجوده له وقيامه به مقيدا باحد الازمنة الثلاثة قال المصنف رحمه الله في شرحه قوله ما اشتق
من فعل يدخل فيه المحدود وغيره من اسم المفعول والصفة المشبهة وغير ذلك وقوله لمن قام به يخرج
ما عدا الصفة المشبهة لان الجميع ليس لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها
على ان تدل على معنى ثابت والظاهر ان اسم التفضيل داخل في الجميع الذى حكم عليه بانه ليس لمن قام به والحق
ذلك لان المتبادر من قوله ما اشتق لمن قام به ان يكون موضوعا لمن قام به ويكون من قام به تمام ا
لمعنى الموضوع له من غير زيادة ونقصان ولو ضم الى اصل الفعل معنى اخر كالزيادة فيه ووضع له ا
اسم لا يصدق على هذا الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل بل لمن قام به الفعل مع الزيادة فبقوله
لمن قام به الفعل مع الزيادة على اصل الفعل وخالف اكثر الشارحين المصنف واسندوا اخراج اسم التفضيل
الى قوله بمعنى الحدوث كما استد اخراج الصفة المشبهة اليه ظنا منهم ان الاشتقاق لمن قام به
شامل لاسم التفضيل ولم يتنبهوا ان الاشتقاق تبضمن معنى الوضع كما علمت فليس اسم ا
التفضيل موضوعا لمن قام به بل له مع الزيادة وبحث فيه ان الصيغة المبالغة على هذ

لتفضيل

تاریخ مولود نور چشم علی اصغر
بعد از سه شنبه و ثلث نوزده شهر ربیع الاول ۱۲۰۲
۹

النقد یرجح من التعریف ولا یبعد ان یلزم ذالك ویدل علیه حصر صیغ اسم الفاعل فیما حصروا وجعل احکام صیغ المبالغة مثل احکام اسم الفاعل وفی الترجمة الشریفة الشریفیة ما معناه ان صیغة اسم الفاعل من الثلاثی المجرد علی فاعل کضارب وقاتل وماش واکل وکل ما اشتق من مصادر الثلاثی لمن قام به لا علی هذه الصیغة فهو لیس باسم الفاعل بل هو صفة مشبهة او افعل التفضیل او صیغة المبالغة کحسن واحسن ومضراب ای وصیغة ای صیغة اسم الفاعل من مجرد الثلاثی علی زنة فاعل ومن غیره ثلاثیا مزیدا فیه او رباعیا مجردا او مزیدا فیه علی صیغة المضارع المعلوم بمیم ای مع میم مضمومة موضوعة فی موضع حرف المضارعة سواء کان حرف المضارعة مضمومة اولا ومع کسرة ما قبل الاخر وان لم یکن فیما قبل آخر المضارع کسر کما فی یتفعل ویتفاعل ویتفعلل مثل مدخل فیما وضع المیم موضع حرف المضارع المضمومة ومستغفر فیما وضعت موضع حرف المضارعة المفتوحة ولو اقیم متفاعل مقام مستغفر کان مثال الکسر الغیر الواقع فی آخر المضارع ایضا مذکورا فکما یکون لکل من قسمی المیم مثال یکون لکل من قسمی الکسر ایضا مثال ویعمل ای اسم الفاعل عمل فعله فان کان فعله لازما یکون هو ایضا لازما ویعمل عمل فعله اللازم وان کان متعدیا الی اثنین کان ایضا کذالك وکما ان فعله یتعدی الی الظرفین والحال والمصدر والمفعول له والمفعول معه وسایر الفضلات کذالك یتعدی هو الیها بشرط معنی الحال والاستقبال ای یعمل اسم الفاعل حال کونه متلبسا بشرط ای بشیء یشترط عمله بمعنی هو زمان الحال والاستقبال فالاضافة بیانیة وانما اشترط احدهما لان عمله لشبه المضارع فیلزم ان لا یخالفه فی الزمان نحو زید

ضارب غلامه عمرو الان او غدا والمراد بالحال والاستقبال عم ان يكون تحقيقا او حكاية
كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان باسط ههنا وان كان ماضيا لكن المراد حكاية
الحال ومعناها ان يقدر المتكلم باسم الفاعل على الفاعل بمعنى الماضي كانه موجود في ذلك
الزمان او يقدر ذلك الزمان كانه موجود الان وبشرط الاعتماد اى اعتماد اسم الفاعل
على صاحبه اى على المتصف به وهو المبتدا والموصول والموصوف او ذو الحال ليتقوى فيه
جهة الفعل من كونه مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاء الضارب ابوه وجاء رجل
ضارب ابوه وجاء زيد راكبا فرسه او اعتماد على الهمزة الاستفهامية ونحوها من الفاظ الاستفهام
او ما النافية ونحوها من حروف النفي كلا وان لان الاستفهام والنفي بالفعل اولى فازداد
بهما تشبهه بالفعل نحو اقائم زيد واقائم الزيدان وما قائم زيد وما قائم الزيدان فان
كان اسم الفاعل المتعدي للماضي اى للزمان الماضي بالاستقلال او في ضمن الاستمرار وا
زيد ذكر مفعوله وجب الاضافة اى اضافة اسم الفاعل الى مفعوله معنى اى اضافة ا
معنوية لفوات شرط الاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو امس خلافا للكسائي فانه
ذهب الى عدم وجوب الاضافة لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال
فيجوز ان يكون منصوبا على المفعولية وعلى تقدير اضافته ليست اضافة معنوية لانها
عنده من قبيل اضافة الصفة الى معمولها وتمسك الكسائي بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه
بالوصيد وقد م الجواب عنه فان كان له اى لاسم الفاعل معمولان غير ما اضيف اليه اسم ا

لفاعل

الفاعل اليه فيفعل مقدر اى فانتصابه بفعل مقدر لا باسم الفاعل نحو زيد معطى عمرو درهما
امس فدرهما منصوب بأعطى المقدر فانه لما قيل معطى عمرو قيل ما اعطاه فقيل درهما
اى اعطاه درهما فان دخلت اللام الموصول على اسم الفاعل استوى الجميع اى جميع الازمنة
فتقول مررت بالضارب ابوه زيدا امس كما تقول مررت بالضارب ابوه زيدا الان او غدا
لانه فعل بالحقيقة ح عدل عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم نكراهتهم ادخال اللام عليه
وما وضع منه اى من الفاعل بتغير صيغة الى اخرى بحيث يخرج عن حد اسم الفاعل للمبالغة
فى الفعل المشتق منه كضراب ومضروب ومضراب بمعنى كثير الضرب وعليم بمعنى كثير العلم وحذر
بمعنى كثير الحذر مثله اى مثل اسم الفاعل فى العمل واشتراط ما يشترط به عمله هذا على تقدير ان
يكون صيغة المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل واما اذا كانت داخلة فيه فمعنى هذه ا
لعبارة ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة مثله اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد
ضراب ابوه عمروا الان او غدا ومررت بزيد الضراب عمروا الان او غدا او امس وما فيه معنى
المبالغة ناب مناب ما فات من المشابهة اللفظية والمثنى منه اى من اسم الفاعل ومما وضع منه للمبالغة
وكذلك المجموع منهما مصححا كان او مكسرا مثله اى مثل الفاعل اذا كان مفردا كان فى العمل و
شروطه لعدم تطرق خلل الى صيغة المفردة من حيث ذاتها بالحاق علامتى التثنية والجمع
تقول الزيدان ضاربان والزيدون ضاربون عمروا الان او غدا والزيدان الضاربان
والزيدون الضاربون عمروا الان او غدا او امس ويجوز حذف النون اى نون المثنى والجمع

مع العمل في معموله بنصبه على المفعولية بخلاف ما اذا كان مضافا اليه فان حذفها واجب

ومع التعريف تخفيفا مفعول له للحذف اى يجوز حذفها بوجود هذين الشرطين لقصد

التخفيف لطول الصلة بها كقراءة بعض قراء المقيمي الصلوة بنصب الصلوة على المفعولية واما

على التقدير التنكير مثل قوله تعالى لذائقوا العذاب بالنصب فحذفها ضعيف لان اسم الفاعل

لم يقع صلة اللام والقراءة مما لا اعتماد عليه اسم المفعول هو ما اشتق من فعل

اى حدث موضوعا لمن وقع عليه اى لذات ما من حيث وقوع الفعل عليه فمضروب

موضوع لذات ما وقع عليها الضرب واعتذار اقامة من مقام ما مر في اسم الفاعل

فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع الامور المشتقة من المصدر وقوله لمن وقع عليه يخرج

ما عدا المحدود كاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقا سواء صيغ وضع لتفضيل

الفاعل والتفضيل المفعول فانه مشتق من فعل الموصوف بزيادة على الغير في ذلك الفعل وا

سم المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط وصيغته من الثلاثي المجرد على زنة مفعول كمضروب

ومن غيره اى غير الثلاثي المجرد على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الاخر لخفة الفتح وكثرة ا

المفعول كمخرج ومستخرج بفتح الراء وامره اى شانه وحاله في العمل اى عمل النصب ولاشتراط

اى اشتراط عمله باحد الزمانين والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما امر اسم الفاعل اى مثل

شأنه وحاله واذا كان معرفا باللام يعمل بمعنى الماضي ايضا فهو يرفع ما يقوم مقام الفاعل

ولو كان هناك مفعول اخر يبقى على نصبه نحو زيد معطى غلامه درهما الان او غدا ا

او المعطى

او المعطى غلامه درهمًا الان او غدا او امس الصفة المشبهة باسم الفاعل من حيث انها

تثنى والجمع وتذكر وتؤنث ما اشتق من فعل لازم احتراز عن اسم الفاعل واسم المفعول ا

المتعدي لمن اى لما قام به الفعل على معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث فانه اسم الفاعل

لا صفة المشبهة واللازم اعم من ان يكون لازمًا ابتدا، او عند الاشتقاق كرحيم فانه مشتق

من رحم بكسر العين بعد نقله الى رحم بضمها فلا يقال رحيم الامن رحم بضم الحاء اى صار الرحم

طبعية له ككرم بمعنى صار الكرم طبعية له والمراد بكونه بمعنى الثبوت انه يكون كذلك بحسب اصل

الوضع فيخرج عنه نحو ضامر وطالق لانهما بحسب اصل الوضع للحدوث عرض لهما الثبوت بحسب الاستعمال

وصيغها اى صيغة الصفة المشبهة مع اختلاف انواعها مخالفة لصيغة اسم الفاعل والصيغة

الفاعل الذى هو ميزان اسم الفاعل من الثلاثى المجرد فلا يجى صيغة من صيغها على هذا الوزن

قطعًا على حسب السماع اى كائنة على قدره بحيث لا يتجاوزه فالظرف منصوب على انه حال من

المستكن فى مخالفة او صفة لمحل المصدر محذوف اى مخالفة كائنة على قدر ما يسمع وخص مخالفتها

لصيغة اسم الفاعل بالبيان مع انها مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة اختصاص لها

باسم الفاعل لكونها مشبهة ولكون عملها المشابهتها اياه فما ذكر كحسن وصعب ومثل بد وتعمل

عمل فعلها مطلقا اى من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراطه فيها

واما اشتراط الاعتماد فعتبر فيها الا ان الاعتماد على الموصول لا يتاتى فيها لان اللام

الداخلة عليها ليست بموصولة بالاتفاق وتقسيم مسايلها اى جعلها قسما قسما وبيان

حكم كل قسم ويسمى كل قسم مسئلة لانه يسأل عن حكمه ويبحث عنه ان تكون الصيغة متلبسة

باللام او مجردة عنها وعلى كل من التقديرين معمولها اما مضافا او متلبسا باللام او مجردا

عنهما اى عن اللام والاضافة فهذه الاقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنين فى الثلثة

والمعمول اى معمول صفة المشبهة فى كل واحد منها اى من هذه الاقسام الستة يرفع تارة وينصب وتارة ويجرور

تارة اخرى وعلى هذا صارت اقسام مسائلها ثمانية عشر قسما حاصلة من ضرب الاقسام الثلثة

التى للمعمول من حيث الاعراب فى الاقسام الحاصلة من قبل فالرفع فى المعمول على الفاعلية

اى فاعلية للصفة والنصب على التشبيه اى لتشبيه معمول الصفة بالمفعول فى المعمول المعرفة

على التميز اى جعل معمول الصفة تميزا فى المعمول النكرة هذا عند البصريين وقال الكوفيون

بل هو على التميز فى الجميع لانهم يجوزون تعريف المميز وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول فى الجميع

وقال الشارح الرضى والاولى التفصيل والجر فى المعمول على الاضافة اى اضافة الصفة اليه

وتفصيلها اى تفصيل هذه الاقسام فى ضمن مثلة جزئية قولنا حسن وجهه بتنوين الصفة ورفع

وجهه بالفاعلية او نصبه على التشبيه بالمفعول او بحذف التنوين وجر وجهه بالاضافة

هذا التركيب ثلثة اى ثلثة امثلة من الامثلة المقصودة ذكرها لتوضيح الاقسام باعتبار

اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا وكذلك اى مثل هذا التركيب فى كونه امثلة ثلاثة

حسن الوجه بالوجوه المذكورة وحسن وجه عطف على حسن الوجه اى هو ايضا بالوجوه المذكورة

امثلة ثلاثة الحسن وجهه بادخال اللام على الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه

بالتشبيه

بالتشبيه بالمفعول اوجره بالاضافة وانما غير الاسلوب بترك العاطف اشارة الى انه
شروع فى قسم اخر من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة عن اللام
وهذه الصفة ذات لام الحسن الوجه بالوجوه الثلاثة الحسن الوجه ايضا بهذه الوجوه وانما
قدم الصفة الكائنة باللام فى اول تقسيم المسايل على الصفة المجردة لان المفهوم الاول
وجودى والثانى عدمى وعكس الترتيب فى تفصيلها لان اقسام الصفة المجردة اشرف لان فيها
واحدا منها مختلف فيه وساير الاقسام صحيح بخلاف اقسام ذات اللام فان قسمين
منها ممتنع كما قال اثنان منها اى من تلك الاقسام ممتنعان احدهما ان تكون الصفة
باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف بواسطة او غير واسطة مثل الحسن
وجهه والحسن وجه غلامه لعدم افادة الاضافة فيه خفة لان الخفة فى الصفة المشبهة
اما بحذف التنوين والنون كحسن وجهه بالاضافة او بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة
او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره فى الصفة مثل الحسن وجه والحسن وجه الغلام او بحذفهما
معا ولا خفة فيه بواحد منها وثانيهما ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها
المجرد عن اللام مثل الحسن وجه او وجه غلام لان اضافة الحسن الى الوجه وان افادت
التخفيف بحذف الضمير واستتاره فى الصفة لكنهم لم يجوزوها لان اضافة المعرفة الى
النكرة وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف لكنها فى الصورة يشبه عكس المعهود من الاضافة
واختلف فى صورة كانت الصفة فيها مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى

خبر الموصوف مثل حسن وجهه فسيبويه جميع البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر
فقط والكوفيون يجوزونها بلا قبح في السعة ووجه الاستقباح انهم انما ارتكبوا الاضافة
لقصد التخفيف فيقتضي الحال ان يبلغ اقصى ما يمكن منه ويقبح ان يقتصر على هون التخفيفين
اعني حذف التنوين ولا يتعرض لاعظمهما مع امكانه وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن
في الصفة والذي اجازها بلا قبح النظر الى حصول شيء من التخفيف في الجملة وهو حذف التنوين
والباقي من الاقسام الثمانية عشر التي خرجت منها الاقسام الثلاثة المذكورة وهي خمسة
عشر قسما ما كان فيه ضمير واحد منهما اي من تلك البواقي اما في الصفة وهو سبعة اقسام
الحسن الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه بجره وحسن الوجه بنصبه وحسن الوجه بجره والحسن وجها
بنصبه وحسن وجها وحسن وجه بجره واما في المعمول مثل الحسن وجهه وحسن وجهه برفعه فيهما
وهما قسمان والمجموع تسعة احسن لان الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان
وما كان فيه ضميران منهما احدهما في الصفة والاخر في المعمول مثل حسن وجهه والحسن وجهه
بنصبه فيهما وهما قسمان حسن لاشتماله على الضمير المحتاج اليه غير احسن لاشتماله على ضمير زائد على
قدر الحاجة وما لا ضمير فيه منهما وهو اربعة اقسام الحسن الوجه وحسن الوجه وحسن وجه وا
الحسن وجه برفعه فيها قبيح لعدم الرابط بالموصوف لفظا ولما كان وجود الضمير غير ظاهر
في الصفة مثل ظهوره في المعمول احتيج الى قاعدة يظهر بها وجوده وعدمه فقال ومتى رفعت
معمول الصفة بها فلا ضمير فيها اي في الصفة لان معمولها ح فاعل لها فلو كان فيها ضمير يلزم

تعدد

تعدد الفاعل فهي اي تلك الصفة ح كالفعل فكما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع بتثنية معمولها
وجمعه والا اي وان لم ترفع معمول الصفة بها بل بنصب او بجر ففيها ضمير الموصوف ليكون فاعلا
لها فتؤنث انت الصفة بتانيث الموصوف فتقول هند حسنة وجها وحسنة وجه وتثنى
اى الصفة اذا كان الموصوف تثنية مثل الزيدان حسنا وجه وحسنا وجها وتجمع ايضا الصفة
اذا كان الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنو وجه وحسنون وجها واسم الفاعل والمفعول
غير المتعديين اى اسم الفاعل الغير المتعدى الى مفعول واسم المفعول الغير المتعدى ايضا
الى مفعول الثاني لاشتقاقه من الفعل المتعدى الى مفعول واحد فانا بنى اسم المفعول منه
اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل فبقى غير متعدى الى مفعول مثل الصفة المشبهة في ذلك
اى فيما ذكر من الاقسام الثمانية عشر فيرفعان الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله وينصبانه
الهنا وبضافان اليهما تقول زيد قايم الاب ومضروب الاب برفع الاب ونصبه وجره
واذا كان متعديين لا يجوز اضافتهما اليهما ولا نصبهما لئلا يلزم الالتباس بالمفعول فان قلنا
قلنا مثل زيد ضارب اياه وزيد معطى اياه لم يعلم ان اياه في المثال الاول مفعول الضارب
او فاعل له نصب تشبيها بالمفعول وفي المثال الثاني انه مفعول ثان لمعطى او مفعول
اول اقيم مقام الفاعل ونصب تشبيها بالمفعول والمفعول الثاني محذوف وكذلك مثل الصفة
المشبهة المنسوب بقوله زيد تميمى الاب مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اسم التفضيل ما اشتق اى
اسم اشتق من فعل اى حدث لموصوف قام به الفعل او وقع عليه والتعميم لقصد شمول



فسمى اسم التفضيل اعنى ما جاء الفاعل وما جاء للمفعول بزيادة على غيره فى اصل ذلك الفعل والبناء

فى قوله بزيادة اما ظرف لغو للموصوف اى لذات متصفة بتلك الزيادة او ظرف مستقر اى

الموصوف بتلك الزيادة فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع المشتقات وقوله لموصوف

يخرج اسماء الزمان والمكان والآلة لان المراد بالموصوف ذات مبهمة ولا ابهام فى تلك

الاسماء فقوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وهو اسم التفضيل

من حيث صيغة افعل للمذكر وفعلى للمؤنث وان كان بحسب الاصل فدخل فيه خير وشر لكونهما فى

الاصل اخير واشر خففتا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل وشرطهما ان يبنى

اى اسم التفضيل من حدث ثلاثى لا رباعى مجرد ولا مزيد فيه ليمكن بناء افعل وفعلى منه اذ البناء

من الرباعى والثلاثى المزيد فيه مع المحافظة على تمام حروفه متعذر لان هذه الصيغة

لا تسع الزيادة على ثلاثة حروف ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس فانه لا يعلم انه مشتق

من الرباعى والثلاثى المجرد او المزيد فيه فان هذه الحروف الثلاثة يحتمل ان تكون تمام حروف

ثلاثى مجرد او بعض حروف رباعى مجرد وكلها اصول او يكون من حروف المزيد فيه اما من اصوله

او من زوائده او ممتزجا منها فلا يتبين ما هو المشتق منه فلا يتعين المعنى وليس بلون اى

ثلاثى مجرد ليس بلون ولا عيب ظاهرى لان منهما اشتق افعل لغيره اى لغير اسم التفضيل كاحمر واعور

فلو اشتق اسم التفضيل ايضا منهما لالتبس المراد وحمرة وعود او زايدا الحمرة او العور وهذا

التعليل انما يتم اذا بين ان افعل الصفة مقدم بناؤه على افعل التفضيل وهو كذلك

لان بابه

لان ما يدل على ثبوته مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الاخر في الصفة والاولى موافقة الوضع الطبع مثل زيد افضل الناس فان الافضل اشتق من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب وهو الفضل فان قصد غيره اى غير الثلاثي المجرد بان يراد ان يدل على ان لاحد زيادة فيه على غيره توصل اليه اى الى غير الثلاثي المجرد باشد ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا مثال للثلاثي المزيد فيه وبياضا مثال للون وعمى مثال للعيب وحيث قيدنا العيب بالظاهري لا يرد نحو اجهل وابلد ولكن يرد انه صح على هذا التقدير اشتقاق احمق على صيغة التفضيل فانه لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق ولكنهم حكموا بشذوذه في نحو احمق من ابن هبنقة والجواب بان المراد بالحمق ما يبدو من اثر البلادة في اللفظ كما حكى عن ابن هبنقة من تعليق خرزات وعظام وخيوط على عنقه وهو ذو لحية طويلة فسئل من ذالك فقال لا عرف بها نفسي ولا اضل وتقلد ذات ليلة اخوه بقلادته فلما اصبح قال يا اخي انت انا فمن انا ففيه شائبة من حمق ابن هبنقة فانه يقتضي جواز اشتقاق احمق من حمق لا يكون بهذا الظهور قياسا وان يكون اشتقاق اجهل وابلد لمن يكون اثار جهله وبلادته ظاهرة على سبيل الشذوذ ولا يقول بذالك عاقل والشارح الرضي عد احمق من قبيل ابلد حيث قال وينبغي ان يقال ان الالوان والعيوب الظاهرة فان الباطنة يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان واحمق وقياسه اى القياس الواقع في اسم التفضيل اشتقاقه للفاعل لا للمفعول فانه لو اشتق لكل منهما قياسا مطردا لكثرة الالتباس فاقتصر على الاشرف وقد جاء للمفعول على خلاف القياس

فی مواضع قلیلة فخواعذر لمن هو اشد معذوریة والوم لمن هو اشد ملومیة وعلی هذا القیاس

اشغل واشهر واعرف ویستعمل ای اسم التفضیل علی احد ثلاثة اوجه وهی استعماله بالاضافة

او من او اللام علی سبیل الانفصال الحقیقی فلابد من واحد منها لان وضعه لتفضیل الشیء

علی غیره فلابد فیه من ذکر الغیر الذی هو المفضل علیه وذکره مع من والاضافة ظاهر واما مع

اللام فهو فی حکم المذکور ظاهرا لانه یشار باللام الی معین بتعیین المفضل علیه مذکورا قبل

لفظا او حکما کما اذا طلب شخص افضل من زید قلت عمرو الافضل ای الشخص الذی قلنا انه افضل

من زید فعلی هذا لا یکون اللام فی افعل التفضیل الا للعهد فیجب ان یستعمل اما مضاف نحو زید

افضل الناس او بمن نحو زید افضل من عمرو او معرفا باللام نحو زید الافضل فلا یجوز الجمع بین

اثنین منها نحو زید الافضل من عمرو والا یکون ذکر اللام او من لغوا واما قوله ولست بالاکثر

منهم حصی وانما العزة للکاثر فقیل من فیه لیست تفضیلیة بل للتبعیض لیست من بینهم بالاکثر حصی

ولا یجوز خلوه عن الکل ایضا لفوت الغرض نحو زید افضل الا ان یعلم المفضل علیه مثل الله

اکبر ویجوز ان یقال فی مثله ان المحذوف هو المضاف الیه باعتبار انه یستعمل بالاضافة ای اکبر

کل شیء وانه من مع مجروره ای اکبر من کل شیء فاذا اضیف ای اسم التفضیل فله معنیان احدهما

وهو الاکثر ان یقصد بها الزیادة ای احدهما زیادة موصوفة المقصودة به علی من اضیف الیه

ای علی ما اضیف اسم التفضیل الیه باعتبار تحققه فی ضمن بعضهم والا یلزم تفضیل الشیء

علی نفسه وانما کان هذا الاستعمال اکثر لان وضع افعل لتفضیل الشیء علی غیره فالاولی

ذکر المفضول

ذكر المفضول فيشترط في استعماله بهذا المعنى ان يكون موصوفه بعضا منهم داخلا فيهم بحسب مفهوم
اللفظ وان كان خارجا عنهم بحسب الارادة لان المقصود من استعماله هذا تفضيل موصوفه على مشا
ركيه في هذا المفهوم العام مثل زيد افضل الناس اى افضل من مشاركيه في هذا النوع فلا
يجوز بهذا المعنى قولك يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم اى عن الاخوة باضافتهم اليه والثاني
اليه والثاني ان يقصد زيادة مطلقة اى ثاني معنييه زيادة مقصودة مطلقة غير مقيدة
بان يكون على المضاف اليه وحده ويضاف اسم التفضيل الى ما اضيف اليه للتوضيح اى التوضيح
اسم التفضيل وتخصيصه كما يضاف ساير الصفات نحو مصارع مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه
فلا يشترط كونه بعض المضاف فيجوز هذا المعنى ان يضيفه الى جماعة هو داخل فيهم نحو قولك
نبينا صلى الله عليه وآله افضل قريش اى افضل الناس من بين قريش وان تضيفه الى جماعة من
جنسه ليس داخلا فيهم كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل في جملة اخوة يوسف وان
تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اى اعلم مما سواه وهو مختص ببغداد لانها منشاؤه
او مسكنه ويجوز في النوع الاول من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به الزيادة
على من اضيف اليه الافراد اى افراد اسم التفضيل وان كان موصوفه مثنى او مجموعا وكذا التذكير
وان كان موصوفه مؤنثا نحو زيد او الزيدان او الزيدون او هند او الهندان والهندات
افضل الناس وهذا لانه يشابه افعل من الذي يجوز فيه الافراد والتذكير في كون المفضل
عليه مذكورا معه والمطابقة اى مطابقة اسم التفضيل افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا

لمن هو اى اسم التفضيل صفة له نحو الزيدان افضلا الناس والزيدون افضلوهم وهند فضلى الناس والهندان فضلياهن والهندات فضلياتهن لمشابهتهما فيه الالف واللام فى كونه معرفة واما النوع الثانى من نوعى اسم التفضيل المضاف وهو الذى يقصد به زيادة مطلقة والقسم المعرف باللام منه فلا بد فيهما من المطابقة اى مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم قيام المانع وهو امتزاجه عن التفضيل لفظا ومعنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما واسم التفضيل الذى استعمل بمن مفرد مذكر لا غير اى لا غير المفرد لكراهتهم لحوق اداة التثنية والجمع والتانيث المختصة بالآخر بما هو فى حكم الوسط باعتبار امتزاجه عن التفضيلية لكونها فارقة بينه وبينه باب حمر فكانها من تمام الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل فى اسم مظهر الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء وانما خص المظهر لانه يعمل فى المضمر بلا شرط لان العمل فى المضمر ضعيف لا يظهر اثره فى اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل وانما خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به سواء كان مظهرا او مضمرا بل ان وجد بعده ما يوهم ذلك فافعل دال على الفعل الناصب له قال الله تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله اى اعلم من كل احد يعلم من يضل عن سبيله واما الظرف والحال والتميز فيعمل فيها ايضا بلا شرط لان الظرف والحال يكفيهما رائحة من الفعل نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتميز ينصبه ما خلا عن معنى الفعل ايضا نحو رطل زيتا وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية لان هذا العمل بالاصالة انما هو على الفعل وهو لم يعمل عمل الفعل لانه ليس له فعل بمعناه فى الزيادة

يعمل

ليعلم عليه ولانه لما كان فيما هو الاصل فيه وهو استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث لبعد
مشابهته عن اسم الفاعل فلا يعمل لمشابهته ايه الا اذا كان اسم التفضيل صفة اى وصفا سببيا
هو فى اللفظ لشيء معتمدا عليه بان يقع نعتا له او خبرا عنه او حالا وهو فى المعنى صفة ا
لسبب مشترك بين ذلك الشيء وبين غيره منفصل ذلك المسبب باعتبار الاول اى باعتبار
تقييده بذلك الشيء الذى اعتبره ولا على نفسه اى نفس ذلك المسبب باعتبار غيره اى باعتبار
تقييده بغيره اى غير ذلك الاول فيكون باعتبار الاول مفضلا وباعتبار الثانى مفضلا عليه
منفيا عليه بعد خبر لكان او حال عن اسمه او صفة لمصدر المحذوف اى تفضيلا منفيا مثل
ما رايت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد فرجلا هو الشيء الذى ثبت له اسم التفضيل
فى اللفظ والكحل مسبب مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد منفصل باعتبار عين الرجل منفصل
عليه باعتبار عين زيد وانما اشترط ان يكون فى اللفظ ثابتا لشيء وفى المعنى المسببه ليحصل
له صاحب يعتمد عليه ويحصل له مظهر يتعلق بذلك الصاحب حتى يتيسر عمله فيه كالصفة ا
لمشبهة لانحطاط رتبتهما عن رتبة اسم الفاعل فانه يعمل فى مظهر بعده سواء كان من متعلقات
الموصوف او لم يكن مثل زيد ضارب عمرو وانما اشترط ان يكون المسبب مشتركا مفضلا من
وجه مفضلا عليه من وجه اخر بعد اتحادهما الذات ليخرج عنه مثل قولك ما رايت رجلا
احسن كحل عينه من كحل عين زيد فانهما مختلفان بالذات بخلاف الكحل الملحوظ مطلقا
المقيد تارة بهذا وتارة بذلك فانه واحد بالذات مختلف باعتبار ولذلك يتوجه على

ما هو الاصل في اسم التفضيل وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه ليسهل اخراجه عن المعنى التفضيلي بالنفي كما سيتضح فايدته وانما اشترطنا ان يكون اسم التفضيل منفيا اذ عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله وانما قلنا انه عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل لانه اى احسن في هذا المثال بمعنى حسن وكذا كل افعل في المراد الاخير بمعنى فعل وهذه العبارة يحتمل معنيين احدهما ان يكون احسن مثلا بعد النفي بمعنى حسن لانه اذا استولى النفي على اسم التفضيل توجه النفي الى قيده الذي هو الزيادة فيفيد انه ليس حسن كحل عين رجل زايدا على حسن كحل عين زيد فيبقى اصل حسن كحل عين رجل مقيسا الى حسن كحل زيد اما بان يساويه او بان يكون دونه والمساواة يابها مقام المدح فرجع المعنى الى انه حسن في عين كل احد الكحل دون حسنه في عين زيد فيكون احسن مع النفي بمعنى حسن وثانيهما ان يجعل احسن قبل تسلط النفي عليه مجردا عن الزيادة عرفا لان النفي الزيادة لا يلايم المدح فبقي اصل الحسن وتوجه النفي الى حسن كحل رجل مقيسا الى حسن زيد اما بالمساواة او بكونه دونه والقياس بكونه دونه لا يناسب المقام فرجع المعنى الى ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد فانتفى المساواة والزيادة بالطريق الاولى لما اقتضاء المقام ولا يبعد ان يقصد بنفي المساواة نفي الزيادة ايضا لان الزيادة على شيء ما يساويه مع زيادة فيصح ان يقصد به عرفا نفي المساواة مطلقا ولو في ضمن الزيادة ايضا فيحصل من جميع ذلك ان حسن الكحل كل عين رجل دون حسن كحل عين زيد وذلك كمال المدح فان قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالنفي فيقتضي جواز عمل اسم التفضيل في المظهر في غير

ان يكون عمله في مثل ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد جايزا في المثال المذكور قلنا فرق
بين المثالين فان المفضل والمفضل عليه في المثال المذكور متحدان بالذات والاصل في ا
اسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه فيه مختلفين بالذات ففي الصورة الاتحاد
ضعف المعنى التفضيلي فاذا زال بالنفي زال بالكلية ولم يبق له قوة ان يعود حكمه بعد الزوال
بخلاف ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد فان المفضل والمفضل عليه فيه مختلفان بالذات
فلا ضعف في معناه التفضيلي فله قوة ان يعود حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز عمله في ا
لظاهر مع انهم لو رفعوا احسن بالخبرية والكحل بالابتداء فصلوا بينه اي بين احسن وبين
معموله اي ما عمل فيه احسن من حيث انه اسم تفضيل فيه معنى الفعلية وذلك المعمول قوله منه
في عين زيد باجنبي وهو الكحل اذ كل ما ليس معمولا له من هذه الحيثية فهو اجنبي له من هذه
الحيثية لا يجوز تخلله بينه وبين معمولاته من هذه الحيثية ولا يخرجه عن هذه الاجنبية
ما عرض له من معنى الابتداء العامل في المبتدا والخبر اذ العامل بالحقيقة ح معنى الابتداء
لا اسم التفضيل بخلاف ما اذا اعمل في الكحل بالفاعلية فانه لم يبق اجنبيا ح فانه من معمولاته
من حيث انه اسم تفضيل ولو قدم قوله منه في عين زيد على الكحل لم يلزم الفصل بين احسن
ومعموله من حيث انه اسم تفضيل ولكن في معناه تعقيد ركيك وكذا لو قيل بهذه العبارة ما رايت
رجلا احسن من الكحل في عينه هو اي الكحل في عين زيد لا يخرج عن ركاكة وتعقيد ايضا مع انهما
ليسا من قبيل العبارة المشهورة الواردة في اداء مثل هذا المقصود والكلام فيها ولما قرر مسئلة

الكحل وبين شرايطها وما عبر به عنها على وجه يطابق المقصود بلا زيادة ونقصان اراد ان ينبه على ان التعبير عنها غير منحصر فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة احضر منه وعلى ترتيب غير ترتيبه وينقل هذا التقريب الى ما انشده سيبويه واستشهد به فى اثبات هذه المسئلة ويطبق بعض هذه الصورة عليه فقال ولك ان تقول ما رايت رجلا احسن فى عينه الكحل من عين زيد باقامة من عين زيد مقام منه فى عين زيد وهو احضر منه بمقدار جمر منه وكلمة فى ولو رفع لفظ العين من البعين واكتفى عن زيد كان احضر مع ظهور معنى المقصود وعلى كل تقدير فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا التغير لا ان اصله من كحل عين زيد والمعنى على حذف المضاف فانه لو كان كذلك لا يكون من قبيل تفضيل الشيء على نفسه اذ بتعد الكحل ح فان قدمت على اسم التفضيل ذكر العين التي كان الكحل فيها مفضلا عليه قلت ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل كان اصله ما رايت عينا احسن فيها الكحل منه فى عين زيد فلما ذكر عين زيد مقدما عليه استغنى عن ذكره ثانيا وتقديره ما رايت عينا مثلة لعين زيد فاصل التكحل احسن فيها الكحل من عين زيد وتقول معناه ما رايت عينا كعين زيد فى كون ها احسن فيها الكحل منه فى غيرها ويلزم من هذا على ابلغ وجه ان الكحل فى عين زيد حسن ليس فى عين عمرو وانما جازت هذه الصورة وان لم يكن فيها فصل ظاهر لو رفعت افعل بالابتداء ولا لهذا نوع الاولى ولان من التفضيلة مع مجرورها مقدرة فيها ايض كما ذكرنا مثل ولا ارى منصوب على انه صفة مصدر محذوف اى قلت ما رايت

كعين

كعب بن زهير الى اخره فولا يماثل قول الشاعر وانما ترك صدر البيت يكون مبتدا انما هو مبتداء لمماثلة وترك موصوف احسن في المثال وله كانت لمماثلة الكاملة في ذكره اذ هو في مقابلة قوله واديا وهو مذكور لانه كان في مقام بيان الاقتصار في المثال المذكور ولاتمام البيت مع ما يليه مررت على وادي السباع ولا ارى كوادي السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تأية واخوف الا ما وفى الله ساريا كان اصله لا ارى واديا اقل به ركب منهم في وادي السباع فقدم وادي السباع واستغنى عن ذكره ثانيا الركب اسم جماعة الركبان وهو مخصوص براكبي الابل والتأية من ابى واي كالتحية من حيي وحيي وهو المكث والثاني ساريا من السري وهو السير في الليل فقوله ارى اما من رؤية البصر او من رؤية القلب فعلى الاول واديا مفعوله وكوادي السباع حال وقدم عليه وعلى الثاني واديا مفعوله الاول وكوادي السباع مفعوله الثاني وعلى التقديرين حين يظلم ظرف التشبيه المستفاد من الكاف والواو في ولا ارى اما اعتراضية او حالية واقل صفة واديا والجار في به متعلق باقل والمجرور عايد الى واديا وركب فاعل اقل وجملة اتوه صفة له وتأية واخوف عطف على اقل وهو بمعنى المفعول اسند الى ضمير واديا والمعنى واديا اقل به ركب منهم بوادي السباع واخوف منه وما في ما وفى الله مصدرية و ساريا اي ركبا ساريا مفعول وفى والمستثنى مفرغ اي واديا اقل واخوف في كل وقت الا وقت وقاية الله تعالى ساريا يقول مررت على وادي منسوب الى السباع لكثرتها

فيهما والحال لا ارى مثل وادى السباع حين احاط به الظلام واديا يكون توقف للمركب به
اقل من توقفهم بوادى السباع ويكون ذلك الوادى اخوف من وادى السباع فى كل وقت
الا فى وقت وقاية الله تعالى ركبا سائرا بالليل فيه عن الافات والمخافات ولو عبرت
بالعبارة الاولى لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب لبوثه منهم بوادى السباع ولو عبرت
بالعبارة الثانية لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب لبوثه من وادى السباع ولما قسم
المص الكلمة الى اقسامها الثلثة على وجه علم من دليل الانحصار حد كل منها ولم يكتف
بذلك لقد وبل قصد مباحث الفعل سالك تلك الطريقة وصدرها بتعريفه فقال

المباحث الفعل

الفعل ما دل اى كلمة دلت على معنى كائن فى نفسه اى فى نفس ما دل يعنى الكلمة والمراد
يكون المعنى فى نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها للاستقلاله
بالمفهومية ويمكن ارجاع الضمير فى نفسه الى المعنى وح يكون المراد بكون المعنى فى نفسه استقلاله
بالمفهومية فيرجع كون المعنى فى نفسه وكونه فى نفس الكلمة الى امر واحد هو استقلاله
بالمفهومية لكن المطابق لما ذكر فى وجه الحصر ارجاع الضمير الى ما دل كما لا يخفى واعلم ان
الفعل مشتمل على ثلثة معان احدها الحدث الذى هو معنى المصدر وثانيها الزمان وثا
لثها النسبة الى فاعل ما ولا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفى وهو آلة الملاحظة
طرفيها فلا يستقل بالمفهومية فالمراد بمعنى فى نفسه ليس تلك النسبة ولما وصف ذلك
المعنى بالاقتران بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابق

بلغ

بل اعم لكن لا يتحقق الا في ضمن التضمن فخرج بهذا القيد الحرف لانه ليس مستقلا بالمفهومية
مقترن وضعا باحد الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظه الدال عليه فهو صفة بعد صفة
للمعنى فخرج به الاسم عن حد الفعل وبقولنا وضعا خرج اسماء الافعال لان جميعها منقول
عن المصادر او غيرها كما سبق ودخل فيه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران
معناها به بحسب اصل الوضع ويصدق على المضارع انه اقترن باحد الازمنة لوجوده وان عرض
الاشتراك من تعدد الوضع ومن خواص اى من خواص الفعل دخول قد لانها انما يستعمل لتقريب
الماضى الى الحال ولتقليل الفعل المضارع او تحقيقه وشئ من ذلك لا يتحقق الا في
الفعل ودخول السين وسوف لدلالة الاول على الاستقبال القريب والثاني على الاستقبال
البعيد دخول الجوازم لانها وضعت اما لنفي الفعل كلم ولما او لطلبه كلام الامر
او النهي عنه كلا النهي او لتعليق الشئ بالفعل كان واخواتها للشرط وكل من هذه المعاني لا
يتصور الا في الفعل ولحوق التاء التانيث عطف على دخول قد وانما خص به لحوق تاء التانيث
لانها يدل على تانيث الفاعل فلا يلحق الا بما له فاعل والصفات استغنت عنها بما لحقها
من التاء المتحركة الدالة على تانيثها وعلى تانيث فاعلها فلا جرم اختصت بالفعل ساكنة
حال عن تاء التانيث احتراز عن المتحركة لاختصاصها بالاسم ولحوق تاء فعلت اراد بتاء
فعلت الضمائر المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة فيدخل فيه تاء فعلتِ ايضا وذلك
لان الضمير الفاعل لا يلحق الا بما له فاعل والفاعل انما يكون للفعل وهو فيه وحظ فرق عنه ا

المضارع

يمتنع احد نوعي الضمير تجوزا عن لزوم تساوي الفرع والاصل وخص البارز بالمنع لان المستكن
اخف واحصر فهو بالتعميم اليق واجدر الماضي ما دل اي فعل دل بحسب اصل الوضع فانه المتبادر
من الدلالة على زمان قبل زمانك الحاضر الذي انت فيه قبلية ذاتية تكون بين اجزائه
اجزاء الزمان فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض مما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان
فلا يلزم ان يكون للزمان زمان فقوله ما دل على زمان شامل لجميع الافعال وقوله
قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بالوصل للفعل فلا ينتقض منع الحد بمثل امس وبالدلالة
ما هو بحسب الوضع فلا ينتقض منعه بلم يضرب وجهه بان يضرب ضربت مبني على الفتح خبر مبتدأ
محذوف اي هو يعني الماضي مبني على الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو رمى اما البناء على الحركة
دون ان يكون الذي هو الاصل في المبني فلمشابهته للمضارع في وقوعه موقع الاسم نحو زيد
ضرب في موضع زيد ضارب وشرطا وجزاء نحو ان ضربت ضربتك في موضع ان تضربني
اضربك واما الفتح فلكونه اخف الحركات ومع الضمير المرفوع المتحرك فانه مبني على السكون
معه نحو ضربت الى ضربنا كراهة اجتماع اربع الحركات متوالية فيما هو كالكلمة الواحدة
لشدة اتصال الفاعل بفعله وانما قيد بالضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا فانه
ايضا مبني على الفتح ومع الواو فانه يضم معها للمجانسة لفظا كضربوا او تقديرا كرموا
المضارع ما اشبه اي فعل اشبه الاسم باحد حروف نأيت اي حال كونه متلبسا باحد
حروف نأيت في اوائله يعني الحروف التي جمعتها كلمة نأيت وهذه المشابهة انما يكون

لوقوعه

لو وقوعه اى لو وقوع ذالك الفعل مشتركا بين زمانى الحال والاستقبال على الصحيح كوقوع الاسم
مشتركا بين المعانى المتعددة كالعين وتخصيصه بالجر عطف على وقوعه اى وتلك المشابهة
انما يكون لو وقوع الفعل مشتركا لتخصيصه بواحد من زمانى الحال والاستقبال يعنى الاستقبال
بالسين فانه للاستقبال القريب وسوف فانه للاستقبال البعيد كما مر كما ان الاسم
تخصيص باحد معانيه بواسطة القراين وانما عرف المضارع لمشابهتهما بالاسم لانه لم يسم
مضارعا الا بهذا المعنى اذ معنى المضارعة فى اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا الشبهين
ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا فالهمزة من الحروف الاربعة للمتكلم مفردا مذكرا
كان او مونثا مثل اضرب والنون له اى المتكلم المفرد اذا كان معه غيره واحدا كان ذالك
الغير او اكثر مثل نضرب وكانهما ماخوذان من انا ونحن والتاء للمخاطب واحدا كان او مثنى
او مجموعا مذكرا او مونثا للمونثة الواحدة والمونثين غيبة اى حال كون المونث والمونثين
(اى الهمزة والنون)
غايبات او ذوى غيبة والياء للغايب غيرهما اى غير القسمين المذكورين واحدا المونث
ومثناه فقوله غيرهما اى غير القسمين المذكورين بالجر على البدلية من الغايب لانه وان لم يصر
بالاضافة معرفة لكنه خرجت بها عن النكارة الصرفة فهو فى قوة النكرة الموصوفة او بالنصب
على الحالية وهو الاولى لموافقته السابق وحروف المضارعة مضمومة فى الرباعى اى فيما
ماضيه على اربعة احرف اصلية كيدحرج او لا كيخرج ومفتوحة فيما سواه اى فيما سوى ما
ضيه على اربعة احرف مثل يتدحرج ويستخرج ونحوهما ولا يعرب من الفعل غيره اى غير المضارع

لعدم علة الاعراب فيه ولما كان هذا الكلام في قوة قولنا وانما يعرب المضارع صح
ان يتعلق به قوله اذا لم يتصل به نون التاكيد ثقيلة كانت او خفيفة ولا نون جمع مونث
لانه اذا اتصل به احدهما يكون مبنيا لان نون التاكيد لشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة
فلو دخل الاعراب قبلهما يلزم دخوله في وسط الكلمة ولو دخل عليهما لزم دخوله على كلمة
اخرى حقيقة ولان نون جمع المونث في المضارع يقتضي ان يكون ما قبلها ساكنا لشبهها
نون الجمع المونث في الماضي فلا يقبل الاعراب واعرابه رفع ونصب يشارك الاسم
فيهما وجزم يختص به كالجر بالاسم فالصحيح منه وهو عند النحاة ما لم يكن حرفه الاخير حرف
علة المجرد عن ضمير بارز مرفوع متصل به للتثنية مذكرا كان او مونثا مثل يضربان وتضربان
والجمع المذكر مثل يضربون وتضربون والمونث مثل يضربن وتضربن والمخاطب المونث مثل
تضربين فهذه اربع صيغ يضرب في الواحد الغايب المذكر وتضرب في موضعين في الواحد الغايب
المونث والواحد المخاطب المذكر واضرب في المتكلم الواحد ونضرب في المتكلم مع الغير بالضمة
في حالة الرفع والفتحة في حال النصب لفظا اي حال كون الضمة والفتحة لفظيتين والسكون
في حال الجزم مثل يضرب ولن يضرب ولم يضرب والمضارع المتصل به ذلك اي الضمير
البارز المرفوع وذلك في خمس مواضع بالنون حالة الرفع وحذفها اي بحذف النون
حالتي الجزم والنصب فان النصب فيه تابع للجزم كما في النصب في الاسماء تابع للجر مثل يضربان و
تضربان ويضربون وتضربون وتضربين ولم يضربا ولن يضربا الى اخرها والمضارع المعتل الاخر

بالواو والياء

بالواو والياء بالضمة وتقديرا في حال الرفع لان الضمة على الواو والياء ثقيلة تقول يدعو ويرمي
والفتحة لفظا في حال النصب لخفة الفتحة نحو لن يدعو ولن يرمي والحذف اي بحذف الواو وا
الياء في حالة الجزم لان الجازم لما لم يجد حركة اسقط الحرف لمناسبة نحو لم يغز ولم يرم والمضارع
المعتل الاخر بالالف بالضمة والفتحة لها تقديرا لان الالف لا يقبل الحركة تقول يرضى ولن يرضى
والحذف اي بحذف الالف في حال الجزم تقول لم يرض ويرتفع المضارع اذا تجرد عن الناصب والجازم
نحو تقوم زيد سواء كان العامل فيه هذا التجرد كما هو المتبادر من عبارته وذلك مذهب الكوفيين
وسواء كان العامل فيه وقوعه موقع الاسم كما في زيد يضرب اي ضارب او مررت برجل يضرب او رايت
رجلا يضرب وانما ارتفع بوقوعه موقع الاسم لانه اذا يكون كالاسم فاعطي اسبق اعراب الاسم واقواه
وهو الرفع وذلك مذهب البصريين واورد عليه انه يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما
في الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو سيقوم وسوف يقوم وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم
الزيدان واجيب عن نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان بانه واقع موقعه لانك تقول الذي ضارب
هو على ان ضارب خبر مبتدا مقدم عليه وكذا قايمان الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان
كان الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم ان سيقوم مع السين
واقع موقع الاسم لا يقوم وحده والسين صار كاحد اجزاء الكلمة وسوف في حكم السين وعن نحو
كاد زيد يقوم ان الاصل فيه الاسم وانما عدل عن الاصل لما يجيء في باب افعال المقاربة ان شاء الله
وينصب اي المضارع بان ملفوظة ولن قال الفراء اصله لا ابدل الالف نونا وقال الخليل اصله

لا ان فقصر كما يشى فى اى شئ وقال سيبويه انه حرف براسه واذن قيل اصله اذا ان مخفف وقيل
اصله اذا الظرفية منون عوضا عن المضاف اليه وكى وبان مقدرة بعد حتى نحو سرت حتى ادخلها وبعد
لام كى نحو سرت لادخلها وبعد لام الجحود وهى اللام الجارة الزايدة فى خبر كان المنفى نحو وما كان الله
ليعذبهم لان هذه الثلثة جوار فيمتنع دخولها على الفعل الا بجعله مصدرا فيقدر بان المصدرية
وبعد الفاء نحو زرنى فاكرمك وبعد الواو نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن وبعد او نحو لالزمنك
او تعطينى حقى فان الفاء والواو عاطفتان واقعتان بعد الانشاء وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء
فجعل مفردا ليكون من عطف المفرد المفهوم من ذلك الانشاء فيكون المعنى فى زرنى فاكرمك ليكن زيارة
منك فاكرام منى اياك وفى تاكل السمك وتشرب اللبن لا يكن منك اكل السمك وشرب اللبن معه
فان التى تنصب به المضارع مثل اريد ان تحسن الى مثال النصب بالفتحة ومثل ان تصوموا مثال النصب
بحذف النون وكلمة ان التى تقع بعد العلم اذا لم يكن بمعنى الظن هى ان المخففة من ان المثقلة
لان المخففة للتحقيق فيناسب العلم بخلاف الناصبة فانها للرجاء والطمع فلا يناسبه وليست اى ان
الواقعة بعد العلم هذه اى ان الناصبة نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم وان التى تقع بعد الظن
فيها الوجهان لان الظن باعتبار دلالته على غلبة الوقوع يلايم ان المخففة الدالة على التحقيق
وباعتبار عدم التيقن يلايم ان المصدرية فيصح وقوع كلتيهما بعده فيجوز فى ان التى بعدها الوجهان
ولن مثل لن ابرح ومعناها اى معنى لن نفى المستقبل نفيا مؤكدا لا مؤبدا والا يلزم ان يكون
فى قوله تعالى لن ابرح الارض حتى ياذن لى ابى تناقض لان لن يقتضى التابيد وحتى ياذن الانتهاء

واذن

واذن التي تنصبها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اى لم يكن ما بعدها
معمولا لما قبلها فانه اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا ينتصب لانها لضعفها لا يقدر
ان ان يعمل فيما يعتمد على ما قبلها فصار كانه سبقها حكما وكان عطف على لم يعتمد اى ينصب
بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها واذا كان الفعل المذكور بعدها
مستقبلا لكونها جوابا وجزاء وهما لا يمكنان الا في الاستقبال فان فقد احد الشرطين
نحو انا اذن احسن اليك وكقولك لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا او كليهما كقولك لمن
يحدثك انا اذن اظنك كاذبا وجب الرفع مثل قولك لمن قال اسلمت اذن تدخل الجنة
مثال مثال لا يحتمل الا الاستقبال فقوله اذن مبتدا، وقوله اذا لم يعتمد ظرف للانتصاب
الملحوظ معها كما اشرنا اليه قوله مثل اذن تدخل الجنة خبر المبتدا، فتمثل اذن بهذا المثال على
طريقة تمثيل اخواتها الا انها لما كان انتصاب المضارع بها مشروطا بشرطين اشارا
ليهما فيما بين المبتدا، والخبر واذا وقعت اى اذن بعد الواو والفاء فالوجهان جايزان النصب
بناء على ضعف الاعتماد بالعطف لاستقلال المعطوف لانه جملة والرفع باعتبار الاعتماد
بالعطف وان ضعف وكى التي تنصب بها المضارع مثل اسلمت كى ادخل الجنة ومعناها ا
السببية اى سببية ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة في المثال المذكور
٢ وحتى التي تنصب المضارع بعدها بتقدير ان اذا كان اى المضارع مستقبلا بالنظر الى
ما قبله وان كان النظر الى زمان المتكلم ماضيا اوحالا او مستقبلا بمعنى كى اى حال كون حتى

بمعنى كى للسببية او الى لانتهاء الغاية مثل اسلمت حتى ادخل الجنة مثال الحتى بمعنى كى ولا
ستقبال المضارع بالنظر الى ما قبله وبالنظر الى زمان المتكلم ايضا وكنت سرت حتى ادخل البلد
مثال الحتى بمعنى كى او الى ولاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبله واما بالنظر الى زمان
المتكلم فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او مستقبلا واسير حتى تغيب الشمس مثال الحتى بمعنى الى و
لاستقبال ما بعدها فان اردت بالفعل الذى دخله حتى الحال اى زمان الحال تحقيقا اى
او بطريق التحقيق بان يكون هى زمان المتكلم بعينه وسيجيء مثاله او حكاية اى بطريق الحكاية
كما تقول كنت سرت امس حتى ادخل البلد فادخل فى هذا الموضع حكاية الحال الماضية كانك
كنت فى زمان الدخول تقول هذه العبارة وتحكيها فى زمان المتكلم على ما كنت هيئته
وكان ما بعد حتى فى هذه العبارة مرفوعا فابقيته على ما كان عليه وحكيته ففى زمان الحكاية
ايضا يكون مرفوعا اذ لا يمكن ح تقدير ان لانها ان علم للاستقبال كانت اى حتى عند هذه
الارادة حرف الابتداء لا جارة ولا عاطفة ومعنى كونها حرف الابتداء ان يبتدأ بها كلام
مستانف لا ان يقدر بعدها مبتدأ ويكون الفعل بعده خبره ليكون حتى داخلة على الاسم كما توهمه
بعضهم فيرتفع اى ما بعد حتى لعدم الناصب والجازم ووجب السببية مثال مرض فلان حتى لا
يرجونه الان مثال لما اريد الحال تحقيقا فانه قصد به نفى الرجاء فى زمان التكلم ومن ثم
اى من اجل هذه الامر اى كون حتى عند ارادة الحال حرف ابتداء ووجوب سببية ما
قبلها لما بعدها امتنع نظرا الى الامر الاول الرفع اى رفع ما بعد حتى فى قولك كان سيرى

حتى ادخلها

حتى ادخلها في وقت حصول كان الناقصة في هذا لقول بان يجعل كان فيه ناقصة لتامة
لانها لما كانت حرف ابتداء انقطع ما بعدها عما قبلها فبقي الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى
بخلاف ما اذا كانت تامة فانها لا يقتضي الخبر وامتنع الرفع نظرا الى الامر الثاني في قولك ا
اسرت حتى ادخلها لانه لا بد ان يكون ما بعدها خبرا مستانفا مقطوعا بوقوعه وما قبلها سببا لما
بعدها وهو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك في وقوع
السبب وهو محال وجاز في وقت حصول كان التامة مثل سري حتى ادخلها فان معناها ثبت
سيري فانا ادخل الان ولا فساد فيه وجاز ايهم سار حتى يدخلها بالرفع لان السير في هذا المقام
محقق والشك انما هو في تعيين الفاعل فيجوز ان يكون المسبب متحقق الحصول فقوله ايهم عطف بتقدير
جاز على جاز في التامة لا على كان سيري حتى ادخلها لعدم صلاحية تقييده بقوله في التامة
كالمعطوف عليه وفي بعض النسخ هكذا وجاز في كان سيري حتى ادخلها في التامة فعلى هذا قوله
ايهم سار عطف على كان سيري ولا فساد فيه ولام كي التي ينصب المضارع بعدها بتقدير ان مثل
اسلمت لادخل الجنة وانما يقدر ان احدهما لانها جارة ولام الجحود التي ينصب بها المضارع
ى لام التاكيد للنفي بعد النفي كان لفظا مثل وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم يكن
ليفعل وهي ايضا جارة ولهذا تقدير بعدها ان فان قيل اذا صار الفعل بمعنى المصدر بان
ه المقدرة فكيف يصح الحمل قيل على حذف المضاف من الاسم اي ما كان صفة الله تعذيبهم او
من الخبر اي ما كان الله ذا تعذيبهم او على تاويل المصدر باسم الفاعل اي ما كان الله معذبهم

والفاء التي ينصب المضارع مشروط بشرطين احدهما السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها لان
للعدول من الرفع الى النصب للتنصيص على السببية حيث يدل تغير اللفظ على تغير المعنى فاذا لم
يقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة عليها والثاني ان يكون قبلها اي قبل الفاء احد الاشياء
الستة بعيد بتقدم الانشاء وما في معناه من النفي المستدعي جوابا عن توهم كون ما بعدها
جملة معطوفة على الجملة السابقة أمر نحو زرني فاكرمك اي ليكن منك زيارة فاكرام مني
او نهي نحو لا تشتمني فاضربك اي لا يكن منك شتم فضرب مني ويندرج فيهما الدعاء نحو اللهم
اغفر لي فافوز وانو اخرني فاهلك او استفهام نحو هل عندهم ماء فاشربها اي هل يكون
منك ماء فشرب مني او نفي نحو ما تاتينا فتحدثنا اي ليس منك اتيان فتحديث منا ويندرج
فيه التحضيض نحو لولا تنزل علينا ملك فيكون معه نذيرا لاستلزام نفي فعل فيندرج في النفي
او تمن نحو ليت لي مالا فانفقه اي ليت لي ثبوت مال فانفاق مني ويدخل فيه ما وقع على
صيغة الترجي نحو لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب على قراءة حفص
او عرض نحو الا تنزل فتصيب خيرا اي لا يكون منك نزول فاصابة خير ففي جملة هذه المواضع معنى السببية
مقصود والفاء تدل عليها وما بعد الفاء في تأويل المصدر معطوف على مصدر ماخوذ مفهوم من
ما قبل الفاء واما نحو سأترك منزلي لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحا دون تقدم احد الاشياء
الستة محمول على ضرورة الشعر والواو التي ينصب بعدها المضارع بتقدير ان مشروطة ايضا
بشرطين احدهما الجمعية اي مصاحبة ما قبلها لما بعدها والا فالواو للجمع دائما وثانيهما

ان يكون

انه يكون ما قبلها اى قبل الواو مثل ذلك اى ما يماثل الواقع قبل الفاء في كونه احد الاشياء
الستة المذكورة وامثلتها امثلة الفاء بعينها بابدال الفاء بالواو كما يقول مثلا زرني
واكرمك اى يجتمع الزيارة والاكرام ولا تاكل السمك وتشرب اللبن اى لا يجتمع منك اكل السمك
مع شرب اللبن وعلى هذا القياس واو التي تنتصب المضارع بعدها بتقدير ان بشرط معنى
الى ان او الا ان اى بشرط ان يكون بمعنى الى او الا الداخلتين على ان المقدرة بعدها لان ان
ايضا داخل في مفهومها والا يلزم من تقدير ان بعدها تكرار نحو لالزمنك او تعطيني حقي اى
الى ان تعطيني حقي او الا ان تعطي حقي وسيبويه يقدرها بالا بتقدير مضاف اى لالزمنك الا
وقت ان تعطيني حقي وغيره يقدرها بالى بتاويل مصدر مجرور بها او التي بمعنى الى اى لالزمنك
الى اعطائك حقي والعاطفة اى الحروف العاطفة المذكورة اولا كثم واذا كان منها فمن غير
اشتراط ما ذكر من الشروط لصحة تقدير ان بعدها اى ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان اذا كان
كان المعطوف عليه اسما صريحا نحو اعجبني ضربك زيدا وتشتم او فتشتم او ثم تشتم فثم ليس من الحروف
المذكورة وتقدير ان بعد الواو والفاء ليس مشروطا بالشروط المذكورة فيهما فقوله والعاطفة
اذا كان مرفوعا فهو معطوف على اول المعدودات الناصبة بتقدير ان اعني قوله حتى اذا كان ا
مستقبلا او على آخرها وهو او بشرط معنى الى ان وقيل هي مجرور معطوف على حتى في قوله وبان
مقدرة بعد حتى وظاهر ان هذا وان كان ابعد بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب المعنى لانه على التقدير
الاول ان جعلت العاطفة اعم مما ذكر يلزم ان يذكر في التفصيل ما لم يكن في الاجمال وان خصت

به يلزم تخصيص الحكم به وليس في الواقع مخصوصا به كما سبق من جريانه في ثم ايضا ورد عليه
انه كان المناسب ذكره مرتين مرة في الاجمال ومرة في التفصيل كسائر ما ذكره ويجوز اظهارها
ان مع لام كي نحو جئتك لان تكرمني ومع ما الحق بها من اللام الزائدة نحو اردت لان يقوم
ومع الحروف العاطفة نحو اعجبني قيامك وان تذهب لان هذه الثلاثة تدخل على اسم صريح
نحو جئتك للاكرام واعجبني ضرب زيد وغضبه واردت لضربك فجاز ان يظهر معها ما يقلب
الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية واما لام الجحود فلما لم يدخل على الاسم الصريح لم يظهر
بعدها ان وكذا حتى لان الاغلب منها ان يستعمل بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا يدخل على اسم
صريح وحمل عليها التي بمعنى الى لان المعنى الاول اغلب في التي يليها المضارع واما الواو
والفاء واو فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء
صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها ويجب اي اظهار ان مع لا الداخلة على المضارع
المنصوب بها في صورة دخول اللام بمعنى كي عليها اي على ان لاستكراه اللامين المتواليين لام كي
ولام لا نحو لئلا يعلم واعلم ان الناصب تضمر في غير المواضع المذكورة كثيرا من غير عمل لضعفها
نحو قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه او مع عمل مع الشذوذ كقوله الا ايهذا اللائمي احضر الوغى
في رواية الزاجري النصب فلكن ليست بقياس كما في تلك المواضع فلذلك لم يذكرها ويجزم ا
اي المضارع بلم ولما ولام الامر ولا المستعمل في معنى النهي احتراز عما استعمل في معنى النفي وهذه
الكلمات تجزم فعلا واحدا او بكلم المجازاة اي هو يجزم المضارع بكلم المجازاة اي كلمات الشرط والجزاء

ان تعطف

التي بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا اختار لفظ الكلم والمجزوم بها فعلا وهي
اي الكلم المجازات ان ومهما واذما وحيثما واذ وحيث ويجزمان المضارع مع ما ولما بد
لهما فلا واين ومتى وهما يجوزان المضارع مطلقا سواء كانا مع ما اولا وما ومن واي ولي
ولما انجزام المضارع مع كيفما واذا ما فشاذ لم يجئ في كلامهم على وجه الاطراد اما مع
كيفما فلان معناه عموم الاحوال فاذا قلت كيفما تقرأ اقرأ كان معناه على اي حال وكيفيه
تقرأ انت انا ايضا اقرأ عليها ومن المتعذر استواء قراءة قاريين في جميع الاحوال والكيفيات
واما مع اذا فلان كلمات الشرط انما يجزم لتضمنها معنى ان التي هي موضوعة للابهام واذا مو
ضوعة للامر المقطوع به وبان مقدرة عطف على قوله بلم اي وينجزم المضارع بان مقدرة وسيجئ
بيانه فلم لقلب المضارع ماضيا ونفيه اي نفي المضارع ولا يبعد او جعل الضمير الى ما هو اقرب
اعني ماضيا ولما مثلها اي مثل في هذا القلب والنفي ويختص اي لما بالاستغراق اي استغراق
ازمنة الماضي من وقت الانتفاء الى وقت التكلم بلما يقول ندم فلان ولم ينفعه الندم
اي عقيب ندمه ولا يلزم استمرار الندم الى وقت التكلم بها واذا قلت ندم زيد ولما ينفعه
الندم افاد استمرار ذلك الى وقت التكلم بها وجواز حذف الفعل اي يختص ايضا لما بجواز حذف
الفعل المنفي بها ان دل عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما اي ولما ادخلها ويختص ايضا
لعدم دخول ادوات الشرط عليها فلا يقول ان لما يضرب ومن لما تضرب كما يقول ان لم يضرب
ومن لم يضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعموله ويختص ايضا باستغنائها

غالبا في المتوقع اي يتمنى بها فعل مترقب متوقع بقول لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب وقد

يستعمل في غير المتوقع ايضا نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم ولام الامر هي اللام المطلوب بها الفعل

ويدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهي مكسورة وفتحها لغة وقد يسكن بعد الواو والفاء

وثم نحو ولتأت طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا وثم ليقطعوا ولا النهي هي المطلوب بها الترك

اي ترك الفعل وفي بعض النسخ ولا النهي ضدها اي لا النهي التي هي ضد لام الامر وهي التي يطلب

بها ترك الفعل وهو يدخل على جميع انواع المضارع المبني للفاعل والمفعول مخاطبا او غائبا

او متكلما وكلم المجازات المذكورة من قبل تدخل على الفعلين لسببية الفعل الاول في مسببية

الفعل الثاني اي يجعل الفعل الاول ومسببية الفعل الثاني اي يجعل الفعل الاول سببا والثاني

لثاني مسببا وفي شرح المص وكلم المجازاة ما يدخل على شيئين ليجعل الشيء سببا لشيء بل ملزومية

شيء لشيء وجعل كلم المجازات دالة عليها ولا يلزم ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا

للثاني لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغي ان يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح بها ان يورد هما في صورة

السبب والمسبب بل الملزوم واللازم كقولك ان تشتمني اكرمك فالشتم ليس سببا حقيقيا

للاكرام والاكرام مسببا حقيقيا له لا ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما

اظهارا لمكارم الاخلاق يعني انه جعلهما بمكان ليصير الشتم الذي هو سبب الاهانة عند الناس

سببا للاكرام عنده ويسميان اي هذان الفعلان اولهما شرطا لانه شرط لتحقق الثاني

وثانيهما جزاء من حيث انه يبنى على الاول ابتناء الجزاء على الفعل فانه كان اي الشرط والجزاء

مضارعين

مضارعين نحو ان تذرني ازرك او للاول فقط مضارعا نحو ان تذرني فقد زرتك فالجزم
واجب في المضارع لدخول الجازم وهو ان او ما يتضمنها مع صلاحية المحل وان كان الثاني مضارعا
فالوجهان اي ففيه الوجهان الجزم لتعلقه بالجزم وهو اداة الشرط والرفع لضعف التعلق
لحيلولة الماضي والفعل بغير المعمول نحو ان اتاني زيد اتيه او اتيه واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا
تفصيل للماضي نحو ان خرجت خرجت ومعنى نحو ان خرجت لم اخرج ويحتمل ان يكون تفصيلا لقد
اي لم يقترن بقد سواء كان ملفوظا كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل او معنويا مقدرا
كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت اي فقد صدقت لم يجز الفاء في الجزاء لتحقق
تاثير حرف الشرط فيه لقلب معناه الى الاستقبال فاستغنوا فيه عن الرابطة كقولك ان
اكرمتني اكرمتك وان لم تكرمني لم اكرمك وانما قال بغير قد ليخرج منه الماضي المحقق الذي
لا يستقيم ان يكون للشرط تاثير فيه كقولك ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس لوجوب دخول
الفاء فيه وان كان اي الجزاء مضارعا مثبتا او منفيا بلا احترز عما اذا كان منفيا بلم فانه مندرج
فيما سبق لكونه ماضيا معنى او بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم تاثير اداة الشرط فيه معنى فالوجهان
الاتيان بالفاء وتركها لان اداة الشرط لم تؤثر في تغيير معناه كما تؤثر في الماضي فيؤتى بالفاء
واثرت في تعيين المعنى حيث خلصت بمعنى الاستقبال فترك الفاء لوجود التاثير من وجه وان لم
يكن قويا نحو قوله تعالى ان يكن منكم الف يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم الله منه والا اي ان لم
الجزاء الماضي او المضارع المذكوران فالفاء لازمة فيه لان الجزاء اما ماض بقد لفظا كما

نقول ان اكرمتني الامس وتقديرًا كما تقول ان اكرمتني اليوم فاكرمتك امس بتقدير فقد
اكرمتك وعلى كل تقدير لا تأثير لحرف الشرط في الماضي فاحتاج الى رابطة الفاء واما جملة
اسمية او امر او نهي او دعاء او استفهام ومضارع منفي بما او لم او لن الى غير ذلك كالتمني
والعرض ونحو جميع المواضع لا تأثير لحروف الشرط في الجزاء فاحتاج الى الفاء ويجي اذا التي للمفاجأة
مع الجملة الاسمية التي وقعت جزاء موضع الفاء لان معناها قريب من معنى الفاء لانها تنبي عن
حدوث امر بعد امر ففيها معنى الفاء التعقيبية ولكن الفاء اكثر وانما شرط اسمية الجملة الجزائية
لاختصاصها بها لان اذا الشرطية مختصة بالفعلية فاختصت هذه بالاسمية فرقا بينهما كقولك
نعم وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون اي فهم يقنطون وان التي يجزم بها المضارع
حال كونها مقدرة انما يكون مقدرة بعد الامر نحو زرني اكرمك اي ان تزرني اكرمك والنهي
نحو لا تفعل الشر يكن خيرا لك اي ان لم تفعله يكن خيرا لك والاستفهام نحو هل عندك ماء اشربه
لان المعنى ان يكن عندكم ماء اشربه والتمني ليت لي مالا انفقه لان المعنى ان يكن لي مال انفقه
والعرض نحو الا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا اذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء
الخمسة صالحا لان يكون مسببا لما تقدم وقصد السببية اي سببية ما تقدم له فح يقدر ان مع
مضارع يوخذ مما تقدم ويجعل المضارع الواقع بعد هذه الاشياء مجزوما به وانما اختص تقدير ان
بما بعد الاشياء لانها يدل على الطلب والطلب غالبا يتعلق بمطلوب يترتب عليه فائدة يكون
ذلك المطلوب سببا لها وهي مسببة له فاذا كان المضارع الواقع بعدها تلك الفائدة وقصد

سببيته

سببية الفعل المص بتلك الاشيا لها فقد ران مع ذالك الفعل ويجعل المضارع الواقع بعدها
جزا فيجزم نحو اسلم تدخل الجنة فان المط باسلم هو الاسلام وهو المط فانه دخول الجنة فهو
سبب لها وقصد ادا تلك السببية فقد ردانه مع الفعل الماخوذ من اسلم وجعل تدخل الجنة جزا
له فقيل ان تسلم تدخل الجنة ونحو لا تكفر تدخل الجنة اى ان لا تكفر تدخل الجنة لان النهى
قرينة الفعل المنفى لا المثبت ولهذا امتنع لا تكفر تدخل النار عند الجمهور خلافا للكسائى
فانه لا يمتنع ذالك عنده فامتناعه عند الجمهور لان التقدير على ما عرفت ان تكفر تدخل النار
وهو ظاهر الفساد واما عدم امتناعه عند الكسائى فلانه يقول معناه بحسب العرف فان تكفر
تدخل النار فالعرف فى هذه المواضع قرينة الشرط المثبت والعرف قرينة قوية هذا اذا قصد السببية
واما اذا لم يقصد لم يجز الجزم قطعا بل يجب الرفع اما بالصفة ان كان صالحا للوصفية كقوله تعالى
فهب لى من لدنك وليا يرثنى فى قراءة من رفعا اى وليا وارثا او بالحال كذالك كقوله تعالى
فذرهم فى طغيانهم يعمهون اى عمهين او بالاستيناف كقول الشاعر وقال رائدهم ارسوا
نزاولها فكل حتف امرئ يجرى بمقدار الامر هكذا فى بعض النسخ وفى بعضها مثال الامر وكان
المراد به صيغة الامر فانهم يطلقون امثلة الماضى وامثلة المضارع ويريدون صيغها وفى
بعض الشروح انما قال مثال الامر لان الامر كما اشتهر فى هذا النوع من الافعال اشتهر فى المعنى
المصدرى ايضا فاراد التنصيص على المقصود وهو فى اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص بالامر
بالصيغة كذا ذكره المص فى شرحه صيغة يطلب بها الفعل شامل لكل امر غايبا كان او مخاطبا

او متكلمًا معلومًا او مجهولًا من الفاعل احتراز عن المجهول مطلقا فانه يطلب به الفعل عن المفعول

لا من الفاعل المخاطب احتراز عن الغايب والمتكلم بحذف حرف المضارعة احتراز عن مثله قوله تعالى فبذلك

فلتفرحوا فيمن قرا على صيغة الخطاب وعن مثل صه ورويد وحكم آخره اى آخر الامر فى

الحقيقة عند البصريين الوقف والبناء على السكون لانتفاء ما يقتضى اعرابه وهو حرف المضارعة

لان مشابهة للاسم المقتضية للاعراب انما هى بسببه وفى الصورة حكم المجزوم اى مثل حكم

المضارع المجزوم فى اسكان الصحيح وسقوط نون الاعراب وحرف العلة لانه لما شابه ما فيه

اللام من المجزوم معنى اعطى حكمه تقول اضرب اضربوا واخش واغز وارم كما تقول لم تضرب

لم تضربا لم تضربوا ولم تخش ولم تغز ولم ترم ومذهب الكوفيين الى انه معرب مجزوم بلام مقدرة

فان كان بعده اى بعد حرف المضارعة او بعد حذفه متحرك اسكن آخره وجعل ما بقى امرا تقول فى

تعد عد وفى تضارب ضارب ولم يذكر المصنف هذا القسم لظهوره وان كان بعده حرف ساكن

وليس المضارع برباعى والمراد بالرباعى ههنا ما يكون ماضيه على اربعة احرف من المزيد فيه

واما هو باب الافعال الاغير زدت همزة وصل على ما بقى بعد حرف المضارعة لتوصل بها الى

النطق بالساكن حال كون تلك الهمزة مضمومة ان كان بعده اى بعد الساكن ضمة دفعا للالتباس بالمضارع المعلوم المتكلم على تقدير الفتح فانه اذا قيل

فى اقتل بفتح التاء التبس بالواحد المتكلم المجهول والماضى المعلوم من الرباعى اذا قيل اقتل بكسر التاء

بالمضارع المعلوم المتكلم على تقدير الفتح وتحرز عن الخروج عن الكسرة الى الضمة على تقدير الكسر

فانه اذا قيل فى اقتل اقتل بفتح التاء التبس بالواحد المتكلم المجهول وبالماضى المجهول والمضارع

من الرباعى

من الرباعى اذا قيل اقتل بكسر التاء مكسورة فيما سواه اى سوا ساكن بعد ضمة بعده كسرة او فتحة
فانه لو ضم فى مثل اضرب التبس بالماضى المجهول من الاضراب ولو فتح للالتبس بالامر منه ولو ضم
فى اعلم للالتبس بالمضارع المجهول ولو فتح للالتبس بالماضى الرباعى نحو اقتل مثال لما يكون
بعد حرف المضارعة ضمة واضرب مثال لما يكون بعده كسرة واعلم مثال لما يكون بعده فتحة
وان كان رباعيا مفتوحة اى فالهمزة مفتوحة لانها همزة اصل زيدت لا لارتفاع موجب حذفها
وهو اجتماع همزتين فى المتكلم الواحد لا همزة وصل مقطوعة لذلك بعينه فعل ما لم يسم
فاعله اى فعل المفعول الذى لم يذكر فاعله واضافة الفاعل اليه لادنى ملابسة او على
حذف مضاف اى فاعل فعله الواقع عليه ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذى لم يذكر
فاعله ويكون اضافة الفعل اليه بيانية وهو ما حذف فاعله واقيم المفعول مقامه
ولم يذكر هذا القيد ههنا اكتفاء بذكره فيما سيأتى فان كان الفعل الذى اريد حذف فاعله
واقامة المفعول مقامه ماضيا غيرت صيغته دفعا للبس بان ضم اوله وكسر ما قبل اخره
مثل ضُرِبَ ودُحْرِجَ واُعْلِمَ واُخْتِيرَ هذا الفرع من التفسير لان معناه غريب فاختير له وزن
غريب لم يوجد فى الاوزان لخروج الضمة الى الكسرة ووزن فِعُل بالخروج من الكسرة الى الضمة
وان كان غريبا يدل على غرابة المعنى ايضا لكن الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل فلا ضرورة
فى اختياره بعد حصول المقصود بما هو ايسر ويضم الثالث مع همزة الوصل نحو انطُلِقَ واقتُدِرَ
واستخرج لئلا يلتبس فى الدرج بالامر عن ذلك الباب ويضم الثانى مع التاء مثل تُعُلِّمَ وتُجُوهِلَ

وتدحرج لئلا يلتبس بصيغة مضارع علمت وجاهلته ودحرجت خوف اللبس هذا علة لقوله
ويضم الثالث والثاني ومعتل العين اي ما يكون عينه فقط معتلا لئلا يرد عليه مثل طوى
وروي من اللفيف فانه لا يقل عينه لئلا يفضي الى اجتماع اعلالين في بروي وبطوي
قيل الاصوب ان يقال معتل العين المنقلبة عينه الفا لئلا يرد عليه مثل عور وصيد وانما
خص معتل العين بالذكر لزيادة غموض واختلاف في مبني للفاعل منه كما ذكر وتبعية
ذكر معتل العين في المبني للمفعول وان لم يكن فيه ما ذكرنا الافصح فيه قيل وبيع اصلها
قول وبيع نقل الكسرة من العين الى ما قبلها بعد حذف حركته فصار اولها قيل وبيع فابدلت
واو قول يا لسكونها وانكسار ما قبلها فصار قيل وجاء الاشمام وهو فصيح في نحو قيل
وبيع وفي شرح الرضي حقيقة هذا الاشمام ان تنحي بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة
بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة والقراء بالاشمام في هذا
الموضع وقال بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام حالة الوقف يعني ضم الشفتين فقط مع
كسر الفاء خالصا وهذا خلاف المشهور عند الفريقين وقال بعضهم هو ان يأتي بضمة خالصة
بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم والغرض من الاشمام الايذان بان الاصل
في اوايل هذه الحروف وجاء الواو ايضا على ضعف فقيل قول وبوع بالاسكان بل نقل وقيل
الياء واوا السكونها وانضمام ما قبلها ومثله اي مثل باب الماضي معتل العين من باب الافتعال
والانفعال نحو اختير وانقيد في مجيء اللغات الثلث فيهما اذ تير وقيد فيهما مثل قيل

ونحو بلا

وبيع بلا تفاوت دون استحيي واقيم اذ لبس ذلك مثل قيل وبيع لسكون ما قبل حرف العلة فيهما اذا اسكن ما قبلهما ان ينقل حركتهما اليه ويقلب العين يا اذا كانت واوا فيقال استحيي واقيم لغة واحدة وان كان اى الفعل الذى لم يذكر فاعله واقامة المفعول مقامه مضارعا ضم اوله وهو حرف المضارعة نحو يضرب ويكرم ويلتزم ويستخرج ويتدحرج وفتح ما قبل اخره لخفة الفتحة وثقل المضارع بالزيادة ومعتل العين المبنى للمفعول ينقلب العين فيه الفا يا كانت او واوا نحو يقال ويباع ويختار وينقاد ويستحار ويقام لتحركها حقيقة او حكما وانفتاح ما قبلها المتعدى وغير المتعدى المتعدى من الفعل ما يتوقف فهمه على متعلق اى امر غير الفاعل يتعلق الفعل به ويتوقف فهمه عليه فان كل فعل لا بد له من فاعل وفهمه موقوف على فهمه لكن نسبة الفعل الى الفاعل بطريق الصدور والقيام والاسناد فيقال هذا الفعل صادر عن الفاعل وقائم به ومسند اليه ولا يقال فى الاصطلاح انه متعلق به فان المتعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل فالحاصل ان فهم الفعل اذا كان موقوفا على فهم غير الفاعل فهو المتعدى كضرب فان فهمه موقوف على تعقل المضروب بحيث لا يمكن تعقله الا بعد تعقله بخلاف الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل والمفعول فان فهم الفعل وتعقله بدون هذه الامور ممكن وغير المتعدى بخلافه اى بخلاف المتعدى يعنى لا يتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل كقعد فانه وان كان له تعلق بكل واحد من الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل لكن فهم الفعل عن هذه التعلقات جائز وغير المتعدى يصير

متعديا اما بالهمزة نحو اذهبت زيدا او بتضعيف العين نحو فرحت زيدا و بالف المفاعلة نحو

نحو ماشيته او بسين الاستفعال نحو استخرجته او بحرف الجر نحو ذهبت بزيد والمتعدي

يكون متعديا الى مفعول واحد كضرب وهذا في الكلام كثير والى اثنين ثانيهما غير الاول

كاعطى والى اثنين ثانيهما عين الاول فيما صدق عليه نحو علم والى مفاعيل ثلثة كاعلم

واري بمعنى علم وهما اصلان في هذا القسم فانهما كانا قبل دخال الهمزة متعديين الى

مفعولين فلما دخلت عليهما الهمزة زاد مفعول آخر يقال له المفعول الاول واما الافعال

الاخر وهي انبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث فليست اصلا في التعدية الى ثلثة بل تعديتها

اليها انما هي بواسطة اشتمالها على معنى الاعلام وهذه الافعال المتعدية الى ثلثة مفا

عيل مفعولها الاول كمفعول باب اعطيت في جواز الاقتصار عليه كقوله اعلمت زيدا

والاستغناء عنه كقولك علمت عمرا منطلقا الثاني والثالث من مفعوليها كمفعول علمت

في وجوب ذكر احدهما عند الاخر وجواز تركهما معا افعال القلوب وتسمى افعال الشك

واليقين وكانهم ارادوا بالشك الظن والا فلا شيء من هذه الافعال بمعنى الشك

المقتضي تساوي الطرفين وهي ظننت وحسبت وخلت وهذه الثلثة للظن وزعمت وهي

يكون تارة للظن وتارة للعلم وعلمت ورايت ووجدت وهذه الثلثة للعلم تدخل اي هذه

الافعال على الجمل الاسمية لبيان ما هي اي تلك الجملة من حيث الاخبار بها ناشية عنه

من الظن والعلم كما اذا قلت علمت زيدا قائما فقولك علمت لبيان ما انشأت هذه الجملة

عنه حين

عنه حين فكلمت بها واخبرت بها عن قيام زيد انما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك
ظننت ان منشأ الاخبار بهذه الجملة هو الظن وكذلك بواقي الافعال فنصب اي هذه الافعال
لبيان الجزئين اي جزئي الجملة الاسمية المسند والمسند اليه على انهما مفعول لها ومن خصايصها
هي جمع خصيصه وهي ما يختص بالشيء ولا يوجد في غيره ومن خصايص افعال القلوب انه اذا ذكر
احدهما ذكر الاخر فلا يقتصر على احد مفعوليها وسبب ذلك مع كونهما في الاصل مبتدأ وخبرا
وحذف المبتدا او الخبر غير قليل ان المفعولين معا بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما هو المفعول به
في الحقيقة فلو حذفنا احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا فقد ورد ذلك
مع القرينة على قلة اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا تحسبن الذين يبخلون بما
اتيهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة ولا يحسبن بالياء المنقوطة من تحت بنقطتين اي لا يحسبن
هؤلاء بخلهم هو خيرا لهم فحذف بخلهم الذي هو المفعول الاول واما حذف الثاني فكما في قول
الشاعر لا تخلنا على غرائك انا طالما قد وشى بنا الاعداء اي لا تخلنا جازعين فحذف جاز
عين الذي هو المفعول الثاني بخلاف باب اعطيت فانه يجوز فيها الاقتصار على احدهما مطلقا
يقال فلان يعطي الدنانير من غير ذكر المعطى له ويعطي ويكسو اذ يستفاد من مثله فائدة بدون
المفعولين بخلاف مفعول باب علمت فانك لا تجد فيها نسيا منسيا فلا يقول علمت وظننت لعدم
الفائدة اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو عن علم وظن واما مع قيام القرينة فلا باس
بحذفهما نحو من يسمع يخل اي يخل مسموعه صادقا ومنها اي من خصايص افعال القلوب

جواز الالغاء اى ابطال عملها اذا توسطت بين مفعوليها نحو زيد ظننت قايم او تاخرت
عنهما نحو زيد قايم ظننت وانما يجوز الالغاء على التقدير بن لاستقلال الجزئين الصالحين
لان يكونا مبتدا وخبرا او مفعولين لها كلاما تاما على تقدير الالغاء وجعلهما مبتدا وخبرا
مع ضعف عملها بالتوسط او التاخر وقد نقل الالغاء عند التقديم ايضا نحو ظننت زيد قايم لكن
الجمهور على انه لا يجوز وهذه الافعال على تقدير الغائها في معنى الظرف فمعنى زيد قايم ظننت
زيد قايم في ظني وفي قوله جواز الالغاء اشارة الى جواز اعمالها ايضا على تقدير التوسط والتاخر
وفي بعض الشروح ان الاعمال اولى على تقدير التوسط وفي بعضها انهما متساويان والالغاء
اولى على تقدير التاخر وقد يقع الالغاء فيها اذا توسطت من الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسب
زيد وبين اسم الفاعل ومعموله نحو لست بمكرم احسب زيدا وبين معمولي ان نحو ان زيدا احسب قايم وبين
سوف ومصحوبها نحو سوف يقول زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو جاءني زيد واحسب عمرو
ولا شك ان الغاءها في هذه الصور واجب فلهذا قيد جوازه المبني عن جواز الاعمال ايضا بقوله
اذا توسطت يعني بين مفعوليها او تاخرت يعني عنهما وانما خص هذا الالغاء الخاص بالذكر مع
ان مطلقها ايضا من خصايصها لشيوعه وكثرة وقوعه ومنها اى من خصايص افعال القلوب
انها تعلق وتعليقها وجوب ابطال عملها لفظا دون معنى لسبب وقوعها قبل معنى الاستفهام
بلا واسطة كما يجي مثاله او بواسطة كما اذا كان قبل المضاف الى ما فيه معنى الاستفهام نحو
علمت غلام من انت وقبل النفي الداخل على معموليها وقبل اللام اى لام الابتداء الداخلة

على معمولها

على معمولها مثل علمت ازيد عندك ام عمرو ومثال التعليق بالاستفهام وترك مثال اخويه بالمقايسة
فمثال النفى علمت ما زيد فى الدار ومثال اللام علمت لزيد منطلق وانما تعلق قبل هذه الثلثه
لان هذه الثلثه يقع صدر الجملة وضعًا فاقتضت بقاء صورة الجملة وهذه الافعال توجب تغييرها
بنصب جزئيها فوجب التوقيف باعتبار احدهما لفظا والاخر معنى فمن حيث المعنى وحيث هذه الا
فعال والتعليق ماخوذ من قولهم امراة معلقة اى مفقودة الزوج يكون كالشيئ المعلق لامع
الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا يقدر على التزويج فالفعل المعلق ممنوع عن العمل
لفظا عامل معنى وتقديرا لان معنى علمت لزيد قايم علمت قيام زيد كما كان كذلك عند انتصاب
الجزئين ومن ثم جاز عطف الجملة المنصوبة جزئها على الجملة التعليقية نحو علمت لزيد قايم و بكرا
قاعدا والفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء جايز لا واجب والتعليق
واجب والثانى ان الالغاء ابطال العمل فى اللفظ والمعنى والتعليق ابطال العمل فى اللفظ لا
فى المعنى ومنها اى ومن خصايص افعال القلوب انه يجوز يكون فاعلها اى فاعل افعال
القلوب ومعمولها ضميرين متصلين لشيئ واحد وانما قلنا متصلين لانه اذا كان احدهما
منفصلا لم يختص جواز اجتماعهما بفعل دون اخر نحو اياك ظلمت مثل علمتنى منطلقا وعلمتك
منطلقا ولا يجوز ذلك فى ساير الافعال فلا يقال ضربتنى وشتمتنى بل يقال ضربت نفسى و
شتمت نفسى وذلك لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول به متاثرا واصل المؤثر ان
ان يغاير المتاثر فان اتحد معنى كره اتفاقهما لفظا فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا

لفظا بقدر الامكان فمن ثمة قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني فان الفاعل والمفعول فيه
ليسا بمتغايرين بقدر الامكان لاتفاقهما من حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا بخلاف ضربت
نفسي فان النفس باضافتها الى ضمير المتكلم صار كانها غيره لغلبة مغايرة المضاف والمضاف اليه
فصار الفاعل والمفعول فيه متغايرين بقدر الامكان واما افعال القلوب فان المفعول به
فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقة
فاعلا ومفعولا به ومما اجري مجرى افعال القلوب فقدتني وعدمتني لانهما نقيضا وجدتني
فحملا عليه حمل النقيض على النقيض وكذلك اجري رأى البصرية والحلمية على رأى القلبية فجوز فيهما
ما جوز فيه من كون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد كقول الشاعر ولقد اراني للرماح دريئة
من عن يميني تارة وامامي وكقوله اني ما اراني اعصر خمرا ولبعضها اي لبعض افعال القلوب
ما عدا حسبت وخلت وزعمت معنى اخر قريب من معانيها الاول وهي اما العلم او الظن بحيث
يمكن ان يتوهم انه بهذا المعنى ايضا متعد الى مفعولين وانما قيدنا بذلك لئلا يقال لا وجه للتخصيص
بالبعض لان لكل واحد معنى اخر فان خلت جاء بمعنى صرت ذا خال وحسبت بمعنى صرت احسب وزعمت
بمعنى كفلت يتعدى به اي بذلك المعنى الاخر الى مفعول واحد لا اثنين فظننت بمعنى اتهمت
من الظنة بمعنى التهمة اي اخذته مكانا للوهم والوهم نوع من العلم ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين
اي بمتهم وعلمت بمعنى عرفت تقول علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه وهو العلم بنفس شيء من غير حكم عليه
ورأيت بمعنى ابصرت ومعنى ابصرت قريب من معنى علمت بالحاسة ومنه قوله تعالى فانظر ماذا ترى

فيعدى

ووجدت بمعنى اصبت بقول وجدت الضالة اى اصبتها وعلمتها بالحاسة ولما كان مراده ان لها
معان اخر قريب من معنى العلم والظن لم يتعرض لعلم بمعى صار مشتق السفله العليا ولوجدت
جدة وموجدة ووجدت موجدة ووجدت وجدا اى استغنى وغضب وحزنت لانها ليست بمعنى
العلم والظن الافعال الناقصة انما سميت ناقصة لانها لا تتم بمرفوعها كالافعال الغير الناقصة
ما وضع اى افعال وضعت لتقرير الفاعل على صفة اى المعنى فيما وضعت له هذه الافعال هو
تقرير الفاعل على صفة ولاشك ان هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير الذى هو المعنى فى
الموضوع له لان ذلك التقرير نسبة بين الفاعل والصفة فكل من طرفيها خارج عنها فخرج
عن الحد الافعال التامة لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها فكل من الصفة والتقرير
عمدة فيما وضعت له لا التقرير وحده وانما جعلنا التقرير المذكور عمدة الموضوع له فى الافعال
الناقصة لا تمامه لاشتمالها على معان زايدة على ذلك التقرير كالزمان فى الكل والانتقال
والدوام والاستمرار فى بعضها ولو جعل الموضوع له جزئيات ذلك التقرير فيقال صار
فلا موضوع لتقرير الفاعل على صفة على وجه الانتقال اليه فى الزمان الماضى وكذا
كل فعل فعل منها ولاشك ان كل جزئى تمام الموضوع له بالنسبة الى ما هو موضوع له و
والصفة خارجة عنه فخرج الافعال التامة منها ولا يبعد ان يجعل اللام فى قوله لتقرير
الفاعل للغرض لا لصلة الوضع ولاشك ان الغرض من وضع الافعال الناقصة هو التقرير
المذكور لا الصفات بخلاف الافعال التامة كان الغرض من وضعها مجموعهما لا التقرير

الناقصة العمل الرفع

نحسب كما عرفت فخرجت عن حدها فظهر بما ذكرنا ان الحد لا يحتاج الى قيد زايد لاخراج الافعال
التامة اصلا وهي اي الافعال الناقصة كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وآض
وعاد وغدا وراح ومازال ومانفك ومافتئ بالهمزة وقيل بالياء ومابرح ومادام وليس
ولم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار ومادام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما
لا يستغنى عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد يضمن كثير من الافعال التامة معنى الناقصة كما
تقول يتم التسعة بهذا عشرة اي يصير عشرة تامة وكمل زيد عالما اي صار زيد عالما كاملا
وقد جاء في قولهم ما جاءت حاجتك ناقصة خبرها اسم وحاجتك خبرها اسما بان يكون ما نافية
وجاءت بمعنى كانت وبقياس لما تقدم من القراءة ونحوها اي لم يكن هذه على قدر ما يحتاج
اليه واستفهامية والغرض ما جاءت بعود اليها وانما انثت وباعتبار خبرها كما في من
كانت امك ومعناه اية حاجة صارت حاجتك وجاء ايضا ناقصة في قولهم ارهف شفرته
حتى قعدت اي صارت الشفرة كانها حربة اي رمح قصير قال الاندلسي لا يتجاوز بها و
فقد الموضع الذي استعملها العرب فيه خلافا للفراء وتدخل هذه الافعال وما كان نحوهن على
الجملة الاسمية المركبة من المبتدا والخبر لاعطاء الخبر اي لاجل اعطائها الخبر حكم معناها
اي معنى هذه الافعال يعني اثره المترتب عليه مثل صار زيد غنيا فمعنى صار الانتقال وحكم معناه
اي اثره المترتب عليه كون الخبر منتقلا اليه فلما دخل على الجملة الاسمية اعني زيد غني وافاد
معناها الذي هو الانتقال اعطى الخبر الذي هو غني اثر ذلك الانتقال وهو كون الغني منتقلا اليه

فقوله

فترفع هذه الافعال الجزء الاول لكونه فاعلا وتنصب الجزء الثاني لشبهه بالمفعول به في توقف
الفعل عليه مثل كان زيد قائما فكان يكون ناقصة كائنة لثبوت خبرها لاسمها ثبوتا ماضيا
اى كائنا في الزمان الماضي دائما من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق نحو كان زيد فاضلا
او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار عطف على قوله لثبوت خبرها اى كان يكون ناقصة
كائنة بمعنى صار وهو من قبيل عطف احد القسمين على الاخر لا على ما هو قسم منه كقول الشاعر بتيهاء
قفر والمطي كانها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها اى صارت فراخا بيوضها فان بيوضها
لم يكن فراخا بل صارت فراخا ويكون فيها ضمير الشان هذا ايضا عطف على قوله لثبوت خبرها
والجملة الواقعة بعدها خبر مفسر للضمير كقوله اذا مت كان الناس صنفان شامت واخر مثن بالذى
كنت اصنع وتكون تامة عطف على قوله وتكون ناقصة اى كان تكون تامة بتم بالمرفوع من غير حاجة
الى المنصوب بمعنى ثبت ووقع كقولهم كانت الكائنة والمقدور كائن وكقوله تعالى كن فيكون وتكون
زائدة وهي التي وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى الاصلي كقوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا
اى نكلم من هو حال كونه صبيا فكان زائدة لتحسين اللفظ اذ ليس المعنى على المضي وانما ذكر هذين القسمين
مع كونهما غير ناقصة استيفاء لجميع استعمالاتها وصار للانتقال اما من صفة الى صفة الى
نحو صار زيد عالما واما من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا ويكون تامة بمعنى الانتقال من
مكان الى مكان او من ذات الى ذات ويتعدى بالى نحو صار زيد الى بلد كذا او من بكر الى عمرو
ويلحق بصار مثل آل ورجع استحال وتحول وارتد قال تعالى فارتد بصيرا وقال الشاعر ان

ان العداوة تستحيل مودة ومما اضر بذا رك اللغوات بالخسات وقال النحول فما لك من نعمى تحول

ابوتنا واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة باوقاتها المدلول عليها بموادها الا بصورها

مثل اصبح زيد قائما وامسى زيد مسرورا واضحى زيد حزينا فالمثال الاول يدل على اقتران مضمون

الجملة وهو قيام زيد بوقت الصباح وعلى هذا القياس المثالان الاخران ويكون بمعنى صار نحو اصبح وامسى

واضحى زيد غنيا اى صار وليس المراد انه صار فى الصباح او المساء او الضحى على هذه الصفة ويكون

تامة بمعنى الدخول فى هذه الاوقات تقول اصبح زيد اذا دخل فى الصباح وظل وبات لاقتران

مضمون الجملة لوقتيهما فاذا قلت ظل زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك فى جميع نهاره واذا

قلت بات زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك فى جميع ليلة وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات

عمرو فقيرا اى صار وقد يجئ هذان الفعلان تامتين ايضا نحو ظللت بمكان كذا وبت مبيتا

طيبا لكن لما كان مجيئهما تامتين فى غاية القلة جعلنا فى حكم العدم ولذلك لم يذكرهما

تامتين وفصلهما عن الافعال الثلثة السابقة واخر وعاد وغدا وراح فهذه الافعال ناقصة

اذا كانت بمعنى صار وتامة فى مثل قولك اخر او عاد زيد من سفره اى رجع وغدا اذا امشى

فى وقت الغداة وراح اذا امشى فى وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل واسقط المصنف

ذكر هذه الافعال الاربعة من البين فى مقام التفصيل مع ذكرها فى مقام الاجمال وكان

الوجه فى ذلك انها من الملحقات ولذا لم يذكرها صاحب المفصل وقال صاحب اللباب

والحق بها اض وعاد وغدا وراح فاسقطها عن البين اشارة الى عدم الاعتداد بها

لا لقاس

لالها من الملحقات وما زال من زال يزال من زال يزول فانه تامة وما برح بمعناه من برح
اى زال ومنه البارحة لليلة الماضية وما فتى ايضا بمعناه وما انفك اى ما انفصل
لاستمرارخبرها اى خبر تلك الافعال لفاعلها قيل سمى اسمها فاعلا تنبيها على ان اسمها
ليس بقسم على حدة من المرفوعات كما ان خبرها قسم على حدة من المنصوبات مذ قبله اى قبل فا
فاعلها خبرها اى من وقت يمكن ان يقبله اعادة فمعنى ما زال زيد امير استمرار امارته من
زمان قابلية وصلاحية للامارة لدلالتها على الاستمرار فلان النفى ماخوذ فى معانى هذه الا
فعال فاذا دخلت ادوات النفى عليها كانت معانيها نفى النفى ونفى النفى استمرار للثبوت واعتبار
الصلاحية والقابلية معلوم عقلا ويلزمها اى هذه الافعال الاربعة اذا اريد بها
استمرار الثبوت النفى بدخول اداته عليها لفظا وهو ظاهر او تقديرا كقوله تعالى تالله تفتؤ
تذكر يوسف اى لا تفتؤ فانه لو لم يدخل ادوات النفى عليها لم يلزم نفى النفى المستلزم للاستمرار
المقصود ههنا وما دام لتوقيت امر اى تعيينه بمدة ثبوت خبرها لفاعلها بان جعلت تلك
المدة ظرف زمان له وذلك لان لفظة ما مصدرية فهى مع ما بعدها فى تاويل المصدر
وتقدير الزمان قبل المصادر كثير واذا قدر الزمان قبله فلا بد هناك من حصول كلام يفيد
فائدة تامة والى هذا اشار بقوله ومن ثم اى من اجل انه للتوقيت لامر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها
احتاج الى وجود كلام مستقل بالافادة لانه مع اسمه وخبره ظرف والظرف فضلة غير
مستقلة بالافادة مثل اجلس ما دام زيد جالسا اى اجلس مدة دوام جلوس زيد فما دام لـ

ينفع ما دام ما جلس ولم يحصل من المجموع كلام لا يفيد فائدة تامة بخلاف الافعال المصدرة
بحرف النفي فانها مع اسمائها واخبارها كلام مستقل بالافادة فلا حاجة الى وجود كلام وا
ردها وليس لنفي مضمون الجملة حالا اي زمانا امكانه مثل ليس زيد قائما اي الآن وهذا هو مذهب
الجمهور وقيل هي لنفي الجملة مطلقا ولذلك تقيد تارة بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما
الآن وتارة بزمان الماضي نحو ليس خلق الله تعالى مثله وتارة بزمان المستقبل نحو قوله تعالى الا يوم
ياتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا مذهب سيبويه ويجوز تقديم اخبارها اي اخبار الافعال الناقصة
كلها على اسمائها اذ ليس فيها الا تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله فعل فان اريد به يجوز
التقديم نفي الضرورة عن جانبي وجوده وعدمه فينبغي ان يقيد بمثل قولنا ما لم يعرض ما يقتضي تقديمها
عليها نحو كم كان مالك او تاخيرها عنها نحو صار عدوي صديقي وان اريد به نفي الضرورة عن جانب
العدم فقط فينبغي ان تقيد بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع من التقديم وح يجوز ان يكون واجبا كا
لمثال المذكور وهي اي الافعال الناقصة في تقديمها اي تقديم اخبارها عليها اي على تلك
الافعال الناقصة واقعة على ثلثة اقسام قسم يجوز تقديم اخبارها عليها وهو من كان الى راح
وهو احد عشر فعلا لكونها افعالا وجواز تقديم المنصوب على المرفوع في الافعال القوية
وقسم لا يجوز تقديم اخبارها عليها وهو اي هذا القسم ما في اوله كلمة ما نافية كانت
او مصدرية اما اذا كانت نافية فللامتناع تقديم ما في حيز النفي الا انه يقتضي الصدر واما
اذا كانت مصدرية فللامتناع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر وفي ما زال هذا الحكم خلافا

ثانيا لابن كيسان بان يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا من جانبه لا من جانب الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة لنقلهم فكانه لا مخالفة منهم وذلك الخلاف منه في غير ما دام لان اداة النفي لما دخلت على الفعل الذي معناه النفي افادت الثبوت فصار بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما في خبر النفي بحسب المعنى وقسم مختلف فيه ظهر فيه الخلاف من بعضهم مع بعض فان الانفعال ههنا بمعنى التفاعل المقتضي لمشاركة امرين في اصل الفعل صريحا وهو القسم المختلف فيه كلمة ليس فالمبرد والكوفيون وابن البراج والجرجاني على انه لا يجوز نظرا الى ان النفي ذو مقتضى يمنع تقديم معمول النفي عليه والبصريون وسيبويه والسيرافي والفارسي على انه يجوز بناء على انه فعل وجاز تقديم معمول الفعل عليه وبين الطائفتين في حكم هذا القسم معارضة ومجادلة ولهذا ان وقع ما قيل كان من الواجب على المص ان يجعل ما في اوله ما النافية من القسم المختلف فيه لوقوع الخلاف من ابن كيسان افعال المقاربة ما وضع اي فعل وضع لدنو الخبر اي الدلالة على قرب حصوله للفاعل رجاء منصوب على المصدرية بتقدير مضاف اي دنو رجاء بان يكون ذلك الدنو بحسب رجاء المتكلم وطمعه حصول الخبر له لا جزمه فعسى في قولك عسى زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب انك ترجو ذلك وتطمعه لا انك جازم به او وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل حصولا اي دنو حصول بان يكون اختيار المتكلم بذلك الدنو لاشراف الخبر على حصوله للفاعل فكاد في قولك كاد زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد لجزمك بقرب حصوله اخذا فيه اي دنو اخذ وشروع في الخبر بان يكون ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل

فی الخبر بالتصدی لما یفضی الیه فطفق فی قولك طفق زید یخرج یدل علی قرب حصول الخروج لزید بسبب جزم المتکلم بشروعه فیما یفضی الیه فالاول ای ما وضع لدنو الخبر رجاء عسی قال سیبویه عسی طمع واشفاق فالطمع فی المحبوب والاشفاق فی المکروه نحو عسیت ان اموت ومعنی الاشفاق الخوف وهو غیر متصرف حیث لا یجیء منه مضارع ومجهول وامر ونهی الی غیر ذلك من الامثلة وانما لم یتصرف فی عسی لفظه لتضمنه انشاء الطمع والرجاء کلعل والانشاءات فی الاغلب من معانی الحروف والحروف لا یتصرف فیها تقول علی احد استعمالیه عسی زید ان یخرج وهو ان یکون بعده اسم ثم فعل مضارع مصدر بان الاستقبالیه تقویه لمعنی الترجی الذی هو توقع وجود الفعل فی الاستقبال فزید اسم عسی زید الخروج بتقدیر مضاف اما فی جانب الاسم نحو عسی حال زید الخروج او فی جانب الخبر ای عسی زید ذا الخروج لوجوب صدق الخبر علی الاسم وعلی هذا عسی ناقصة وقیل المضارع مع ان مشبه بالمفعول ولیس بخبر لعدم صدقه علی الاسم وتقدیر المضاف تکلف وذلك لان المعنی الاصلی قارب زید ان یخرج ای الخروج ثم نقل الی انشاء الطمع فالمضارع مع ان وان لم یبق علی المفعولیة فی صورة الانشاء فهو مشبه المفعول الذی کان فی صورة الخبر فانتصب لشبهه بالمفعول وعسی علی هذا تامة وقال الکوفیون ان الفعل فی محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال لان فیه اجمالا ثم تفصیلا وفی ابهام الشیء ثم تفسیره وقع عظیم لذلك الشیء فی النفس وقال الشارح الرضی والذی اری ان هذا وجه قریب ولقوله علی الاستعمال الاخر عسی ان یخرج زید بان یذکر مرفوع فقط وهو ما کان منصوبا فی الاستعمال الاول فاستغنی عن الخبر لاشتمال

الاسم

الاسم على المنسوب والمنسوب اليه كما استغنى في علمت ان زيدا قايم عن المفعول الآخر فانهم
مقامهما فهي في هذا الاستعمال ناقصة وان اقتصر على المرفوع من غير قصد اقامة مقام المر
فوع والمنصوب بمعنى قرب خروج زيد فهي تامة وهٰهنا احتمال آخر وهو ان يكون زيد مرفوع
بانه اسم عسى وفي يخرج ضمير يعود الى زيد وان يخرج في محل النصب بانه خبر عسى وآخر وهو ان
يجعل ذلك من باب التنازع بين عسى ويخرج في زيد فان اعمل الاول كان زيد اسم عسى وان
يخرج خبرا له مقدما عليه وان اعمل الثاني كان اسم عسى ما استكن فيه من ضمير زيد وخبره ان يخرج
زيد فهي على هذين الاحتمالين ناقصة ايضا وقد يحذف ان عن الفعل المضارع في الاستعمال
الاول تشبيها لها بكاد فكما ان كاد زيد يخرج لم يذكر فيه ان كذلك عسى زيد يخرج لا يذكر
فيه ان كقولهم عسى الهم الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب كان الاصل ان يكون وراءه
فحذف ان دون الاستعمال الثاني لعدم مشابهة قولك عسى ان يخرج زيد لقولك كاد زيد
يخرج والثاني ما وضع لدنو الخبر دنو حصوله كاد تقول كاد زيد يجيء فتخبر عن دنو الخبر لعلمك
باشرافه على الحصول للفاعل في الحال ففاعله اسم محض كما هو الاصل وخبره فعل مضارع ليدل
على قرب حصول الخبر من الحال باعتبار احد معنييه من غير ان دلالة على الاستقبال المنافي
الحال وقد تدخل ان على خبر كاد تشبيها له بعسى كما انه يحذف ان عن خبر عسى تشبيها له بكاد كقولهم
قد كاد من طول البلى ان يمصحا فلما كان كل واحد منهما مشابها للآخر اعطى لكل منهما حكم الآخر
من وجه واذا دخل النفي على كاد فهو اي كاد كالافعال اي كسائر الافعال في افادة ادوات

النفي نفي مضمونها على القول الاصح ماضيا كان او مستقبلا وقيل نفيه اى نفي كاد يكون
للاثبات مطلقا ماضيا كان او مستقبلا اما في الماضي فلقوله تعالى وما كادوا يفعلون
فان المراد اثبات الفعل لا نفيه بدليل فذبحوها واما في المضارع فلتخطية الشعراء قول ذي
الرمه لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح بانه يدل على زوال رسيس الهوى ولتسليمه تخطئتهم
وتغييره قوله لم يكد بقوله لم اجد فلولا ان نفي كاد للاثبات لما خطاوه ولما غيره لتخطئتهم
واجيب عن الاول ان قوله وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه في وقت
ما وقوله فذبحوها وقوله تدل على ثبوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء القرب منه ولا تناقض
بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت اخر وعن الثاني فلتخطئة بعض الفصحا محضى ذي الرمه
وذا الرمه في تسليمه تخطئته روي عن عنبسة انه قال قدم ذو الرمه الكوفة واعترض عليه
ابن شبرمه فغيره قال عنبسه حدثت ابي بذلك فقال اخطأ ابن شبرمه في انكاره عليه واخطأ
ذو الرمه حين غيره انما هو كقوله تعالى لم يكد يراها وانما هو لم يراها وقيل يكون اى النفي الداخل
على كاد وما يشتق منه في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال اى كسائر الافعال في افادة
النفي نفي مضمونه تمسكا في الدعوى الاولى بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وقد عرفت وجه التمسك
والجواب منه وفي الدعوى الثانية بقول ذي الرمه اذا غير الهجر المحبين لم يكد رسيس الهوى
من حب مية يبرح حين اراد ما النفي الداخل على يكاد انتفاء القرب رسيس الهوى عن البراح اى
الزوال فالنفي الداخل على يكاد كالنفي الداخل على سائر الافعال هذا مسلم لكن لا يثبت

مرقاة

مدعاه بمجرد ذالك ما لم يثبت دعواه الاولى وقد عرفت وجه القدح فيه وفي تمسك عليهما
والثالث وهو ما وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل دنوا اخذ وشروع في الخبر طفق
بمعنى اخذ في الفعل يقال طفق يطفق كعلم يعلم طفقا وطفوقا وقد جاء طفق يطفق كضرب
يضرب وكرب بفتح الواو بمعنى وثب يقال كربت الشمس اذا دنت للغروب وجعل بمعنى طفق
واخذ بمعنى شرع وهي اى هذه الافعال الاربعة في الاستعمال مثل كاد في كون خبرها الفعل
بغير ان يقول طفق زيد او اخذ او كرب يفعل وجعل يقول وقال الله تعالى وطفقا يخصفان
واوشك بمعنى اسرع عطف على طفق وهي اى اوشك مثل عسى وكاد في الاستعمال فتارة يستعمل
استعمال عسى على وجهه نحو اوشك زيد يجيء فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب وفي بعض
النسخ افعال التعجب وفي اكثر النسخ فعلا التعجب بصيغة التثنية فافراد الفعل بالنظر الى ان التعريف
للجنس وجمعه بالنظر الى كثرة افراده وتثنيته بالنظر الى نوع صيغة وعلى كل تقدير فالتعريف
للجنس المفهوم في ضمن التثنية والجمع ايضا فهو ما وضع اى فعل وضع لان الكلام في تقسيم الافعال
فلا ينتقض الحد بمثل لله دره وواها له لكن لينتقض بنحو قاتله الله من شاعر ولا شك
عشره فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس بمحض للدعاء الا ان يقال هذه الافعال ليست موضوعة
للتعجب بل استعملت لذالك بعد الوضع او المراد ما وضع لانشاء التعجب فحسب بحيث لا يستعمل
غيره وما ذكر من مورد النقض فكثيرا ما يستعمل في الدعاء وله اى الفعل التعجبي لما وضع لانشاء
التعجب صيغتان احديهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب ما افعله واخريهما صيغة الفعل الذي

تضمنه تركيب افعل به بشرط ان يكونا في هذين التركيبين وهما اى فعل التعجب غير منصرفين

فلا يتغيران الى مضارع ومجهول وتانيث وفي بعض النسخ وهي اى افعال التعجب غير منصرفه

ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيا اى فعلا التعجب الا مما يبنى منه ما افعل التفضيل لمشابهتهما

له من حيث ان كلا منهما للمبالغة والتاكيد وكذا لا يبنيان الا للفاعل كافعل التفضيل وقد

شذ ما انتهى الطعام وما امقتنا لكذب ويتوصل في الفعل الممتنع بناء صيغتي التعجب منه من رباعي وثلاثي مزيد فيه او ثلاثي مجرد مما فيه لون او عيب بمثل ما اشد استخراجه واشدد

باستخراجه اى يتوصل بنائهما من فعل لا يمتنع بناؤهما منه ويجعل الممتنع مفعولا او مجرورا

بالباء ولا يتصرف فيهما اى في صيغتي التعجب بتقديم اى تقديم ما تعلق بهما عدا صيغتي التعجب كتقديم

المفعول والجار والمجرور على الفعل وتاخير اى تاخيرهما تعلق بهما عداهما كتاخير الفعل منهما

وانما قيدنا التقديم والتاخير بما قيدنا ليكون عدم التصرف فيهما من خواص صيغتي التعجب فان

المقام يقتضي بيان الاحكام الخاصة بها فلا يقال ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لانهما

بعد النقل الى التعجب جريا مجرى الامثال فلا يتغيران كما لا يتغير الامثال قيل عدم التصرف

بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتاخير وبالعكس لان تقديم الشيء يستلزم تاخير غيره

وكذا تاخيره يستلزم تقديم غيره فلو اكتفى باحدهما لكفى واجيب بانه ذكر التاخير مما هو للتاكيد

لا للتاسيس على ان كل واحد منهما وان لم ينفصل عن الاخر بالوجود لكنه ينفصل عنه بالقصد

تكرار

فكانه اعتبر القصد ولا يتصرف فيهما بايقاع فصل بين العامل والمعمول نحو ما احسن في الدار

دينا واكرم

زيدا واكرم اليوم بزيد لاجريهما مجرى الامثال كما سبق واجاز المازني الفصل بالظرف لما سمع من العرب
قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق واجاز الاكثرون الفصل بكلمة كان مثل ما كان احسن زيدا ومعناه
انه كان له في الماضي حسن واقع دائم الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان دائما قبله وما ابتداء
اى مبتدا على ان يكون المصدر بمعنى اسم المفعول اى ذو ابتداء بتقدير المضاف وفي بعض النسخ وما ابتدائية
ومعناه نكرة بمعنى شيء لان النكارة تناسب التعجب لانه انما يكون فيما خفي سببه عند سيبويه وما بعدها
اى بعد ما الخبر من باب شر اهر ذا ناب موصولة اى ما موصولة عند الاخفش والخبر محذوف اى الذي
احسن زيدا اى جعله حسنا شيء عظيم وقال الفراء ما استفهامية ما بعدها خبرها قال الشارح
الرضي وهو قوي من حيث المعنى لانه كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى
التعجب نحو وما ادريك ما يوم الدين وما احسن بزيد فافعل صورته امر ومعناه الماضي من افعل
بمعنى صار ذا فعل كالحم اى صار ذا لحم وبه اى مجروره فاعل لهذا الفعل عند سيبويه والباء زائدة
لازمة الا اذا كان المتعجب منه ان مع صلتها نحو احسن ان يقول اى بان يقول على ما هو القياس فلا ضمير
عند سيبويه في افعل لان الفاعل واحد [illegible] او به اى مجروره مفعول عند الاخفش لاحسن بمعنى
صير ذا حسن على ان يكون همزة الفعل للصيرورة والباء للتعدية اى لجعل اللازم متعديا فالمعنى
صيره ذا حسن او الباء زائدة على ان يكون احسن متعديا بنفسه ويكون همزة احسن للتعدية كاخرج
ففيه اى الفعل ضمير هو فاعله اى احسن انت بزيد وزيدا اى اجعله حسنا بمعنى صفه به قال الفراء
وتبعه الزمخشري ان احسن امر لكل واحد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن

فكانه قيل اصنعه بالحسن كيف شئت فان فيه من جهات الحسن كل ما يمكن ان يكون في شخص افعال المدح
والذم فلم يكن مثل مدحته وذممته منها لانه لم يوضع للانشاء فمنها نعم وبئس وهما في الاصل فعلان
على وزن فعل بكسر العين وقد اطرد في لغة بني تميم في فعل اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه حلقيا اربع لغات
احدها فعل بفتح الفاء وكسر العين وهي الاصل والثانية باسكان العين مع فتح الفاء والثالثة
اسكان العين مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء اتباعا للعين والاكثر في هذين الفعلين عند بني تميم اذا
قصد بهما المدح والذم كسر الفاء واسكان العين قال سيبويه وكان عامة العرب اتفقوا على لغة بني تميم
وشرطهما اي شرط نعم وبئس ان يكون الفاعل معرفا باللام للعهد الذهني وهي لواحد غير معين ابتداء و
يصير معينا بذكر المخصوص بعده ويكون في الكلام تفصيل بعد الاجمال ليكون اوقع في النفس نحو نعم الرجل
زيد او يكون مضافا الى المعرف بها اي باللام اما بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد او بواسطة
نحو نعم فرس غلام الرجل او نعم وجه فرس غلام الرجل وهلم جرا او يكون مضمرا مميزا بنكرة منصوبة
مفردة او مضافة الى نكرة او معرفة اضافة لفظية نحو نعم رجلا او ضارب رجل او زيدا وحسن الوجه
اثنا او مميزا بما بمعنى شيء منصوب المحل على التمييز مثل فنعما هي اي نعم شيئا هي وقال الفراء وابو علي
هي موصولة بمعنى الذي فاعل النعم ويكون الصلة باجمعها في فنعما هي محذوفة لان سعى مخصوصة اي نعم
الذي فعلها الصدقات وقال سيبويه والكسائي ما معرفة عامة بمعنى الشيء فمعنى فنعما هي نعم
الشيء فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوصه وبعد ذلك الفاعل المخصوص بالمدح
او الذم ويعد بنا ما هو حسب الغالب لانه قد يتقدم المخصوص فيقال زيد نعم الرجل صرح به في المفصل

افعال المدح والذم

وقول الجوهري

وهو اى المخصوص مبتدأ ما قبله اى الجملة الواقعة قبله غالبا خبره ولم يحتج هذه الجملة الواقعة
خبرا الى ضمير المبتدا لقيام لام تعريف الجنس مقامه او خبر مبتدا محذوف وهو مثل نعم الرجل
زيد وزيد فى هذا المثال اما مبتدا ونعم الرجل مقدما عليه خبره واما خبر مبتدا محذوف على
تقدير سؤال فانه لما قيل الرجل فكانه سئل من هو فقيل زيد اى هو زيد فعلى الوجه الاول نعم ا
الرجل زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثانى جملتان وشرطه اى شرط المخصوص يعنى شرط صحة
وقوعه مخصوصا مطابقة الفاعل اى مطابقة الفاعل ومطابقة الفاعل اياه فى الجنس حقيقة
او تاويلا وفى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونه عبارة عن الفاعل فى المعنى
نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون وبئست
المراة هند وبئست المراتان الهندان وبئست النساء الهندات ويجوز ان يقال نعم المراة هند وبئس
المراة هند لانهما لما كانا غير متصرفين اشبها الحرف فلم يجب الحاق العلامة بهما وقوله تعالى بئس
مثل القوم الذين كذبوا جواب سؤال حيث وقع المخصوص اعنى الذين كذبوا جمعا مع افراد الفاعل
وهو مثل القوم وشبهه مما لا يطابق الفاعل المخصوص متاول بتقدير مثل الذين كذبوا او
بجعل الذين صفة للقوم وحذف المخصوص اى بئس مثل القوم الذين المكذبين مثلهم وقد
يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة مثل قوله تعالى نعم العبد اى ايوب بقرينة ذلك فى قضية
وقوله تعالى فنعم الماهدون اى نحن وساء مثل بئس فى افادة الذم والشرايط والاحكام ومنها
اكترا بنده ايم
اى من افعال المدح والذم حبّ فى حبذا وهو اى حبذا مركب من حب الشئ اذا صار محبوبا

ومن ذا فاعله اى فاعل هذا الفعل ذا ولا يتغير اى حبذا او فاعله او ذا انما هو عليه فلا تثنى ولا
يجمع ولا يؤنث اذا كان المخصوص مثنى ومجموعا او مؤنثا لجريها مجرى الامثال التى لا تتغير فيقال
حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند وبعده اى بعد حبذا المخصوص واعرابه اعراب مخصوص
حبذا كاعراب مخصوص نعم على الوجهين المذكورين ويجوز ان يقع قبل المخصوص اى مخصوص حبذا
او بعده اى بعد مخصوصه تمييز او حال على وفق مخصوصه فى الافراد والتثنية والجمع والتانيث نحو
حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا راكبا زيد وحبذا زيد راكبا وحبذا رجلين او راكبين
الزيدان وحبذا الزيدان رجلين او راكبين وحبذا امراة هند وحبذا هند امراة والعامل فى
التمييز والحال ما فى حبذا من معنى الفعلية وذو الحال هو ذا لا زيد لان زيدا مخصوص والمخصوص
لا يجيء الا تماما بعد تمام المدح ولو كان من تمامه فالراكب حال من الفاعل لا عن المخصوص

مباحث الحرف

الحرف ما دل على معنى فى غيره اى كلمة دلت على معنى حاصل فى غيرها متعقل بالنسبة اليه اى لا يكون
مستقلا بالمفهومية بحيث يصلح لان يحكم عليه وبه بل لا بد له فى ذلك من انضمام امر اخر اليه
ومن ثم اى لاجل انه يدل على معنى فى غيره احتاج فى جزئيته للكلام ركنا كان او غيره الى اسم يتعقل
معناه بالنسبة اليه نحو من البصرة او فعل كذلك نحو قد ضرب وحروف الجر ما وضع للافضاء بفعل اى
ايصاله فان معنى الافضاء الوصول ولما عدى بالباء صار معناها الايصال ومعناه اى معنى الفعل
وهو كل شيء استنبط منه معنى الفعل كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظرف
والجار مع المجرور وغير ذلك الى ما يليه سواء كان اسما صريحا مثل مررت بزيد وانا مار بزيد

او كان فى

او كان في تأويل الاسم كقولك يقم وضاقت عليهم الارض بما رحبت اي برحبها وسميت هذه الحروف
حروف الاضافة ايضا لانها تضيف الفعل ومعناه الى ما يليه وحروف الجر لانها تجر معاني
الافعال الى ما يليه او لان اثرها فيما يليه الجر وهي اي الحروف الجارة من والى وحتى وفي ذكر
هذه الحروف على سبيل الحكاية لانها ليس لها اسما خاصة يعبر بها عنه والباء واللام ذكر
هما باسميهما الموجودتين وكذلك ذكر الواو والتاء والكاف باسميها حيث وجدت بخلاف ما
بقي منها ورب وواوها اي الواو التي بعد رب بعدها رب وفي عدها من حروف الجر تسامح
واو القسم وباء وتاء وعلى وعن والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا فالعشرة الاولى لا
يكون الا حرفا والخمسة التي تليها يكون حرفا واسما والثلاثة البواقي يكون حرفا وفعلا فمن
للابتداء اي لابتداء الغاية والمراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ لا
معنى لابتداء النهاية وقيل كثيرا ما يطلقون الغاية ويريدون بها الغرض والمقصود فالمراد
بها الفعل لانه غرض الفاعل ومقصوده وهذا الابتداء اما من المكان نحو سرت من البصرة او
الزمان نحو صمت من يوم الجمعة وعلامة من الابتدائية صحة ايراد الى او ما يفيد غايتها
في مقابلتها نحو سرت من البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ
التجئ اليه والتبيين بالجر عطفا على الابتداء اي ويجئ من للتبيين ايضا اي لاظهار المقصود من
من امر مبهم وعلامة صحة وضع الموصول في موضعه مثل فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك
لو قلت فاجتنبوا الرجس الذي هو الاوثان استقام المعنى والتبعيض اي وقد يجئ من للتبعيض

وعلامته وضع بعض مكانه اخذت من الدراهم اى بعض الدراهم وزايدة عطف على قوله

للابتداء فانه مرفوع بالخبرية وزيادتها لا يكون فى غير الكلام الموجب نحو ما جاءنى من احد

وهل جاءك من احد خلافا للكوفيين والاخفش فانهم يجوزون زيادتها فى الموجب ايضا

مستدلين بقولهم قد كان من مطر فاجاب عن استدلالهم بقولهم وقد كان من مطر وشبهه

مما يتوهم منه زيادة من فى الكلام الموجب متاول بكونها للتبعيض او التبيين اى قد كان

بعض مطر او شىء من مطر او هو وارد على الحكاية كان قايلا قال هل كان من مطر فاجاب بانه

قد كان من مطر والى للانتهاء اى لانتهاء الغاية فهى بهذا المعنى مقابلة لمن سواء كان فى المكان

نحو خرجت الى السوق او الزمان نحو اتموا الصيام الى الليل وغيرهما نحو قلبى اليك فان قلب المخاطب

منتهى اليه باعتبار الشوق والميل وبمعنى مع قليلا كقوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم

اى مع اموالكم وحتى كذلك اى مثل الى فى كونها للانتهاء الغاية وبمعنى مع كثيرا او لم يكتف

فى كونها بمعنى مع تشبيههما بالى كما اكتفى فى كونها للانتهاء الغاية للتفاوت الواقع بينهما

بالقلة والكثرة وتختص اى حتى بالظاهر اى باسم الظاهر فلا يقال حتاه كما يقال اليه لانها لو دخلت

على المضمر لالتبس العطف بالمجرور والمنصوب لجواز وقوعها بعدها خلافا للمبرد فانه جوز دخولها على

المضمر مستدلا بما وقع فى بعض اشعار العرب على سبيل الندرة والجمهور يحكمون بشذوذه فلا يجوزونه

قياسا وفى للظرفية اى لظرفية مدخولها للشىء حقيقة نحو الماء فى الكوز او مجازا نحو النجاة

فى الصدق وبمعنى على قليلا كقوله تعالى ولاصلبنكم فى جذوع النخل اى على جذوع النخل والباء

للالصاق

والباء للالصاق اى لافادة لصوق امر الى مجرور الباء هذه كما ترى فى مررت بزيد فان الباء فيه
يفيد لصوق مروره بزيد اى بمكان قريب منه والاستعانة اى استعانة الفاعل فى صدور ا
لفعل عنه بمجروره نحو كتبت بالقلم والمصاحبة نحو اشتريت الفرس بسرجه اى مع سرجه فمعناه مصاحبة
السرج واشتراكه مع الفرس فى الاشتراء ولا يلزم ان يكون السرج اشترا الفرس لصغايته فالا
لصاق يستلزم المصاحبة من غير عكس والمقابلة اى لافادة وقوع مجروره فى مقابلة شئ
آخر نحو بعت هذا بذاك والتعدية اى جعل اللازم متعديا متضمنة معنى التصيير بادخال الباء
على فاعله فان معنى ذهب زيد صدور الذهاب عنه ومعنى ذهبت بزيد صيرته ذاهبا والتعدية
بهذا المعنى مختصة بالباء واما التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر
فالحروف الجارة كلها فيها سواء لا اختصاص لها بحرف دون حرف والظرفية نحو جلست بالمسجد اى
فى المسجد وزايدة فى الخبر فى الاستفهام بهل الا مطلقا نحو هل زيد بقايم فلا يقال ازيد قايم
والنفى بليس نحو ليس زيد براكب وبما نحو ما زيد براكب فهى تزاد فى الخبر فى هذه الصورة قياسا
وفى غيره اى غير الخبر الواقع فى الاستفهام والنفى سماعا سواء لم يكن خبرا نحو بحسبك زيد
وكفى بالله شهيدا والقى بيده اى حسبك زيد وكفى الله شهيدا والقى يده او كان خبرا لكن
لا فى الاستفهام والنفى نحو حسبك بزيد واللام للاختصاص بملكية نحو المال لزيد وبلا
ملكية نحو الجل للفرس والتعليل اى لبيان علة شئ معناه هنا نحو ضربت للتاديب ان كان حاصلا
نحو جئت لمخافتك وبمعنى عن مع القول نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر اى قلت عنه وزايدة

وعلامته وضع بعض مكانه اخذت من الدراهم اى بعض الدراهم وزايدة عطف على قوله ا
للابتدا، فانه مرفوع بالخبرية فزيادتها لايكون فى غير الكلام الموجب نحو ما جاء لى من احد
وهل جاءك من احد خلافا للكوفيين والاخفش فانهم يجوزون زيادتها فى الموجب ايض
مستدلين بقولهم قد كان من مطر فاجاب عن استدلالهم بقولهم وقد كان من مطر وشبهه
ما يتوهم منه زيادة من فى الكلام الموجب متاول بكونها للتبعيض او التبيين اى قد كان
بعض مطر او شئ من مطر او هو وارد على الحكاية كان قايلا قال هل كان من مطر فاجاب بانه
قد كان من مطر والى للانتهاء اى لانتهاء الغاية فهى بهذا المعنى مقابلة لمن سواء كان فى المكان
نحو خرجت الى السوق او الزمان نحو اتموا الصيام الى الليل وغيرهما نحو قلبى اليك فان قلب المخاطب
منتهاه اليه باعتبار الشوق والميل وبمعنى مع قليلا كقوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم
اى مع اموالكم وحتى كذالك اى مثل الى فى كونها للانتهاء الغاية وبمعنى مع كثيرا او لم يكتف
فى كونها بمعنى مع تشبيهها بالى كما اكتفى فى كونها للانتهاء الغاية للتفاوت الواقع بينهما
بالقلة والكثرة وتختص اى حتى بالظاهر اى باسم الظاهر فلا يقال حتاه كما يقال اليه لانها لو دخلت
على المضمر لالتبس العاطفة بالجارة وبالمنصوب لجواز وقوعها بعدها خلافا للمبرد فانه جوز دخولها على
المضمر مستدلا بما وقع فى بعض اشعار العرب على سبيل الندرة والجمهور يحكمون لشذوذه فلا يجوزونه
قياسا وفى للظرفية اى الظرفية مدخوله الشئ حقيقة نحو الماء فى الكوز او مجازا نحو النجاة
فى الصدق وبمعنى على قليلا كقوله تعالى ولاصلبنكم فى جذوع النخل اى على جذوع النخل والباء

للالصاق

والباء للالصاق اي لافادة لصوق امر المجرور بالباء هذه كما ترى في مررت بزيد فان الباء فيه
بعيد لصوق مرور بزيد اي بمكان قريب منه والاستعانة اي استعانة الفاعل في صدور
الفعل عنه بمجرورها نحو كتبت بالقلم والمصاحبة نحو اشتريت الفرس بسرجه اي مع سرجه فمعناه مصاحبة
السرج واشتراكه مع الفرس في الاشتراء ولا يلزم ان يكون السرج اشترى الفرس لصغاية فان
لصاق يستلزم المصاحبة من غير عكس والمقابلة اي لافادة وقوع مجرورها في مقابلة شيء
آخر نحو بعت هذا بذاك والتعدية اي جعل اللازم متعديا متضمنة معنى التصيير بان جعل الباء
على فاعله فان معنى ذهب زيد صدور الذهاب عنه ومعنى ذهبت بزيد صيرته ذاهبا والتعدية
بهذا المعنى مختصة بالباء واما التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر
فالحروف الجارة كلها فيها سواء لا اختصاص لها بحرف دون حرف والظرفية نحو جلست بالمسجد اي
اي في المسجد وزائدة في الخبر في الاستفهام بهل لا مطلقا نحو هل زيد بقايم فلا يقال ازيد بقايم
والنفي بليس نحو ليس زيد براكب وما نحو ما زيد براكب فهي تزاد في الخبر في هذه الصور قياسا
وفي غيره اي غير الخبر الواقع في الاستفهام والنفي سماعا سواء لم يكن خبرا نحو بحسبك زيد
وكفى بالله شهيدا والقي بيده اي حسبك زيد وكفى الله شهيدا والقي يده او كان خبرا لكن
لا في الاستفهام والنفي نحو حسبك بزيد واللام للاختصاص بملكية نحو المال لزيد وبلا
ملكية نحو الجل للفرس والتعليل اي لبيان علة شيء ومعناه هنا نحو ضربت للتاديب انقطاعا
نحو ضربت لمخافتك وبمعنى عن مع القول نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر اي قلت عنه وزائدة

محذوف لكم اى دون كم وبمعنى الواو فى القسم للتعجب نحو تالله لا يؤخر الاجل وانما يستعمل فى الامور
العظام فلا يقال تالله لقد طار الذباب رب للتقليل اى لانشاء التقليل ولهذا وجب لها صدر
الكلام كما ان كم لها وجب لها صدر الكلام لكونها لانشاء عكس التكثير مختصة بنكرة لعدم احتياجها
الى المعرفة موصوفة لتحقق التقليل الذى هو مدلول رب لانه اذا وصف الشىء صار اخص واقل
مما لم يوصف واشتراط كونها موصوفة انما هو على المذهب الاصح وهذا مذهب ابى على ومن
وافقه وقيل لا يجب ذلك والمختار عند المص الوجوب وهذا الذى ذكر من التقليل اصلها
ثم تستعمل فى معنى التكثير كالحقيقة وفى التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة وفعلها اى فعل
رب معنى الذى تعلق به رب فعل ماض لانها للتقليل المحقق ولا يتصور ذلك الا فى الماضى
او رب
نحو رب رجل كريم لقيته او رب رجل كريم لم افارقه محذوف اى ذلك الفعل الماضى غالبا
اى فى غالب الاستعمالات لوجود القرائن نحو رب رجل كريم اى لقيته وقد تدخل اى رب على مضمر
مبهم لا مرجع له مميز بنكرة منصوبة على التمييز والضمير مفرد وان كان المميز مثنى او مجموعا مذكرا وان
كان المميز مؤنثا نحو ربه رجلا او رجلين او رجالا او امرأة او امرأتين او نساء خلافا للكوفيين
فى مطابقة التمييز فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فانهم يقولون ربه رجلا
ربهما رجلين وربهم رجالا وربها امرأة وربهما امرأتين وربهن نساء وتلحقها اى رب ما
الكافة المانعة عن العمل فتدخل بعد لحوق ما على الجمل نحو ربما يود الذين كفروا وقد يكون
ما زائدة فتدخل الاسم وتجر نحو ربما ضربة بالسيف وواوها اى واو رب فى حكمها تدخل على

نكرة موصوفة

نكرة موصوفة مثل وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس وهذه الواو للعطف عند سيبويه
وليست بجارة ان لم يكن في اول الكلام لكونها للعطف ط وان كانت في اوله فيقدر له معطوف
عليه وعند الكوفيين انها حرف عطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى
رب فلا يقدرون له معطوفا عليه لان ذلك تعسف وواو القسم انما يكون عند حذف الفعل
اى فعل القسم فلا يقال اقسمت والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي اكثر استعمالا من
اصلها اعنى الباء لغير السؤال بمعنى لا يستعمل الواو في السؤال فلا يقال والله اخبرني كما يقال
بالله اخبرني حطا للواو عن درجة الباء مختصة بالظاهر يعني الواو مختصة بالاسم الظاهر سواء كان الاسم
الظاهر اسم الله او غيره فلا يقال وك لافعلن مثلا بل يقال والله او ورب الكعبة وذلك
الظاهر لحطة رتبة الاصل وهو الباء بتخصيصه باحد القسمين وخص للظاهر لاصالته والتاء
مثلها اى مثل الواو في اشتراطها حذف الفعل وكونها لغير السؤال مختصة باسم الله من الاسماء
الظاهرة حطا لرتبتها عن مرتبة اصلها الذي هو الواو وبتخصيصها ببعض المظهر وخص منه
ما هو اصل في باب القسم وهو اسم الله والباء اعم منهما اى من الواو والتاء في الجميع اى جميع ما
ذكر من حذف الفعل وكونها لغير السؤال والدخول على المظهر مطلقا او على اسم الله خاصة
فهي كما يكون عند حذف الفعل يكون عند ذكره نحو بالله واقسم بالله وكما يكون لغير السؤال
ايضا بالله لافعلن وبالله اجلس وكما تدخل على المظهر تدخل على المضمر نحو بالله لافعلن
وبك لافعلن وفي الدخول على المظهر لا يختص باسم الله خاصة نحو بالرحمن لافعلن بخلافهما

فانها مختصان ببعض هذه الامور كما عرفت فالمراد بالجميع جميع ما ذكر من الامور المختصة لا الا
ختصاص فلا يرد انه لا يصح ان يقال الباء يوجد مع الاختصاص وبدونه لمكان النشابى
ويتلقى اى يجاب القسم الذى لغير السؤال باللام وان وحروف النفى ما ولا فاللام فى ا
لموجبة اسمية نحو والله لزيد قائم او فعلية نحو والله لافعلن كذا وان فيهما اى الاسمية
نحو والله ان زيدا لقائم وما ولا فى المنفية اسمية كانت وفعلية نحو والله ما زيد بقائم ولا
يقوم زيد وقد يحذف حرف النفى لوجود القرينة كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اى لا
تفتؤ واما قسم السؤال فلا يتلقى الا بما فيه معنى الطلب نحو بالله اخبرنى وبالله هل قام زيد
وقد يحذف جوابه اى جواب القسم اما اعتراض اى توسط القسم بين اجزاء الجملة التى تدل
على جواب القسم او تقدمه اى القسم ما يدل عليه والجملة المذكورة وان كانت جوابا
بالقسم بحسب المعنى لكنها بحسب اللفظ لا يسمى الا الدال على الجواب لا الجواب ولهذا لا يجب فيها علامة
جواب القسم وعن للمجاوزة اى لمجاوزة شئ وتعديه عن شئ آخر وذلك اما بزواله عن الشئ
ووصوله الى الثالث نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد او بالوصول وحده نحو اخذت عنه
العلم او بالزوال وحده نحو اديت عنه الدين وعلى للاستعلاء اى استعلاء شئ على شئ
نحو زيد على السطح وعليه الدين وقد يكونان اى عن وعلى اسمين بعلم ذلك بدخول من
عليهما نحو من عن يمينى اى من جانب يمينى ومن عليه اى من فوقه والكاف للتشبيه نحو زيد
كالاسد وزائدة نحو ليس كمثله شئ اذ التقدير ليس مثله شئ على بعض الوجوه وقد يكون اى الكاف

اسمًا بمعنى المثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اى عن اسنان مثل البرد الذائب للطافة ويخفض
اى الكاف بالظاهر اى بالاسم الظاهر عند الجمهور فلا يقال كه استغناء عنه بمثل ونحوه وقد
يدخل فى السعة على المرفوع نحو ما انا كانت خلافا للمبرد فانه جاز ذلك مطلقا نظرا
الى ما جاء فى بعض اشعارهم ومذ ومنذ للزمان الماضى والحاضر فهما للابتداء فى الزمان
الماضى يعنى اذا اريد بهما الزمان الماضى فالمراد انه مبدا زمان الفعل المثبت والمنفى
هو ذلك الزمان الماضى الذى اريد بهما لا جميعه كما اذا قلت سافرت من الليلة مذ
سنة كذا وما رايت فلانا مذ سنة كذا بشرط ان يكون هذه السنة ماضية لا يكون فيها
انت فان معناه ان مبدا مسافرت او عدم رؤيتى كان هذه السنة وامثلة الى الآن
بالظرفية عطف على الابتداء اى وهما للظرفية المحضة من غير اعتبار معنى الابتداء فى الزمان
الحاضر اى الذى اعتبرته حاضرا وان مضى بعضه يعنى اذا اريد بهما الزمان الذى اعتبر
حاضرا فالمراد ان جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر ما رايته مذ شهرنا ومذ يومنا
اى جميع الزمان انتفاء رؤيتنا هو هذا الشهر واليوم الحاضر عندنا لانهما لم ينقضيا
بعد ولم يتعد زمان الفعل الى ما وراءهما فكيف يصح اعتبارهما مبدا الزمان الفعل
فالمثالان المذكوران كلاهما للظرفية ويمكن ان يجعل الاول مثالا للابتداء كما يتوهم
بحسب الظاهر لكن سيقيد بمضاف اى ما رايته منذ دخول شهرنا وحاشا وعدا وخلا للاستثناء
اى لاستثناء ما بعدها عما قبلها فاذا جررت بها ما بعدها يكون حروفا جارة ولهذا

مبحث حروف المشبهة بالفعل

الاعتبار ذكرت ههنا نحو جاءني القوم حاشا زيد وعدا زيدا وخلا زيد واذا نصبت
يكون افعالا الحروف المشبهة بالفعل ووجه شبهها به اما لفظا فلانقسامها الى الفعل
الى الثلاثي والرباعي والخماسي ولبنائها على الفتح مثله واما معنى فلان معانيها معاني
الافعال مثل اكدت وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت وكان ان المناسب ان يعبر عنها با
كان لكن ليت لعل
لاحرف المشبهة على صيغة جمع القلة لكونها ستة لكنهم لما عبروا عن الحروف الجارة والعاطفة
مثلا بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا تغيير الاسلوب مع شيوع استعمال كل من صيغتي جمع القلة
والكثرة في الاخرى على انها اذا لوحظت مع فروعها الحاصلة بتخفيف نوناتها ولغات لعل
يبلغ مبلغ جمع الكثرة وهي ان وان وكان وليت ولعل اخرهما لكونهما للانشاء بخلاف الاربعة
السابقة لها اي لهذه الحروف صدر الكلام وجوبا ليعلم من اول الامر انه اي قسم من اقسام
الكلام اذ كل منها تدل على قسم منه كالكلام المؤكد والمشتمل على التشبيه والاستدراك و
التمني والترجي سوى ان المفتوحة فهي بعكسها اي بعكس باقيها على حذف المضاف لانه تقتضي
عدم الصدارة لانها مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد فلا بد لها من التعلق بشيء آخر حتى يتم
كلاما وحق لو وقعت في الصدر اشتبهت بان المكسورة في صورة الكتابة وانما حملنا العكس
على اقتضاء عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء الصدارة لان مجرد الاستثناء يكفي في ذلك
ويلحقها اي هذه الحروف ما الكافة فيلغي اي تبطل هذه الحروف عن العمل لان ما الكافة
على الافصح اي على افصح اللغات مثل انما زيد قائم وقد يعمل على غير الافصح كما وقع في بعض اشعارهم

وتدخل هذه

وتدخل هذه الحروف ح اى حينئذ اذ يلحقها ما على الافعال لان ما الكافة اخرجتها عن العمل
فلا يلزم ان يكون مدخولها صالحا للعمل فان المكسورة لا تغير معنى الجملة ولا يخرجها عن كونها
جملة فاذا قلت ان زيدا قايم افدت ما افدت بقولك زيد قايم مع زيادة التاكيد وان المفتوحة
مع جملتها اى مع اسمها وخبرها سماها جملة باعتبار ما كانت عليه قبل دخولها عليها في حكم ا
لمفرد ومن ثم اى من اجل الفرق المذكور وجب الكسر في موضع الجمل اى موضع تقتضي الجمل ووجب الفتح
في موضع المفرد فكسرت ان ابتداء اى ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة نحو ان زيدا قايم وكسرت ايضا
بعد القول وما يشتق منه لان مقوله القول لا يكون الا جملة نحو قال زيد ان عمروا قايم و
كسرت ايضا بعد الاسم الموصول قديم وفتحت اى حال كونها مع جملتها فاعلة نحو بلغني ان زيدا
عالم لوجوب كون الفاعل مفردا وحال كونها مع جملتها مفعوله نحو كرهت ان زيدا شاعر لوجوب
كون المفعول مفردا وحال كونها مع جملتها مبتدا نحو عندي انك فاضل لوجوب كون المبتدا
مفردا حال كونها مع جملتها مضافا اليها نحو اعجبني اشتهار انك عالم لوجوب كون المضاف اليه
مفردا وقالوا لولا انك بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية حينئذ لانها اى ما بعد لولا الامتناعية مبتدا
وكون المبتدا مفردا واجب نحو لولا انك منطلق انطلقت وكذلك بعد لولا التحضيضية لانها مع
اسمها وخبرها بعدها معمول الفعل الواجب دخول لولا التحضيضية عليه نحو لولا ان معاذا لك
زعمت اى لولا زعمت ان معاذا لك ولولا انك مرثني صديقك وكذلك قالوا لو انك بفتح
الهمزة لانها اى ما بعد لو فاعل الفعل محذوف والفاعل يجب ان يكون مفردا نحو لو انك قايم اى

لو وقع قيامك فان جاز في موضع التقدير ان تقدير المفرد وتقدير الجملة جاز الامران الفتح

والكسر فجاز الفتح على تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها مفردا والكسر على تقدير جعلها معهما

جملة مثل من يكرمني فاني اكرمه مما وقع بعد الفاء الجزائية فانه كان المراد من يكرمني فانا اكرمه فوجب

الكسر لانها وقعت في موضع الجملة وان كان المراد من يكرمني فجزاؤه اني اكرمه اي اكرامي ثابت له

وجب الفتح لانها وقعت في موضع المفرد لانها اما مبتدا او خبر مبتدا ومثل قول الشاعر اذا انه

عبد القفا واللهازم مما وقعت بعد اذا المفاجاة فيجوز فيها الكسر على انها مع اسمها وخبرها جملة

واقعة بعد اذا المفاجاة والفتح على انها معها مبتدا محذوف الخبر اي اذا عبودية للقفا و

اللهازم ثابتة وتمام البيت وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم قوله

ارى على صيغة المجهول بمعنى الظن وزيدا مفعوله الثاني وسيدا مفعوله الثالث وكما قيل معترض منه

ومعنى كونه عبد القفا واللهازم انه لئيم عبد قفا وقفا ومعناه همة ان ياكل ليعظم قفاه

ولهازمه واللهزمتان عظمان ناتيان في اللحيتين تحت الاذنين جمعها بارادة ما فوق الواحد

وبارادتهما مع حواليهما تغليبا وشبهه بالجر عطف على اذا انه عبد القفا الخ اي مثل اذا انه عبد

ومثل شبهه ومما وجد ذلك في كثير من النسخ فمن جملة اشباهه قولهم اول ما اقول اني احمد الله

فان جعلت ما موصولة او موصوفة كان حاصل المعنى اول مقولاتي تعين الكسر لانه اول المقولات

اي احمد الله لا المعنى المصدري اعني الحمد قول خاص وليس من جنس المقولات وان جعلت ما مصدرية

وكان حاصل المعنى اول اقوالي تعين الفتح لان الاول الاقوال هو المعنى المصدري الذي هو معنى ان

فان المعنى المصدري

المفتوحة

ان المفتوحة مع جملتها لا ما هو من جنس المفرد، ولذلك اي لاجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة
كان اسمها المنصوب في محل الرفع لانها في حكم العدم اذ فايدتها التاكيد فقط جاز العطف
على محل اسم ان المكسورة من جهة انه في محل الرفع سواء كانت المكسورة مكسورة لفظا او حكما
بالرفع بان يكون المفتوحة في حكم المكسورة كما اذا وقعت بعد العلم مثل ان زيدا قايم وعمرو
وعلمت ان زيدا قايم وعمرو فان في هذا المثال فان كانت مفتوحة لفظا فهي مكسورة حكما حيث
يكون مع ما عملت فيه بتاويل الجملة فيصح ان رفع المعطوف على اسمه حملا على محله دون ان
المفتوحة فانه لم يجز العطف على محل اسمه بالرفع فانها لما غيرت معنى الجملة لا يصح فرض عدمها
ويشترط في العطف على اسم ان المكسورة بالرفع مضي الخبر اي ذكر خبرها قبل المعطوف لفظا مثل ان
زيدا قايم وعمرو او تقديرا مثل ان زيدا وعمرو قايم اي ان زيدا قايم وعمرو قايم لانه لو لم يمض
قبله لا لفظا ولا تقديرا لزم اجتماع عاملين على اعراب واحد مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان
فانه لا شك ان ذاهبان خبر عن كل من المعطوف والمعطوف عليه فمن حيث انه خبر عن اسم ان يكون
العامل في رفعه الابتدا، فلزم اجتماع عاملين اعني ان والابتداء على رفعه وهو باطل خلافا
للكوفيين فانهم لا يشترطون في صحة هذا العطف مضي الخبر فان ان عندهم لا يعمل الا في الاسم
والخبر مرفوع بالابتداء كما قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع عاملين على اعراب واحد
ولا اثر لكونه اي لكونه اسم ان مبنيا في جواز العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر عند الجمهور فلا
يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان كما انه لا يجوز ان زيدا وعمرو ذاهبان فان المحذور المذكور

شترك بينهما خلافا للمبرد والكسائي فانهما يجوزان في مثل انك وزيد ذاهبان العطف
على محل اسم ان بلا معنى الجزء فانه لما لم يظهر عمل ان في اسم بواسطة بنائه مكانها لم يعمل فيه
فلا يلزم المحذور المذكور ولكن في جواز العطف على محل اسمه كذلك اى مثل دخوله فان
معناه الاستدراك وهو لا ينافي المعنى الاصلي كما انه لا ينافيه التاكيد فيجوز باعتبار محل
اسمه وعطف شيء عليه بالرفع مثل ان المكسورة كما يقول لم يخرج زيد ولكن عمروا خارج
وبكر ولا يجوز في ساير الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها لعدم بقاء المعنى الاصلي
فيها فلا يعتبر محل اسمها وايضا لذلك اى لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة
تغيره دخلت اللام التي هي للتاكيد معنى الجملة مع المكسورة التي هي ايضا لذلك التاكيد دونها
اى دون المفتوحة لكونها بمعنى المفرد فلا يجتمع معها ما هو لتاكيد معنى الجملة على الخبر متعلق بدخلت
اى دخلت اللام مع المكسورة على الخبر اى على خبرها نحو ان زيدا لقائم او دخلت على الاسم اى على
اسمها اذا فصل بينه اى بين الاسم وبينها اى بين ان نحو ان في الدار لزيدا او دخلت على ما وقع بينهما
اى بين اسمها وخبرها نحو ان زيدا لطعامك آكل وانما خص دخول اللام بهذه الصور لان فيما
عداها يلزم توالي حرفي التاكيد والابتداء اعني ان المكسورة واللام وهم كرهوا ذلك واختاروا
تقديم ان دون اللام ترجيحا للعامل على ما ليس بعامل ودخول اللام في لكن على اسمها و
وخبرها وعلى ما بينهما ضعيف لانها وان لم يغير معنى الجملة لا يطابق اللام مثل ان في معناه
الذي هو التاكيد وقد جاء مع ضعفه في قول الشاعر ولكنني من حبها لعميد وتخفف ان المكسورة

لثقل التشديد

لثقل التشديد وكثرة الاستعمال فيلزمها بعد التخفيف اللام ويجوز الغاؤها اى ابطال
عملها وهو الغالب لفوات بعض وجوه مشابهتها مع الفعل كفتح الاخر وكونها على ثلثة احرف
كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل ولهذا لم يذكره صريحًا واللام على كلا التقديرين لازم
لها اما الغاؤ فللفرق بين المخففة والنافية مثل ان زيد قايم وان زيد لقايم فاما في ا
الاعمال فلطرد الباب ولان كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه اعراب لفظى لكون اعرابه تقديريًا
او لكونه مبنيًا وهذا خلاف مذهب سيبويه وساير النحاة فانهم قالوا عند الاعمال لا
يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل ويجوز دخولها اى دخول المخففة على فعل من افعال ا
المبتدا اى من الافعال التى هى من دواخل المبتداء والخبر لا غير مثل كان وظن واخواتهما لان
الاصل دخولها عليهما فاذا فات ذلك اشترط ان لا يفوت دخولها على ما يقتضى المبتدا
والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان كقوله تعالى وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين
خلافا للكوفيين في التعميم اى تعميم الدخول وعدم تخصيصه بدواخل المبتدا والخبر لان فاصل
الدخول على الفعل فانه متفق عليه فالكوفيين خالفوا البصريين في تجويز دخولها على غير دواخلهما
متمسكين بقول الشاعر بالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد وهو
شاذ عند البصريين وتخفف المفتوحة كالمكسورة فتعمل عند التخفيف على سبيل الوجوب في
ضمير شان مقدر والسبب في ذلك ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة كما
سبق واعمال المكسورة بعد تخفيفها في سعة الكلام واقع كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم

واعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع في سعة الكلام ويلزم منه بحسب الظ ترجيح الاضعف

على الاقوى وذلك غير جائز فقدروا ضمير الشان حتى يكون اسما للمفتوحة بعد تخفيفها والجملة

المفسرة لضمير الشان خبرا لها فيكون عاملا في المبتدا والخبر كما كانت في الاصل فهي لا يزال عاملة

بخلاف المكسورة فانها قد يكون عاملا وقد لا يكون والعمل في الظ وان كان اقوى من العمل في المقدر

لكن دوام العمل في المقدر يقاوم العمل في الظ في وقت دون وقت فلا يلزم ترجيح الاضعف

على الاقوى فتدخل اي المفتوحة على الجمل الصالحة لان يكون مفسرة لضمير الشان مطلقا سواء كانت

اسمية او فعلية وداخلة دخولها على المبتدا والخبر او غيرها خلافا وشذ اعمالها اي اعمال ا

لمفتوحة في غيره اي غير ضمير الشان وقد حكى بعض اهل اللغة اعمالها في المظهر في السعة نحو قولهم

اظن ذلك انك قايم واحسب انه ذاهب وهذه رواية شاذة غير معروفة واما في الضرورة

فجاء في المظهر فقط قال الشاعر فلو انك في يوم الرخاء سالتني فراقك لم ابخل وانت صديقي

ويلزمها اي المفتوحة المخففة حال كونها مفروقة مع الفعل اي فعل المفسر بخلاف غيرها

المفسر مثل ان ليس للانسان الا ما سعى ان يكون قد اقترب اجلهم او السين نحو علم ان سيكون منكم

مرضى او سوف كقول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف يأتي كل ما قدرا وقد نحو

ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم ولزوم هذه الامور الثلثة للفرق بين المخففة

وبين المصدرية الناصبة وليكون كالعوض من النون المحذوفة او حرف النفي نحو او لا

يرون ان لا يرجع اليهم وليس لزوم حرف النفي لانه يكون كالعوض من النون المحذوفة

فانها يعمل

فانه لا يحصل بمجرده الفرق بين المخففة والمصدرية فانه يجتمع مع كل منهما فالفارق
بينهما ح اما من حيث المعنى فلانه ان عني به الاستقبال فهو المخففة والا فهي المصدرية
واما من حيث اللفظ فلانه ان كان الفعل المنفي منصوبا فهي المصدرية والا فهي المخففة وكأنّ
للتشبيه اي لانشائه وهي حرف براسه على الصحيح حملا على اخواتها ولان الاصل عدم التركيب
ومذهب الخليل انها مركبة من الكاف وان المكسورة واصل كأن زيدا الاسد ان زيدا
كالاسد فقدمت الكاف ليعلم انشاء التشبيه من اول الامر وفتحت الهمزة لان الكاف في
الاصل جارة وان خرجت عن حكم الجار والجارة انما تدخل على المفرد نوع الصورة وفتحوا الهمزة
وان كان المعنى على الكسرة وتخفف اي كأن فتلغى عن العمل على الاستعمال الافصح لخروجها
عن المشابهة بفوات فتحة الاخر كقول الشاعر ونحر مشرق اللون كأن ثدياه حقان وان
اعملتها قلت كأن ثدييه لكنه على الاستعمال الغير الافصح لما عرفت واذا لم تعملها لفظا
ففيها ضمير شان مقدر عندهم كما في ان المخففة ويجوز ان يقال غير مقدر بعدها الضمير لعدم
الداعي اليه كما كان في ان المخففة ولكنّ وهي عند البصريين مفردة قال الكوفيون هي
مركبة من لا وان المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة واصله لا كان فنقلت كسرة الهمزة
الى الكاف وحذفت الهمزة فكلمة لا تفيد ان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيا
واثباتا وكلمة ان تحقق مضمون ما بعدها للاستدراك ومعنى الاستدراك رفع توهم
يتولد من الكلام المتقدم فاذا قلت جاءني زيد فكانه توهم ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما

من لا لغة فرفعت ذلك الوهم بقولك لكن عمرو لم يجيء بتوسط اى لكن بين الكلمة لكلا بين
متغايرين نفيا واثباتا معنى اى تغايرا معنويا والضروري هو المعنوي ولهذا اقتصر عليه
واللفظي قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجيء وقد لا يكون نحو زيد حاضر لكن عمرو
غائب وتخفف اى لكن فتلغى عن العمل لخروجها عن المشابهة واشبهت العاطفة لفظا
ومعنى فاجريت مجراها بخلاف ان وان المخففتين فانه ليس لهما ما اجريتا عليه وفي بعض
النسخ على الاكثر وكانه اشارة الى ما جاء عن يونس والاخفش انه يجوز اعمالها قياسا
على اخواتها المخففة وقال الشارح الرضي ولا اعرف له شاهدا ويجوز معها مشددة
ومخففة الواو وهي اما للعطف لجملة واما اعتراضية وجعل الشارح الرضي الاخير الا
ظهر وليت للتمني اى لانشائه فتدخل على الممكن نحو ليت زيدا قائم وعلى المستحيل نحو
ليت الشباب يعود واجاز الفراء ليت زيدا قائما بنصب المعمولين بناء على ان ليت للتمني فكانه
قيل تمنى زيدا قائما اى تمناه كائنا على صفة القيام فالجزءان منصوبان على المفعولية
بمعنى ليت واجاز الكسائي نصب الجزء الثاني بتقدير كان متمسكا في الشاعر يا ليت ايام
الصبا رواجعا والكسائي يقول اى ليت ايام الصبي كانت رواجعا والمحققون على ان رواجعا
منصوب على انه حال من الضمير المستكن في خبرها المحذوف اى ليت ايام الصبي لنا كائنة حال كونها
راجعة ولعل للترجي اى لانشائه ولا يدخل على المستحيل ومعناه توقع امر مرجو او مخوف كقوله
تعالى لعلكم تفلحون ولعل الساعة قريب والغالب هو الاول وشذ الجر بها اى بكلمة لعل كما

جاء في اللغة

جاءني اللغة العقيلية وانشد البيت في ذلك وداع دعانا من يجيب الى الندى فلم يستجبه
عند ذاك مجيب فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابى المغوار منك قريب وا
جيب عنه بانه يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية كذا قال الشيخ المص في شرحه يعني انه وقع مجرورا
في موضع اخر فالشاعر حكاه على ما كان عليه او كان اشتهر ذلك الرجل بابي المغوار بالباء
فيجب ان يحكى في الاحوال الثلث بالباء واصل مراد المص بما ذكر من التاويل ان هذا البيت يحتمل
ان لا يكون من قبيل هذه اللغة الشاذة والا فلا حاجة الى التاويل بعد ما جزم بوجود الجر
بها وحكم لشذوذه الحروف العاطفة العطف في اللغة الامالة ولما كانت هذه الحروف
تميل المعطوف الى المعطوف عليه سميت عاطفة وهي الواو والفاء وثم وحتى واو واما بكسر
الهمزة وام ولا ولكن وعد بعضهم اي المفسرين منها وعند الاكثرين ان ما بعدها عطف بيان
لما قبلها كما ذهب بعض النحاة الى ان بل التي بعدها مفرد نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد
بل عمرو ليست منها لان ما بعدها بدل غلط مما قبلها وبدل الغلط بدونها غير فصيح
اما معها ففصيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط فالاربعة الاول
للجمع اعم من ان يكون مطلقا او مع ترتيب ومراد النحاة بالجمع ههنا ان لا يكون لاحد الشيئين
والاشياء كما كانت او واما وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان
او مكان فقولك جاءني زيد وعمرو او فعمرو او ثم عمرو او حتى عمرو اي حصل الفعل من كليهما
لا من احدهما دون الاخر فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيها بيان لاطلاقها اي لا ترتيب فيها

بين المعطوف والمعطوف عليه يعني انه لا يفهم هذا الترتيب منها وجوداً او عدماً والفاء

للترتيب اي للجمع مع الترتيب بغير مهلة وثم مثلها اي مثل الفاء في مطلق الترتيب مقرونة

بمهلة وحتى مثلهما اي مثل ثم في الترتيب بمهلة غير ان المهلة في حتى اقل منها في ثم فهي متوسطة

بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة ومعطوفها اي المعطوف بحتى بحسب ما اقتضاه

وضعها جزء قوي وضعيف من حيث انه قوياً وضعيف من متبوعه اي متبوع معطوفها

ليفيد اي العطف بها قوة في المعطوف او ضعفاً فيه اي ليدل عليهما حتى يتميز الجزء بالقوة

والضعف عن الكل فصار كانه غيره فصلح لان يجعل غاية وانتهاء للفعل المتعلق بالكل ودل انتهاء

الفعل اليه على شموله جميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة والفرق

بين ثم وحتى بعد اشتراكهما في الترتيب مع المهلة من وجهين احدهما اشتراط كون المعطوف بحتى

جزءاً من متبوعه ولا يشترط ذلك في ثم وثانيهما ان المهلة المعتبرة في ثم انما هي بحسب الخارج

نحو جاءني زيد ثم عمرو وفي حتى بحسب الذهن فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت اولاً بغير

الانبياء ويتعلق بعد التعلق بهم الانبياء وان كان موت الانبياء بحسب الخارج في اثناء سائر الناس

وهكذا المناسب في الذهن تقدم قدوم ركبان الحاج على رجالتهم وان كان في بعض الاوقات

على عكس ذلك ومع هذا يصح ان يقال قدم الحاج حتى المشاة واعلم ان الابتداء والانتهاء ربما

للجزء الاقوى والاضعف كما يفيد عموم الفعل جميع اجزاء المتبوع كذلك الانتهاء وربما الملاقي

للجزء الاخير يفيد ذلك العموم كقولك نمت البارحة حتى الصباح فانه يفيد النوم لجميع

اجزاء الليل

اجزاء الليلة ولذلك استعملت حتى الجارة في المعنيين جميعًا الا انه لم يأت في العاطفة
الا في الجزء الاخير فان الاصل حتى ان يكون جارة لكثرة استعمالها فيكون العاطفة محمولة عندهم
على الجارة واذا كانت محمولة عليها يستعملوها في معنيها جميعًا ليبقى للاصل على الفرع مرتبة
وانما استعملوها في اظهر معنيها وهو كون مدخولها عاطفة جزءًا لان اتحاد الاجزاء اي تعلق
الحكم اعرف في العقل واكثر في الوجود من الاتحاد المتجاور بين هكذا في بعض الشروح ومن هذا
ظهر وجه اختصاص معطوفها بكونه جزء من متبوعه وعدم الحاجة الى ان يقال الجزء اعم
من ان يكون حقيقة او حكمًا ليشمل المجاور ايضًا كما وقع في بعض الحواشي واو واما وام كل
من هذه الحروف الثلثة لاحد الامرين اي الدلالة على احد الامرين او الامور حال كون
ذلك الاحد مبهمًا اي غير معين عند المتكلم ولا يتوهم ان او في مثل ولا تطع منهم
اثمًا او كفورا للكل من الامرين لانها مستعملة لاحد الامرين على ما هو الاصل فيها والعموم
مستفاد من وقوع الاحد المبهم في سياق النفي لا من كلمة او وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام
اي غير مستعملة بدونها يليها اي يذكر بعدها بلا فاصلة احد الامرين المستويين والمستوي
الاخر يلي الهمزة اي همزة الاستفهام بعد ثبوت احدهما اي واحد المستويين عند المتكلم لطلب
التعيين من المخاطب ومن ثم اي لاجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين والاخر الهمزة بعد
ثبوت احدهما الطلب التعيين لم يجز تركيب ارايت زيدًا ام عمروًا فان المستويين فيه
فيه زيد وعمرو واحدهما واو والام لكن الاخر يلي الهمزة ه هذا ما اختاره المصنف المنقول

عن سيبويه ان هذا ابن حسن فصيح وان زيدا رايت ام عمرا احسن وافصح وح يكون تركيب ارايت

زيدا ام عمرا احسنا فصيحا وان لم يكن احسن وافصح وفي الترجمة الشريفة اتهم وحكى في

بعض النسخ الكافية المقروءة على المصنف وعليه خطه هكذا ايليهما احد المستويين والآخر الهمزة

على الافصح ومن ثم ضعف ارايت زيدا ام عمرا ولا يخفى ان الحكم بضعفه لتنزيله عن مرتبته

الافصحية الى الفصيحة غير مناسب لان ما كان حسنا فصيحا لا يعد ضعيفا وبالجملة فكلام المص

ههنا لا يخ عن اضطراب والحق ما نقل عن سيبويه وايضا من ثم اي من اجل ما ذكر بعينه كان جوابها

اي جواب ام المتصلة بالتعيين اي بتعيين احد الامرين لان السؤال عنه دون نعم او لا لانهما

لا يفيدان التعيين بخلاف او واما مع الهمزة كما اذا قلت اجاءك زيد او عمرو او اجاءك اما

زيد واما عمرو فانه يصح جوابها بلا ونعم لان المقصود بالسؤال ان احدهما الا على التعيين جاءك

او لا وقد يطلب بنفي كليهما لاحتمال الخطاء في اعتقاد المتكلم بوجود احدهما فالمشار اليه

بثم في الموضعين امر واحد لكنه لما كان مشتملا على شرطين لصحة وقوع ام المتصلة

د ا تركيب المذكور المذكورين

وتفرع عليه باعتبار كل واحد منهما حكم آخر وجعلهما اشارة في موضع الى شرطه احترازا

عن سماجته ولو اقتصر على قوله ومن ثم لم يجز في اول الكلام وعطف قوله كان جوابها

بالتعيين على قوله لم يجز وتعلق كل حكم بشرط على طريق اللف والنشر لكان اخصر واحسن

كما لا يخفى وام المنقطعة كبل في الاضراب عن الاول ومثل الهمزة للشك في الثاني

ما لو اقع قبلها اما خبر مثل قولك انها لابل ام شاء اي ان القطيعة التي اراها لابل

ج نة

وهي جملة

وهي جملة خبرية فلما علمت انها لبث يا بل اعرضت عن هذه الاخبار ثم شككت في انها شاة
او شيء اخر فاستفهمت عنها بقولك ام شاة اي بل هي شاة واما استفهام كما تقول ازيد
عندك ام عمرو اي بل عمرو وحين يقصد الاضراب عن الاستفهام الاول بالاستفهام
الثاني واما قبل المعطوف عليه لازمه مع اما اي غير مستعملة الا انها معها يعني اذا عطف شيء
على اخر باما يلزم ان يصدر المعطوف عليه اولا باما ثم عطف عليه المعطوف باما نحو جائني
اما زيد واما عمرو ليعلم من اول الامر ان الكلام مبني على الشك جائزة مع او يعني اذا عطف على
اخر باو يجوز ان يصدر المعطوف عليه باما نحو جاءني اما زيدا وعمروا ولكن لا يجب نحو جاء
زيد او عمرو وذهب بعض النحاة الى ان اما العبث من الحروف العاطفة والا لم يقع قبل المعطوف
عليه وايضا يدخل عليها الواو العاطفة فلو كانت هي ايضا للعطف يلزم ايراد عاطفين معا
ويكون احدهما لغوا والجواب عن بل للتنبيه على الشك في اول الكلام كما عرفت وعن الثاني
ان الواو الداخلة على اما الثانية لعطفها على اما الاولى واما الثانية لعطف ما بعدها
على ما بعد اما الاولى فلكل منهما فائدة اخرى فلا لغو ولا وبل ولكن هذه الحروف الثلثة
لاحدهما معينا اي نسبة الحكم الى احد من الامرين المعطوف والمعطوف عليه على التعيين فكلمه
لا لنفي الحكم الثابت للمعطوف عليه عن المعطوف فالحكم ههنا للمعطوف عليه لا للمعطوف
نحو جاءني زيد لا عمرو فحكم المجيء لزيد لا لعمرو وكلمه بل بعد الاثبات لصرف الحكم من المعطوف
عليه الى المعطوف نحو جاءني زيد بل عمرو اي بل جاءني عمرو فحكم المجيء فيه للمعطوف دون

المعطوف عليه على عكس لا والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه وكأنه لم يحكم عليه بشيء لا بالمجي ولا بعدمه والاضراب الذي وقع منه لم يكن بطريق الخطا إن وقع عنه بكلمة بل واما كلمة بل بعد النفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو ففيه خلاف فذهب بعضهم الى ان كلمة بل لصرف حكم النفي من المعطوف عليه الى المعطوف اي بل ما جاءني عمرو والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه وبعضهم الى اثبات الحكم المنفي عن المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه او الحكم منفي عنه فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو بل جاءني عمرو وزيدا ما في حكم المسكوت عنه او المجي منفي عنه ولكن لازمة النفي اي غير مستعملة بدونه فان كانت لعطف المفرد على المفرد فهي نقيضة لا فتكون لايجاب ما نفي عن الاول فيكون لازمة لنفي الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو اي قام عمرو وان كانت في عطف الجملة على الجملة فهي نظير بل في مجيئها بعد النفي والاثبات فبعد النفي لاثبات ما بعدها وبعد الاثبات لنفي ما بعدها نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ وما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء فعلى تقدير غير مستعملة بدون النفي حروف التنبيه الا واما وها يصدر بها الجمل كلها حتى لا يغفل المخاطب عن الشيء مما يلقي المتكلم اليه ولهذا سميت حروف التنبيه نحو الا زيد قايم واما زيد قايم وها زيد قايم وتدخل ها خاصة من المفردات على الاسماء الاشارة حتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة التي لا يتعين معناها الا بها نحو هذا وهانا وهذان وهاتان وهؤلاء حروف النداء يا اعمها استعمالا لانها يستعمل لنداء القريب والبعيد وايا وهيا

للبعيد

للبعيد
واى بفتح الهمزة وسكون والهمزة للقريب وكانه اراد بالقريب ما عدا البعيد فيدخل فيه
المتوسط ايضا فان القريب ينقسم الى قريب متصف باصل القرب من غير زيادة وله كلمة اى والى
اقرب متصف بزيادة القرب وله الهمزة بخلاف البعيد فانه لم يذكر له مرتبتان فالقريب بالمعنى
المقابل للاقرب هو المتوسط بين كمال البعيد وكمال القرب حروف الايجاب نعم وبلى واى بكسر
الهمزة وسكون الياء واجل وجير وان بكسر الهمزة وفتح النون المشددة ومن بيان معانى ثلث الحروف
يتبين وجه تسميتها بحروف الايجاب فنعم مقررة لما سبقها اى محققة لمضمونه استفهاما
كان او خبرا نفى فى جواب اقام زيد بمعنى قام زيد وفى جواب لم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد وبلى
فى جواب الم يقم زيد بمعنى قام زيد فمعنى بلى فى جواب الست بربكم انت ربنا ولو قيل
فى موضع بلى ههنا نعم لكان كفرا فان معناه لست ربنا وقيل يجوز استعمال نعم ههنا بجعلها
تصديقا للاثبات المستفاد من انكار النفى وقد اشتهر هذا فى العرف فلو قال احد يا زيد اليس لى
عليك الف درهم وقال زيد نعم يكون اقرارا ويقوم مقام بلى لتقرير الاثبات بعد النفى وبلى
مختصة بايجاب النفى يعنى بنقض النفى المتقدم وجعله ايجابا سواء كان ذلك النفى مجردا عن الا
الاستفهام نحو بلى فى جواب من قال ما قام زيد اى قد قام او مقرونا به فهى اذن لنقض النفى
الذى بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اى بلى انت ربنا وقد جاء على
سبيل الشذوذ لتصديق الايجاب كما تقول فى جواب اقام زيد بلى قام زيد واى اثبات بعد
الاستفهام لا شك فى غلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم انها جى لتصديق

الخبر ايضا وذكر ابن مالك انه اى بمعنى نعم وهذا مخالف لما ذكره المص ويلزم القسم اى
لا يستعمل الا مع القسم من غير ذكر فعل القسم فلا يقال اى اقسمت ورب ولا يكون المقسم به الا
لرب والله ولعمرى اقول اى والله واى وربى واى لعمرى واجل وجير بالكسر والفتح وان تصديق
للخبر وفي بعض النسخ تصديق للخبر كقولك لمن اجل او جير وان للخبر قد اتاك زيد او لم ياتك فتقول
ان التصديق الدعا ايضا نحو قول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها
اى لعن الله تلك الناقة وراكبها وجا بعد الاستفهام ايضا في قول الشاعر ليت شعرى هل للمحب
شفاء . من جوى حبهن ان اللقاء . اى نعم اللقاء شفاء للمحب فجعلها في هذين الموضعين خلاف
ما ذكره المص من كونها تصديقا للخبر حروف الزيادة وانما سميت هذه الحروف زوايد لانها
قد يقع زايدة لا انها لا يقع الا زايدة ومعنى كونها زايدة ان اصل المعنى بدونها لا يختل لا انها
لا فايدة لها اصلا فان لها فوايد في كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيدا
لمعنى كما في من الاستغراقية والباء في خبر ما وليس واما الفايدة اللفظية فهي تزيين اللفظ
وكونه بزيادتها افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها مهيا لاستقامة وزن الشعر او لحسن
السجع او غير ذلك ولا يجوز خلوها من الفايدتين معا والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك في كلام
الفصحاء ولا سيما في كلام البارى سبحانه ان وان مخففتين وما ولا ومن والباء واللام
فان بكسر الهمزة وسكون النون تزاد مع ما النافية كثيرا للتاكيد النفي نحو ما ان رايت زيدا اى
ما رايت زيدا وقلت اى زيادتها مع ما المصدرية نحو انتظر ما ان جلس القاضى اى مدة

جلوسه

جلوسه وقلت زيادتها اي ان مع لمّا ان قام زيد قمت وان بفتح الهمزة وسكون النون
تزاد مع لمّا كثيرا نحو فلما ان جاء البشير وتزاد بين والقسم المتقدم عليه نحو والله ان لو قام
زيد قمت وقلت زيادتها مع الكاف كأن ظبية تعطو الى ناظر السلم على تقدير رواية ظبية
بالجر وما تزاد مع اذا نحو اذا ما تخرج اخرج بمعنى اذا تخرج اخرج ومع متى نحو متى ما تذهب اذهب
ومع اي نحو ايا ما تدعو فله الاسماء الحسنى ومع اين نحو اينما تجلس اجلس ومع ان نحو اما ترين من البشر
احدا حال كون تلك المذكورات مع ما شرطا اي ادوات الشرط ومع بعض حروف الجر نحو فبما رحمة
من الله لنت لهم ومما خطاياهم اغرقوا وعما قليل وزيد صديقي كما ان عمرا اخي وقلت زيادة
ما مع المضاعف نحو غضبت من غير ما جرم وايما الاجلين قضيت وقيل ما فيهما كلتاهما نكرة والمجرور
بعدها بدل منها ولا اي كلمة لا تزاد مع الواو العاطفة بعد النفي لفظا نحو ما جاءني زيد ولا
عمرو او معنى نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين وتزاد بعد ان المصدرية في قوله تعالى ما منعك
ان لا تسجد اذ امرتك اي ان تسجد وقلت زيادة لا قبل اقسم نحو لا اقسم بيوم القيمة ولا اقسم بهذا
البلد والسر في زيادتها التنبيه على جلاء القضية بحيث يستغني عن القسم فيتبين لذلك في صورة
نفي القسم وشذت زيادتها مع المضاف كقوله في بير لا حور سرى وما شعر اي في بير حور وا
الحور الهلكة جمع حائر اي هالك من حار اي هلك ومن والباء واللام تقدم ذكرها مشتملا
على ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرارها هاهنا والتفسير في تفسير كل مبهم من المفرد نحو جاء
زيد اي ابو عبد الله والجملة كما يقول قطع رزقه اي مات وان وهي اي ان مخففة بما في معنى اي

معنى القول اى بفعل متضمن معنى القول لتفسير المظروف فى الظرف غير منفك عنه فلا يقع بعد
صريح القول ولا بعد ما ليس فى معنى القول فهى لا تفسر فى الاكثر الا مفعولا مقدر اللفظ غير صريح
صريح القول مؤد معناه نحو قوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم فقوله ان يا ابراهيم تفسير لمفعول ناديناه
المقدر اى ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك قولك وكتبت اليه ان ائت اى كتبت اليه شيئا
هو ائت فان حرف دال على ان ائت تفسير للمفعول به المقدر لكتبت وقوله تعالى ما قلت لهم الا ما
امرتنى به ان اعبدوا الله فقوله ان اعبدوا الله تفسير للضمير فى به وفى امرتنى معنى القول وليس تفسيرا
لما فى قوله ما امرتنى لانه مفعول بصريح القول وقد يفسر بها المفعول به الظاهر كقوله تعالى
واوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه فقوله ان اقذفيه تفسير لما يوحى الذى هو المفعول
الظاهر لاوحينا حروف المصدر ما وان المفتوحة المخففة وان المفتوحة المشددة فالاولان
اى ما وان المفتوحة المخففة للفعلية اى الجملة الفعلية اى مدخلان على الجملة الفعلية فيجعلانها
فى تاويل المصدر نحو قوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اى برحبها بضم الراء وهو السعة
ونحو قولك اعجبنى ان خرجت اى خروجك واختصاصها بالمصدرية بالفعلية انما هو عند سيبويه
وجوز غيره بعدها الاسمية قال الشارح الرضى وهو الحق وان كان قليلا كما وقع فى نهج البلاغة
بقوا فى الدنيا ما الدنيا باقية وان المفتوحة المشددة للاسمية اى الجملة الاسمية خاصة
الا اذا كففت بما فيجوز بعدها الاسمية والفعلية ومعنى كونها للاسمية انها تعمل فى جزئيها
وتجعلها فى تاويل المفرد الذى هو مصدر خبرها نحو اعجبنى انك زيد اى اخوة زيد

فان نحو

وان تعذر فقدرت الكون نحو اعجبني ان هذا زيدا اي كونه زيدا حروف التحضيض هلا والا
ولولا ولوما لها صدر الكلام لدلالتها على احد انواع الكلام فقصد ليدل من اول الامر
على ان الكلام من ذلك النوع ويلزمها الفعل وفي بعض النسخ وتلزم الفعل لفظا نحو هلا
ضربت زيدا وهلا تضرب زيدا او تقديرا نحو هلا زيدا ضربته وهلا زيدا تضربه فمعناها
اذا دخلت على الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناها في المضارع الحض على الفعل
والطلب له فهي في المضارع بمعنى الامر ولا يكون التحضيض في الماضي الذي قد فات الا انها تستعمل
كثيرا في لوم المخاطب على تركه في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكانها من حيث المعنى
للتحضيض على فعل مثل ما فات حرف التوقع والتقريب قد سموها بحرف التوقع لمجيئها لهما فان هذه الحروف اذا
دخلت على الماضي والمضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق ثم انه يضاف في بعض المواضع الى
هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال مع التوقع اي يكون مصدره متوقعا للمخاطب واقعا عن قريب
كما يقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اي حصل عن قريب ما كنت تتوقعه ومنه قول المؤ
ذن قد قامت الصلوة ففيها اذن ثلثة معان مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب
وقد يكون مع التحقيق التقريب من غير توقع كما تقول قد ركب زيد لمن لم يتوقع ركوبه
وهي في المضارع المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس للتقليل اي ينضاف الى التحقيق
مجردا عن معنى التقليل نحو قد نرى تقلب وجهك ويجوز الفصل بينهما وبين الفعل بالقسم نحو قد
والله احسنت وقد لعمري بت ساهرا حرفا الاستفهام الهمزة وهل لهما صدر الكلام لا يتقدمها

ما في خبرهما الدالة لتهما على احد انواع الكلام كما مر وتدخلان على الاسمية والفعلية

تقول في الاسمية ازيد قايم وفي الفعلية اقايم زيد وكذالك هل تقول فيهما هل زيد

قايم وهل قام زيد الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما وفعلا بخلاف

هل فانها لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو زيد قام الا على شذوذ وذالك لان اصلها ان

يكون بمعنى قد كما جاءت على الاصل في قوله تعالى هل اتى على الانسان اى قد اتى فلما كان اصلها

قد وهى من لوازم الافعال فان رات فعلا في حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف

المالوف وعانقته وان لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة والهمزة اعم تصرفا اى التصرف فيها

باعتبار استعمالها في مواضع استعمالها لانها اكثر من التصرف في هل تقول ازيدا ضربت بادخال الهمزة

على الاسم مع وجود الفعل بخلاف هل زيدا ضربت لما عرفت وتقول اتضرب زيدا وهو اخوك

باستعمال الهمزة لاثبات ما دخلت عليه على وجه الانكار دون هل تضرب زيدا لان المستفهم

عنه في مثل هذا الموضع محذوف بالحقيقة لان اصله ايضربك زيدا وهو غير مستحق منك

وهل ضعيف في الاستفهام فلا يحذف فعلها بخلاف الهمزة فانها قوية فيه وتقول ازيد

عندك ام عمرو بجعل الهمزة معادلة لام المتصلة فانه لما قصد الاستفهام عن احد الامرين

تعلق المستفهم عنه فاستعمال الهمزة التي هى الاصل في باب الاستفهام والاقوى فيه انسب

اليق ويقع هل مع ام المنقطعة المنقطعة لان المستفهم عنه في صورة ام المنقطعة لم يتعلق

لانها للاضراب عن السوال الاول واستيناف سوال اخر بام المقدرة بالهمزة فات

قلت

قولك هل زيد عند دوام عمرو في تقدير هل اعندك عمرو وتقول اثم اذا ما وقع وامن كان
واو من كان بادخال الهمزة على ثم والفا والواو من الحروف العاطفة بخلاف هل لكونها فرع
الهمزة فلا يتصرف تصرفها حروف الشرط ان ولو واما لها صدر الكلام لما مر فان للاستقبال
وان دخل على المضي ولو عكسه يعني للماضي وان دخل في المستقبل وفي بعض النسخ فان للاستقبال
ولو للمضي ومعناه ان ان للاستقبال سواء دخلت على المضارع او الماضي نحو ان تكرمني اكرمك
وان اكرمتني اكرمتك فمعنى المثال الثاني بعينه معنى المثال الاول يعني ان وقع منك اكرامي في الاستقبال
وقع مني ايضا اكرامك فيه وكذلك لو للمضي على ايهما دخلت نحو لو ضربت ضربت ولو تضرب
اضرب بمعنى واحد اي لو وقع منك ضربي في الماضي فقد وقع مني ضربك ايضا فيه وقد يستعمل لو
في المستقبل نحو قوله تعالى ولامة مومنة خير من مشركة ولو اعجبتكم واعلم ان المشهور ان لو لانتفاء
الاول وهذا لازم معناه فانها موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي كان منتفيا فيه قطعا
فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق به ايضا فاذا قلت مثلا لو جئتني لاكرمتك فقد علقت
حصول الاكرام في الماضي بحصول المجيء فقد وفيه فيلزم انتفاؤهما وكون انتفاء الاكرام مسببا
لانتفاء المجيء في زعم المتكلم واستعمال لو لهذا المعنى هو الكثير المتعارف وقد يستعمل على قصد لزوم
الثاني للاول مع انتفاء اللازم يستدل به على انتفاء الملزوم كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله
لفسدتا فان لو ههنا تدل على لزوم الفساد لتعدد الالهة وعلى ان الفساد منتف فيعلم من ذلك
انتفاء التعدد ومن الاستعمال توهم المعرب ان لو لانتفاء الاول للانتفاء الثاني وخطأ عكسه

المشهور ولا بد ان ما ذكره معنى يقصد اليه في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على
انتفاء الملزوم المجهول وان المعنى المشهور بيان سببية احد انتفاءين معلومين للاخر بحسب
الواقع فلا يتصور هناك استدلال فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم يقصد ان تعلم
المخاطب انتفاء اكرام كيف وكلا الانتفاءين معلوم له بل قصدت اعلام بان انتفاء الاكرام مستند
الى انتفاء المجيء ولها استعمال ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار شيء فيربط ذلك الشيء بابعد النقيضين
عنه كقولك لو اهانني لاكرمته لبيان استمرار وجود الاكرام فانه اذا استلزم الاهانة الاكرام
فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام ويلزمها ان اي ان ولو الفعل لفظا كما مر من الامثلة او تقديرا
نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك ولو انتم تملكون وان استجارك احد ولو تملكون انتم فاحد
وانتم مرفوعان بانهما فاعلان لفعلين محذوفين يفسرهما الظاهر اما احد فظاهر واما انتم فلانه كان
ضميرا مستترا فلما حذف الفعل صار منفصلا بارزا وليس تاكيدا لفاعل الفعل المحذوف لان حذف
الفعل والفاعل ابعد من حذف الفعل وحده ومن ثم اي من اجل لزوم الفعل بعدهما قيل بعد لو المحذوف
فعلها انك بالفتح لا بالكسر لانه اي ان مع معموليه فاعل للفعل المقدر بعد لو والصالح للفاعلية
هو ان المفتوحة لا المكسورة وقيل انطلقت بالفعل اي بصيغة الفعل موضع منطلق اي موضع يليق ان يقع فيه
منطلق لان الاصل في خبر ان هو الافراد ليكون الفعل المذكور موضع اسم الفاعل كالعوض من الفعل المحذوف
فيقال لو انك انطلقت ولا يقال لو انك منطلق وانما قال كالعوض لان الفعل المقدر لا بد
له من مفسر وان لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت يدل على معنى ثبت المقدر وههنا فهو عوض

عنه من حيث المعنى والفعل الواقع خبرا عوض عنه من حيث اللفظ فليس شئ منهما عوضا حقيقيا
عن الفعل المقدر بل كالعوض وهذا اذا كان الخبر مشتقا يمكن الاشتقاق الفعل عن مصدره
وان كان جامدا لا يمكن اشتقاق الفعل منه جاز وقوع ذلك الاسم الجامد خبرا لتعذره
اى تعذر وقوع الفعل فى مواضع الخبر كقوله تعـ ولو انما فى الارض من شجرة اقلام فان الا
قلام ليس مشتقا يوضع فعله فى موضعه واذا تقدم القسم اول الكلام اى فى اول زمان التكلم
بالكلام فيصح ترك فى لكونه ظرف زمان واحترز به عن توسط القسم بتقديم غير الشرط على الشرط
متعلق بتقدم لزمه الماضى اى لزم القسم ان يكون الشرط الواقع بعده فعلا ماضيا لفظا
او معنى ليكون على وجه لا يعمل فيها ادوات الشرط فيطابق اى الشرط الجواب حيث يبطل عمل ادوات
الشرط فيه اى فى الجواب وكان الجواب للقسم فقط لفظا لا للقسم او الشرط جميعا لانه يلزم ان يكون
مجزوما وغير مجزوم وهو محال واما معنى وهو جواب للقسم لكون اليمين عليه وللشرط ايض
لكونه مشروطا بالشرط مثل والله ان اتيتنى مثال للماضى لفظا او لم تأتنى مثال للماضى
معنى لا لزمتك وان توسط اى القسم بين اجزاء الكلام بتقديم الشرط عليه او غيره اى تقديم
غير الشرط جاز ان يعتبر القسم ويلغى الشرط وان يلغى القسم ويعتبر الشرط ويحتمل ان يكون المعنى
جاز ان يعتبر الشرط القسم وان يلغى الشرط ويعتبر القسم كقولك انا والله ان يأتنى اتك
فعلى الاول فيكون هذا مثال لتقدم غير الشرط وجواز الغاء القسم فيكون باعتبار التقديم
والجواز كليهما نشرا على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الثانى هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز

اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف وباعتبار اعتبار الشرط على ترتيبه

او ان اتيتني فوالله لاتينك وانما اورد في هذا المثال الشرط بصيغة الماضي على خلاف المثال

الاول اشارة الى اشتراط المضي في الشرط في صورة اعتبار القسم على تقدير توسط كاشتراطه

على تقديم فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم الشرط وجواز اعتبار القسم فهو باعتبارهما

جميعا نشر على ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني مثال لتقديم الشرط وجواز الغائه والنشر

باعتبار الاول على ترتيب اللف وباعتبار الثاني على غير ترتيبه ففي كل من المثالين يقع

من حيث المعنى الثاني اختلاف بين اعتباريه بخلاف المعنى الاول فالحمل عليه اولى وعلى

تقدير الحمل عليه وان كان رعاية كون النشر على ترتيب اللف يقتضي تقديم المثال الثاني

على الاول لكنه اراد اتصال المثال بالممثل له بقدر الامكان على تقدير تقديم اللفين

على النشر هما من حيث مثالاهما وتقدير القسم كاللفظ اي كالتلفظ به او مقدره كملفوظه

في صدر الكلام فلزم في الشرط الذي بعده المضي وكان الجواب للقسم نحو قوله تعالى لئن اخرجوا

لا يخرجون اي والله لئن اخرجوا فالشرط ماض ولا يخرجون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط

لكان الجزم بحذف النون اولى به اي لا يخرجوا وكذا قوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون اي

والله ان اطعتموهم انكم لمشركون فالشرط ماض وانكم لمشركون جواب القسم فانه لو كان جزاء

الشرط يلزم الاتيان بالفاء لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء يجب فيها الفاء واما

للتفصيل اي هو تفصيل ما اجمله المتكلم في الذكر نحو قولك جاء اخوتك اما زيد فاكرمته

ولما عمرو

واما عمرو فاهنة واما بشر فاعرضت عنه او اجمله في الذهن ويكون معلوما للمخاطب بواسطة
القراين وقد جاءت لاستيناف من غير ان يتقدمها اجمال نحو اما الواقعة في اوايل الكتب
وحتى كانت لتفصيل المجمل وجب تكرارها وقد يكتفي بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور هذا
لغير المذكور بدلا لان احد الضدين على الآخر كقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون
ما تشابه فان ما تقابل اما المذكورة هنا غير المذكور ولكنه مقدر يعني واما الذين
ليس في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردون اليه المتشابهات والحكم بان كله اما للشرط
لزوم الفاء في جوابها وسببيتها الاول للثاني والتزم حذف فعلها الذي هو الشرط وعوض
بينهما اي بين اما وبين فائها الواقعة في جزائها جزء مما في خبرها في حيز فائها او جزء اما
لان حيز الفاء وايضا جزؤها سواء كان ذلك الجزء مبتدأ نحو اما زيد فمنطلق او معمول لما وقع
بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق مطلقا اي تعويضا مطلقا غير مقيد بحال تجويز
تقديم ذلك الجزء على الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه فجعل سيبويه لاما خاصية
جواز التقديم لا يمتنع تقديمه مطلقا وقيل والقايل المبرد هو اي ما وقع بينها وبين فائها
معمول الشرط المحذوف علا مطلقا اي معموليه مطلقة غير مقيدة بحال تجويز التقديم وعدمه
مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان تقديره على المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق يوم
الجمعة حذف فعل الشرط الذي هو يكن من شيء واقيم اما مقامه ووسط يوم الجمعة بين اما
وفائها لئلا يلزم توالي حرفي الشرط والجزاء فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق كما ترى واما

على المذهب الثاني فتقديره مهما يكن من شيء يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول الفعل
الشرط فلما حذف فعل الشرط صار اما يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا القايل لم يجعل لاما خاصة
جواز التقديم اصلا وقيل والقايل المازني ان كان ما يتوسط بين اما وفايها جايز التقديم
على الفا مع قطع النظر عن الفا كالمثال المذكور فمن قبيل القسم الاول وهو ان يكون المتوسط
جزء الجزا قدم على الفا والا اى وان لم يكن جايز التقديم مع قطع النظر عن الفا بل انضم
اليها مانع اخر مثل اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان ما في حيز ان لا يعمل فيما قبلها
فمن قبيل القسم الثاني وهو ان يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف وهذا القايل جيز بين
لا يكون وراء الفا مانع اخر وبين ان يكون فجعل لاما قوة رفع حكم الامتناع عن الاول
دون الثاني هذا تقدير الكلام اذا كان ما بعد اما منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد
فمنطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط ووسط زيد بين اما والفاء لما ذكرنا
اما زيد فمنطلق فارتفاع زيد بالابتداء كما كان اولا وعلى المذهب الثاني مهما يكن زيد
فمنطلق اى فهو منطلق فيقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط فصار اما زيد فمنطلق فزيد
فاعل الفعل المحذوف واما تقديره على تقدير الرفع مهما يذكر زيد فهو منطلق بصيغة
الفعل الغايب المجهول على ان يكون زيد مرفوعا بانه فاعل الفعل المحذوف وتقديره على تقدير
النصب مهما تذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المخاطب المعلوم على ان يكون يوم الجمعة منصوبا
بانه مفعول به للفعل المحذوف وفيه غرض مع انه يوهم جواز اما زيدا فمنطلق بالنصب بتقديره

بتقديره

مذكور على صيغة المخاطب المعلوم وجوزوا اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير مذكور على صيغة المجهول الغائب مع عدم جوازهما بلا خلاف واما امثال المص مما يكون الواسطة بين اما وفائها منصوبة لظهور امثلة كونها مرفوعة لكثرتها حرفا لردع كلا الردع جر الزجر والمنع لقول الشخص فلان يبغضك فتقول كلا ردعا لك اى ليس الامر كما تقول وقد يجئ بعد الطلب لنفى اجابة الطالب كقولك لمن قال لك افعل كذا كلا اى لا اجابة لك ذلك وقد يجاء اى كلا بمعنى حقا والمقص منه تحقيق مضمون الجملة كقوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى واذا كان بمعنى حقا جاز ان يقال انه اسم بني لكون لفظه كلفظ كلا الذى هو حرف ولمناسبة معناه لمعناه لانك تروع المخاطب عما يقوله تحقيقا لضده لكن النحاة حكموا بحرفية اذا كان بمعنى حقا ايضا لما هو من ان المقص به تحقيق مضمون الجملة كالمقصود من ان فلم يخرجه ذلك عن الحرفية تاء التانيث الساكنة لا المتحركة لانها مختصة بالاسم تلحق الفعل الماضى ليكون من اول الامر علامة لتانيث المسند اليه فاعلا كان او مفعول ما لم يسم فاعله وانما جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء ففيه من اول الامر يكون هذه على بناء ما لحقته وحركة تلك على اعراب ما وليها لانها كالحرف الاخير مما يلحقانه فان كان اى المسند اليه اسما ظاهرا غير مؤنث حقيقى فخير اى فانت مخير بين الحاق تاء التانيث وبين عدمه او فهو اى الحاق تاء التانيث مخير فيه على الحذف والايصال وهذه المسئلة قد تقدمت لا انها ذكرت فيما تقدم من حيث انها من احكام المؤنث

وههنا من حيث انها من احكام تاء التانيث واما الحاق علامة التثنية والجمعين اى جمعي المذكر
والمونث في مثل قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النساء فضعيف لعدم احتياجهما الى هذه
العلامات مثل احتياج المسند اليه الى علامة التانيث لان تانيثه قد يكون معنويا او سماعيا وعلامة التثنية والجمع غالبا ظاهرا غاية الظهور واذا لحقت على ضعفها فليس بضمائر لئلا
يلزم الاضمار قبل الذكر من غير فائدة بل هي حروف انيط بها الدلالة على حال
الفاعل كتاء التانيث وفي شرح الرضي هذا ما قاله النحاة وله منع من جعل هذه الحروف ضماير
وابدال الظاهر منها والفائدة في مثل هذا الابدال العام في بدل الكل من الكل او يكون الجملة خبر المبتدأ
المؤخر والغرض كون الخبر مهما التنوين في الاصل مصدر نونته اى ادخلته نونا فسمي به بنون
لشيء اعني النون تسمية اشعار الحدوث وعروضه لما في المصدر من معنى الحدوث ولهذا لم يسمي
سيبويه المصدر حدثا وهي في الاصطلاح نون ساكنة اى بذاتها فلا يضرها الحركة العارضة
مثل عادا الاولى وهي شاملة نون من ولدن ولم يكن واشباهها فاخرجها بقوله تتبع حركة
الآخر اى آخر الكلمة فان هذه اواخر تلك الكلمات لا توابع حركات اواخرها وانما قال
تتبع حركة الآخر ولم يقل تتبع الآخر لان المتبادر من متابعتها للآخر لحوقها به من غير تخلل
شيء وههنا الحركة بين آخر الكلمة والتنوين فان قلت فآخر الكلمة هي حركة فلا حاجة الى ذكر الحركة
قلت المتبادر من الآخر لحوقه الحرف الاخير ولم يقل آخر الاسم ليشمل تنوين الترنم في الفعل لا
لتاكيد الفعل فخرج نون التاكيد الخفيفة ولا ينتقض التعريف بالنون في نحو يا رجل انطلق

فان المراد بتبعيتها حركة الاخر بتطفلها لها في الوجود تطفل العارض للمعروض وليس
نون انطلق تابعها الحركة للام الرجل بهذا المعنى وهو اى التنوين للتمكن وهو ما يدل على
امكنية الكلمة اى كون الاسم لم يشبه الفعل بالوجهين المعتبرين في منع الصرف ويح
لا يتصور معناه في غير المنصرف والتنكير هو الفارق بين المعرفة والنكرة هو الدال على
ان مدخوله غير معين نحو صه اى اسكت السكوت تاما في وقت ما وصه بغير التنوين فمعناه
اسكت السكوت الآن واما التنوين في نحو احمد وابراهيم فليس للتنكير بل هو للتمكن قال
الشارح الرضي وانا لا ارى منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فالقول
التنوين في رجل بعيد التنكير ايضا فاذا جعلته علما محض للتمكن والعوض وهو ما الحق الاسم
عوضا عن المضاف اليه لتعاقبهما على آخر الكلمة كيومئذ اى يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف
الى اذ واذ كانت مضافة الى الجملة التي كانت بعدها فلما حذفت الجملة للتخفيف الحق بها
التنوين عوضا عن الجملة لئلا يبقى الكلمة ناقصة وكذا الحين وساعتئذ وعامئذ وجعلنا
بعضهم فوق بعض اى فوق بعضهم ورث بكل قائما اى بكل واحد ولمثال ذالك والمقابلة
وهو ما يقال نون الجمع المذكر السالم كمسلمات فان الالف فيه علامة الجمع كما ان الواو
علامة في جمع المذكر السالم ولم يوجد فيه ما يقابل النون في ذالك فزيد التنوين في
آخره ليقابله ويوهم بعضهم انه للتمكن وهو خطأ لانه اذا سميت بمسلمات مثلا امرأة
يثبت فيه التنوين ولو كانت للتمكن لزالت لعلتين العلمية والتأنيث وظاته ليس

تنوين التنكير لوجوده فيما كانت علما كعرفات ولا تنوين العوض لعدم مساعدة المعنى ولا
التنوين الترنم لوجوده في غير اواخر الابيات والمصاريع فتعين ان يكون للمقابلة لا لانها معنى
مناسب يحمل التنوين عليه والترنم وهو ما لحق اواخر الابيات والمصاريع لتحسين الانشاد لانه
حرف يحصل به ترديد الصوت في الخيشوم وذلك الترديد من اسباب حسن الغناء وانما اعتبروا
ما لحق اواخر الابيات والمصاريع وان كان الحروف والكلمات لو وقعت في اثنائها جاز ابدال
واقعا كما نشاهد من اصحاب الغناء لان محل التغني به انما هو الاخر لئلا يختل سلك النظم
بتخلله بين كلمات الابيات والمصاريع ولا يخل بفهم المعاني وهو اما ما لحق القافية المطلقة
وهي ما كان رويها متحركا مستتبعا باشباع حركة واحدا من الالف والواو والياء وسميت
هذه الحروف حروف الاطلاق للاطلاق لما لصوت بامتدادها ولحوق النون بهذه القافية فيه
انما يكون بابدال حروف الاطلاق كما في قول الشاعر اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان
اصبت لقد اصابن فروى هذه البيت بالباء وحصل باشباع فتحها الالف وعوض عن الالف
عند التغني نون التاكيد واما ما لحق القافية المقيدة وهو ما كان رويها حرفا ساكنا صحيحا
كان او غير صحيح سميت مقيدة لتقييد الصوت بها وامتناع الامتداد لانه ليس هنا حركة يحصل
من اشباعها حرف الاطلاق ليتيسر امتداد الصوت كقول الشاعر وقاتم الاعماق خاوي المخترق
مشتبه الاعلام لماع الخفقن فان روي القافية في هذا البيت القاف الساكن ولا يمكن مدا
الصوت بها فحركت عند التغني بالفتح او الكسر والحق بها النون فقيل المخترقن والخفقن ويسمى هذا

القسم

القسم من التنوين الغالي لان الغلو هو التجاوز عن الحد وقد تجاوز البيت بلحوق هذا التنوين عن
حد الوزن ولهذا يسقط عند التقطيع وليس للقسم الاول اسم يخصه واعلم ان تنوين الترنم
ليس موضوعا بازاء معنى من المعاني بل هو موضوع لغرض الترنم لان معناه الترنم كما ان حروف
التهجي موضوع لغرض التركيب لا بازاء معنى من المعاني فعلى هذا تنوين الترنم من اقسام الحروف
التي هي من اقسام الكلمة المعتبر فيها الوضع ففيه تساهل وتسامح واما التنوينات الاخر ففي
اعتبار الوضع في بعضها ايضا تامل ويحذف اي التنوين وجوبا من العلم حال كونه موصوفا
بابن حال كون ذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين احدهما موصوف به والاخر مضاف
اليه له فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف ابن وكذلك قولهم
هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم ويعلم منه انه اذا كان صفة لغير العلم او كان مضافا
الى غير العلم نحو جاءني رجل بن زيد وزيد بن عالم لم يحذف التنوين من اللفظ والف ابن من
الخط لقلة الاستعمال ويعلم من قوله موصوفا انه لا يحذف اذا لم يكن الابن صفة
نحو زيد ابن عمرو على ان يكون ابن عمرو خبرا عن زيد وحكم الابنة حكم الابن في جميع ما ذكرنا
الا في حذف همزتها فانها لا تحذف حيثما كانت لئلا يلتبس ببنت في مثل هند ابنة عاصم
نون التاكيد قسمان خفيفة ساكنة لانها مبنية والاصل في البناء السكون ومشددة مفتوحة
لثقلها وخفة الفتح مع غير الالف غير الف التثنية نحو اضربان والف الجمع اي الالف الفاصلة بين
النون جمع المؤنث والنون المشددة نحو اضربنان فانها تكسر معهما لشبهها فيهما بنون التثنية

يختص اى نون تاكيد بالفعل المستقبل الكائن فى ضمن الامر نحو اضربن بالتخفيف واضربنّ بالتشديد
والنهى نحو لا يضربن والاستفهام نحو هل يضربن والتمنى نحو ليتك تضربنّ والعرض نحو الا
تنزلنّ بنا فتصيب خيرا او القسم نحو والله لافعلنّ بالتخفيف والتشديد فى جميع هذه الامثلة
وانّما اختص هذه النون بهذه المذكورات الدالّة على الطلب دون الماضى والحال لانه لا
يؤكد الا ما يكون مطلوبا وقلّت اى نون التاكيد فى النفى فلا يقال زيد ما يقومنّ الا
قليلا لخلوه عن معنى الطلب وانّما يكون قليلا تشبيها له بالنهى ولزمت اى نون التاكيد
فى مثبت القسم اى فى جوابه المثبت لانّ القسم محل التاكيد فكرهوا ان يؤكّد الفعل بامر
المنفصل عنه وهو القسم من غير ان يؤكد بما يتصل به وهو النون بعد صلاحيته له وفى قوله
لزمت اشارة الى ان زيادة نون التاكيد فيما عدا مثبت القسم غير لازم بل جائز وكثرت اى نون
التاكيد فى مثل امّا تفعلنّ اى الشرط المؤكد حرفه بما فانه لمّا اكّد الحرف قصدوا تاكيد
الفعل ايضا لئلا ينتقص المقصود من غيره وما قبلها اى ما قبل نون التاكيد خفيفة كانت
او ثقيلة مع ضمير المذكّرين وهو الواو مضموم ليدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين
ان اشترط فى التقاء الساكنين على حدّه ان يكون الساكنان فى كلمة واحدة فان النون المشددة
كلمة اخرى او لثقل الواو بعد الضمة وقبل النون المشددة ان لم يشترط فى التقاء الساكنين
ما ذكر ومع ضمير المخاطبة وهو الياء المكسور ليدلّ على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين او لثقل
الياء بعد الكسرة وقبل النون المشددة وما قبلها فيما عدا ذلك المذكور من ضمير المذكرين

در لفظ الله خلافست بعضى ميگويند جامدست مثل زيد وعمرو وبكر وبعضى ميگويند مشتق است ودر اشتقاق او هم خلافست بعضى ميگويند مشتق است از اله يعنى عبد وبعضى ميگويند از لاه بمعنى احتجب اگر مشتق از اله باشد الله در اصل الاه بود همزه حذف كرديم الف ولام در آورديم الله شد اگر مشتق از لاه باشد الله در اصل لاه بود الف ولام در آورديم الله شد

وضمير المخاطب

وضمير المخاطبة وهو الواحد المذكر غائبا كان او مخاطبا والمؤنثة الغائبة مفتوح طلبا
للخفة وظاهران ما عدا ذلك المذكور يشمل التثنية وجمع المؤنث وحكمهما غير ما ذكر فقوله
ونقول في التثنية وجمع المؤنث اضربانّ واضربنانّ بمنزلة الاستثناء عنه فتقول في المثنى اضربانّ
باثبات الالف لئلا يشتبه بالواحد واضربنانّ في جمع المؤنث بزيادة الالف بعد نون
الجمع وقبل نون التاكيد لئلا يجتمع ثلاث نونات متواليات ولا تدخلهما اى التثنية و
النون جمع المؤنث الخفيفة للزوم التقاء الساكنين على غير حده خلافا ليونس فانه يجوّز
التقاء الساكنين على غير حده ويجعله مغتفرا كما في الوقف وليس بمرضي عند الاكثرين وهما
اى النون الثقيلة والخفيفة في غيرهما اى غير التثنية وجمع المؤنث مع ضمير البارز اى واو المذكر
وياء المخاطبة كالمنفصل اى كالكلمة المنفصلة يعني يجب ان يعامل آخر الفعل مع النون معاملته
مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء وتحريكهما ضما وكسرا وغرضه من هذا الكلام بيان
الافعال المعتلة الآخر عند الحاق النون بها ومعنى كلامه ان النونين حكمهما مع المثنى وجمع
المؤنث ما ذكر ومع غيرهما على ضربين وهو شيئان جمع المذكر نحو اغزوا وارموا واخشوا والواحدة
المؤنث نحو اغزي وارمي واخشي واما مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكر نحو اغزُ وارمِ واخشَ
فالنون مع ضمير البارز كالكلمة المنفصلة فتقول اغزُنّ وارمُنّ يا قوم بحذف الواو كما حذفت
في نحو اغزوا الكفار وارموا الغرض وكذا اغزِنّ وارمِنّ يا امرأة بحذف الياء كما حذفت في اغزي
الجيش وارمي الغرض وبضم الواو المفتوح ما قبلها نحو اخشوُنّ كما ضمها مع المنفصلة نحو ا

د العدل في اللغة الميل وفي الاصطلاح اكره المقر

اخشو الوجل وبكسر الياء المفتوح ما قبلها كما كسرها مع المنفصلة نحو اخشين كالشي الرجل زيان
لم يكن اى الضمير البارز وهو في الواحد المذكر اغزو وارم واخش فكالمتصل اى فالنون كالكلمة
المتصلة ويعني بها الف التثنية يقول اغزون ارمين واخشين برد اللامات وفتحها كما ملت
اغزوا ارميا اخشيا ومن ثم اى لاجل انه مع غير الضمير البارز كالمتصل ومع الضمير البارز كالمنفصل
قيل هل ترين في هل ترى كما يقال تريان هذا مثال الغير البارز الذي حركته لامه بالفتح
كما بفتح مع المتصل وهل ترون باسقاط نون الجمع والحاق نون التاكيد وضم الواو كضمها التوق
القوم هذا مثال ما فيه ضمير بارز بضم لاجل النون وهل ترين في مثل هل ترين باثبات الياء
وكسرها كما يقال هل ترى الناس هذا مثال ما فيه بارز بكسر لاجل النون واغزون عطف على
هل ترين لا على ترين اى ومن ثم قيل اغزون برد الواو المحذوفة كما يرد مع ضمير التثنية في اغزوا
او اغزن في اغزوا بحذف الواو المضموم ما قبلها كما قيل في افرو القوم وافرن كما يقال اغزوا
القوم هذه الامثلة وقعت على ترتيب تصريفها الواقع في كتب التصريف بعضها لما هو مع
الضمير البارز كالمنفصل وبعضها لما هو مع غير الضمير البارز كالمتصل كما اشرنا والنون الخفيفة
تحذف للساكنين اى لالتقائها الساكنين المذكور بعدها وفي بعضها بعض النسخ للساكنين
اى لالتقاء الساكنين كقول الشاعر لا يهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه اى لا
تهينن حذفت النون الخفيفة لالتقائها اللام الساكنة التي بعدها وابقيت فتحة ما قبلها لتدل
عليه والا لكان الواجب ان يقال لا تهن الفقير ولم يجز كونها كما يحرك التنوين فرقا بينهما

ثم انما لم يعكس حطا لمرتبة ما يدخل الفعل عن مرتبة ما يدخل الاسم لكون الاسم اصلا والفعل فرعا
ونحو يحذف ايضا المخففة في حال الوقف على ما الحقت به تخفيفا اتماما او كسرها قبلهما كما يحذف
التنوين لذالك فيرد ما حذف لاجل المخففة كما اذا الحقت المخففة باغزوا واغزي وقلت
اغزن او اغزن بحذف الواو واليا، فاذا وقفت عليهما وجب ان ترد المحذوف وقلت اغزوا
واغزي بخلاف التنوين فانه لا يرد ما حذف لاجله لان التنوين لازم في الوصل والمخففة
ليست، بلازمة فجعل اللازم مرتبة بابقاء اثره على ما ليس بلازم والمخففة المفتوح ما قبلها انقلب
الفا، كقولك في اضربن باضربا تشبيها لها بالتنوين فان التنوين اذا انفتح ما قبلها انقلب الفا
واذا انضم وانكسر تحذف نحو اصب خيرا واصابني خير او ختم لي بخير اللهم اجعل
سنة ١٢١١

كتبه ملا علي اكبر مراغي بن كربلائي محمد تغمده الله بغفرانه واسكنه
بحبوحة الجنانه سنة ١٢١١ في بلدة السلطان ملئت
في الجور والطغيان اللهم احفظها
في طوارق الدوران ٢١ شهر

[illegible]

يا حبيب احترق القلب على ارهول ان يكن وصالت نا الهجر والقلب

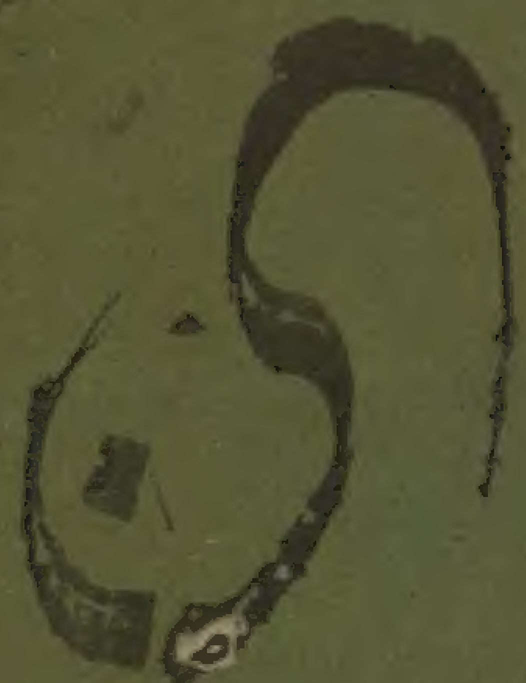
باكى ... ايوم لقاك

... ليه فظله ... هواك

كتب ...

... جلد	... جلد	... جلد	عوامل ... جلد	... جلد	... جلد	... جلد
هدية جلد	كرار جلد	هور جلد	... جلد	جاني جلد	مراد جلد	... جلد
شرح ... جلد	... جلد	القصه جلد	... جلد	... جلد	... جلد	عوامل ... جلد

عوامل شرح ... جلد



قلبي الافتخار بالفن والادب





